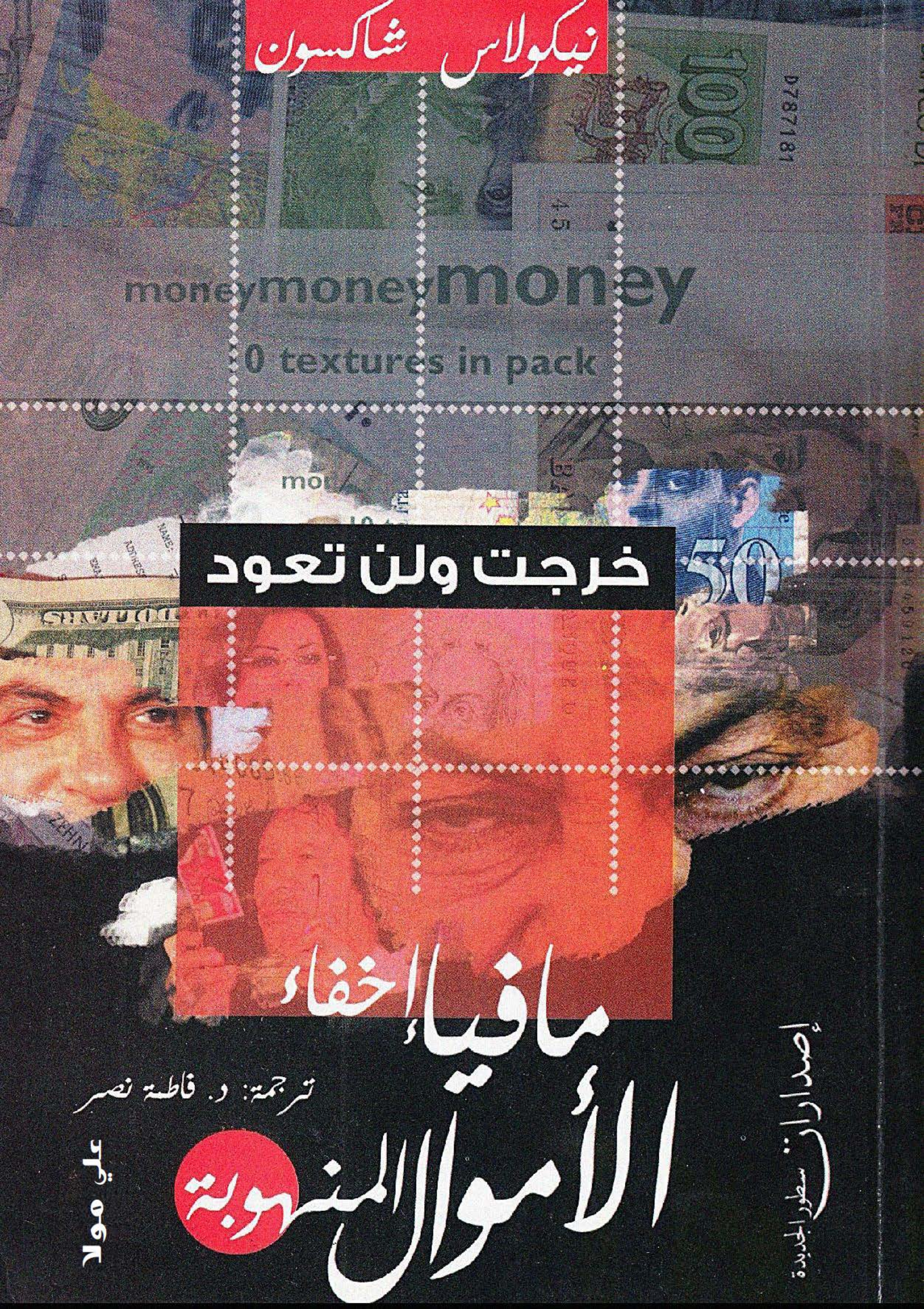

نيكولاس شاكسون
moneymoneymoney
0 textures in pack
خرجت ولن تعود
مافيا إخفاء
الأموال المنهوبة
ترجمة: د. فاطمة نصر
علي مولا
إصدارات سطور الجديدة

هُربت ولن تعود

مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

نيكولاس شاكسون

ترجمة: د. فاطمة نصر

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب

TREASURE ISLANDS

TAX HAVENS AND

THE MEN WHO STOLE THE WORLD

تأليف: Nicholas Shaxon

دار النشر: The Bodley Head, London, 2011

طبعة سطور الأولى ٢٠١١

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د.فاطمة نصر

المستشار الفنى: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

ـ مافيا إخفاء الأموال المنهوبة؟
– تأليف: نيكولاس شاكسون.
ـ غلاف:حسين جبيل gopy_art@yahoo.com
ـ المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com
ـ إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com
الطبعة العربية الأولى ٢٠١١
رقم الإيداع: ٢٠١١/٩٧٧٩
الترقيم الدولى: 977-5868-87-4

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى
كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩
e.mail address: sutour@link.net
الموقع الإلكترونى
www.sutour2.com

بيانات الفهرسة

شاكسون، نيكولاس

مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

ترجمة: فاطمة نصر

ط ١- (القاهرة : مكتب سطور للنشر ٢٠١١)

مكتب سطور، ٢٠١١

٣٧٧ ص، سم ١٧× ٢٤-

تدمك: ٤ ٨٧ ٥٨٦٨ ٩٧٧

١- جرائم الأموال

أ- نصر، فاطمة (مترجم)

ب- العنوان: ٨ و٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@link.net

تمهيد

كيف رحل الاستعمار من الباب الأمامى ثم تسلل عائدا من نافذة جانبية؟

عدتُ إلى شقتى بشمال لندن، ذات ليلة فى سبتمبر عام ١٩٩٧، لأجد رسالة صوتية على آلة الرد الآلى بهاتفى، من رجل أسْمَى نفسه المستر أوتوج. قال إنه سمع من رئيس تحرير الفاينانشيال تايمز، عن زيارتى المرتقبة إلى الجابون، المستعمرة الفرنسية السابقة على الشاطئ الغربى لإفريقيا، وذكر أنه على استعداد لمساعدتى هناك، وترك رقماً لهاتفٍ فى باريس. من المستغرب أننى عاودت الاتصال به فى الصباح التالى.

كان من المفترض أن تكون تلك رحلة صحفية روتينية لبلد إفريقى صغير: لم أكن أتوقع أن أجد الكثير للكتابة عنه فى تلك المستعمرة السابقة الثرية بالنفط وقليلة عدد السكان، لكن حقيقة أن الصحفيين المتحدثين بالإنجليزية كانوا لا يكادون يذهبون هناك أبدا كانت، تعنى أننى سأستأثر بالمكان لنفسى. لدى وصولى، اكتشفت أن المستمر أوتوج كان قد سبقنى هو ومساعد له إلى العاصمة ليبرفيل بالدرجة الأولى على متن طائرة تابعة لإيرفرانس، وحجز إقامة لمدة أسبوع بأغلى فندق بالمدينة – كانت مهمتهما الوحيدة، كما أبلغنى مبتهجا، هى مساعدتى.

كنت قد قضيت سنوات وأنا أقيم ببلدان إفريقية واقعة على شاطئ الأطلسي بدءا من نيچيريا شمالاً ومرورا بجابون وانتهاء بأنجولا فى الجنوب، وراقبت الأحداث هناك وكتبت عنها. هذه المنطقة تمد الولايات المتحدة بحوالى سدس وارداتها النفطية، وتمد الصين بحوالى نفس المعدّل. بيد أنه، وتحت قشرة الثراء الهائل هذا تكمن أبشع حالات الفقر وعدم المساواة والصراعات. من المفترض للصحفيين لدى وصولهم إلى مثل تلك الأماكن أن يبدأوا فى تقصى قصة مثيرة فى مكان ما ملىء بالأحداث والأخطار؛ لكننى، وبدون توقع، وجدت قصتى هنا فى سلسلة من الاجتماعات المهذبة المثيرة للقلق: غداء مع وزير المالية؟ لا مشكلة. رتب مونسيور أوتوج الأمر بمكالمة هاتفية. تناولت الشراب مع چان پينج وزير الخارجية النافذ ذى الأصول الصينية والذى أصبح فيما بعد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنحنى كل ما طلبته من وقت لإجراء حوار معه، وسألنى بكياسة عن أحوال عائلتى. فى لقاء

آخر مع وزير النفط، ضرب الرجل بكفه، بمودة، على كتفى وعرض علىّ مازحاً بئر نفط - ثم تراجع عن عرضه قائلا «لا، هذه الأشياء لكبار القوم فقط - للمهمين».

قضيت أسبوعا، لم أبتعد خلاله أبدا أكثر من مائتى ياردة عن الفقر الإفريقى المدقع، بشوارع ليبرڤيل، وأنا أتجول فى أنحاء فقاعة. فتح المستر أوتوج، الجدير بكل تقدير، أمامى منطقة من الترف مكيف الهواء: كان يُدفع بى إلى الصفوف الأمامية لأرى الأشخاص النافذين وكانوا دائما يُبدون سرورهم للقائى. هذا العالم الموازى السحرى الذى يُشكّل أساسه تهديد غير منطوق بالعنف ضد أى أحد داخل الفقاعة أو خارجها، يمكن تجاهله بسهولة، لكن محاولات المستر أوتوج لشغل كل دقيقة من وقتى جعلتنى أصمم على اكتشاف ما يحاول إخفاءه. وفى الواقع، فقد عثرت بالصدفة على ما أصبح يعرف على نطاق واسع فى باريس ومن خلال الفضائح، باسم «قضية إلف the ElF AFffair».

بدأت هذه القضية من بدايات جد صغيرة عام ١٩٩٤، حينما دخلت شركة مقرها الولايات المتحدة اسمها فيرتشايلد كوربوريشن Fairchild Corporation في نزاع تجارى مع أحد رجال الصناعة الفرنسيين. أطلق النزاع تحقيقا في أوساط سوق الأوراق المالية في فرنسا تولته إيڤا چولى موظفة التحقيقات القضائية الفرنسية. وعلى النقيض من الأنظمة القانونية الأنجلو ساكسونية حيث يقارع الادعاء ممثل الدفاع من أجل التوصل إلى قرار، فإن قاضى التحقيقات في فرنسا يعمل كمخبر سرى محايد موضوع بين الطرفين، حيث من المفترض له / لها تفحص الموضوع وتقصيه حتى تُكتشف الحقيقة. كلما كانت چولى، نرويجية المولد، تتفحص شيئا كانت خيوط أدلة جديدة - تتكشف - ومضت تحقيقاتها تتعمق. وقبل انقضاء وقت طويل، تلقت تهديدات بالقتل: أُرسِل إليها بالبريد نعش مُصغّر، وأثناء دهمها لأحد الأمكنة وجدت مسدسا ماركة سميث ووسون محشوا بالطلقات موجها نحو المدخل. لكنها ثابرت، واشترك في الموضوع مزيد من المحققين. وفيما تراكمت التكشفات المذهلة، بدأوا في تبيّن كفافَاتِ نظام فساد هائل يربط بين إلف أكيتين ElF Aquitaine، والمؤسسات السياسية الفرنسية والاستخبارية العملاقة وبين عمر بونجو حاكم الجابون الفاسد.

تعتبر قصة بونجو نموذجا مُصغّرا لعملية إنهاء الاستعمار الفرنسى. فعلى الرغم من أن المستعمرات نالت استقلالها رسميا، إلا أن الأسياد السابقين وجدوا الأساليب التى بها يظلون متحكمين فى تلك البلدان من خلف الكواليس. أصبحت الجابون مستقلة عام ١٩٦٠ فيما كانت فى بداية ظهورها بلدا إفريقيا نفطيا واعدا، وركزت فرنسا اهتماما خاصا عليها. كانت ثمة حاجة لنمط الرئيس الصحيح؛ زعيم إفريقى حق، كاريزمى، قوى، ماكر، وموالٍ لفرنسا تماما لدى الحاجة، وكان بونجو المرشّح المثالى. كان ينتمى إلى مجموعة إثنية شديدة الصغر ولم يكن له قاعدة دعم داخلية طبيعية، من ثم، كان لابد له أن يعتمد على فرنسا من أجل حمايته. أصبح بونجو فى عام ١٩٦٧، وكان فى الثانية والثلاثين من العمر، أصغر رئيس جمهورية

فى العالم، ووضعت فرنسا عدة مئات من الجنود المظليين فى ثكنات بليبرڤيل تصلها بأحد قصوره أنفاق تحت الأرض.

أثبت هذا العامل الردعى كفاءته بدرجة أنه لدى وفاة بونجو عام ٢٠٠٩، كان قد أصبح زعيم العالم رقم واحد الذى ظل يحكم أطول مدة.

وكما أوْجز لى أحد الصحفيين الفرنسيين الوضع: «لقد رحل الفرنسيون من الباب الأمامى وتسللوا عائدين من نافذة جانبية».

وفى مقابل دعم فرنسا له، منح بونجو الشركات الفرنسية حقوقا شبه حصرية للتنقيب عن النفط والمعادن وامتلاكها فى بلده بشروط جد تفضيلية. كان له أيضا أن يصبح مسمار المحور الإفريقى فى شبكة فساد شبحية شاسعة كوكبية تربط سرا بين الصناعات النفطية فى مستعمرات فرنسا الإفريقية السابقة وعالم السياسة السائد فى فرنسا المتروبوليتانية عن طريق سويسرا ولوكسمبورج والملاذات الضريبية الأخرى. اكتشفت چولى أن أجزاء من صناعات الجابون النفطية كانت تُخصّص كصناديق أموال قذرة عملاقة وتتيح مئات الملايين من الدولارات للنخب الفرنسية. تطور ذلك النظام تدريجيا، لكنه بحلول السبعينيات، كان بالفعل يعمل آلية سرية لتمويل الحزب الفرنسى اليمينى الرئيسى RPR. حينما أصبح فرانسوا متران الاشتراكى رئيسا لفرنسا عام ١٩٨١، حاول اقتحام ماكينة النقد الفرانكو/ إفريقية فى ملاذاتها الضريبية الآمنة بأن نصَّب لو فلوش - بريجان رئيسا لمؤسسات إلف EIF ليضطلع بالمهمة. لكن رجل متران كان من الحكمة بدرجة قرر معها ألا يقطع التمويلات عن الحزب. فى كتاب مرجعى لهما عن الموضوع ذكر ڤالرى لوكاسابل وإيرى روتييه إن «لو فلوش كان يعلم أنه إذا قطع شبكة التمويلات عن حزب اليمين واستخباراته ستتحول الأمور إلى حرب، وبيّن بدلا من ذلك أن زعيمىْ حزب اليمين - چاك شيراك وشارل پاسكوا - كانا على استعداد لأن يأخذ الاشتراكيون قطعة من الكعكة، إن تم توسيع الشبكة».

لم يكن الأمر يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية فقط، فقد استطاعت كبرى

الشركات الفرنسية الاستفادة من منجم النفط غرب الإفريقى كمصدر مالى مكنها من دفع الرشاوى إلى أماكن مثل فنزويلا وألمانيا وجرسى وتايوان، فيما ضمنت أنّ تقصّى تلك النقود لن يقود إليها. أيضا، عملت نقود إلف القذرة على تزييت عجلات الدبلوماسية السياسية والتجارية الفرنسية فى جميع أنحاء الكوكب. أخبرنى أحدهم كيف أنه حمل حقيبة ملابس مليئة بالنقود من عمر بونجو لرشوة أحد كبار المتمردين الانفصاليين فى إقليم كابيندا التابع لأنجولا حيث كان لمؤسسة إلف عقد يدر عليها الأرباح الجمة. دخل الرئيس بونجو، وكان أحد أكثر اللاعبين السياسيين مهارة فى جيله، إلى أوساط شبكات الماسونيين الفرنسيين، والجمعيات الإفريقية السرية معا، وأصبح أحد أهم وسطاء وسماسرة السلطة فى فرنسا. كان مفتاح قدرة القادة الفرنسيين على ربط كبار اللاعبين - الذين يشكلون الرأى العام، والسياسيين فى أنحاء إفريقيا وخارجها - بالسياسة الخارجية الفرنسية فى فترة ما بعد الكلونيالية. وفيما أصبح نظام إلف أكثر غرابة وغموضا وتعقيدا، وتعددت طبقاته، تفرع إلى أنظمة فساد دولى على درجة من الضخامة دفعت لو فلوش - بريجان لأن يصفا الاستخبارات الفرنسية، التى كانت أيضا تغرف بسخاء من تلك الأموال القذرة بأنها «ماخور لم يعد أحد فيه يعرف من يفعل ماذا».

ساعد هذا النظام ذو السطوة الهائلة فرنسا على التدخل بقوة بما يفوق وزنها فى الشئون السياسية والاقتصادية، وعلى الازدهار وسط الفجوات الموجودة بين السلطات والاختصاصات القضائية. ازدهرت فى الملاذات الضريبية بالأوف شور ofshore.

تزامنت رحلتى إلى الجابون فى نهاية عام ١٩٩٧، مع وقائع لافتة حساسة. فى ٧ نوفمبر، بعد أقل من أسبوع من مغادرتى ليبرڤيل، حُكِم على كرستين دوڤيير - چونكور، وكانت عارضة أزياء ملابس داخلية نسائية سابقا، بالسجن فى باريس بعد إصرارها على حماية عشيقها رولان دوماس، وزير خارجية الرئيس متران. حكم عليها بالسجن بتهمة التدليس بعد أن اكتشف موظفو التحقيقات القضائية أن

إلف أكيتين قد دفعوا لها أكثر من ستة ملايين دولار لتساعد على «إقناع» دوماس، وكان أميرا متغطرساً يتحكم فى المشهد السياسى الفرنسى، لفعل أشياء بعينها - أهمها عكس معارضته العلنية لبيع زوارق الصواريخ من طراز طومسون لتايوان. كانت قد اشترت له ببطاقة ائتمان من إلف هدايا من بينها زوج من البووتس صناعة يدوية من متجر باريس نخبوى بدرجة أن مالكه كان يعرض غسل أحذية عملائه بالشمبانيا مرة كل عام.

لم يشكر أحد دوفيير - جونكور على عدم بوحها بأسماء المتورطين، وأتاحت لها مدة الخمسة أشهر ونصف الشهر التى قضتها بالسجن الوقت للتفكير فى ذلك. قالت فيما بعد «لو أن شخصا مجهولا قد أرسل لى زهرة واحدة وأنا هناك لكفانى هذا، كنت سأعرف أن المرسل هو رولان». وفى العام التالى، تخلت عن صمتها ونشرت كتابها «الجمهورية الداعرة» الذى حقق أفضل المبيعات فى فرنسا.

وهكذا، حينما وصلتُ أنا إلى الجابون فى تلك اللحظة الدقيقة، فلابد وأن الرغبة تملكت شبكة إلف لمعرفة سبب وجود صحفى إنجليزى فضولى فى ليبرفيل. أكنتُ صحفياً بالفعل؟ لا غرو أننى لقيت كل هذا الاهتمام من المستر أوتوج. حاولت مؤخرا أن أجد سبيلى إليه لأساله عن الأسبوع الذى قضيناه معاً. لم تَعُد أرقام هواتفه القديمة موجودة بالخدمة: لم يَسمع به عدة خبراء فى الشئون الإفريقية بباريس؛ لم توصلنى أبحاثى على الإنترنت إلى معرفة أى شىء عنه أو عن الشركة التى كان قد ادعى أنه يمثلها؛ أما الشخص الوحيد الذى يحمل هذا الاسم والمدرج فى دليل تليفونات فرنسا، فكانت زوجة بإحدى القرى وأجابتنى بأنها لم تذهب أبدا إلى الجابون، هى أو زوجها.

بعد الفضيحة أعلن السياسيون الفرنسيون وفاة نظام إلف ودفنه، ومنذ آنذاك تمت خصخصة إلف أكيتين وتغييرها تماما إذ أصبحت جزءا من مجموعة توتال. بيد أن إلف لم تكن اللاعب الأوحد فى النظام الفرانكو/ إفريقى الفاسد. مثلا، لنا أن نتساءل عن سبب أن أول زعيم أجنبى هاتفه نيكولا ساركوزى بعد توليه السلطة عام ٢٠٠٧ لم يكن الرئيس الألمانى، أو الأمريكى، أو رئيس المفوضية الأوروبية، بل

كان عمر بونجو؛ ولِم مازالت القوات الفرنسية موجودة بموقعها بالجابون حتى اليوم، ومازالت الأنفاق تربطها بالقصر الرئاسى الذى يقيم فيه الآن الرئيس على بونجو، نجل عمر بونجو؟. قد يكون نظام إلف قد مات، لكن شيئا آخر قد حل محله. فى يناير ٢٠٠٨، اشتكى وزير المعونات الخارجية الفرنسى چان - مارى بوكل من أن «القطيعة» مع الماضى الفاسد تسير بخطى بالغة البطء. تمت إقالته على الفور.

كان نظام إلف جزءا من عالم الأوف شور Offshore[1] ومجازا له. لا ترِد اسم الجابون على أية قائمة منشورة للملاذات الضريبية، هذا على الرغم من أنها كانت توفر تسهيلات سرية فاسدة للنخب من غير المقيمين بها، وهذا هو أحد الملامح الكلاسيكية لتلك الملاذات. ومثل نظام الأوف شور، فقد كان ذلك سرّا معروفا. كان بعض الفرنسيين متشعبى العلاقات على علم بجميع التفاصيل، وكان «أغراب» كثيرون يعلمون أن شيئا مهما يحدث، لكنهم تغاضوا عن الأمر إلى حد بعيد، فلم يكن باستطاعة أحد تقريبا تكوين نظرة كلية عامة عن الوضع. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان النظام أخطبوطا ضخما هائلا من الفساد، يؤثر فى حياة عامة الناس فى إفريقيا وفرنسا معا بأساليب عميقة لا تكاد تكون مرئية.

كان كل شيء مرتبطاً من خلال الملاذات الآمنة. نمطيا، كان تعقب التعاملات الورقية، وكما اكتشف المحققون القضائيون أثناء رحلتى إلى ليبرڤيل، يؤدى إلى المرور عبر الجابون، سويسرا، ليشتنشتاين، چرسى وأماكن أخرى. اعترفت إيڤاچولى بأنها لم تتمكن أبدا سوى من رؤية أجزاء من الصورة الكلية. قالت وهى تتحدث عن السياسات الفرنسية وسياسات عالم الأوف شور «كانت خيوط الأدلة

(١) يطلق هذا التعبير على بعض الجزر القريبة من الداخل مثل جزر الكايمان وچرسى والبهاما وغيرها والتى كانت جزءا من مستعمرات سابقة. ورغم أنها تتمتع في غالبيتها باستقلال ظاهرى عن البلد الأم إلا أنها مرتبطة عن كثب بالعواصم المالية والسياسية الكبري. وتعتبر هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الكبار وأموال الجريمة والأموال المنهوبة، حيث تضمن سرية المودعين ولا تخضع أموالهم لضرائب تذكر. لكن مثل تلك الملاذات، وكما يوضح الكاتب، ليست مقصورة على الجزر، بل هى موجودة فى قلب العواصم الكبرى. ستستخدم الترجمة اللفظ الأجنبى المتداول، أو «أوف شور»، اسما لتلك الأماكن. [الترجمة]

التى لا تحصى تُفقد فى الرمال المتحركة للملاذات الآمنة. كان يتم حماية الحسابات الشخصية للملوك، والرؤساء المنتخبين، والحكام المستبدين من فضول المحققين القضائيين. أدركت أننى لم أعد فى مواجهة شىء هامشى، بل نظام متكامل. لا أرى هذا فقط بصفته إجراما مروّعا متعدد الأوجه يحاصر حصوننا بالداخل. بل أراه نظاما راسخا للسلطة، يحظى بالاحترام، نظاما تقبل هذا الفساد الكلى المهيب كجزء طبيعى من معاملاته اليومية».

كنت، وقبل زيارتى الأولى لليبرفيل بوقت طويل، قد لاحظت كيف أن الأموال كانت تتدفق إلى خارج إفريقيا، لكن السرية التى تحيط بعالم الأوف شور جعلت من المستحيل تعقب الرابطة. كان بعض المحامين والمؤسسات المالية يظهرون على السطح فى قصص بعينها، ثم ينزلقون عائدين إلى ظلمة الأوف شور والسرية التجارية والتكتم المهنى. وفى كل مرة تنفجر فيها فضيحة كانت الأدوار الحاسمة لأولئك اللاعبين تتجنب التفحصات الجادة. زعمت القصة الرائجة أن لمشاكل إفريقيا علاقة بثقافتها وحكامها، أو بشركات النفط، أو إرث الاستعمار. كان من الواضح أن القائمين على سرية الأوف شور جزءا أساسيا من جميع الأحداث والوقائع، لكن كان من بالغ الصعوبة اختراق كل تلك الجلبة والوصول إلى الحقيقة، كما أنه بدا وأن ليس ثمة من يهتم. لم يكن حتى عام ٢٠٠٥ أن بدأت الخيوط تتجمع بالنسبة لى. كنت جالسا مع محامى من نيويورك عمل سابقا مع شركة كورب [المالية] واسمه دايفيد سپنسر، وكنا نتحدث عن الشفافية فى المالية العامة للدول الإفريقية المنتجة للنفط. بدأ حماس سپنسر يتصاعد وهو يتحدث عن أمور لم تكن على أجندتى مطلقا: القواعد المحاسبية، الإعفاءات الضريبية على دخول الفوائد، وتسعير التحويلات. أخذت أعجب حول متى يبدأ الحديث عن الفساد فى غرب إفريقيا حينما أدركت الرابطة أخيرا. إن الولايات المتحدة من خلال عروضها للسرية وتقديمها حوافز ضريبية من أجل اجتذاب الأموال الأجنبية كانت تحوّل نفسها إلى ملاذ ضريبى آمن.

تحتاج، حكومة الولايات المتحدة إلى تدفق الأموال الأجنبية إليها، وتقوم بعرض السرية والإعفاءات الضريبية لاجتذاب تلك الأموال. أوضح سپنسر أن هذا أصبح مركزيا فى استراتيجية حكومة الولايات المتحدة الكوكبية. تتدفق فيضانات من رءوس الأموال النقدية حول العالم فى استجابة لبعض التغييرات البسيطة فى أنماط الحوافز. قال سپنسر إن الأمر لا يقتصر على أنه لا يكاد يوجد من يفهم هذا، بل أيضا أنه لا يكاد يوجد من يريد أن يعرفه. قال إنه ألقى خطاباً ذات مرة فى إحدى المناسبات الكبرى التابعة للأمم المتحدة أوضح فيه الخطوط العريضة لتلك المبادئ الأساسية، بعدها أبلغه أحد كبار مفاوضى الولايات المتحدة أن إلقاءه الضوء على هذا الموضوع يجعل منه «خائنا لوطنه».

فى نادى هارڤارد، بدأت أري مدى ارتباط التكلفة البشرية البشعة للفقر وعدم المساواة فى إفريقيا بعالم القواعد المحاسبية والإعفاءات الضريبية. تشترك كوارث إفريقيا الطبيعية أو الحتمية المفترضة فى شيء واحد: حركة الأموال خارج إفريقيا وإلى أوربا والولايات المتحدة، بمساعدة الملاذات الآمنة والجيوش الجرارة من المصرفيين والمحامين والمحاسبين المُحترمين ذوى البذلات الأنيقة. لكن ليس ثمة من كان يريد أن ينظر خارج نطاق إفريقيا إلى النظام الذى جعل هذا ممكنا.

لكننا حتى إذا فكرنا فى مصطلح «هروب رأس المال» ذاته، نجد أنه يلقى المسئولية على البلد الذى يفقد الأموال- نوع من لوم الضحايا. بيد أن كل هروب لرأس المال من إفريقيا لابد وأن يكون له ما يناظره من تدفق للأموال فى مكان ما. من كان يُجرى الأبحاث على تلك التدفقات؟ لم يكن نظام الأوف شور مجرد مشهد جانبى غرائبى فى القصص التى كنت أقوم بتغطيتها، بل كان هو ذاته القصة. إنه يربط معا ليبرڤيل وباريس، لواندا وموسكو، قبرص ولندن، مكسيكوسيتى وجزر الكايمان، واشنطون والرياض. يربط الأوف شور وعالم الجريمة السرى بالنخب المالية، والمؤسسات الاستخباراتية، والديبلوماسية بالشركات متعددة الجنسية.. يحفز الأوف شور الصراعات، ويُشكل مدركاتنا ويخلق عدم الاستقرار المالى،

ويسلم جوائز مذهلة مبهرة للكبار، للأشخاص المهمين. إن الأوف شور هو الكيفية التى يعمل وفقها عالم القوة والسلطة الآن. وهذا ما سأوضحه لك فيما يلى.

ظل ثمة انطباع فى بعض الدوائر الإعلامية العالمية، ومنذ أن قام زعماء العالم فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بشجب الملاذات الضريبية، بأنه قد تم تقويض نظام الأوف شور، أو على الأقل، تدجينه كما يجب. لكن، وكما سنرى، فإن العكس هو ما حدث. إن نظام الأوف شور يتمتع بموفور الصحة - ويتنامى سريعا.

الفصل الأول

مرحبا بكم فى اللامكان
مقدمة للأوف شور

يحيط عالم الأوف شور بنا من كل جانب. يمر أكثر من نصف التجارة العالمية، على الأوراق على الأقل، من خلال الملاذات الآمنة. أكثر من نصف الأصول المصرفية جميعها وثلث الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية تمر عبر الأوف شور. تحدث حوالى ٨٥٪ من التعاملات المصرفية وإصدارات السندات فى مكان يسمى اليورو ماركت Euromarket، وهى منطقة أوف شور غير تابعة لأية دولة سنتفحصها فيما بعد. قدّر صندوق النقد الدولى فى عام ٢٠١٠ أن الميزانيات العمومية لجزر المراكز المالية الصغيرة وحدها يبلغ مجموعها ١٨ تريليون دولار أى ما يساوى ثلث مجمل الناتج المحلى للعالم بأكمله، وأضاف أن هذا قد يكون تقديرا منخفضا عن الواقع. ذكر مكتب المساءلة الحكومى للولايات المتحدة (GAO) فى تقرير له عام ٢٠٠٨ أن لثلاثة وثمانين من أكبر مائة شركة أمريكية أفرعا فى الملاذات الآمنة. اكتشف بحث أجرته فى العام التالى «شبكة عدالة الضرائب»، باستخدامها تعريفا أوسع للأوف شور، أن تسعاً وتسعين من أكبر مائة شركة أوروبية كانت تستخدم أفرعا أوف شور. وفى كل من تلك البلاد، كان أحد البنوك هو أكبر مستخدم لتلك الأفرع.

ليس ثمة توافق على تعريف الملاذ الضريبى. وفى واقع الأمر، فإن الاصطلاح اسم مغلوط بقدرٍ، لأن تلك الأماكن لا توفر فقط تهربا من الضرائب، بل أيضا توفر السرية، والهروب من القواعد المالية التنظيمية، وفرصة لتجاهل السلطات القضائية الأخرى، أى البلاد التى يعيش فيها غالبية سكان العالم. سأطرح هنا تعريفا فضفاضا للملاذ الضريبى بصفته مكانا يسعى إلى اجتذاب البيزنس من خلال عرضه مرافق وتسهيلات مستقرة سياسيا لمساعدة الأفراد أو الكيانات على الالتفاف على القواعد، والقوانين والأحكام التنظيمية للسلطات القضائية فى الأماكن الأخرى. بيت القصيد هنا هو توفير طُرق للهروب من الواجبات التى تأتى فى معية العيش فى مجتمع والحصول على ميزاته - أى الهروب من الضرائب، والقواعد المالية التنظيمية المسئولة، والقوانين الجنائية، وأحكام المواريث - إلخ. وهذا هو الخط الجوهرى للبيزنس هناك. إنه ما يفعلونه.

تعريفى فضفاض، تخيرته لسببين رئيسيين. أولا، أريد تحدى الفكرة الشائعة بأنه من المقبول أن يحصل مكان على الثروة من خلال تقويض قوانين الأماكن الأخرى، أما هدفى الثانى فهو توفير عدسات ننظر من خلالها إلى تاريخ العالم الحديث. سيساعدنى هذا التعريف على أن أوضح أن نظام الأوف شور ليس مجرد ثمرة زاهية نابضة للاقتصاد الكوبى، لكنه بدلا من ذلك يكمن فى جوهره. ثمة ملامح عدة تساعدنا على التعرف على الملاذات الضريبية.

أولا، وجد زملائى من خلال الأبحاث المضنية أن كل تلك الأماكن توفر السرية بأشكال مختلفة ومعها درجات متنوعة من رفض التعاون مع السلطات القضائية الأخرى فى مجال تبادل المعلومات. ظهر مصطلح الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فى الولايات المتحدة فى نهاية التسعينيات، وسأستخدم هذا المصطلح تبادليا مع مصطلح الملاذ الضريبى، استنادا إلى أى وجه أريد التأكيد عليه.

الملمح الآخر للملاذات الضريبية هو الضرائب المنخفضة أو عدم وجود ضرائب: تُجتذب الأموال بأن تجعل الأشخاص يتجنبون دفع الضرائب، بأساليب مشروعة أو غير مشروعة.

أيضا، تقوم الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية، روتينيا، بإحاطة اقتصاداتها الخاصة بأسوار تحصنها ضد المرافق والتسهيلات التى توفرها، وذلك لحماية أنفسهم من ألاعيب الأوف شور التى يمارسونها. جوهريا، يعنى الأوف شو منطقة هروب من مكان آخر - وتقدم الأوف شور خدماتها لغير المقيمين بها. من ثم، فبالإمكان للملاذات الضرائبية عدم فرض أية ضرائب على غير المقيمين الذين يتركون أموالهم هناك، لكنها تفرض ضرائب كاملة على المقيمين. والأسوار الواقية التى يقيمونها لفصل المقيمين عن غير المقيمين اعتراف مضمر بأن ما يفعلونه قد يكون ضارا.

الطريقة الأخرى لاكتشاف الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية هى البحث عما إن كانت صناعة خدماتها المالية أكبر كثيرا من اقتصادها المحلى. استخدم صندوق النقد الدولى هذه الوسيلة لتحديد بريطانيا، عن صواب، بصفتها اختصاصا قضائيا أوف شور.

ثمة إشارة دالة أخرى على الملاذ الضريبى وهى أن المتحدثين باسمه يزعمون بين وقت وآخر قائلين «لسنا ملاذا ضرائبيا» ويعملون جهدهم لتكذيب الناقدين بزعمهم أنهم يستخدمون أنماطا إعلامية عفا عليها الزمن لا تتسق مع الواقع الموضوعى.

أما الملمح الأهم للاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فهى أن مصالح الخدمات المالية المحلية (وأحيانا المجرمين، وكليهما فى أحيان أخرى) استولوا على الحياة السياسية المحلية وقضوا على أية معارضة ذات معنى ضد نموذج بيزنس الأوف شور. ولهذا السبب، أُضمِّن تعريفى لتلك الأماكن تعبير «مستقرة سياسياً»: ليس ثمة سوى القليل من خطر تدخل السياسة الديمقراطية لتُقاطِع بيزنس صناعة

الأموال (أو استلاب الأموال) هذا إن وُجد أى خطر. ينجم عن الاستيلاء على المناصب السياسية هذا إحدى أعظم مفارقات الأوف شور: إن مناطق الحرية المطلقة هذه غالبا ما تكون مناطق قمعية لا تقبل النقد.

أصبحت تلك الأماكن، وبعد أن تحصنت ضد التحديات المحلية ووجهات النظر البديلة، منغمسة فى ممارسة سلوكيات أخلاقية مقلوبة شائعة، حيث غدا غض الطرف عن الجرائم والفساد هو أفضل ممارسات البيزنس المقبولة، وأصبح تنبيه قوى القانون والنظام لما يقع من أخطاء جريمة يعاقب عليها. تحولت التوجهات الفردانية الفظة إلى تغاضٍ عن الديموقراطية والمجتمعات بمجملها، بل وازدراء لها.

عُرِف عن مليونيرة نيويورك ليونا همسلى مقولتها «الضرائب لصغار الناس». وعلى الرغم من أنها كانت مصيبة فلم تكن كبيرة بدرجة تكفى تحاشيها السجن. أما روپرت مردوك، بارون الإعلام، فشأن آخر. تتقن شركته الإخبارية التى تملك فوكس نيوز، وماى سپيس، وصحيفة ذا صن، وأى عدد آخر من المنافذ الإعلامية، ألاعيب الأوف شور باستخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة. سبرَ نيل تشيوث حساباتها، و وجد أن أرباحها المعلنة بالدولار الأسترالى هى ٣٦٤٣٦٤٠٠٠ فى عام ١٩٨٧ و٤٦٤٤٦٤٠٠٠ فى عام ١٩٨٨ و٤٩٦٤٩٦٠٠٠ فى عام ١٩٨٩ و٢٨٢٢٨٢٠٠٠ فى عام ١٩٩٠. لا يمكن أن يكون النموذج الذى يتكرر فى هذه الأرقام مصادفة، ولا يملك دافع الضرائب العادى فى مواجهة تلك الألاعيب السحرية سوى أن يصيح «براڤو أيها الفنان».

يستخدم الفرنسيون والإسبان مصطلحا طريفا يطلقونه على الملاذ الضريبى وهو الفردوس المالى. يولع اللاعبون فى السلطات القضائية التى تتميز بالسرية بهذه اللغة. يناقض هذا المسمى جحيم الأماكن ذات الأنظمة القامعة التى تفرض الضرائب العالية بحيث تمثل الملاذات الضريبية أماكن مرحباً بها لهروب الأموال منها. لكنها ليست أماكن تهرّب مقصورة على العامة، إنها مشروع للأثرياء والأقوياء لمساعدتهم على استلاب الميزات من المجتمع دون أن يدفعوا ثمنها.

فى جوهره، يتمحور بيزنس الأوف شور حول التلاعب الزائف بمسار التعاملات

الورقية للأموال عبر الحدود. ولندرس مثلا ما يحدث فى حالة الموز كى نكوّن فكرة عن درجة الزيف.

تسلك كل «سباطة» موز طريقين حتى تصل إلى مائدتك. يتعلق الطريق الأول بالعامل الهندوراسى الذى يعمل لحساب الشركة متعددة الجنسية فى جمع الموز الذى يتم تعبئته وينقل إلى بريطانيا. تبيع الشركة متعددة الجنسية الموز إلى إحدى سلاسل السوبر ماركت الكبيرة التى تبيعه لك.

أما الطريق الثانى - مسار أوراق المحاسبين - فهو أكثر التفافا. حينما يُباع الموز فى بريطانيا، أين تولَّد الأرباح النهائية من وجهة النظر الضريبية؟ فى هندوراس؟ فى السوبر ماركت البريطانى!؟ فى مكتب مقر الشركة متعددة الجنسية بالولايات المتحدة؟ ما قدر ما تسهم به خبرة الإدارة، الاسم التجارى أو التأمين فى الأرباح والتكاليف؟ لا يستطيع أحد أن يمدنا بالإجابة القاطعة. من ثم، فإن بإمكان المحاسبين تلفيق الأمور وترتيبها. يستطيعون مثلا أن ينصحوا شركة الموز بإدارة شبكة مشترواتها من جزر الكايمان، وخدماتها المالية من لوكسمبورج. يمكن للشركة متعددة الجنسية أن تجعل مقر اسمها التجارى فى أيرلندا، وفرع الشحن فى الآيل أوف مان؛ والخبراء الإداريين فى جرسى وذراعها للتأمينات فى برمودا.

لنقُل مثلا إن الفرع المالى فى لوكسمبورج يقوم بإقراض المال لفرع هندوراس بفوائد قدرها ٢٠ مليون دولار سنويا. يخصم فرع هندوراس هذا المبلغ من أرباحه المحلية بحيث يقلصها إلى الحد الأدنى أو يلغيها. أما مبلغ العشرين مليون دولار الذى أضيف إلى دخل فرع لوكسمبورج فيخضع للتعاملات الضرائبية بالغة الانخفاض فى ملاذ لوكسمبورج الضريبى. وهكذا، وبحركة من عصا المحاسب السحرية، تختفى فاتورة ضرائب ضخمة ويُنقل رأس المال أوف شور.

هنا، نجد أن شركة الموز الكبيرة قد مارست حيلة أوف شور شائعة تعرف باسم تحديد ثمن التحويلات(١) أو الأحرى التلاعب بها. يسمى السناتور الأمريكى «ثمن

---

(١) المقصود هنا هو ثمن التعاملات البينية بين الشركة وفروعها أو توابعها فى الخارج. وللاختصار، سنستعمل فى المتن مصطلح ثمن التحويلات. [الترجمة]

التعاملات البينية بأنه المناظر الشركاتى لحسابات الأوف شور للأفراد المتهربين من الضرائب». تستطيع الشركات متعددة الجنسية؛ من خلال تعديل ثمن التحويلات الداخلى بأسلوب زائف مصطنع، أن تنقل الأرباح إلى ملاذ منخفض الضرائب، والتكاليف إلى بلاد تفرض ضرائب عالية حيث يمكن خصم التكاليف من الضريبة. فى مثال شركة الموز، تم استنزاف الدخل الضريبى من بلد فقير ونقله إلى بلد ثرى. ودائماً ما تخسر البلدان الفقيرة التى يتقاضى مسئولو الضرائب فيها مرتبات هزيلة فى مواجهة محاسبى الشركات متعددة الجنسية العدوانيين مرتفعى الرواتب.

من بإمكانه القول إن القرض البالغ ٢٠ مليون دولار من فرع لوكسمبورج قد تم وفقا لمعدّل السوق الحقيقى؟ أحيانا يتم تعديل ثمنْ تلك التحويلات بأسلوب مبالغ به بدرجة فقدان كل حس بالواقع: تم بيع كيلو من ورق التواليت من الصين بمبلغ ٤١٢١ دولار، وشحنت أقلام حبر سائل من تايلاندا بعد تسعير كل منها بـ ٨٥٠٠ دولار. ليست كل الأمثلة بمثل هذه الفجاجة، لكن المجموع التراكمى لتلك الألاعيب مهول. تتم حوالى ثلثى إجراءات التجارة الكوكبية العابرة للحدود داخل الشركات متعددة الجنسية. وتخسر البلدان النامية ما يقدر بحوالى ١٦٠ مليار دولار سنويا أمام هذه الشركات من خلال عملية تزييف عملية تحديد الأثمان تلك. تقدر منظمة المساعدات المسيحية أنه إذا أُنفق هذا المبلغ على الرعاية الصحية لأمكن إنقاذ حياة ألف طفل تقل أعمارهم عن الخمس سنوات يوميا.

قد لا يأبه القراء من سكان البلدان الثرية بذلك. لكنهم يعانون أيضا جراء تلك التلاعبات إذ إن تلك الضرائب لا تخصم فى هندوراس فقط، بل أيضا فى بريطانيا والولايات المتحدة. فى عام ٢٠٠٦، وجدت صحيفة الجارديان أن أكبر ثلاث شركات موز فى العالم، دِل مونتِ، ودول، وتشيكيتا والتى يقدر حجم أنشطتها فى بريطانيا بحوالى ٧٥٠ مليون دولار لم تدفع ضرائب سوى ٢٣٥٠٠٠ دولار فيما بينها: أى أقل مما يكسبه أحد كبار لاعبى كرة القدم. يبين تقرير سنوى لإحدى شركات الموز المُدرجة بنيويورك أن «الشركة لا تولّد حاليا دخلا يخضع للضرائب الفدرالية

بالولايات المتحدة. تأتى، إيرادات الشركة التى تخضع للضرائب، بشكل أساسى، من العمليات الخارجية بحيث تدفع ضرائب فى أماكن ذات اختصاصات قضائية بمعدل صافٍ واقعى أقل من معدل الولايات المتحدة القانونى». أى أنهم يقولون: نحن لا ندفع حاليا ضرائب أمريكية لأننا نقوم بتحديد ثمن التعاملات البينية من خلال الملاذات الضريبية.

بعامة، تجد الشركات متعددة الجنسية صعوبة فى استخدام الأوف شور بحيث تخفض ضرائبها إلى صفر لأن الحكومات ستتخذ إجراءات مضادة، لكنها معركة خاسرة. وجدت دراسة قام بها مكتب المراجعات المحاسبية القومى ببريطانيا عام ٢٠٠٧، أن أكثر من ٢٣٠ من أكبر ٧٠٠ رجل أعمال فى البلد لم يدفعوا أية ضرائب على الإطلاق فى المملكة المتحدة فى عام الطفرة المالية السابق. حينما أجرت مجلة الإكونوميست تحقيقا وجدت أن شركة روبرت مردوك الإخبارية المتمددة فى جميع الأنحاء دفعت نسبة ضريبية قدرها ٦٪ فقط. تعد هذه القدرة على القيام بالتلاعب فى تحديد ثمن التعاملات المضللة السبب فى كون الشركات متعددة الجنسية متعددة الجنسية، والسبب فى أنها تنمو بمعدل أسرع كثيرا من منافسيها الأصغر.

تزعم الملاذات الضريبية أنها تجعل الأسواق الكوكبية أكثر «كفاءة» بيد أن هذا النظام الذى يتميز بعدم الكفاءة الشديدة. لم يقم أحد بإنتاج موز أفضل جودة أو أقل سعرا هنا. لكن ما حدث هو نقل للثروة وتحويلها. تؤثر وسائل الدعم الحكومى لهذه الشركات متعددة الجنسية فى إنتاجيتها الواقعية بنفس أسلوب تأثير الدعم غير الهادف بعامة: تقلل من الإنتاجية. إن تركيز الطاقات على تجنب الضرائب يزيح الضغط من على الرأسماليين كى يفعلوا ما يجب أن يفعلوه بأفضل وسيلة: خلق سلع وخدمات أفضل وأقل سعرا. وليس هذا هو كل شىء. مثلا، حينما تدبر جزر الكايمان مهرب أوف شور عبقريا جديدا، تتخذ الولايات المتحدة إجراءات مضادة، وتقوم الكايمان بإبداع مهارب جديدة للالتفاف حول تلك الإجراءات. وتستمر المعركة، ويصبح قانون الضرائب الأمريكى أكثر تعقيدا. وبدوره، يخلق هذا

فرصة للأثرياء ومستشاريهم الخبثاء كى يجدوا ممرات يوسعوا من خلالها حيلهم القانونية. وتبعا لذلك، تنمو صناعات ضخمة للتخديم على صناعة التهرب من الضرائب مما يتسبب فى تدهور عملاق لكفاءة الاقتصاد العالمى.

ثم نأتى إلى السرية. إن اللبنة الأساسية فى النظرية الاقتصادية هى الشفافية: تعمل الأسواق بالأسلوب الأفضل حينما يتاح لطرفى العقد معلومات متساوية. يتفحص هذا الكتاب نظاما يعمل مباشرة وبعدوانية ضد الشفافية. تنقل سرية الأوف شور التحكم فى المعلومات والسلطة التى تنجم عن المعلومات - بشكل قاطع - باتجاه الأشخاص الداخليين المطلعين على بواطن الأمور والذين يحصلون على المزايا والأرباح الخالصة وينقلون التكلفة ليحمّلوها على بقية المجتمع. تصف نظرية دايڤيد ريكاردو للميزات النسبية المبادئ التى تؤدى إلى تخصص أماكن أو بلدان فى إنتاج سلع محددة: الخمور الفاخرة من فرنسا؟ المصنوعات الرخيصة من الصين، الحاسبات من الولايات المتحدة. لكن حينما نجد أن جزر ڤرچين البريطانية التى لا يتعدى عدد سكانها ٢٥٠٠٠ نسمة تستضيف أكثر من ٨٠٠٠٠ شركة تفقد نظرية ريكاردو قدرتها على التطبيق هناك. تهاجر الشركات ورءوس الأموال إلى حيث تستطيع الحصول على أفضل مهلات ضريبية لا إلى حيث تستطيع الإنتاج بكل طاقاتها. ليس ثمة ما هو كفء فى أى من هذا.

لا يقتصر هذا على الموز الذى نستهلكه فقط. فإن معظم الأطعمة، والأثاث والملابس الموجودة لدينا لابد وأن تكون قد سلكت طريقا ملتويا مماثلا حتى وصلت إلى منازلنا. بل إن حتى المياه التى تنزل من الحنفيات فى منازلنا يحتمل أن تكون قد سلكت طريقا أوف شور شبحيا؛ أما تلفزيوناتنا ومكوناتها، فمن المؤكد أنها قد سلكت طريقا مثيلا، وكذلك البرامج التى تعرضها. إن عالم الأوف شور يُغلّفنا من جميع الجوانب.

يضم ذلك العالم حوالى ستين منطقة اختصاص قضائى وقانونى تتميز بالسرية مقسمة إلى أربع مجموعات. أولها الملاذات الأوربية، وثانيها المنطقة البريطانية التى

تتمركز فى ذا سيتى أوف لندن [حى المال بلندن] والتى تمتد فى أنحاء العالم وتتشكل بدون إحكام حول الإمبراطورية البريطانية السابقة. أما الثالثة فهى منطقة بؤرتها الولايات المتحدة. وتضم المنطقة الرابعة بعض الأماكن الغريبة التى لا تندرج ضمن أى مصنفات مثل الصومال وأورغواى والتى لم تحقق نجاحا يذكر، ومن ثم لن أخضعها للتفحص.

بدأت الملاذات الأوروبية عملها الجدى أثناء الحرب العالمية الأولى حينما زادت الحكومات الضرائب بنسب كبيرة لتغطية نفقات الحرب. تم سنّ قانون السرية السويسرية الشهير الذى جعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة جنائية للمرة الأولى فى عام ١٩٣٤، هذا على الرغم من أن المصرفيين بجنيف كانوا قد حافظوا على سرية إيداعات النخب الأوروبية منذ القرن الثامن عشر على الأقل. تعتبر لوكسمبورج التى لا يعرفها سوى القليلين، والتى تخصصت منذ عام ١٩٢٩ فى شركات أوف شور من طراز معين، بين أكبر ملاذات الضرائب فى العالم اليوم. فى مارس ٢٠١٠، أشارت استخبارات كوريا الجنوبية إلى أن رئيس كوريا الشمالية كيم يونج - إيل قد خبأ حوالى أربعة مليار دولار فى أوروبا - من مبيعات التكنولوجيا النووية والمخدرات، والاحتيالات التأمينية، والتزييف والمشاريع التى تستخدم العمالة القسرية. قالت الاستخبارات إن دولة لوكسمبورج الصغيرة هى الوجهة النهائية المفضلة لتلك الأموال.

تمثل هولندا ملاذا ضريبيا أوربيا رئيسيا آخر. فى عام ٢٠٠٨، تدفق حوالى ١٨ تريليون دولار من كيانات أوف شور هولندية - أى أربعة أمثال إجمالى الناتج الهولندى. وعلى الرغم من أن النمسا وبلچيكا بين الملاذات الأوروبية المهمة من حيث سرية العمليات المصرفية إلا أن بلچيكا خففت قوانينها فى عام ٢٠٠٩. تلعب عدد من الدول الأوروبية المايكرو - من أبرزها موناكو وليشتنشتاين - أدوارا مهمة كملاذات ضريبية مع بعض المشاركات لأماكن غير معروفة مثل أندورا وجزيرة ماديرا البرتغالية التى تورطت مؤخرا فى فضيحة رشوة متعلقة بشركات نفط أمريكية كبرى بنيجيريا.

تعتبر مجموعة الأوف شور الثانية، والتى تقدر بنصف الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية فى العالم، الأكثر أهمية بإطلاقه، وهى مجموعة من الملاذات الضرائبية مكونة من طبقات وتتمركز على ذا سيتى أوف لندن [حى المال والأعمال]. وليس من قبيل الصدف أن تكون لندن، التى كانت ذات مرة عاصمة أعظم إمبراطورية عرفها العالم، مركز الجزء الأهم من نظام الأوف شور الكوكبى.

لشبكة الأوف شور هذه ثلاث طبقات رئيسية: حلقتان داخليتان - چرسى، وجورنزى وآيل أوف مان وكلها تابعة للتاج البريطانى، والمناطق الواقعة عبر البحار مثل جزر كايمان - وتتحكم فيها جميعها بريطانيا إلى حد بعيد، وتجمع بين إجراءات الأوف شور المالية المستقبلية والأساليب السياسية المحلية عصر الأوسطية. أما الحلقة الخارجية فتتكون من مجموعة أكثر تنوعا من الملاذات مثل هونج كونج، والتى، وعلى الرغم من عدم خضوعها للسيطرة البريطانية المباشرة إلا أن لها روابط تاريخية وحالية قوية بالبلد وبحى المال والأعمال بلندن. يقدر أحد التقارير الموثوقة أن الحسابات الكلية لذلك التجمع البريطانى يصل إلى أكثر من ثلث جميع الأصول المصرفية الدولية، وإذا أضفنا ذا سيتى أوف لندن سيصبح المجموع الكلى حوالى النصف تقريبا.

تقوم هذه الشبكة من التوابع «الأوف شور» بعدة أشياء. أولا، فهى تمنح ذا سيتى أوف لندن مدى كوكبياً حقيقياً تصل إليه أنشطتها. تجتذب الملاذات البريطانية المتناثرة فى جميع مناطق العالم الزمنية رأس المال الدولى الجوّال الذى يتدفق إلى الاختصاصات القضائية القريبة منها وتمسك به، مثلما تمسك شبكة العنكبوت بالحشرات المارة. ثم يتم توجيه كثير من تلك الأموال التى تم اجتذابها، وبيزنس التعاطى مع تلك الأموال من خلال القنوات المناسبة إلى لندن. ثانيا، تسمح هذه الشبكة العنكبوتية البريطانية لمؤسسات حى المال والأعمال بلندن بالتعامل فى بيزنس قد يكون محظورا فى بريطانيا بأن توفر مسافة كافية تسمح لرجال المال فى لندن بإنكارٍ مصدَّق لارتكاب المحظورات. يعنى المثل القديم المتداول فى السيتى

«جرسى أو السجن» أنك إذا أردت القيام ببيزنس قذر دونما إلقاء القبض عليك، فما عليك إلا الدخول إلى شبكة العنكبوت لتقوم به هناك. غالبا ما تكون الحلقات الخارجية لهذه الشبكة العنكوبية أكثر قذارة من الحلقات الداخلية. يتذكر جون كريستنسن المهنى السابق بقطاع جرسى المالى أن منطقة جبل طارق البعيدة كانت المكان المفضل لمارسة ألاعيب البيزنس القذرة. فيما بعد، قال لى أحد شخوص كايمان إن «الشيطان وحده هو الذى يستطيع توضيح قدر قذارة هذا البيزنس. إن شبكة العنكبوت هذه، هى جزئيا، شبكة غسيل أموال. فى الوقت الذى تصل فيه الأموال إلى لندن، غالبا عبر أماكن اختصاصات قضائية وسيطة، يكون قد تم غسلها تماما. بل إن الشبكة تستخدم كآلية تخزين. إذا تدفقت كل تلك الموجودات الأوف شور مباشرة إلى لندن وبقيت هناك ستتسبب فى فوضى هائلة فى أسعار صرف العملات».

من المجدى تفحص كل حلقة من حلقات شبكة العنكبوت بإيجاز شديد.

على الرغم من أن مناطق الحلقة الداخلية الثلاث التابعة للتاج البريطانى تسيطر عليها بريطانيا وتدعمها إلى حد كبير إلا أن لها من الاستقلال قدرا يسمح لبريطانيا أن تقول «ليس ثمة ما بوسعنا أن نفعله» حينما تشتكى البلاد الأخرى من الانتهاكات التى تصدر عن تلك الملاذات. تقوم بتسريب مبالغ ضخمة من الأموال إلى حى المال فى لندن: فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٩ فقط تلقت المملكة المتحدة ٣٣٣,٥ مليار دولار أمريكى من مناطقها الثلاث التابعة للتاج البريطانى. تُبين الأدبيات الدعائية لجرسى فينانس تلك النقطة بوضوح حيث تنص على أن «جرسى تمثل امتداد السيتى أوف لندن».

تضم البايلويك أوف جويرنزى القريبة من جرسى ملاذات فرعية أخرى مثل جزيرة سارك. كثيرا ما يتوجه مدراء شركات حى المال بلندن بالزوارق إلى هناك ويتناولون الغداء، ثم يتظاهرون بعقد اجتماع للمدراء لتسجيل حضورهم كمراقبين منظمين، ويعودون إلى لندن وهم ثملون. هناك أيضا ألدرنى، وهى ملعب لقمار

الأوف شور الأون لاين، وبركهو، جزيرة مساحتها سبعة وثمانون فدانا للإسكان الفاخر، أو قلعة الأوف شور المنعزلة للإخوة باركلاى ملاك صحيفة التلجراف البريطانية. قدرت نشرة TaxAnalysts [محللى الضرائب] الأمريكية الموثوقة فى عام ٢٠٠٧ بتحفظ، أن توابع التاج البريطانى تلك تأوى حوالى تريليون دولار من الأصول المالية التى يحتمل لها أن تكون متهربة من الضرائب. وبمعدل ٧٪ عائد سنوى تعادل ٧٠ مليار دولار، وأعلى معدل لضريبة الدخل وهو ٤٠٪ فإن الضرائب المتهرب منها عن تلك الموجودات قد تصل إلى ٣٠ مليار دولار سنويا - أى ثلاثة أمثال ميزانية المعونات الخارجية البريطانية. وهذا واحد فقط من تلك الملاذات الثلاثة - والتهرب من ضريبة الدخل هو واحد فقط من أشكال عدة من الخسائر الضريبية والمالية التى يتسبب بها نظام الأوف شور.

أما المناطق الأربع عشرة الواقعة ما وراء البحار، والتى تمثل الحلقة التالية من شبكة العنكبوت فهى آخر مواقع متقدمة تبقت من الإمبراطورية البريطانية الرسمية. تضم تلك المناطق، التى لا يزيد عدد سكانها معا على ربع مليون نسمة، بعض مناطق الاختصاصات القضائية الأكثر سرية فى العالم: جزر الكايمان، برمودا، جزر ڤرچين البريطانية، جزر الترك وكايكوس، وجبل طارق.

ومثل توابع التاج البريطانى، فلهذه المناطق علاقات سياسية ببريطانيا وثيقة وغامضة فى آن. تقوم جلالة الملكة بتعيين حاكم جزر الكايمان، وهو أقوى شخصية هناك. يترأس مجلس وزراء يُنتخب أعضاؤه من الأهالى لكنهم لا يتمتعون سوى بسلطة جد محدودة. يتعاطى الحاكم مع شئون الدفاع، والأمن الداخلى والعلاقات الخارجية؛ يقوم بتعيين رئيس الشرطة، ومفوض الحكومة للشكاوى، ومراجع الحسابات العام، والمدعى العام والقضاة وكبار المسئولين الآخرين. محكمة الاستئناف النهائية هى «مجلس الملك / الملكة الخاص بلندن تنشط M16 أى الاستخبارات البريطانية هناك - وكذلك السى آى إيه وغيرها من الوكالات الاستخبارية. جزر الكايمان هى خامس أكبر مركز مالى فى العالم، حيث

تستضيف ٨٠٠٠٠ شركة مسجلة وأكثر من ثلاثة أرباع صناديق التحوّط(١) في العالم، و١,٩ تريليون دولار من الأموال المودعة - أربعة أمثال الأموال المودعة في مصارف نيويورك سيتي. ووقت كتابة هذا، لا تضم سوى دار عرض سينمائي واحدة.

وكدلالة على مدى ضبابية الأمور هناك، ذكرت تقارير جزر كايمان إلى صندوق النقد الدولي مبلغ ٢,٢ تريليون دولار مستحقة للمساهمين (إيداعات والتزامات أخرى)، في عام ٢٠٠٨. لابد وأن يناظر تلك الأرقام مبلغ مساوٍ تقريبا من الأصول - لكن كايمان لم تذكر سوى ٧٥٠ مليون دولار أصولا في محافظ أوراق مالية. لم يكن ثمة توضيح لهذا الفرق الهائل.

يعمل دور بريطانيا المتحكم، والذي يصوَّر بأقل من حقيقته، بمثابة أساس راسخ لطمأنة رءوس الأموال الكوكبية سريعة الهرب، ولدعم قطاعات الأوف شور بتلك

---

(١) أوعية استثمارية. يضم كل منها عددا من المستثمرين لا يزيد غالبا على الخمسمائة. قيمة الاشتراك في الصندوق ضخمة. ظهرت فكرتها في وول ستريت في أربعينيات القرن الماضي. تقوم فلسفتها على ضمان ربح سريع للمستثمر بصرف النظر عما يحدث في أسواق العالم من خسائر. تحمل هذا الاسم لأنها تتبنى استراتيجية استثمارية تهدف للتحوط من مخاطر التعرض للخسائر، لذا فهي تنقل أنشطتها وتتجول بين مختلف مراكز الأوف شور كما أنها تتجنب أي قيود رقابية أو تنظيمية - مديرو هذه الصناديق من أغنى أغنياء العالم لأنهم يحصلون على نسبة من الأصول و٢٠٪ على الأقل من الأرباح ولا يتحملون أية خسائر. سمعة هذه الصناديق سيئة ويعتبرها الكثيرون مسئولة عن كوارث عالمية مثل انهيار الإسترليني عام ١٩٩٢، كما أنها تتلاعب في أسعار السلع الاستراتيجية مثل النفط بعد أن اقتحمت الشرق الأوسط منذ سنوات حيث بلغت الاستثمارات فيها عام ٢٠٠٦ خمسة وستين مليار دولار وكان من المتوقع أن تصل عام ٢٠١٠ إلى مائة وأربعين مليار دولار، بلغ إجمالي موجوداتها في الغرب ١,٧ تريليون دولار، وتركز على الاستثمار قصير الأجل في الأوراق المالية، وكانت تمارس عمليات البيع على المكشوف والبيع قبل الاستحقاق. قامت بعض الصناديق العامة في الغرب مثل صناديق المعاشات بضخ مليارات الدولارات فيها. وبعد أن كان عددها ثمانية آلاف صندوق تجوب العالم، تقلص هذا العدد بعد الانهيار المالي ولم يبق منها سوى القليل. [الترجمة].

المناطق البعيدة. يساعد التمثيل المحلى على إرضاء الأهالى، ويوفر لبريطانيا الفرصة، كما فى حالة توابع التاج، كى تقول «ليس من شأنى التدخل» لدى تسرب أخبار عن أمور غير محببة. لكن أمر تلك التمثيلية ينفضح من وقت لآخر. فى أغسطس ٢٠٠٩، فرضت بريطانيا حكمها المباشر فى جزر الترك وكايكوس بعد أن عم الفساد بدرجة لم يعد من الممكن السيطرة عليه. تقلل بريطانيا من شأن تلك الأحداث بقدر الإمكان حتى لا تلفت الانتباه إلى تحكمها فى تلك الأماكن.

تضم الدائرة الثالثة الخارجية من شبكة العنكبوت البريطانية هونج كونج وسنغافورة وجزر البهاهاما ودبى وأيرلندا، وكلها تتمتع باستقلال تام لكنها مرتبطة عن كثب بحى المال والأعمال بلندن. توجد أيضا الكثير من الأماكن الأصغر مثل ڤانتواتو بجنوب المحيط الهادى والتى أوجدت الحكومة البريطانية عام ١٩٧١، أى قبل استقلال الجزيرة بتسع سنوات، مركزها الأوف شور الصغير. ومازالت الملاذات الجديدة مستمرة فى الظهور. فى فبراير ٢٠٠٦، ذكرت غانا أنها ستصدر قانون أوف شور بمساعدة بنك باركليز البريطانى. بشعة هى فكرة وجود منطقة اختصاص قضائى جديدة تتميز بالسرية تقع وسط عصابة الدول الإفريقية المنتجة للبترول الأسطورية - وفيما تخطو غانا خطوتها الأولى كمنتجة كبيرة للنفط.

تلفت نظرى التماثلات بين شبكة الأوف شور البريطانية فى فترة ما بعد الكلونيالية وبين ما التقيته فى الجابون، الدولة النفطية الثرية، مركز فرنسا الخاص لنظام شبيه بالأوف شور. وعلى الرغم من أن التعريف التقليدى للأوف شور لا ينطبق على الجابون، إلا أنها، ومثل شبكة العنكبوت البريطانية، من بقايا الإمبراطورية القديمة - أو أنها انبعاث لها - ومازالت تستخدم حتى اليوم من قبل النخب لممارسة أمور من غير المسموح بها فى الوطن الأم. ساعد نظام إلف، بمساوماته السرية بين الحكام الأفارقة والسياسيين الفرنسيين، فرنسا فى الحفاظ على درجة كبرى من التحكم فى مستعمراتها السابقة بعد استقلالها. أما شبكة العنكبوت البريطانية فهى مختلفة. غالبية مستعمرات بريطانيا السابقة فى إفريقيا،

وآسيا وأنحاء أخرى مستقلة بالفعل. ما فعلته بريطانيا هو أنها أبقت على درجة كبيرة من التحكم فى تدفقات الثروة الهائلة إلى داخل تلك الأماكن وخروجها منها، والتدخل فيها، من تحت الطاولة. مثلا، إن الهروب غير المشروع لرءوس الأموال من إفريقيا يتدفق معظمه إلى داخل شبكة العنكبوت البريطانية الحديثة كى تديره مصالح يُتحكم فيها من لندن. قالت إيڤا چولى: اقتضى الأمر منى وقتا طويلاً كى أفهم أن التوسع فى استخدام تلك الاختصاصات القضائية [الملاذات الضريبية] له صلة بانتهاء الاستعمار. إنه شكل حديث من الاستعمار».

تُثبِّت الولايات المتحدة عامود الأوف شور الثالث. ظل دائما نظام الملاذات الضريبية موضع معارضة هنا أكثر منه فى بريطانيا حيث عملت ذا سيتى أوڤ لندن على تحييد المعارضة الداخلية لاستراتيجية الأوف شور الكوكبية. حاول المسئولون بالولايات المتحدة اتخاذ إجراءات صارمة ضد انتهاكات الأوف شور الضريبية منذ عام ١٩٦١، حينما طلب الرئيس كيندى من الكونجرس سن قانون للقضاء على وجود تلك الملاذات الضريبية. تعتبر رعاية باراك أوباما المشتركة لمشروع قانون وقف انتهاكات الملاذات الضريبية عام ٢٠٠٨ قبل توليه السلطة، وما تبعه من تفريغ اللوبيهات لمضمونه، مجرد مناوشة حديثة فى حرب قديمة.

بمرور الوقت، انتقلت الولايات المتحدة من موقف المعارضة الصريحة لاستراتيجية الملاذات الضريبية باتجاه تبنى توجه فاتر للمثل القائل «إذا لم تستطع هزيمتهم، انضم إليهم». ابتداء من الستينيات، تدافعت حشود الماليين الأمريكيين إلى مناطق الأوف شور هربا من الأحكام والضرائب الداخلية – أولا إلى أوف شور اليوروماركت بلندن، ثم إلى داخل شبكة العنكبوت البريطانية وما وراءها. ساعد خيار الأوف شور وول ستريت فى الالتفاف حول الأحكام التنظيمية المالية للولايات المتحدة، وباطراد على استرداد نفوذها على نظام الولايات المتحدة السياسى. ثم، وبداية من الثمانينيات بشكل أعم، بدأ يحول الولايات المتحدة فى حد ذاتها إلى ما هو الآن، ووفقا لبعض المعايير، أهم ملاذ ضريبى مفرد فى العالم.

يعمل نظام الأوف شور الذى يتخذ الولايات المتحدة مقرا له على مستويات ثلاثة أيضا. على المستوى الفدرالى، تلّوح الولايات المتحدة بمدىً من الإعفاءات الضريبية، وضمانات للسرية، وقوانين مصممةً لجذب أموال الأجانب بأسلوب أوف شور حق. مثلا، بإمكان بنوك الولايات المتحدة أن تقبل، بشكل قانونى، عائدات لبعض الجرائم، مثل التعامل فى الأملاك المسروقة - طالما أن تلك الجرائم ترتكب بالخارج. يتم إجراء ترتيبات خاصة مع البنوك للتأكد من عدم إفشائها هويات الأجانب الذين يتركون أموالهم فى الولايات المتحدة. يتعلق مستوى الأوف شور الثانى بولايات أمريكية بمفردها تُقدّم العديد من مغريات الأوف شور. مثلا، تستخدم نخب أمريكا اللاتينية بنوك ولاية فلوريدا لإيداع أموالهم. وبعامة، لا تتشارك الولايات المتحدة فى المعلومات المصرفية مع هذه البلدان، من ثم، فإن الكثير من تلك الإيداعات هى أموال تهرّب من الضرائب وغيرها من أموال الجريمة، تحميها سرية الولايات المتحدة. لمصارف فلوريدا أيضا تاريخ طويل فى إيواء أموال العصابات الإجرامية والمخدرات سرا، وغالبا فى شركات معقدة مع الملاذات الكاريبية البريطانية القريبة. تقدم ولايات أصغر مثل ويومنج، ودلاوير، ونيفادا تكاليف جد منخفضة وأشكالاً جد قوية من السرية الشركاتية التى لا تكاد تخضع لأية أحكام تنظيمية والتى ظلت تجتذب مبالغ طائلة من الأموال المحظورة، بل حتى أموال أشخاص وتنظيمات إرهابية من جميع أنحاء العالم.

تتكون الحلقة الثالثة من أوف شور الولايات المتحدة من شبكة صغيرة من توابع الولايات المتحدة بالخارج. لجزر ڤرجين الأمريكية، وهى «منطقة معزولة» أمريكية، لها علاقة دستورية مبهمة بالولايات المتحدة، تماثل إلى حد ما علاقة بريطانيا بتوابعها الأوف شور. كما أنها ملاذ ثانوى. كانت جزر مارشال مستعمرة يابانية سابقة وأصبحت تحت السيطرة الأمريكية بعد عام ١٩٤٧، وتربطها الآن بالولايات المتحدة اتفاقية ارتباط حر. وجزر مارشال هى بشكل أساسى مكان لتسجيل السفن بالخارج، والتى، وكما ذكرت الإيكونوميست مؤخرا «تلقى تقديرا كبيرا لدى

ملاك السفن وذلك لأحكامها التنظيمية الهزيلة» أنشأ فردا إم . زدر الثانى نظام تسجيل السفن بجزر مارشال عام ١٩٨٦ بمساعدة USAID (برنامج المعونة الأمريكية). كان زدر رفيق چورچ إيتش. دبليو بوش يمارس معه رياضة الجولف، ثم أصبح فيما بعد مديرا لشركة الاستثمارات الخاصة الخارجية الأمريكية (OPIC) وتديرها الآن كوربوريشن أمريكية فى مكاتب بولاية ڤيرچينيا. وهى التى قامت بتسجيل سفينه ديبووتر هورايزون بالخارج، وأيضا المعدات البحرية النفطية التى كانت تستغلها شركة BP والتى تسببت فى كارثة بيئية قرب شاطئ خليج الولايات المتحدة عام ٢٠١٠ . نمت منطقة ملاذ ضريبى مبهم إلى جانب مركز تسجيل السفن. حينما تخفت الصحفية جنوب الإفريقية خديجة شريف كعميلة لبيزنس السفن وتظاهرت بالقلق من كشف أمرها، أُخبِرت أن تكوين شركة فى جزر مارشال يستغرق يوما واحدا نظير رسوم حفظ مبدئية قدرها ٦٥٠ دولار، علاوة على رسم صيانة سنوى قدره ٤٥٠ دولار، ثم أضافوا:

«إذا حضرت السلطات.. إلى مركز التسجيل هذا، وإلى اختصاصنا القضائى وطلبت منا الكشف عن مزيد من المعلومات المتعلقة بحملة الأسهم ومديرى الشركة .. إلخ فإننا لسنا طرفا مُطّلعا على هذه المعلومات على أية حال، لأن جميع تنظيم البيزنس وإدارة الكيان يقوم بها محامو الكيان ومديروه مباشرة. لسنا فى موقع يسمح لنا بالكشف عن هذه المعلومات إلا إذا كانت أسماء المدراء وحاملى الأسهم محفوظة فى ملفات جزر مارشال ومن ثم تصبح سجلا عاما (وهذا ليس إلزاميا)».

بالمثل جعل إدوارد ستتينيوس الابن، أحد وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين، من ليبريا مركزاً لتسجيل السفن، وقام «مسئولون باستاندارد أويل بقراءة قوانينها البحرية وتعديلها والموافقة عليها»، وفقا للمؤرخ رودنى كارلايل. يدير مركز تسجيل السفن ذا السيادة التابع لها الآن شركة خاصة بولاية ڤرچينيا تبعد حوالى خمسة أميال عن مقر تسجيل جزر مارشال. حاولت ليبريا إقامة مركز أموال أوف شور أيضا، لكن لم يكن لأحد أن يأتمن حكومات إفريقيا السوداء على

نقودهم، وفشل المشروع. وفى مثل تلك الأماكن فإن حقوق السيادة متاحة، حرفياً، للبيع أو الإيجار.

پناما هى أكبر ملاذ يقع فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة. بدأت تسجيل السفن الأجنبية فى عام ١٩١٩ لمساعدة شركة ستاندارد أويل على الهروب من القواعد التنظيمية للضرائب بالولايات المتحدة. ثم تبع ذلك التعاملات المالية الأوف شور حينما ساعدت مؤسسات وول ستريت پناما على إصدار قوانين متساهلة لدمج الشركات والتى سمحت لأى أحد إقامة شركات اندماجية (كوربوريشنز) معفاة من الضرائب ومجهولة الهوية من دون توجيه أسئلة. بيّن أحد مسئولى الجمارك بالولايات المتحدة أن «البلد ملىء بالمحامين الأفاقين، والمصرفيين المخادعين، ووكلاء تكوين الشركات المزورين والشركات المخادعة. إن منطقة التجارة الحرة هى الثقب الأسود الذى من خلاله أصبحت پناما واحدة من أقذر بالوعات غسيل الأموال فى العالم».

يجب أن نوضح أن عالم الأوف شور ليس مجموعة من الدول المستقلة التى تمارس حقوقها السيادية فى سن قوانينها ووضع أنظمتها الضريبية وفقا لما تراه مناسبا. إنها مجموعة من شبكات النفوذ تتحكم فيها القوى العالمية العظمى، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة. كل شبكة منها متداخلة بعمق مع الأخريات. يَستخدم الأفراد الأمريكيون الأثرياء والكوربوريشنات الأمريكية شبكات العنكبوت البريطانية على نطاق واسع: من بين أفرع الأوف شور الثمانمائة وواحد وثمانين والتى كانت تستخدمها إنرون قبل أن تنفجر، كان ٦٩٢ منها بجزر الكايمان، و١١٩ بجزر ترك وكايكوس، و٤٣ بجزر الموريشيوس و٨ ببرمودا: وجميعها فى شبكة العنكبوت البريطانية. فى ديسمبر ٢٠٠٨، ذكر مكتب المحاسبة الحكومى للولايات المتحدة فى تقرير له أن لدى سيتيجروب ٤٢٧ فرع فى ملاذات ضريبية، بما فى ذلك ٩١ فرعا فى لوكسمبورج و٩٠ فرعا فى جزر كايمان؛ كان لدى نيوز كوربوريشن، مالكة فوكس نيوز ١٥٢ فرع فى ملاذات ضريبية - ٦٢ منها فى جزر ڤرجين البريطانية، و٣٣ بكايمان، و٢١ فى هونج كونج.

ليست أهم الملاذات الضريبية فى العالم جزرا غرائبية تحفها أشجار النخيل كما يعتقد الكثيرون، بل إنها بعض أقوى البلدان فى العالم. يرسم مارشال لانجر، وهو مؤيد بارز للاختصاصات القضائية السرية، الخطوط العريضة بدقة للهوة بين التخيلات والواقع. قال «لا يشعر أى أحد بالدهشة حينما أخبرهم أن أهم الملاذات الضريبية فى العالم هى جزيرة. بيد أن الدهشة تتملكهم حينما أخبرهم أن اسم تلك الجزيرة هو مانهاتن. علاوة على ذلك، يقع ثانى أهم ملاذ ضريبى فى العالم فى إحدى الجزر وهى مدينة اسمها لندن بالمملكة المتحدة».

قرر جايسون شارمان، أحد الأكاديميين الأستراليين، أن يستكشف مدى سهولة إقامة بُنى تحافظ على السرية مستخدما فى ذلك الإنترنت فقط ومعها تلك الإعلانات المشبوهة عن الأوف شور التى تملأ الصفحات الخلفية من إصدارات البيزنس، ومجلات الخطوط الجوية. يسجل فى تقريره الذى نشره عام ٢٠٠٩، أنه طرح خمسين عطاء لشركات واجهة سرية . وجد أن ١٧ شركة قد وافقت على إقامة بنى للسرية حتى بدون الاستعلام عن هويته. أربع منها فقط كانت فى ملاذات «كلاسيكية» مثل كايمان وجرسى، فيما كانت الثلاث عشرة الأخرى فى بلدان أعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: سبع فى بريطانيا وأربع بالولايات المتحدة.

هذه هى النسخة المتحدثة بالإنجليزية من سرية البنوك السويسرية. لم تكن غالبيتها تتبع السرية المصرفية، حيث كان الرجال المتخصصون الكتومون يجلسون فى مكاتب فاخرة ويتعهدون بأن يصحبوا أسماء عملائهم معهم إلى القبر. ذكرت الإيكونوميست فى تعليق لها على دراسة شارمان «إن هذا شكل من السرية أكثر خبثا، حيث لا تأبه السلطات والمصرفيون بالاستعلام عن الأسماء. وبالنسبة للعملاء المشبوهين فهذا خيار أفضل بكثير: لا يمكن إجبار المصرفيين أبدا على كشف ما لا يعرفونه. وأسلوبهم بسيط ساحر. بدلا من فتح حسابات بأسمائهم، يقوم المحتلون والمدلسون ومن يقومون بغسل الأموال. بتكوين شركات مجهولة الهوية

التى من خلالها يمكنهم فتح الحسابات ونقل الأصول».

مؤخرا، أحرزت حكومات بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الثرية نجاحا فى إقناع جماهيرها بأنها قامت باتخاذ إجراءات صارمة ضد الاختصاصات القضائية التى تضمن السرية. قال چفرى أوينز، رئيس الضرائب بالمنظمة «لقد رحل نموذج الاعتماد على السرية القديم. هذا عالم جديد، عالم شفافية أفضل وتعاون أفضل». صدقه الكثيرون. ذهب الرئيس ساركوزى إلى ما هو أبعد وقال «لقد انتهت الملاذات الضريبية والسرية المصرفية».

إن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وعدد من الملاذات الأوروبية الكبيرة، هم رعاة نظام الأوف شور. مازالوا مستمرين فى التعامل مع تدفقات هائلة من الأموال غير المشروعة – وعلى الرغم من ذلك ظلت القائمة السوداء للملاذات الضريبية التى تُصدرها المنظمة خالية منذ مايو ٢٠٠٩ . ليست هذه قائمة، سوداء، بل قائمة تبييض – وكالعادة، تُركت البلدان ذات الدخل المنخفض خارج نطاق مدى الخطوات جد المحدودة التى اتخذتها البلدان الثرية لمعالجة المشكلة. حينما يقول الثعلب إنه اتخذ إجراءات ناجعة لتعزيز أمن عشة الدجاج، علينا أن نلتزم قدرا كبيرا من الحذر.

عالم الأوف شور نظام بيئى لا تتوقف حركته وتنقلاته. يقدم كل من تلك الاختصاصات القضائية ميزة أوف شور أو أكثر ويجذب أنواعا بعينها من الرأسمال النقدى؛ طور كل منها بنيته الأساسية الخاصة، ومحاميه ومحاسبيه ومصرفييه وموظفيه الشركاتيين المهرة لتلبية متطلبات تلك الميزات.

تكاد كثير من بيزنسات الأوف شور تكون مجهولة. قد تكون سمعت بالفعل عن المؤسسات المحاسبية الأربعة الكبيرة: KPMG، Delloitte، Ernst Young، وPricewaterhouse Coopecrss، لكن، أسمعت عن «دائرة الأوف شور السحرية»؟. تضم تلك الدائرة مؤسسات قانون متعددة الاختصاصات القضائية مثل Appleby، Carey Olsen، Conyers، Maples and Calder، Murrant

du Feu & Juene، وOzzannes and Walkers. هؤلاء لاعبون محترمون ضمن كتيبة أكبر كثيرا من المحاسبين والمحامين أنيقى الملبس، والبنوك، والتى تشكل فى مجموعها بنية أساسية كوكبية خاصة تعمل، بتحالف مع القوانين الأسيرة داخل الاختصاصات القضائية التى تضمن السرية، على نجاح النظام بأكمله.

تتراوح خدمات الأوف شور بين ما هو مشروع قانونيا وما هو محظور. من حيث الضرائب، يُسمى ما هو غير مشروع تهربا ضريبيا، فيما أن تجنب الضرائب مشروع فنياً (عمليا) على الرغم من أنه، تعريفياً، ينضوى على الالتفاف على مقصد المجالس التشريعية المنتخبة. وهذا موضوع مراوغ: توجد بين التهرب والتجنب منطقة رمادية متسعة، تقتضى عادة قضايا مستطالة لدى المحاكم لاكتشاف على أى جانب من القانون تقع الأكاذيب التى تحمى بها إحدى الشركات نفسها من الضرائب . حدد رئيس القضاة البريطانيين السابق، دنيس هيلى الخط الفاصل بين المَسْلكين بأن قال «إن الفرق بين تجنب الضرائب والهرب من الضرائب هو مدى سُمك جدار السجن». أيضا، تقوم الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية، روتينيا، بتحويل ما هو قانونى فنياً، لكنه انتهاك واقعيا، إلى ما يُعتبر مشروعا. لكن بالطبع، ليس ما هو قانونى صواباً بالضرورة: كانت العبودية والتمييز العنصرى قانونين فى زمانهما.

على الجانب غير القانونى توجد الأنشطة المصرفية وإدارة الأصول الخاصة لتجنب الضرائب؛ الإيداعات الزائفة، التلاعبات غير القانونية فى الفواتير، أو غيره مما يتخفى وراء المسميات المهدئة مثل «الحلول الضريبية المثلى» و«حماية الأصول» و«الهيكل الشركاتى الكفء». ونمطيا، لا يستطيع موظفو الأوف شور الأدنى منزلة فهم خدمات التهرب الضريبى وغيرها من الخدمات. يقول محاسب سابق رفيع المنزلة فى بيزنس الأوف شور «بمجرد أن تصبح جزءا من الإدارة العليا وتكتسب خبرة دولية، تكون قد غدوت جزءا من الدائرة الداخلية وتصبح الأشياء أكثر وضوحا بكثير. إنك جزء من الحبكة. تعرف ما المنتجات والخدمات الحقيقية،

والسبب فى أنها مكلفة للغاية». وفقا لمزحة الأوف شور القديمة: «إن من يعرفون لا يتحدثون، ومن يتحدثون لا يعرفون».

على الجانب القانونى، يتعلق أحد الأمور المهمة بما يعرف بالازدواج الضريبى. لنقُل إن شركة أمريكية متعددة الجنسية تستثمر فى مشاريع بالبرازيل، وتكسب دخلا هناك. إذا أخضعَتْ كل من البرازيل والولايات المتحدة هذا الدخل للضرائب، دون اعتماد ضرائب البلد الآخر، يعنى هذا أن تلك الشركة ستخضع مرتين للضرائب على نفس الدخل. تساعد الملاذات الضريبية الشركات على القضاء على هذا الازدواج الضريبى، رغم أن تلك الملاذات ليست ضرورية: يمكن تسوية الازدواج الضريبى من خلال الاتفاقيات المناسبة والاعتمادات الضريبية. المشكلة هى أنه حينما تمنع الملاذات الضريبية الازدواجات الضريبية فإنها تسمح لشىء آخر بالحدوث: عدم خضوع مزدوج للضرائب. لا تتجنب الشركة فقط خضوعها لضريبة مزدوجة عن نفس الدخل، بل إنها تتجنب خضوعها للضرائب بإطلاقه.

يتسامح كل اختصاص قضائى مع مستويات مختلفة من القذارة. يميل الإرهابيون أو مهربو المخدرات الكولومبيون إلى استخدام بناما أكثر من چرسى هذا على الرغم من أن شركات چرسى الائتمانية مازالت تأوى بعض أموالهم. كما تظل الجزيرة بالوعة عملاقة للأنشطة الشائنة وأموال الغنائم وأعمال النهب غير المشروعة. تعتبر برمودا مغناطيسا جاذبا لتأمينات الأوف شور وإعادة التأمين على الأنشطة من أجل تلافى الضرائب والتهرب من الضرائب؛ وجزر الكايمان مكانا مفضلا لصناديق التحوط التى تستخدمها للهروب من الضرائب، بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، وللالتفاف على القواعد التنظيمية المالية. تتخذ مؤسسات وول ستريت، منذ وقت طويل جزر الكايمان ودلاوير أماكن مفضلة لعملياتها ذات الأهداف الخاصة؛ والمواقع المفضلة لديها داخل أوربا هى چرسى، أيرلندا، لوكسمبورج، وذاسيتى أوف لندن. وجميع تلك الأماكن اختصاصات قضائية تُلتزم فيها سرية التعاملات.

وداخل هذا النظام البيئى، يناضل كل اختصاص قضائى ليظل متقدما على الأماكن الأخرى. حينما يُخفّض أحدها ضرائبه أو أحكامه المالية أو يبتدع مرفقا جديدا للسرية كى يجتذب النقد المتداول من الأماكن الأخرى، يعمد الآخرون إلى اتخاذ إجراءات مماثلة ليظلوا فى حلبة السباق. وفى نفس الوقت يعمد الممولون فى الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الكبيرة إلى تهديد السياسيين بالنادى الأوف شور - «لا تُثقلونا بالضرائب والأحكام وإلا ذهبنا أوف شور» هكذا يصيحون، ويضعف سياسيو الداخل ويُرْخُون قوانيهم وأحكامهم التنظيمية. وفيما ظل هذا يحدث، نجد أن ما يفترض وأنها اختصاصات قضائية داخلية قد اكتسبت بتزايد خصائص الأوف شور، وأنه فى الاقتصادات الكبيرة، تُنقل الأعباء الضريبية بعيدا عن رأس المال المتحرك الجوّال وكبريات الشركات ليتحملها عامة الناس. فى الخمسينيات دفعت كوربوريشنات الولايات المتحدة نحو خُمْسَين من مجموع ضرائب الدخل بالولايات المتحدة، لكن نصيبها انخفض الآن إلى خمس واحدٍ فقط. وفيما حلّق دخل نسبة ١,٠٪ من كبار دافعى الضرائب بالولايات المتحدة فى الأعالى، فقد رأوا المعدل الضريبى الواقعى الذى يتكلفونه وهو يهبط من ٦٠٪ فى عام ١٩٦٠، إلى ٣٣٪ فى عام ٢٠٠٧. ولو أن الألف الأكثر دخلا دفعوا معدل عام ١٩٦٠، لتلتقت الحكومة الفدرالية زيادة ضريبية تربو على ٢٨١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧. حينما قام الملياردير وارن بافت بعمل مسحٍ للعاملين بمكتبه وجد أنه كان يدفع أكثر المعدلات انخفاضا بين جميع العاملين بمن فيهم موظف الاستقبال. لم تتراجع الضرائب بعامة بل إن ما حدث هو أن الأثرياء يدفعون أقل من المعتاد، ويظل على الجميع السير فى هذا الركب.

معروفة جيدا هى أدوار رونالد ريجان، ومارجريت ثاتشر وملتون فريدمان فى هذه النقلات الضخمة وفى مشروع العولمة الأعم. لكن لم تلق الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية سوى أقل القليل من الاهتمام. ظل المقاتلون من أجل العولمة الصامتون هؤلاء يجبرون الدول القومية، الغنية والفقيرة، على التنافس

من خـلالهم، وفى تلك الأثناء يحـدثون الفـجـوات فى أنظمـة تلك الدول الضـريبـيـة ولوائحهم التنظيمية وأحكامهم سواء رغبوا أم أبوا.

عادة ما تستهدف الملاذات الضريبية الاقتصادات الكبيرة، وبخاصة القريبة منها. يركز مدراء الثروات السويسريون بؤرة اهتمامهم على الأثرياء الألمان والفرنسيين والإيطاليين الذين يتجنبون الضرائب - أى جيران سويسرا المباشرين والذين يتحدثون بلغاتها الثلاث. تهتم موناكو بأمور النخب الفرنسية: يستخدم الأثرياء الفرنسيون والإسبان منطقة أندورا المحصورة بين البلدين. غالبا ما يستخدم أثرياء النمسا ملاذات المحيط الهادى مثل ڤانتواتو فيما تتعاطى مالطا، إحدى القواعد البريطانية الأمامية سابقا، مع الأموال المحظورة المهربة من شمال إفريقيا؛ ويفضل الأثرياء والكوربوريشنات بالولايات المتحدة بنامـا والملاذات الكاريبية، ويستخدم أثرياء الصين هونج كونج وسنغافورة وماكاو. بيد أن تدفق الأموال لا تسلك دائما طُرقا جغرافية واضحة. تفضل الأموال القذرة الروسية قبرص وجبل طارق وناورو، ولجميعها روابط تاريخية قوية مع بريطانيا، كممر إلى السوق المالى الكوكبى، حيث يصبح بإمكان تلك الأموال أن تكتسب الشرعية قبل دخولها إلى النظام المالى الكوكبى السائد فى لندن أو أى مكان آخر. تصل كثير من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل الصينى عن طريق جزر فرچين البريطانية.

تتخصص بعض الاختصاصات القضائية كملاذات نقل وتوصيل: محطات على الطريق تقدم الخدمات التى تغير هوية الأصول أو طبيعتها بأساليب محددة وهى فى طريقها إلى مكان آخر. هولندا إحدى ملاذات التوصيل الكبيرة هذه. كما أن جزر الموريشيوس القريبة من الساحل الإفريقى بالمحيط الهندى هى ملاذ توصيل جديد سريع التنامى ومصدر ما يربو على ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية التى تدخل إلى الهند. كما أنها تتخصص كمسار لنقل الاستثمارات الصينية إلى قطاعات التعدين بإفريقيا.

تستخدم البنى المالية الأوف شور حيلة تعرف أحيانا بتقطيع الشىء الواحد إلى

شرائح أو قطع صغيرة مثل أصابع السُجق. حينما تقطع بنية ما إلى عدة شرائح.. وتقسم بين عدة اختصاصات قضائية يوفر كل منها «غلافا» قانونيا أو محاسبيا جديدا تُلفّ به الأصول التى عادة ما تتواجد فى مكان مختلف. فى السبعينيات أوضح محامٍ من كايمان كيف أن عملاءه كان يتملكهم القلق من كوبا فيدل كاسترو المجاورة، ويصرون على إضافة بنود محددة فى عقودهم لتعويضهم حال قام كاسترو باجتياح الجزر. قال «كان علىّ أن أوضح لهم أن كاسترو لن يجد أية أموال فى الخزانة لأنها جميعها يحتفظ بها فى نيويورك أو لندن».

تُعمق عملية التقطيع إلى شرائح هذه السرية والتعقيد. قد يكون لدى تاجر مخدرات عشرون مليون دولار فى حساب مصرفى فى بنما. لكن الحساب ليس باسمه بل هو مودع باسم شركة ائتمانية أنشئت فى جزر الباهاما. أما الوكلاء فقد يكونون من سكان جويرنزى والمستفيد من الائتمان كوربوريشن فى ولاية ويومينج. فحتى إذا استطعنا العثور على أسماء مدراء الشركة وحصلنا على صور من جوازات سفرهم – فإننا بهذا لن نقترب من شىء بإطلاقه: قد يكون هؤلاء المدراء أمناء محترفين فى بيع وشراء الأوراق المالية لحساب غيرهم، والذين يبيعون أسماءهم كمديرين لمئات الشركات المماثلة. ويرتبط هؤلاء بدرجة السلم التالية من خلال محام للشركة، الذى يُمنع وفقا لما تخوله له امتيازات علاقة المحامى بموكله من البوح بأية تفاصيل. وحتى إذا تمكنا من النفاذ من هذا الحاجز سنجد أن الكوربوريشن موجودة أمانة فى حوزة ملاذ تُرك وكايكوس وتخضع لبند يضمن الهروب: فى اللحظة التى يكتشف فيها وجود استعلام أو تحقيق تنقل البنية سريعا إلى تخصص قضائى آخر يلتزم بالسرية. بل إنه حتى فى حال تعاون الاختصاص القضائى مع التحقيق فبإمكانه أن يُجرجر أقدامه لأشهر أو سنوات. قال روبرت مورجنثاو (الذى كان إلى عهد قريب المدعى العام الإقليمى بمانهاتن) عن جزر الكايمان «يستغرق الأمر مدة بالغة الطول بدرجة أنه حينما يغلق الباب فى النهاية، يكون الحصان قد سُرق والزريبة قد أُحرِقت». فى وقت كتابة هذا، تُعدُّ هونج كونج

قانونا للسماح بإجراءات إدماج الشركات الجديدة وتسجيلها أن تتم فى غضون دقائق.

فى عام ٢٠١٠، لجأت سلطات لوكسمبورج إلى الاحتجاج بعملية «التقطيع إلى شرائح» كذريعة لاحتمال إيوائها أموالا كورية شمالية. قال المتحدث باسمها «المشكلة أن كوريا الشمالية ليست مكتوبة على تلك الأموال. يحاولون التخفى ومحو كل ما يستطيعونه من روابط». وهذا هو المقصد تحديدا. لم ير موظفو التحقيقات القضائية فى فرنسا أبدا سوى جزء محدود من نظام إلف بسبب هذه العملية. كتبت إيڤا چولى وقد تملكها الغضب من الكيفية التى بها أقامت الملاذات الضريبية المعوقات الصلدة فى سبيل تحقيقاتها بشأن نظام إلف، كتبت تقول «إن المحققين يماثلون عُمد المناطق فى أفلام الوسترن الأمريكية وهم يشاهدون قُطّاع الطرق يحتفلون على جانب النهر الآخر. إنهم يحفزون دوافعنا وهم يسخرون منا – وليس ثمة ما باستطاعتنا فعله».

حتى إذا استطعت رؤية أجزاء من البنية، يمنعك التقطيع إلى شرائح من رؤيتها كاملة – وإذا لم تستطع رؤية الوحدة كاملة، لن تستطيع فهمها. لا يحدث النشاط داخل أى اختصاص قضائى واحد – يحصل بين تلك الاختصاصات. يتحول «المكان الآخر» إلى «اللامكان»: عالم بدون قواعد أو أحكام.

ذَكَرتُ بعض الأرقام التقريبية التى توحى بالضخامة التى أصبح عليها نظام الأوف شور: نصف الأصول المصرفية جميعها وثلث الاستثمارات الأجنبية وأكثر. إلا أنه لم تُبذل سوى قليل من المحاولات لقياس حجم الدمار الذى يتسبب فيه هذا النظام. ويرجع هذا جزئيا إلى صعوبة قياسه، ناهيك عن اكتشاف الأنشطة السرية غير المشروعة.

بيد أن مراكز الأبحاث والدراسات والمجموعات غير الحكومية ظلت تسعى مؤخرا إلى تقييم مدى المشكلة وحجمها. فى عام ٢٠٠٥، قدرت شبكة العدالة الضريبية أن الأثرياء من الأفراد يحوزون ما قيمته ١١,٥ تريليون دولار من الثروة

فى ملاذات الأوف شور. يعادل هذا رُبع الثروة الكوكبية بأكملها، وما يناظر مجمل الناتج المحلى فى الولايات المتحدة برمته. يبلغ ما يُفْقد من ضرائب عن دخل تلك الأموال ٢٥٠ مليار سنويا أى مثلين أو ثلاثة أمثال مجموع ميزانية المعونات على المستوى الكوكبى والتى تتعاطى مع مشكلة الفقر فى البلدان النامية. لكن هذا يمثل فقط قدر خسائر الضرائب عن الأموال التى يحوزها الأفراد الأثرياء أوف شور. إذا أضفنا إلى ذلك التلاعبات فى تحديد أثمان التعاملات البينية بين الشركات الأم وفروعها فى مناطق الأوف شور لهالنا حجم التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود.

تأتى أكثر الدراسات شمولا لأنشطة التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود من برنامج رايموند بيكر «النزاهة المالية الكوكبية GFI» بمركز السياسات الدولية فى واشنطون. قدّر برنامج GFI فى يناير ٢٠١١، أن الدول النامية قد خسرت ١,٢ تريليون دولار فى شكل تدفقات مالية غير مشروعة عام ٢٠٠٨ - تلك الخسائر ظلت تتنامى بمعدل ١٨٪ كل عام. إذا قارنا هذا بالمجموع الكلى للمعونات الخارجية والتى تبلغ ١٠٠ مليار دولار، يصبح من السهل علينا معرفة السبب الذى دفع بيكر إلى استنتاج أنه «عن كل دولار نمنحه بسخاء من فوق الطاولة، ظللنا نحن الغربيين نأخذ مقابله ١٠ دولارات من الأموال غير المشروعة من تحت الطاولة. ليس ثمة سبيل لجعل هذه الصيغة تنجح بالنسبة لأى أحد، فقراء كانوا أم أغنياء». لنتذكر ذلك حينما يتساءل الاقتصاديون النابهون عن سبب فشل المعونات المرسلة إلى إفريقيا.

فى دراسة سابقة عام ٢٠٠٥، والتى صادق عليها فيما بعد البنك الدولى، قام بيكر بتحليل الأرقام من التدفقات المالية غير المشروعة التى خلص إليها إلى ثلاثة مصنفات. أموال الجريمة - تهريب المخدرات، السلع المزيفة، الابتزاز.. إلخ والتى تراوح مجموعها ما بين ٣٣٠ مليار و٥٥٠ مليار دولار، أو ثلث المجموع الكلى. أموال الفساد - الرشاوى المحلية التى تحوّل إلى الخارج أو الرشاوى التى تدفع

بالخـارج – مـا بين ٣٠ مليـار و ٥٠ مليـار دولار أو ثلاثة فى المائة من مـجـمـوع التدفقات. أما المكوّن الثالث والذى يشكل ثلثى أموال التدفقات فـهى التعـامـلات التـجـارية عـبـر الحـدود. هنا تبـرز أمـامنا نقطة مـهـمـة. يلجـأ مـهربو المخـدرات والإرهابيون والمجرمون الآخرون إلى استـخدام نفس آليات الأوف شور وحيلها – الشركات الوهمية، الإيداعات الائتمانية، والبنوك الاعتبارية.

لن نستطيع هزيمة الإرهابيين أو مهربى الهروين إلا إذا واجهنا النظام بأكمله – ويعنى هذا التـعـامل مع التـهـرب الضـريبى، مـع تجنب الضـرائب واللوائح الماليـة التنظيمية وجميع أدوات الأوف شـور. وفى ضـوء هذا، فلا يكاد يثير الدهشة أن بيكر يقدر أن معدّل نجاح الولايات المتحدة فى الإمساك بأموال الجريمة هو ١,٠٪ – وهذا يعنى فشلا معدّله ٩,٩٩٪. يقول بيكر «تُضمّ العائدات النقدية من تهريب المخدرات، والابتزاز، والفسـاد والإرهاب والتى تم تبييضـهـا إلى أشكال النقـود القذرة الأخرى التى تستقبلها الولايات المتحدة وأوربا بالترحاب. إنهما قضيبان على نفس المسار الذى يخترق النظام المالى الدولى: لا يمكننا التعاطى مع أحدهما دونما التعاطى مع الآخر».

لكن علينا أن نتذكر أن هذه هى فقط الأموال والأنشطة غير المشروعة. تضيف أنشطة الأوف شـور القانونيـة التى يمارسـهـا الأفراد والكوربوريشنات لتحـاشى الضـرائب، والتى تتسـبب فى مزيد من المعاناة للكادحين الشرفاء، تضيف مئات المليارات الأخرى إلى تلك الأرقام.

لا تكاد توجد أية تقديرات رسـمية للأضرار. أصـدرت منظمة يوروداد غير الحكومية ومقرها بروكسل كتابا بعنوان «أموال التنمية الكوكبية: تقرير التدفقات غير المشروعة عن عام ٢٠٠٩» والذى خصص صفحاته المائة لتفاصيل كل تقييم رسمى شامل للتدفقات المالية الكوكبية الدولية بحيث يحتل كل تقييم صفحة مستقلة.

كانت كل صفحات التقرير بيضاء خالية.

هدفت يوروداد إلى التأكيد على نقطة مهمة: يظل عالم الأوف شور أكبر قوة فى

العالم لنقل الثروة والسلطة من الفقراء إلى الأثرياء على مر التاريخ، وبالرغم من ذلك فإن أنشطته وآثاره تظل غير مرئية تقريبا. وكما علق عالم الاجتماع الفرنسى پيير بورديو «إن أكثر الآثار الأيديولوجية نجاحا هى تلك التى ليست بحاجة إلى الكلمات، والتى لا تتطلب أكثر من الصمت المتواطئ».

تشجع اللغة ذاتها العماء. فى سبتمبر ٢٠٠٩، تعهدت بلدان مجموعة العشرين فى بيان لها بأن «تشدد الإجراءات ضد التدفقات غير المشروعة إلى الخارج».

والآن، فلننظر إلى تعبير التدفقات إلى الخارج، الذى يوجه الإصبع، تماما مثل تعبير «هروب رأس المال» إلى الدول الضحايا مثل الكونغو - التى تصر تلك اللغة، بقدر من المواراة، على أن تكون بؤرة لعملية التنظيف. لكن لابد أن يكون لكل تدفق إلى الخارج ما يناظره من تدفق إلى الداخل فى مكان آخر. كان لابد لهذا التعهد أن يبدو مختلفا تماما لو أن تلك البلدان تعهدت بالتعاطى مع «التدفقات غير المشروعة إلى الداخل».

ثمة شيء آخر علينا أن نأخذه فى الاعتبار لدى الحديث عن البلدان النامية.

بينما تبتدع إحدى الملاذات الضريبية وسيلة جديدة تُمكن الأثرياء أو الكوربوريشنات من التهرب الضريبى، تتجه الدول مرتفعة الدخل إلى اتخاذ إجراءات مضادة، وتقوم بترقيع أنظمتها الضريبية أو لوائحها التنظيمية بأفضل ما تستطيع لتدافع عن أنفسها ضد الانتهاكات الجديدة. لكن تظل البلدان النامية، التى لا تستطيع رؤية تعقيدات الأوف شور المتعمقة على الدوام، والتى لا تملك خبرة بتلك التعقيدات، تظل دونما دفاعات. تستمر فى الانزلاق والتراجع، فيما يتاح لنخبها مزيد من الفرص للانتهاكات وإفساد الحياة السياسية المحلية. فى تلك الأثناء، نجد أن البلدان مرتفعة الدخل، والتى تشعر بمزيد من الأمن خلف دفاعاتها ضد انتهاكات الأوف شور، غير آبهة، ما الرسالة التى تصدر عن سويسرا؟ «ليست هذه مشكلتنا. عالجوها بأنفسكم».

لكن لا يمثل كل هذا مشكلة للبلدان منخفضة الدخل فقط بل إنها تلحق الأضرار أيضا بالأمم الكبيرة الثرية - حتى تلك التى حولت نفسها إلى ملاذات ضريبية.

إلى جانب أنها خلقت مستنبتا كوكبيا عملاقا للجريمة، فقد كانت أنظمة الأوف شور من العوامل المركزية التى ساعدت على توليد آخر أزمة مالية، وأزمة اقتصادية فى ٢٠٠٧. سأتفحص هذا بالتفصيل لاحقا، لكننى أعرض هنا موجزا قصيرا. أولا، فقد زود هذا النظام الكوربوريشنات المالية بما يسميه المحاسب ريتشارد مرفى بطاقة «مجانية للخروج على اللوائح التنظيمية» – ساعد طريق الهروب هذا المؤسسات المالية على أن تتضخم إلى حد الانفجار وتصل إلى مكانة «أكبر من أن تفشل» وتكسب من السطوة ما مكنها من الإمساك بالمؤسسات السياسية فى لندن وواشنطون. ثانيا، فيما مضت الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية تخفف من أحكام لوائحها التنظيمية فقد عملت كبلطجية النظام المالى، بحيث أجبروا السلطات القضائية الداخلية على التنافس معهم فى لعبة «أفلِسْ جارك» فى سباق لا يتوقف باتجاه لوائح تنظيمية أكثر مرونة وتساهلا. ثالثا، عملت التدفقات المالية الضخمة غير المشروعة العابرة للحدود، والتى لا تقاس الكثير منها من خلال الإحصاءات القومية التقليدية، على خلق تدفقات هائلة داخل بلدان العجز مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وأضافت بذلك إلى اختلال التوازن المرئى فى الاقتصاد الكلى الكوكبى، الأمر الذى كان ركيزة الأزمة. رابعا، شجعت حوافز الأوف شور الشركات على الإفراط فى القروض وساعدتهم على إخفاء قروضهم. خامسا، فيما قامت الشركات بتشظية شئونها المالية فى أنحاء عالم الملاذات المالية لأسباب تتعلق بالضرائب أو اللوائح التنظيمية أو السرية، أدى هذا إلى خلق تعقيدات لا يمكن اختراقها، والتى حينما اختلطت بسرية الأوف شور، أدت إلى مراوغة المنظمين وخداعهم، وعملت على تغذية عدم الثقة بين اللاعبين فى الأسواق ونجم عنها مفاقمة الأزمة المالية والمصرفية.

الثقة هى مكون أساسى فى أى نظام اقتصادى سليم – ولا يوجد مثيل لنظام الأوف شور يساعد على تآكل هذه الثقة. ليس من قبيل المصادفة أن تكون كبرى بيوتات التلاعبات المالية مثل إنرون، أو إمبراطورية المحتال برنى مادوف، أو

مؤسسة «إدارة رءوس الأموال طويل الأمد» أو ليمان برادرس، أو AIG، أن تكون جميعها ذات أسس راسخة فى عالم الأوف شور. حينما لا يستطيع أحد أن يكتشف الموقف المالى الصحيح لإحدى الشركات إلا بعد أن تتبخر الأموال، يعنى هذا أن التلاعبات والحيل هى النظام السائد. كذلك، فإن الملاذات الضريبية بمساعدتها أكثر المواطنين ثراء على الهروب من الضرائب والقواعد التنظيمية المالية، فإنها تقوض جهودنا لدفع نفقات تلك الفوضى، وتنظيف «الزروطة».

لم يكن نظام الأوف شور هو الذى تسبب، تحديدا، فى الأزمة المالية، لكنه هو من خلق البيئة التى مكنت حدوثها. يوضح چاك بلوم، الخبير فى عالم الأوف شور التالى:

إن محاولة فهم دور سرية الأوف شور والملاذات للتهرب من الأحكام فى الأزمة، تماثل المشكلة التى يواجهها الطبيب لعلاج مرض أيضى له أعراض متعددة مركبة. بالإمكان معالجة كثير من الأعراض دونما شفاء المرض. مثلا، يتسبب مرض السكر فى ارتفاع الكلسترول، وضغط الدم وعدة مشاكل أخرى. ثمة الكثير من الأوجه المنفصلة عن بعضها لعملية الذوبان تلك يمكن الحديث عنها، وكثير من العلاجات الممكنة للأعراض، لكن الأوف شور هو فى جوهر تلك العلة الأيضية. تصل جذوره إلى عقود مضت، وتكمن فى محاولات المصرفيين التهرب من الأحكام التنظيمية، ومن الخضوع للضرائب، وجعل النشاط المصرفى بيزنس نمو سريع مرتفع الأرباح يحاكى الاقتصاد الصناعى.

ليس هذا كتابا عن الأزمة المالية الأخيرة، بل هو يعالج شأناً أكثر قدما وعمقا. إنه القصة الكبرى التى لم يروها أحد عن الأموال الضخمة والسلاح الناجع الذى استخدمته تلك الأموال فى المعركة للاستيلاء على السلطة السياسية فى أنحاء العالم.

وأخيرا، يجب أن نذكر شيئا عن الثقافة والتوجهات. قد تكون قبرص هى أكبر قناة تستخدمها أوربا لنقل أموال الجريمة من الاتحاد السوفييتى السابق، «محطة

على الطريق للأوغاد الدوليين» وفقا لتعبير أحد المروجين للأوف شور. وعلى الرغم من ذلك، قضت مؤسسة KPMG المحاسبية العملاقة في ديسمبر ٢٠٠٧ بأن قبرص هي الأفضل من بين جميع الاختصاصات القضائية الأوربية من حيث ترتيب «جاذبية» أنظمتها الضرائبية للتحكم في الشركات.

لابد وأن ثمة خطأ هنا.

الضرائب هي العنصر المفقود في الجدل حول المسئولية الاجتماعية للشركات. من الحقيقي أن مدراء الشركات في العصر الراهن يواجهون معضلة. من يسائلهم: حملة الأسهم فقط، أو القطاع الأكبر ممن يتحملون المخاطر؟ ليس ثمة خطوط إرشادية واضحة. يرى المدراء الأخلاقيون الضرائب، ليس بصفتها ضمن نفقات الإنتاج بل على أنها توزيع للأرباح على من يتحملون المخاطر. إنها توزيع الأرباح على المجتمع الذي يدفع نفقات بناء الطرقات، والعمالة المتعلمة والأجزاء الأخرى من البيئة التي تمكن الشركات من تحقيق أرباحها.

لقد ضل العالم الشركاتي طريقه، ويتضح هذا بأجلى صوره في المؤسسات المحاسبية الكبيرة. أنكر پول هوجان، الممثل الأسترالي الذي حققت معه سلطات الضرائب الأسترالية لسلوكه الضريبي قيامه بأي عمل غير لائق، ووصف الوضع بوضوح «لم أقدم إقراراتي الضريبية لثلاثين عاما. يتحدثون عن أنهم سيرسلونني إلى السجن - عفوا، فإن هناك حوالي خمس منشآت محاسبية من أكبر المؤسسات في العالم التي ينبغي أن تسبقني إلى السجن»، وهو مصيب في هذا النقطة. فإن هذه المنشآت، وفي استجابة منها لرغبة عملائها في تخفيض فواتيرهم الضريبية، قد انغمست في نوع من السلوكيات الأخلاقية المقلوبة التي ترى المجتمع والضرائب والديموقراطية من الخبائث، والملاذات الضريبية، وتحاشي الضرائب، والسرية من الصالحات. يصبح مدمنو تحاشي الضرائب فرسان هذا المجال؛ يلجأ الصحفيون الذين يسعون إلى الإرشاد حول هذه المنطقة المعقدة إلى مشجعي الأوف شور أنفسهم يتلمسون منهم الرأي. وتدريجيا، تتقبل مجتمعاتنا أخلاقيات الأوف شور الفاسدة.

تماثل تعاملات الأوف شور المالية، من نواح مهمة، أشكال الفساد التقليدية المعروفة مثل الرشوة. يقول البعض إن الرشوة نظام «كفء» لأنها تساعد الناس على الالتفاف على المعوقات البيروقراطية وإتمام التعاملات. والرشوة «كفء» بهذا المعنى جد المحدود. لكن إذا تساءلنا عما إن كان النظام الذى يتفشى فيه الرشوة كفئاً أم لا سنجد أن الإجابة هى أنه غير كفء إلى أقصى درجة. وبالمثل، تدعى الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية أنها تعزز «الكفاءة» بمساعدتها الأفراد والشركات على الالتفاف حول عقبات معينة. لكن تلك العقبات هى الضرائب، واللوائح التنظيمية والشفافية، وأيا كانت نقاط ضعفها؛ فهى جميعها موجودة من أجل الصالح العام. ما يبدو «كفئاً» لفرد أو شركة، يبدو غير كفء لدى النظر إلى النظام ككل. تقوض الملاذات الضريبية، من خلال إتاحتها الهرب لنخبة المجتمع، القواعد، والنظم والمؤسسات التى تعزز الصالح العام، وتقوض ثقتنا بجميع تلك القواعد. إنها أنظمة مالية دولية مفسدة.

إن المعركة ضد نظام الأوف شور ستكون مختلفة عن كل ما سبقها. ومثل المعركة ضد الفساد، لا يتواءم ذلك النضال بالضبط مع التصنيفات السياسية القديمة لليسار واليمين. لن تقتضى تلك المعركة رفض التجارة عبر الحدود أو البحث عن حلول داخلية محصنة. تحتاج المعركة إلى منظور دولى؛ إلى بناء أشكال جديدة من التعاون الدولى. إنها تمد المواطنين من دافعى الضرائب فى البلدان الثرية والفقيرة بقاعدة للقتال من أجل قضية مشتركة. أينما كنت، وأيما امرئ أنت أو ما تعتقده – فإن هذا يؤثر فيك.

لسنوات عدة ظلت الملايين حول العالم يتملكها شعور مغث بأن ثمة ما هو فاسد فى الاقتصاد الكوكبى، وحاول الكثيرون تبين ما المشكلة. سيكشف هذا الكتاب المصدر الأصلى للعلة.

الفصل الثانى

«بالخارج وفقا للقانون»
محاولات إخضاع الأخوين فستى للضرائب؛ وإحكام القبضة على المهلبية

فى شتاء عام ١٩٣٤، أوقف حرس السواحل الأرجنتينى سفينة نورمان ستار، المملوكة لبريطانيا، فيما كانت على وشك الإبحار إلى لندن. جاء التوقيف بناء على بلاغ مجهول المصدر، وكان جزءا من تحقيق تجريه السلطات الأرجنتينية فى أنشطة اتحاد احتكارى (كارتل) لمعبئى اللحوم الأجانب الذين حامت حولهم الشبهات بالتلاعب غير المشروع بالأسعار وأرباح النقل عبر البحار.

كان ذلك فى زمن الكساد الكبير، وتملّك عامة الأرجنتينيين بالغ الغضب. كانت مزارعهم فى غالبيتها يسيطر عليها قلة من ملاك الأراضى، وكانوا ينظرون بمرارة إلى معبئى اللحوم الأجانب وهم يجنون الأرباح الجمة ولا يدفعون سوى النزر القليل إلى العمال المحليين. ليس هذا فقط، بل إن معبئى اللحوم البريطانيين والأمريكيين كانوا قد نظموا أنفسهم بحيث إنه، وفيما تهاوت الأسعار التى كانوا يدفعونها لملاك مزارع تربية المواشى، ارتفعت الأرباح التى كانوا يجنونها، لم يكن بالإمكان التأكد من قدر الأرباح التى كان هؤلاء الأجانب يُغلُّونها، لكن لم يكن ثمة ريب فى أن نفوذ لندن كان هائلا. كان السفير البريطانى قد ذكر فى عام ١٩٢٩ «قد يكون من غير اللباقة النص الصريح على هذا، لكن ينبغى اعتبار الأرجنتين على أنها، جوهريا، جزء من الإمبراطورية البريطانية». بيد أن نفوذ الولايات المتحدة كان آخذا فى

التنامى، حيث ذكر سفيرها «إن الولايات المتحدة فى ظل الرئيس هوفر تنوى السيطرة على هذه القارة بأية وسيلة كانت، والمصالح البريطانية هى التى تعوق الطريق بشكل أساسى. وهذه، إمَّا أن تُشترى أو تُطرد إلى الخارج». كان الأرجنتينيون يكرهون رؤية بلدهم ميدانا تتقاتل فيه القوى الأجنبية. قال ليساندرو دولا طور السناتور الأرجنتينى الغاضب الذى كان يقود التحقيقات «لا يمكن وصف الأرجنتين بأنها خاضعة للتاج البريطانى. لم تفرض إنجلترا أبدا مثل تلك الشروط المُذلّة على مستعمراتها».

من ثم، شعر دولا طور بالإرضاء بخاصة، حينما اكتشف حرس السواحل، تحت حمولة من الأسمدة الطبيعية كريهة الرائحة، أكثر من عشرين حاوية تعبئة مكتوب عليها «لحم بقرى محفوظ» وتحمل ختم وزارة الزراعة الأرجنتينية. لكن ما اكتشفه

رجال خفر السواحل داخلها لم يكن لحما بقريا محفوظا بل حمولات من الوثائق. ولأول مرة، تم الكشف على مرأى من الجمهور العام، عن تفاصيل تعاملات ويليام وإدموند ڤستي، مؤسسى أكبر تجارة لحوم بالتجزئة فى العالم، واللذين ينتميان إلى الأسرة البريطانية الأكثر ثراء، ويعتبران بين أكبر الأفراد ممن كانوا يتحاشون الضرائب الذين عرفهم التاريخ.

كان الأخوان ويليام وإدموند ڤستي من رواد تكوين الكوربوريشنات الكوكبية. بدآ فى عام ١٨٩٧ بنقل منتجات اللحوم بالسفن من شيكاغو إلى موطنهم بميناء ليڤربول حيث كانا قد أقاما أماكن للتبريد منحتهم ميزة فى مواجهة منافسيهم. ثم تفرع نشاطهم إلى إقامة مزارع للدواجن فى روسيا والصين فى العقد الأول من القرن العشرين. وبدآ فى إنتاج كميات هائلة من البيض بأسعار بالغة الرخص ونقلها إلى أوربا. قاما أيضا بإنشاء مزيد من المخازن المُبرَّدة، ومنافذ لتجارة الجملة فى بريطانيا، ثم فرنسا وروسيا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. وبعد أن تحولا إلى النقل بالسفن عام ١٩١١، توسعا فى شراء مزارع تربية المواشى بالأرجنتين وتعبئة اللحوم منها وشحنها بدءا من عام ١٩١٣. ثم شرعا لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، يشتريان مزيدا من المزارع والمصانع بڤنزويلا وأستراليا والبرازيل. كانت شركاتهما من أوائل الكوربوريشنات الاندماجية متعددة الجنسية الحقيقية، و بدأ الأخوان يعيشان وفق مبدأين أساسيين للبيزنس. أولا، لا تكشف أبدا. عما تعتزمه. وثانيا، لا تدع أحداً يقوم بمهمة لك إن كنت تستطيع القيام بها بنفسك. قال أحد منافسيهم «نحن لا نشاركهما فى أية أنشطة بيزنس. إنهما متداخلان فى بيزنسات الجميع، ويريدان الاستيلاء على بيزنسات الجميع».

كان سر نجاحهما هو أنهما كان احتكاريين بشكل جوهرى. كان يعطيان شركاتهما أسماء مختلفة من أجل إخفاء ملكيتهما لها، وكان يشتريان الشركات المناسبة. إذا حدث وأظهر أحد المنافسين مقاومة، كانا يمارسان سلطتهما

الاستثنائية على السوق- التى كانت تستند إلى ملكية سلسلة التزويد بأكملها بدءا من الحشائش والأبقار والمذابح والفريزرات والسفن، وإلى منافذ التوزيع والبيع القطاعى - لتقويض شركاتهم وإفلاسهم. فى خطاب منه إلى رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٣٢، ذكر دوق آثول وهو يتحدث عن أحد الأخوين «يتحكم فستى - أو يكاد يتحكم بالكامل - فى سوق اللحوم. يشمل هذا، ونظرا لاحتكاره البيع، العمل على انهيار الأسعار بالنسبة للمنتجين فى الأرجنتين، والعمل على تحقيق إنتاج المواشى. بخسارة أكيدة، ولا يجد أعداد كبيرة من المنتجين، ومعظمهم أناس محدودو الثروة والنشاط، مفرا. لا يُنتج فستى.. بل يشترى. إنه يجرف أموالا كثيرة إلى خارج الأرجنتين».

كانت صناعة تصدير لحوم البقر هى الأساس الاقتصادى لسلطة النخبة السياسية فى الأرجنتين. وصف فيليب نايتلى فى كتابه «صعود عائلة فستى وسقوطها» الأثر السياسى والاقتصادى الضخم الذى مارسه الأخوان على البلد «يمكن القول بأن أثر فستى المعوق على الحركة العمالية بالأرجنتين وعلى تطور البلد الاقتصادى المبكر قد أدى بأسلوب يكاد يكون مباشرا إلى تشكيل المنظمات العمالية القتالية التى دفعت بالرئيس بيرون إلى السلطة، وما أعقب ذلك من ديكتاتورية الجنرالات والإرهاب وحرب الفوكلاند وكوارث البلد الاقتصادية».

بيد أنه، فلم تكن الأرجنتين هى وحدها التى خضعت للمعاناة. اتّبع الأخوان نفس السلوك المتحكم فى طرف المبيعات ببريطانيا أيضا. مضى دوق آثول يقول «يأتى باللحوم إلى سميثفيلد بسفنه الخاصة حيث يتحكم فى الأسعار. يؤدى هذا إلى انهيار الأسعار بالنسبة لمنافسيه فى سوق الجملة، ثم يشترى اللحوم بتلك الأسعار المنهارة.. ثم يتقاضى أسعار تجزئة عالية فى أماكن مثل برايتون حيث لا توجد منافسة، لكنه على استعداد لتخفيض أسعاره فى لندن إذا تجرأ أحد على منافسته. إذا ذكرت اسمه بالقرب من سوق اللحوم، يقوم الناس بالنظر عبر أكتافهم تحسباً».

كان مفتاح نجاحهما هو عَصْر الطرف المنتج، وعصر الطرف المستهلك، والدفع بجميع الأرباح إلى منطقة الوسط. كانت تلك هى الفلسفة التى سيقومان بتطبيقها فيما بعد بدرجة مذهلة من النجاح ضد إدارات الضرائب فى أنحاء العالم، مما جعل منهما رائدىْ ما يعرف اليوم بصناعة تحاشى الضرائب الكوكبية.

كان ويليام وإدموند يرتديان بذلات غامقة وقبعات وقورة وربما كان مظهر التبذير الوحيد المرئى لكل منهما هو الساعة والسلسلة. لم يكن لهما اهتمامات خارج البيزنس: لم يقربا التدخين، أو الشراب، أو لعب الورق، وكانا، بالرغم ثروتهما الأسطورية يسكنان منزلين متواضعين ويتناولان أطعمة زهيدة الثمن. أثناء رحلة شهر العسل بجزيرة سيلان، سمع ويليام عن حريق فى مصنع للتعبئة تملكه إحدى الشركات بالبرازيل. أرسل عروسه إلى الوطن على أول باخرة وذهب لاستطلاع الوضع بالبرازيل. كانا يرفضان، وهما المقتصدان المتزمتان، أن يتاجرا فى المشروبات الكحولية، بل كانا أيضا يفحصان أصابع العاملين لديهما بحثا عن آثار للتدخين. يتذكر أحد مدرائهما أنه قد وافق سرا على زيادة أجر أحد رؤساء العمال بمبلغ ١٠ شلنات فى الأسبوع دون إبلاغ لندن، ليجد إدموند يهاتفه، بشكل شبه فورى، ويخبره بأن يخصم المبلغ.

كانا يلتزمان بشعار إن ما يجعلك ثريا ليس هو ما تكسبه، بل ما تدخره. لم يكونا يعيشان على دخلهما، أو حتى على فوائد دخلهما، بل على فوائد فوائد دخلهما. قال ويليام ذات مرة «لا أنفق أبدا أيا من أرباحى. أدّخر كل مليم. إننى أعيش على ما ربحته منذ عشرين عاما». وقد ظلت ثروة عائلة فستى موجودة على مر العقود: و على الرغم من أن العائلة فقدت مبلغا كبيرا من المال فى التسعينيات إلا أنها تظل بين أكثر العائلات البريطانية ثراء. مازالت عائلة فستى، التى يحمل بعض أفرادها ألقاب النبالة البريطانية، ويقومون برحلات الصيد، ويصادقون ولى العهد البريطانى، وما إلى ذلك، مازالت تلك العائلة الممتدة تتمتع بثروة كبيرة من

الأموال الموروثة، بدرجة أن بعض أفرادها لا يعلمون أنهم من الورثة إلا حينما تُهدى إليهم، لدى بلوغهم الثمانية عشر من العمر، شيكات بمبالغ ضخمة. قالت إحدى الوريثات البعيدات حينما أُهديتْ فجأة شيكا بربع مليون جنيه إسترليني في التسعينيات «لا أستطيع التعاطي مع مثل هذا المبلغ» ورفضته.

بيد أن دخولهم إلى المؤسسة البريطانية لم يكن بالأمر الهيّن. لقرون عديدة ظل بالإمكان تقسيم المصالح النخبوية البريطانية إلى ثلاث طبقات اقتصادية. أولاً طبقة ملاك الأراضي الاقطاعيين التي تحمل خلفها قرونا من التقاليد والثروة، ثانيا، قطاع الخدمات وحي المال والأعمال بلندن وبخاصة بعد القرن السابع عشر، وثالثا طبقة المصنعين أو ملاك المصانع. وبأسلوب جوهري، كان يدير اقتصاد الخدمات لبريطانيا تحالف تكون من ملاك الأراضي الأرستوقراطيين ورجال المال في ذا سيتي أوف لندن. كتب المؤرخان پي چيه. كاين، وإيه. چي. هوپكينز في كتابهما الذي يعتبر معلما في دراسة الإمبريالية البريطانية». «من هذا الاتحاد بين ملاك الأرض وثروة الخدمات وُلِدت الطبقة الجديدة من الرأسماليين الچنتلمِن». كانت طبقة، ومازالت، تنظر بازدراء إلى أصحاب المصانع الحقراء الذين كان عليهم توسيخ أيديهم كي يجمعوا الثروة. كانت عائلة ڤستي تحمل وصمة أصحاب المصانع والعاملين بها، والأسوأ، هو أن أصولهم كانت من ليڤرپول، لا من لندن، مما جعلهم لا يناسبون نوادي الطبقات الراقية السائدة. لكن ما حدث في واقع الأمر هو أن رواد الكوربوريشنات متعددة الجنسية هؤلاء والذين جمعوا ما بين التصنيع التقليدي وعمليات سلاسل التزويد والخدمات المالية عملوا على توسيع نطاق المصنفات الطبقية واختلاطها معا.

وفيما مضى بيزنسهم ينمو نشاطا متعدد الجنسية بتزايد، أصبح من الصعب على أي أحد أن يحدس ما ينوون فعله.. كتب أحد رجال الأعمال الأرجنتينيين يقول «إن أعمال الحواة التي يؤديها هؤلاء الإنجليز [شركة ڤستي] في مصانع التعبئة

كافية لأن يصاب أفضل الطيارين بالدوار. لا غرو أن وجد مفتش الضرائب الذى كان يتعامل مع الشركة صعوبة فى مهمة حل الألغاز جميعها حينما أدت جهوده فى نهاية المطاف إلى إثبات أن الإنجليز لم يكن لديهم سوى مصنع تعبئة واحد!!». من ثم، مثَّل عثور السناتور دولا طور بالصدفة أثناء تحقيقاته على الوثائق على متن السفينة نورمان ستار انقلاباً مميزا. زعم دولا طور أن الأمر لا يقتصر على تورط الأخوين ڤستى فى الغش والتلاعب الضريبى، بل أيضا تضمّن تواطؤ كبار مسئولى حكومة الأرجنتين فى تلك الألاعيب وتربحهم منها. اندلعت معركة سياسية قذرة. عمّت الإهانات، والإهانات المضادة، والإنكارات الغاضبة المشهد السياسى الأرجنتينى وترددت فى أنحائه ووصلت ذروتها فى محاولة لاغتيال دولا طور توفى فيها أحد مساعديه الذى تلقى الرصاصة التى كانت تستهدفه.

فى تلك الأيام المبكرة، كانت الحكومات تتلمس طريقها فى الظلام من أجل فهم الشركات متعددة الجنسية البازغة وكيفية إخضاعها للضرائب. (ومازالت تفعل ذلك). لم تكن بريطانيا، قبل الحرب الأولى، تُخضِع الشركات التى تتخذ من بريطانيا مقرا لها، للضرائب على الأرباح التى تجنيها فيما ما راء البحار إلا إذا أعادت تلك الأرباح إلى بريطانيا. ناسبت هذه الترتيبات الأخوين ڤستى: كان بإمكانهما الزعم أن معظم أرباحهما كانت نتيجة أنشطتهما عبر البحار. لكن، عندما اندلعت الحرب، كانت بريطانيا، مثل بلدان أخرى كثيرة، بحاجة لجمع الأموال سريعا. ارتفعت الضرائب على الدخل بدرجة مجفلة – ارتفع المعدل المعيارى من ٦٪ فى بداية الحرب عام ١٩١٤، ليصبح ٣٠٪ عام ١٩١٩، فى السنة التى تلت نهاية الحرب. لكن بريطانيا اتخذت إجراء آخر عام ١٩١٤ كان يتعلق بالأخوين ڤستى بخاصة: أخضعت الشركات البريطانية للضرائب على دخلها من جميع أنحاء العالم، سواء داخل بريطانيا أم لا.

بالطبع، تملك الأخوين الغضب. حاولا أولا عملية ضغط من خلال اللوبيهات كان

محكوما عليها بالفشل فى بيئة الحرب الجديدة. بيّنت سلطات الضرائب فى بريطانيا أن الضرائب على أرباح البيزنس لا تعيق أحدا عن كسب الأرباح، ولا تنطبق إلا فى حالة وجود أرباح. لكن ويليام وإدموند لم يتقبلا هذا. فى نوفمبر ١٩١٥، وفيما قتل ٥٠٠٠٠ جندى بريطانى فى معركة لووس Loos، نقل الأخوان فستى مقرهما إلى ما وراء البحار لتخفيض فاتورة الضرائب المستحقة عليهما. كانت أولى محطاتهما هى شيكاغو حيث كان من الواضح أنهما لم يكونا أول من وصل من الأثرياء البريطانيين. تساءل محامى ضرائب أمريكى بودٍّ «ماذا دهاكم جميعكم؟ إنك ثالث رجل إنجليزى أستقبله هنا خلال أسبوع وللهدف ذاته». من هناك، انتقلا إلى الأرجنتين حيث لم يدفعا أى ضرائب دخل بإطلاقه، وبالرغم من ذلك، فقد جهدا من أجل تخفيض ضرائب الشركات المتبقية عليهما فى بريطانيا. وفيما تقدمت مسيرة الحرب العظمى، تمنى الأخوان لو باستطاعتهما العودة إلى الوطن حيث يكونان أقرب إلى مركز أرباح الإمبراطورية. من ثم، تفتق تفكيرهما عن خطة يتمكنان من خلالها من العودة إلى بريطانيا ويتحاشيان شبكة الضرائب فى ان، وقاما بتنفيذها على مرحلتين.

أولا، عادا إلى الوطن فى فبراير ١٩١٩ بعد أن اتخذا الاحتياطات القانونية التى تكفل لهما أن تستمر معاملتهما كزائرِيْن، لا كمقيمَيْن يخضعان للضرائب، ثم بدآ حملة للضغط. كتبا التماسا مفعما بالمشاعر الوطنية إلى رئيس الوزراء البريطانى وزعما أن بإمكانهما الإسهام فى إيجاد فرص عمل للبريطانيين فى وطنهما، وهى مزاعم مازالت الشركات متعددة الجنسية تلجأ إليها حتى الآن. ذكرا أنه من الظلم أن تخضع منافستهما الكبرى، أى شركة اللحوم الأمريكية لضرائب أقل. أحالهما رئيس الوزراء إلى لجنة ملَكية شرعت فى حوار الأخوين فستى. طرحت شهادة ويليام، والتى ظل يُستشهد بها فى الأوراق البحثية الأكاديمية منذ آنذاك السؤال القديم بشأن الازدواج الضريبى والذى يذهب إلى لب مشكلة تكمن فى قلب الرأسمالية الكوكبية.

إذا أرادت شركة متمددة عبر عدة بلدان تلافى الازدواج الضريبى، فأى جزء من الشركة يصبح بإمكان أى من تلك البلاد إخضاعه لضرائبها؟

وليس هذا بالأمر السهل. قال ويليام «فى بيزنس طبيعته هكذا لا يمكنك القول كم تربح فى إحدى البلدان وكم تربح فى أخرى. يذبح الحيوان، ويباع نتاج ذلك الحيوان فى خمسة بلدان مختلفة. لا أحد يستطيع تحديد كم نربح فى إنجلترا وكم نربح فى الخارج».

وضع ويليام إصبعه على المشكلة المركزية. الشركات متعددة الجنسية، بطبيعتها، بيزنسات كوكبية مندمجة، بيد أن الضرائب شأن قومى. تتكون الشركات متعددة الجنسية من فروع عديدة وشركات تابعة فى مختلف البلدان، من ثم، يصبح تحديد أى بلد يمكنه فرض الضرائب على أى جزء من أرباحها أمرا بالغ التعقيد.

كانت بريطانيا أول بلد يطرح ضريبة دخلٍ عامٍ وتطبقها على الأرباح التى يجنيها أى شخص مقيم داخل المملكة المتحدة فى أنحاء العالم. قرر القضاء أنه ينبغى التعاطى مع الشركات على أنها مقيمة فى البلد الذى تتخذ فيه أهم قراراتها فى اجتماعات مجالس إداراتها. كان هذا يناسب بريطانيا بما أن آلاف المؤسسات التى تنتشر أنشطتها فى أنحاء العالم كان يتم تمويلها من خلال ذا سيتى أوف لندن، وكان من المعتاد أن تكون مجالس إداراتها هناك. وبالتقابل، ركزت ألمانيا على «مقر الإدارة» – أى على المكان الذى تدار منه عمليات الشركة واقعيا – وهذا اختلاف دقيق فى التعريف. أما الولايات المتحدة فركزت على المواطنة. يخضع دخل الأفراد والشركات التى تتكون وفقا لقوانين الولايات المتحدة، من المصادر فى جميع أنحاء العالم للضرائب. نتج عن تلك الاختلافات مزيد من التعقيدات فى مجال الضرائب الدولية.

أحيانا كانت تلك الأنظمة تتصادم. مثلا، قد يرغب بلد «المصدر» الذى يستضيف استثمارات من شركة متعددة الجنسية مقرها فى بلد آخر أن يُخضِع دخل

استثمارها المحلى للضرائب، فيما يريد بلد «الإقامة» - موطن الشركة متعددة الجنسية - أن يُخضع نفس الدخل لضرائبه. فى البداية لم يمثل هذا الازدواج الضريبى مشكلة كبيرة: لم تُخضع سوى دول قليلة دخل البيزنس للضرائب وبمعدلات منخفضة. لكن، لدى بداية الحرب العالمية الأولى، بدأت البلدان فى زيادة الضرائب لدفع الإنفاقات العسكرية، ومن أجل وضع خطط جديدة للضمان الاجتماعى. أصبح الازدواج الضريبى قضية ساخنة وبدأت البيزنسات فى الشكوى. أنشئت «غرفة تجارة دولية» فى عام ١٩٢٠ وجاءت الضرائب فى مقدمة أجندتها.

بدأت النقاشات تحت رعاية عصبة الأمم فى عشرينيات القرن الماضى لترسيخ بعض القواعد والمبادئ المشتركة، لكن التقدم كان بطيئا. أرادت البلدان الغنية برءوس الأموال مثل بريطانيا التى كانت تستضيف الكثير من الشركات متعددة الجنسية أحكاما تمنح غالبية حقوق فرض الضرائب لبلدان الإقامة، فيما أرادت بلدان المصدر التى كانت تستضيف الاستثمارات الداخلية - وكانت فى غالبيتها دولا أكثر فقرا- أن تستطيع إخضاع دخول هؤلاء المستثمرين للضرائب المحلية. منحت الاتفاقية الأصلية لعصبة الأمم فى عام ١٩٢٨ قدرا كبيرا من الحقوق الضرائبية لدول المصدر التى كانت تشمل كثيرا من البلدان منخفضة الدخل، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الذى يمنح حقوقا أكثر لدول الإقامة الأكثر ثراء هو السائد. لكن الشركات متعددة الجنسية ظلت تسبق جامعى الضرائب بوثبات عدة فى البلدان الثرية أيضا.

وكما استخدم الأخوان فستى عضلاتهما لعصرِ المنافسين عند طرفى الإنتاج والاستهلاك وإحكام القبضة عليهم، بدأ، ومعهما الشركات متعددة الجنسية الأخرى فى عصر السلطات الضريبية حيث وظفوا فرقا من المحامين والمحاسبين لنقل الأرباح بعيدا عن بلدان الإنتاج والاستهلاك وإلى بلدان الوسط منخفضة الضرائب. إذا كنت تملك مزارع تربية المواشى، والمواشى، والفريزرات، وأحواض السقى

والسقى، وشركات التأمين، ومنافذ الجملة والتجزئة يصبح باستطاعتك من خلال تعديل الأثمان التى يحمّلها أحد الأفرع لفرع آخر نظير السلع، أن تنقل أرباحك إلى المكان الأكثر ملاءمة لك من بين كل تلك الأماكن التى تتواجد بها أنشطتك. يبيّن نايتلى «وبالطبع فإن المكان الأكثر ملاءمة هو المكان الذى تدفع فيه أقل قدر ممكن من الضرائب، أو الأفضل، المكان الذى لا تدفع فيه ضرائب بإطلاقه». كان ذلك تماما هو ذات مبدأ تحديد ثمن التعاملات البينية بين الشركة الأم وفروعها أو توابعها فى الخارج الذى جاء وصفه فى الفصل السابق. يوضح البروفسور سول بيكيوتو، الخبير المتميز فى الضرائب الدولية هذه العملية بقوله «بتسريب تلك الأرباح وضخها، غالبا من خلال سلسلة من الكيانات الوسيطة، إلى شركة قابضة فى ملاذ ضريبى، بدلا من إرسالها إلى الشركة الأم، يمكنهم تحاشى الخضوع للضرائب فى أى مكان». دائما ما فعلوا ذلك من خلال سلاسل من الكيانات الوسيطة بحيث تتجمع الأرباح فى أماكن منخفضة الضرائب، فيما تهاجر التكاليف إلى الأماكن التى تفرض أعلى معدلات الضرائب. حولت الشركات متعددة الجنسية نظاما قُصِد منه تلافى الازدواج الضريبى إلى نظام ازدواج لا ضريبى وفّر لهم هذا مبالغ طائلة من رأس المال الرخيص لإعادة استثماره، مما ساعدهم على التوسع أكثر من منافسيهم الأصغر والأقل انتشارا على المستوى الدولى.

أتت الأمم المتحدة، خليفة عصبة الأمم، بمسودة لنموذج اتفاقية ضريبية فى عام ١٩٨٠ كان من المفترض لها أن تنقل التوازن مرة أخرى لصالح ضرائب المصدر والدول النامية. لكن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تدخلت بعدوانية ولم تكتف بوقف المحاولة– بل بضمان أن يظل نموذج اتفاقيتها الذى يحابى البلدان الغنية هو المعيار المفضل، وأيضا بممارسة الضغوط الضارية لإضعاف نموذج الأمم المتحدة. وصل نموذج الدول الغنية إلى وضع شبه مهيمن بالكامل الآن. لا يقتصر الأمر على وجود ازدواج لا ضريبى فقط، بل إن كثيرا من الضرائب التى

ينبغي دفعها، في ظل أي نظام عادل، إلى البلدان الفقيرة، يتم دفعها إلى البلدان الغنية بدلا من ذلك. لا تأبه النخب في البلدان الفقيرة بمشهد الفقر الذي يحيط بهم وذلك لأن الملاذات الضريبية تتيح لهم الاحتفاظ بما غنموه ونهبوه من أموال معفاة من الضرائب في مناطق الأوف شور، فيما يتركون عبء دفع الفواتير لمواطنيهم الفقراء والمانحين الأجانب.

تكشف شهادة ويليام فستي أمام اللجنة الملكية في عام ١٩٢٠ عن رجل اعتاد على تنفيذ إرادته. قال «إذا قمت بقتل دابة بالأرجنتين وبيع ناتج تلك الدابة في إسبانيا، لا يستطيع هذا البلد أخذ ضريبة عن هذا البيزنس. لكم أن تفعلوا ما يحلو لكم، لكنكم لا تستطيعون أخذ هذه الضرائب». هدّد بأخذ البيزنس ومعه آلاف الوظائف إلى الخارج إذا لم يتحقق له ما أراده. هال المفوضين من أعضاء اللجنة افتقاد ويليام لأي حس وطني تجاه بلد كان قد خاض لتوه حربا عظمى. سأله أحدهم «ألن تدفع أي شيء نظير ميزة العيش هنا؟» رفض ويليام فستي. مضى المفوض يقول «مع الاحترام، أود أن أحظى بإجابة. إنها إجابة تسببت لي في قدر كبير من الانفعال منذ أن جلس الشاهد على الكرسي».

لم تكن لبريطانيا أن تمنح الأخوين فستي ما أراداه. لكنهما ظلا يريدان العودة. قال ويليام «لقد وُلِدت في مدينة ليفربول القديمة الطيبة، وأريد أن أموت هنا». بيد أنهما بعد فشلهما في محاولات الضغط، أتيا بخطة أكثر مكرا، شيئا سيتيح لنا لمحة أفضل على ما يحدث في عالم الأوف شور المراوغ. أنشآ كيانا ائتمانيا. كانت تلك هي المرحلة الثانية من خطتهما.

يتصور العامة أن أفضل وسيلة لضمان سرية تعاملاتك المالية هي نقل أموالك إلى سويسرا أو ليتشتنستاين مثلا، تحت غطاء قوانين السرية المصرفية هناك. وعلى حين أنه لا يتم إفشاء سرية المصارف، فإن ما لا يدركه الكثيرون هو أن الكيانات الائتمانية هي النظير الأنجلو ساكسوني لسرية المصارف، بل إن من

المحتمل لها خلق أشكال من السرية أشد صعوبة فى اختراقها من سرية المصارف السويسرية.

ظهر مفهوم الائتمانات فى العصور الوسطى حينما كان الفرسان الذين يذهبون فى الحملات الصليبية يتركون ممتلكاتهم فى أيدى أمناء (أوصياء) موثوقين يرعونها لحساب زوجات وأطفال الفرسان لحين عودتهم. كان ذلك ترتيباً ثلاثى الأطراف يربط مُلاّك الممتلكات (الفرسان) والمستفيدين (عائلاتهم) عن طريق وسطاء (الرعاة أو الأمناء). وبمرور القرون تطورت متون قانونية لإضفاء الصبغة الرسمية على تلك الترتيبات ثلاثية الأطراف، ونستطيع الآن القيام بتلك الإجراءات أمام المحاكم.

الائتمانات ميكانيزمات صامتة فاعلة، وعادة ما يكون من المستحيل وجود أية قرائن عليها فى السجلات العامة. تظل سرا بين المحامين وموكليهم. جوهريا، فإن ما يفعله الائتمان هو التلاعب بملكية أحد الأصول. قد تعتقد أن الملكية أمر بسيط: فلنقل إن لديك مليون دولار بأحد البنوك؛ فأنت تمتلكها وباستطاعتك إنفاقها فى أى وقت تريده. بيد أن بإمكان الملكية أن تتوزع على عدة جهات متفرقة ويحدث هذا مثلا إذا اشتريت منزلا بقرض من بنك عقارى: يصبح للبنك بعض حقوق الملكية فى منزلك، ولك حقوق أخرى. توجد تنويعات مختلفة على نظام الائتمان فى أوربا والتى تتوزع أيضا فى أوجه ملكية مختلفة.

يفكك الائتمان بعناية الملكية إلى أجزاء مختلفة. حينما يتشكل الائتمان، يتنازل المالك الأصلى للأصول، نظريا، عنها للائتمان. لدى هذه النقطة، يصبح الوكيل، أو الوصى هو المالك القانونى للأصول - هذا على الرغم من أنه لا يتمتع بحرية إنفاقها أو استهلاكها، لأن عليه أن يخضع قانونيا لشروط صك الائتمان، أى مجموعة التعليمات التى تخبره تحديدا بكيفية توزيع حصص المزايا على المستفيدين. وفقا لقانون الائتمان، ليس للوصى أى خيار سوى إطاعة تلك التعليمات وتنفيذها،

وباستثناء الرسوم التى يتقاضاها فإنه لا يتلقى أية مزايا من تلك الأصول. لنقل إن رجلا ثريا له طفلان، قام بوضع مليون دولار فى حساب ائتمان مصرفى، ثم قام بتعيين محام، أو وصى وأعطاه التعليمات أنه لدى بلوغ كل منهما الحادية والعشرين يصرف له نصف المبلغ، فحتى إذا مات الثرى قبل أن تصرف النقود بوقت طويل، سيظل الائتمان قائما، والوصى مُلزم بالقانون بأن يدفع النقود وفقا لتعليمات المُوصِى أو المؤتمن. من الصعوبة الشديدة فعلا خرق الائتمان.

يمكن أن تكون الائتمانات مشروعة تماما، لكن يمكن استخدامها، وكما يحدث كثيرا لأهداف شائنة للتهرب الضريبى الجنائى. يثير هذا سؤالا يحير الكثيرين. إذا كان عليك التنازل عن أحد أصولك كى تتحاشى الضريبة، ألا يمثل هذا ثمنا باهظا تدفعه؟ ليس ثمة إجابة مباشرة.

جزئيا، فهذه قضية ثقافية. تشعر الطبقات العليا البريطانية بالراحة لدى فصلهم أنفسهم عن أموالهم وتركها يديرها غرباء موثوقون. علمتهم قرون من رأسمالية المنتفعين أن بإمكانهم الاعتماد على خدم محل ثقة، أو وكلاء محترفين، ولا يستند حسهم بالاستحقاق إلى أمور تافهة مثل الملكية القانونية. يُعِدُّهم تعليمهم للتعرف على من سيحترمون مطالباتهم وحقوقهم، ومن ثم على من هم أهل لثقتهم.

تؤدى الائتمانات إلى حدوث شيئين رئيسيين. أولا، فهى تخلق حاجزا قانونيا صلدا بإمكانه أن يصبح حاجزا معلوماتيا غير قابل للكسر أو الاختراق. بإمكان الائتمانات تغليف الأصول بسرية فولاذية. تخيل أن الأصول فى الائتمان هى أسهم فى إحدى الشركات. قد تسجل الشركة الوكيل أو الوصى – المالك القانونى – لكنها لن تقوم بتسجيل المستفيدين – من سيحصلون على الأموال ويتمتعون بها – فى أى مكان. إذا كان لديك مليون دولار فى ائتمان بجرسى، وطاردك مفتشو الضرائب، فسيكون من الصعب عليهم حتى البدء فى تحرياتهم لأن مستندات الائتمان فى جرسى غير مسجلة فى أى سجل عام أو رسمى. وإذا حالف الحظ مفتشى

الضرائب واكتشفوا هوية أحد الوكلاء أو الأوصياء، فالأرجح أن هذا سيكون أحد محاميي جرسي الذي يقوم بهذا العمل لكسب عيشه، والذي من المحتمل له أن يكون وكيلا لآلاف عدة من الائتمانات. ربما يكون المحامي هو الشخص الوحيد في العالم الذي يعرف أنك المستفيد، لكن السرية المهنية تُلزِمه بعدم الكشف عن هذه الحقيقة. وبهذا، يجد مفتش الضرائب نفسه وهو يخبط رأسه على حائط حجري.

باستطاعتك أن تجعل هذه السرية أكثر عمقا بأن تضع طبقة هيكلية سرية أعلى طبقة أخرى. قد يكون ما تحتفظ به في ائتمان جرسي هو مليون دولار مودعة بمصرف في پناما التي تحميها ذاتها سرية مصرفية شديدة. فحتى لو لجأ مفتشو الضرائب إلى استخدام التعذيب فلن يستطيعوا جعل محامي جرسي يكشف هوية المستفيد، لأن المحامين لا يعرفون بالضرورة من المستفيدون: يقومون فقط بإرسال الشيكات إلى محامين في أماكن أخرى ليسوا هم أيضا المستفيدين(١). وبإمكانك الاستمرار في اللعبة: تستطيع وضع طبقة ائتمان في جرسي أعلى طبقة ائتمان بجزر الكايمان، ثم تجعل هيكل شركة سرية بولاية دِلاوير تقبع أعلى القمة. إذا أتى الإنتربول بحثا عن المستفيد سيكون عليهم خوض إجراءات محاكم صعبة وبطيئة ومكلفة، من بلد إلى بلد، لاقتفاء الأموال. بل إنه حتى في هذه الحالة، تسمح بعض الأماكن بالنص على بنودٍ للهرب السريع - ستقفز الأصول تلقائيا مسرعة إلى مكان آخر لدى أول هبة للتقصي.

كان ترتيب الائتمان الذي أقامه الأخوان ڤستي في ديسمبر ١٩٢١ - والذي تم توقيعه في مكتب المحامين البريطانيين هول وسترلينج بباريس - كان بسيطا مقارنة بزخارف الأوف شور الكثيرة الشائعة اليوم. بيد أنه، وعلى الرغم من ذلك،

---

(١) تقول سلطات جرسي إنه يُتطلب من الوكلاء معرفة هويات المستفيدين. لكن الاتصالات تشير إلى أن جرسي واختصاصات الأوف شور القضائية الأخرى لا تحافظ على تطبيق تلك القوانين كما يجب وإلى أنه، في أغلب الأحيان فإن الوكلاء لا يعرفون من المستفيدون.

اقتضى الأمر من مصلحة عائدات الضرائب الداخلية البريطانية ثمانية أعوام قبل أن يكتشفوا وجوده. وفى تلك الأثناء، وفيما كان ائتمان الأخوين ڤستى فى مقره بباريس، انفجرت فضيحة جديدة.

فى ١٩٢٢، وبعد سبعة أعوام على مغادرة الأخوين البلد للهرب من دفع ضرائب زمن الحرب، ظهر أن ويليام ڤستى اشترى لنفسه مرتبة النبالة أو لقب لورد. لم يكن ثمة ما هو غير معتاد فى هذا الإجراء. فقد مضى أناس كثيرون ممن صنعوا ثروات أثناء الحرب العظمى فى سعيهم الدءوب للحصول على ما تضفيه الألقاب من احترام يخفون خلفها وصمة التربح من الحرب، وكان لويد چورچ رئيس الوزراء على أتم الاستعداد لإرضائهم حيث قام ببيع الألقاب الرسمية عشوائيا مما أثار الغضب فى أنحاء إنجلترا. فى عام ١٩١٩، قال أحد أعضاء البرلمان غاضبا «يُمنح أناس لا يَسْمح لهم أى شخص محترم بدخول منزله الألقاب والمراتب الشرفية».

لكن حينما أصبح ويليام اللورد ڤستى، عمّ الاستنكار والغضب. قال اللورد ستراتشى بالبرلمان «يشعر غالبية الناس أن هذا ليس نمط الشخص الذى يجب مكافأته بعد أن تهرب من الضرائب وبذلك ألقى بعبء ضرائبى أثقل على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب». دعا ستراتشى اللورد ڤستى لأن يؤكد أمام البرلمان أنه لم يدفع نظير لقبه. بالطبع، لم يفعل ڤستى شيئا من هذا، ولم يحبِّب نفسه إلى أحد حينما صرح قائلاً «إننى، تقنياً (وقانونيا) موجود بالخارج فى الوقت الراهن.. يناسبنى هذا الوضع إلى أقصى حد. إننى بالخارج. لن أدفع شيئاً».

تأثّر الملك چورچ لدرجة أنه كتب يقول «إننى أناشد المؤسسة بقوة لإيجاد إجراء فاعل وموثوق» وأضاف بأسلوبه الملكى العتيق «إجراء يحمى التاج والحكومة من إمكانية وقوع أحداث مثيلة أليمة، ناهيك عن كونها مهينة، والتى من المحتم لها، إن تكررت أن تمثل شرا مستطيرا على سلامة الدولة الاجتماعية والسياسية». وعلى الرغم من قعقعة الفضيحة وتفاعلاتها، فلم يُتخذ أى شىء فى النهاية، وعاد الأخوان

ڤستى إلى موطنهما ببريطانيا، فيما عمل ائتمانهما السرى بباريس على صد السلطات الضريبية والحيلولة بينها وبينهما.

قد يلفت انتباه المقيمين ببريطانيا الآن أوجه الشبه بين هذه الواقعة والفضيحة التى تورط فيها اللورد آشكروفت نائب رئيس حزب المحافظين ورجل الأعمال الذى يتخذ بليز مقرا له، والذى اعترف فى مارس ٢٠١٠ بأنه لا يتخذ من المملكة محل إقامة له لأسباب ضريبية، وأنه يُعتبر دافع ضرائب غير مقيم، وهو مصنف يُعفى الأثرياء من دفع ضرائب بريطانية على مكتسباتهم خارج بريطانيا. فى أعقاب الفضيحة ظهر العنوان الرئيسى التالى بصحيفة الجارديان فى مارس ٢٠١٠ «رائحة كريهة غير محتملة تنبعث من الألقاب التى يحصل عليها أعضاء البرلمان بسهولة».

عاد الأخوان ڤستى إلى بريطانيا بعد أن تمكنا من التهرب من دفع الضرائب. بيد أنه، وبعد أن اكتشفت السلطات الضريبية البريطانية ائتمان باريس من خلال عمل الشرطة السرية الدءوب، فلم يستطيعوا حمل الأخوين ڤستى على دفع الضرائب عن الائتمان لأن السرية ليست الحيلة الوحيدة التى توفرها الائتمانات إذ إنها أيضا تمكن الأشخاص من التظاهر بأنهم تنازلوا عن أموالهم – مما يعنى أنه لا يمكن إخضاعهم للضرائب عنها – فيما أنهم يبقون على التحكم فيها واقعيا. أوجزت مصلحة العوائد الداخلية الأمريكية الوضع كالتالى.. «على الرغم من أن تلك الحيل تعطى مظهرا بفصل المسئولية والتحكم عن مزايا الملكية كما هى الحال فى الائتمانات المشروعة، فإن دافع الضرائب يتحكم فيها واقعياً». ويلِمح الجزء التمهيدى فى صك ائتمان باريس للأخوين ڤستى إلى هذا التظاهر تحديدا. يبدأ كالتالى: «ونظرا لحب الواهبين [الأخوين ڤستى] الطبيعى للمستفيدين ومشاعر المودة التى يكنانها لهم، ولأسباب واعتبارات طيبة أخرى...» أى أنه يقول إن الأموال قد منحت فى الواقع لأعزائهما المستفيدين، زوجتيهما وأطفالهما. لكن ما

فعله الأخوان ڤستى واقعيا كان التالى: أولا، قاما بإيجار معظم إمبراطوريتهما بالخارج لشركة يونيون كولد ستوريدچ ليمتد، وكانت شركة مقرها بريطانيا. وفقا للإجراءات المعتادة، تقوم الشركة بدفع الإيجار للأخوين ڤستى، لكن شركة يونيون كانت تدفع الإيجار لمحامين ومدير [وكيل] للشركة فى باريس كانوا محل ثقة الأخوين ڤستى. وإلى هذا الحد، فليس ثمة ما هو غير معتاد. لكن هؤلاء الأوصياء منحوا سلطات واسعة لاستثمار تلك الأموال وفقا لتوجيهات «أشخاص مفوضين» محدّدين. وكان هؤلاء هم الأخوان ڤستى! من ثم، قام الأوصياء [الوكلاء]، وفقا لإرشادات الأخوين، بإقراض شركة أخرى فى بريطانيا مبالغ مالية ضخمة، وكان الأخوان هم من يتحكمان أيضا فى تلك الشركة واستخدماها «حصّالة» خاصة لتخزين أموالهما.

من الحقيقى أن السلطات الضريبية لا تتوقف عن السعى إلى وسائل لمجابهة الاستراتيجيات الجديدة لتلافى دفع الضرائب، وتقوم بانتظام بسن القوانين والأحكام للدفاع عن أوعية البلاد الضريبية. لكن الأثرياء ممن يتهربون من الضرائب، بإمكانهم تفعيل استراتيجيات أكثر تعقيدا للالتفاف على الأحكام الجديدة، بحيث يتحول الأمر إلى لعبة قط وفأر لا تتوقف عن التطور، وينجم عن هذا نظام ضريبى لا يتوقف عن التعقيد باطراد. تقوم الاختصاصات القضائية التى تحافظ على السرية، بانتظام - وغالبا بسرعة كبيرة - بتفصيل القوانين التى تجعل الأثرياء يُتقنون وسائل الاحتيال، ويظلون متقدمين خطوة عن محصلى الضرائب. وعلى مر السنين، أصبحت حيل ائتمانات الأوف شور أكثر غزارة وصَقْلاً. تتيح كثير من مناطق الاختصاصات القضائية الأوف شور ما يسمى الائتمانات التى يمكن إبطالها - أى ائتمانات يمكن إبطالها وإعادة الأموال إلى المالك الأصلى. لكن، وحتى يتم إبطالها، يبدو الأمر وكأن الأصول قد تم تمريرها إلى طرف آخر، ومن ثم لا تستطيع السلطات إخضاعها للضرائب.

ثمة تنويعات لا تحصى ولا تعد. لبعض الائتمانات ما يسمى «حامى الائتمان» الذى قد يمارس نوعا من النفوذ على الأوصياء ويعمل نيابة عن الشخص الذى تظاهر بأنه تنازل عن الأموال. يسمح ما يسمى بـ «الائتمان المميز star trust» بجزر كايمان للمالك الأصلى باتخاذ قرارات استثمار الأموال المؤتمن عليها - ولا يُجبَر الوصى على التأكد من أن الاستثمارات فى صالح المستفيدين الآخرين أو قد يستخدم شخص «ائتمانا صوريا» بچرسى، حيث يصبح باستطاعته أن يستبدل فيما بعد أوصياء أكثر مرونة بالموجودين، ويغير تعليماتهم كما يحلو له. وهكذا وهكذا. ثمة محامو أوف شور يجلسون فى مكاتبهم لا يفعلون شيئا سوى ابتداع حيل جديدة أكثر خبثا للائتمانات.

لكن الضرائب ليست الأمر الوحيد الذى تتمحور حوله الائتمانات. كما سنرى، فإن كثيرا من قنوات نقل الاستثمارات الهيكلية التى ساعدت على إشعال آخر أزمة اقتصادية كانت مقامة كائتمانات أوف شور. قد يصاب الكثيرون بالدهشة، أو حتى بالصدمة، لدى تبينهم مركزية الائتمانات فى الشئون المالية الكوكبية: ثمة ٤٠٠ مليار دولار مربوطة فى ائتمانات بچرسى وحدها، ذلك الملاذ الضريبى شديد الصغر - وما قيمته تريليونات عديدة من الدولارات، محاطة بالسرية فى أنحاء العالم.

باختيار الأخوين ڤستى لآلية الائتمان، فإنهما قد انتقيا سلاحا ناجعا حقا. وحينما اكتشف السناتور دولا طور تلك الحاويات المليئة بمستندات ڤستى مخبأة تحت حمولات من الأسمدة العضوية كريهة الرائحة على متن السفينة نورمان ستار عام ١٩٣٤، فالأرجح أنه لم يكن يدرك مدى خداع خصميه وما بجعبتهما من حيل. بُعيد تلك الغارة، تم اكتشاف مزيد من الوثائق المورِّطة فى أوروجواى، وحقق السناتور انقلابا آخر حينما جعل المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية والذين كانوا يشعرون بعدم ارتياح عميق تجاه ممارسات الأخوين ڤستى، يحولون

تحقيقات الأرجنتين إلى لجنة مشتركة من بلدان عديدة تتولى التحقيق.

يكتب نايتلى قائلاً: «سرعان ما استشعر ويليام الخطر. فلابد لمثل تلك اللجنة أن تطلب الاطلاع على دفاتر فستى المحاسبية بلندن ولا يملك أحد التنبؤ بما ستكشف عنه تلك الدفاتر». من ثم، تحول الأخوان فستى إلى الهجوم. حينما توفى مديرهما بالأرجنتين نتيجة أزمة قلبية، خاطب ويليام فستى اللجنة متهما السناتور دولاطور بقتله. استجابت حكومة الأرجنتين بغضب جامح وأسمت خطاب فستى «صفاقة غير مسبوقة». وافقت وزارة الخارجية البريطانية على أن خطاب فستى كان عدوانيا كريها، لكنها قالت إنه ليس ثمة ما يمكن فعله. ومنذ تلك اللحظة، بدأت الأمور تتخذ منحى هابطا.

عملت اللجنة لعامين، فيما مضى الأخوان يجذبان الخيوط فى لندن لإخصائها وإضعافها، وعلى الرغم من ستين اجتماعا وتقارير مُلئت بالتفاصيل عن تجارة اللحوم بالأرجنتين، فلم تصل اللجنة أبدا إلى حد فحص دفاتر فستى المحاسبية بلندن. وصف نايتلى ما حدث بعد ذلك «قام السناتور دولا طور، الذى كان قد اقترب أكثر من أى أحد آخر من اختراق سرية إمبراطورية فستى، بإطلاق النار على نفسه يوم ٥ يناير ١٩٣٩، وترك خطابا عبر فيه عن إحباطه من السلوك العام للبشر».

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصلحة العوائد المحلية البريطانية كانت فى طور إعداد قواتها من أجل الهجوم التالى على ائتمانات فستى، وذلك من خلال قانون المالية لعام ١٩٣٨ الذى أملوا أن يُمكّنهم من إخضاع الائتمانات بالخارج للضرائب. وواصلوا هجومهم فى عام ١٩٤٢ أثناء ذروة الحرب العالمية الثانية. كان ويليام قد توفى قبل ذلك بعامين، وهو يحارب جباة الضرائب حتى النفس الأخير، ولم يترك سوى ٢٦١٠٠٠ جنيه استرلينى فى بريطانيا، ومات وهو يصب اللعنات على «ضرائب التركات الظالمة». استمر الائتمان حيًّا سليما معافى، ومضى يدر الأموال

على عائلته. قرر القانون البريطانى الجديد خضوع الأشخاص للضرائب إن كانت «لهم القدرة على التمتع» بالدخل - وهو تعبير بدا وأنه يغطى عائلة ڤستى . فى البداية، بدت العوائد الداخلية وأنها فى سبيلها لأن تكسب المعركة، لكنهم لم يستطيعوا وضع يدهم على الصك الأصلى لائتمان باريس، الذى كان آخر مكان معروف له، وفقا للأسرة، هو صندوق فى مدينة بوردو، قبل أن يجتاحها الألمان. وعلى الرغم من ذلك، مضت السلطات الضريبية تحقق تقدما، وتُبطِل استئنافا بعد استئناف. بيد أن التيار تغير لدى العقبة الأخيرة. دفع أفراد أسرة ڤستى، أمام لوردات القانون [أعضاء البرلمان من اللوردات الذين سبق لهم أن شغلوا مناصب قضائية عليا، أو اشتهروا فى ميادين المهنة القانونية] بأنهم ليس لديهم حقوق فردية للتحكم فى الدخل، بل حقوق مشتركة. وبهذا، دفع شبان بريطانيا حياتهم مرة أخرى فى الحرب العالمية الثانية، فيما تملص أفراد أسرة ڤستى من خلال الألاعيب، وتحرروا من أية مسئولية.

استمرت اللعبة لعقود أخرى. وعلى الرغم من أن العوائد الداخلية حققت مكتسبات صغيرة فى هجمات أخرى، لكن عائلة ڤستى كانوا طوال الوقت يشذبون دفاعاتهم ويسربون معظم ثروتهم من خلال ثغرات الشبكة الضريبية. قال أحد مسئولى الضرائب «تماثل محاولة إحكام القبضة الضريبية على عائلة ڤستى محاولة إحكام قبضتك على المهلبية». فى عام ١٩٨٠، وبعيد إحدى هجمات العوائد الداخلية، كشف تحقيق أجرته الصنداى تايمز أن سلسلة محلات جزارة ديوهيرست التى تملكها عائلة ڤستى فى بريطانيا لم تدفع سوى عشرة جنيهات ضرائب عن أرباح تجاوزت ٢,٣ مليون جنيه استرلينى - أى بمعدل ضريبى قدره ٠,٠٠٠٤٪. كتبت الصحيفة تقول «لدينا هنا عائلة بالغة الثراء لم تدفع طوال أكثر من ستين عاما سوى مبالغ تافهة من الضرائب. وطوال تلك المدة، ظل أفراد تلك العائلة يتمتعون بملذات العيش الكبيرة المتوفرة للأثرياء فى إنجلترا بدون أن يسهموا بأى

شيء يقترب مما عليهم أن يدفعوه نظير الدفاعات التى أبقت على تلك الملذات موجودة – ضد الأعداء الأجانب فى زمن الحرب، وضد الفوضى والمرض فى وقت السلم».

من دواعى عدم السرور أن نبين أن غالبية تعليقات القراء على ذلك المقال كانت مؤيدة لعائلة ڤستى. علّق اللورد ثورنيكروفت، أحد أصحاب الفخامة من أعضاء حزب المحافظين البريطانيين بالقول «فليحالفهم الحظ السعيد»، فيما وضع إدموند ڤستى ، حفيد إدموند الأصلى، اللمسات الأخيرة على تلك التورتة حيث قال «فلنواجه الأمر، لا أحد يدفع أكثر مما يُجبَر على دفعه. إننا جميعنا متهربون من الضرائب، أليس كذلك»؟

وعلى الرغم من أنه تم سد مهرب ائتمان باريس فى عام ١٩٩١، إلا أن فُرصَ التجنب القانونى للضرائب بالنسبة لأثرياء بريطانيا تظل وفيرة. حينما بدأت الملكة أخيرا فى دفع ضرائب عن دخلها عام ١٩٩٣ بعد احتجاجات عامة، ابتسم أحدث شخص يحمل لقب لورد فى أسرة ڤستى وقال «حسنا، هذا يجعل منى الشخص الأخير المتبقى».

لكن، وكما سنرى سريعا، فلم يكن هذا هو الحال. كان أبعد من أن يكون وحده.

الفصل الثالث

دِرع الحياد الواقى

سويسرا ملاذ أوربا الضريبى الموغل فى القدم والسرية المصرفية

فى الرابعة وعشر دقائق من يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٣٢، هاجمت فرقة من شرطة باريس منزلا أنيقا بالشانزليزيه يضم داخله المكاتب المتميزة للمصرف السويسرى بازلر هاندلسبانك بباريس. سرعان ما اكتشفت الشرطة أن المعلومات التى أبلغهم إياها مسئول عالى المكانة بالبنك، والذى كان قد أمدهم بقائمة أسماء ١٣٠٠ من عملاء البنك المتهربين من الضرائب كانت صحيحة. وجدت الشرطة، فى قسم الاستقبال حفنة من الأشخاص يحوزون فيما بينهم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرانك نقدا. وفيما تفرعت التحقيقات، تنامت قائمة المشتبه فيهم لتشمل ٢٠٠٠ شخص من بينهم بعض من هم أكثر ثراء وأرفع مكانة فى فرنسا.

وبعد أسبوعين من الغارة، وأثناء جلسة عاصفة بالبرلمان، استجاب أحد النواب الاشتراكيين، والذى كان قد حصل على قائمة بأسماء عملاء البنك، لصيحات أعضاء المجلس المطالبة بمعرفة الأسماء، بأن قدَّم عرضَ استربتيز سياسيا من فقرات مثيرة. كشف أولاً عن اسميْ اثنين من الأساقفة؛ ثم دستة جنرالات، ثم المراقب العام لحسابات الجيش، ثم ثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ، وبعض الوزراء السابقين ومعهم بعض كبار رجال الصناعة بمن فيهم أسرة مالكى بيچو، ومالك صحيفة لوفيجارو اليمينية ومالك منافستها لوماتان. كان ثمة خمسة بنوك سويسرية أخرى متورطة. قدّر النائب أن فرنسا كانت تخسر أربعة مليارات فرانك سنويا، وهو مبلغ شديد الضخامة بحسابات تلك الأيام. قارن أحد النواب الشيوعيين بين المعاملة المتساهلة التى يلقاها الأثرياء ممن يتجنبون دفع الضرائب وبين حالة أحد

صغار التجار الذى حُكِم عليه بالسجن ثلاث سنوات للاحتيال على الضمان الاجتماعى الفرنسى.

فى عشرينيات القرن الماضى، وفيما كان الأخوان ڤستى يمارسان حيلهم الضريبية، كان المصرفيون السويسريون يعلنون «عن السرية القصوى» التى تتبعها بنوكهم بدرجة من الفجاجة أُجبِر معها وزير الخارجية السويسرى، خوفا من الثأر، إلى حثهم على تخفيف لهجتهم تلك. تملّكَ الحكومات الأوروبية القلق ليس فقط من خسارة العوائد الضريبية، بل من هروب رأس المال الألمانى إلى سويسرا، مما يقوض دفع التعويضات عن الحرب العالمية الأولى التى فُرِضت على ألمانيا و فقا لمعاهدة ڤرساى. لكن المجلس الفدرالى السويسرى قال فى عام ١٩٢٤ إنه قد «قرر أن يرفض بصرامة.. أى إجراء لمكافحة هذا التهرب».

لكن هذه الفضيحة الجديدة كانت مختلفة. كانت فرنسا، وسط الكساد الكبير،

تُعِدُّ ميزانية تقشف صارمة، وكان المزاج العام ساما. أنيط بفضاة التحقيق فى باريس جميعهم والبالغ عددهم ثمانية وثلاثين، إقامة الدعاوى على جميع من وردت أسماؤهم بالقائمة، ووعد وزير المالية الفرنسى بالهجوم على تلافى دفع الضرائب «بجميع الوسائل المتاحة للحكومة». رفضت سويسرا كل طلب تقدمت به فرنسا للتعاون معها. ذكرت مذكرة رسمية سرية أنه «لن يكون فى مصلحتنا بأية حال أن نمنح العملاء الفرنسيين تعاونا قضائيا، الأمر الذى لابد وأن يكون له مغبات سلبية على البيزنس الكبير الذى تستفيد منه بنوكنا من الإيداعات الأجنبية».. لكن، حينما قام الفرنسيون بسجن مسئولين من بنك بازلر هاندلسبانك لعدم تعاونهما، اتخذت سويسرا ومصرفيوها إجراءاتهم.

أولا، بدأ سيل من المقالات يظهر فى الإعلام السويسرى، يركز بقوة على تكتيكات الشرطة الفرنسية القامعة، متجاهلا مشكلة التهرب الضريبى وسط التقشف ومصورا سويسرا ضحية لفتونة الحكومات الأجنبية القوية.

زعمت الصحف المحلية بأن هذا كان «حربا هجومية ضد سويسرا» و«حملة كراهية حقيقية». كاد هذا يكون صدىً مسبقا يماثل تماما العناوين الرئيسية التى تملأ الصحف السويسرية اليوم بعد أن ضبطت سلطات الولايات المتحدة العاملين ببنك UBS متلبسين بمساعدة الأثرياء الأمريكيين على تجنب ضرائبهم.

مهم هو ما حدث بعد ذلك. ثمة قصة شائعة الآن تقول بأن البنوك السويسرية فعّلت السرية المصرفية من أجل حماية أموال اليهود من النازيين. ترجع تلك الأسطورة إلى نشرة أصدرها البنك الذى يعرف اليوم باسم كريدى السويسرى فى عام ١٩٦٦، والتى مازل المصرفيون السويسريون يستخدمونها ببراعة لإحداث أفضل النتائج. تقدّم المسئولون الأمريكيون الذين كانوا يتفاوضون على اتفاقية ضرائب جديدة مع سويسرا آنذاك، بشكوى رسمية بعد أن أُجبروا كثيرا على سماع المحاضرات عن أصول السرية المصرفية بزعم أنها كانت حماية للأموال اليهودية. صادق تقرير صادر عن المجلس السويسرى الفدرالى فى مارس عام

١٩٧٠ رسميا على هذه القصة، وسرعان ما دعمها كتابٌ مثير صدر فى عام ١٩٧٧ من تأليف رئيس تحرير سابق لإحدى الصحف السويسرية روى قصة خيالية عن عملاء من الجستابو تسللوا إلى سويسرا لينتزعوا بالحيلة تفاصيل الحسابات اليهودية المصرفية. لكن تلك القصة لم يكن لها أساس من الحقيقة. كانت حركات العمال والفلاحين السويسريين، أثناء الكساد الكبير، قد بدأت تطالب بمزيد من التحكم فى البنوك. آنذاك، خشى المصرفيون السويسريون من أن تفتيش الدولة على المصارف قد يؤدى إلى تسرب أسرارها من ثم مارسوا ضغوطا حثيثة من أجل سن قانون جديد يجعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة. بحلول أغسطس ١٩٣١، كانت صحيفة نيو زيورخر زايتونج اليومية اليمينية النافذة تشن هجومها على إشراف الحكومة على البنوك، وفى فبراير ١٩٣٢، أرسل أحد كبار المصرفيين إلى الحكومة مسودة تشريع يحتوى على بند يجعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة. بيد أن ما دفع الحكومة فعلا إلى اتخاذ إجراء كانت هى فضيحة أكتوبر الفرنسية. تم وضع قانون مصرفى جديدٍ وكانت مسودته الرسمية مُعدّة بحلول فبراير ١٩٣٣ بعد ثمانية عشر يوما فقط من وصول هتلر إلى السلطة وقبل وقت طويل من تقوية قبضته على الدولة الألمانية أو من إمكانه التحكم فى وكالات الاستخبارات الألمانية. فى النهاية، تم تبنى القانون السويسرى فى عام ١٩٣٤ والذى جعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة يعاقب عليها بالغرامة أو السجن، ولم تكد صياغة القانون الجديد تختلف عن المسودة الأصلية. أما فى ألمانيا، فلم تعلن عقوبة الإعدام على أى شخص يمتلك حسابات فى مصارف أجنبية دونما إعلام الريخ الثالث إلا فى عام ١٩٣٦ . بل إنه لا توجد أية سجلات لدى جمعية المصرفيين السويسريين عن أنشطة مزعومة لعملاء الجستابو الذين قيل إنهم تسللوا إلى سويسرا لتقصى معلومات عن أموال اليهود.

لكن وعلى الرغم من أن القصة الرائجة التى تقول بأن أصول سرية المصارف السويسرية تعود إلى حرص سويسرا على رفاه اليهود الألمان لا تتعدى كونها

أسطورة، فمازال من الشائع النظر إليها بصفتها حقيقة. كتب نيكولاس فيث، الكاتب المالى يقول إن تلك الأسطورة «أمدت السويسريين الذين يتعرضون للنقد والهجوم بنقطة ينطلقون منها لحشد جهودهم للدفاع عن أنفسهم، راية أخلاقية يصبح بإمكانهم الاتشاح بها باطمئنان لدى اتهامهم بأنهم يوفرون ملاذا للمجرمين من كل حدب وصوب». ظهرت القصة مرات عدة بعد أن بدأت الولايات المتحدة التحقيقات فى أنشطة بنك UBS السويسرى لمساعدة عملائه الأمريكيين الأثرياء على تجنب دفع الضرائب للولايات المتحدة. ذكرت الفاينانشيال تايمز فى عام ٢٠٠٩ «يرجع تاريخ قوانين السرية المصرفية لديهم إلى عام ١٩٣٤ حينما تم سنها، جزئيا، من أجل حماية اليهود الألمان وأعضاء الاتحادات العمالية من النازيين».

للسرية جذور جد قديمة وعميقة فى التاريخ السويسرى. يقول سباستيان جويكس، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة لوزان «قد تكون سويسرا أقدم الملاذات الضريبية وأقواها. تفرعت جزر الكايمان والبهاما عن لندن - أى أنها لا تتمتع باستقلال ذاتى حقيقى. ليست سويسرا فقط الخزانة الحديدية التى يحتفظ فيها أثرياء الأمريكيين بأموالهم؛ بل إنها أصبحت ملاذا ضريبيا على أساس إرث قوى علمانى يرجع تاريخه إلى سبعة قرون سابقة ويتعلق باستراتيجيات ثلاثين أو أربعين عائلة. إذا كنت أحد أفراد تلك العائلات، فإن لك مكانتك فى العالم. لهذا ثقل ليس له أية علاقة بالأموال».

أسطورة سويسرا المؤسِّسَة - التى تناظر أسطورة حزب الشاى بأمريكا - هى قصة ويليام تل الذى يفترض أنه عاش فى القرن الثالث عشر، والذى يعرفه أطفال المدارس بصفته الرجل الذى كان عليه إطلاق سهم على تفاحة على رأس ابنه بعد أن أهان أحد جباة الضرائب التابعين للإمبراطورية. تُكبسل أسطورة رامى السهام الجبلى الجسور الذى لم يقبل أن يطيع أية سلطة خارج نطاق سلطة جماعة واديه حقيقة مهمة عن الصورة الذاتية لسويسرا بصفتها أرض مقاومة ضد الطغيان، أرضا ألبية شجاعة، وتتوافق عن كثب مع فكرة السويسريين عن بلدهم بصفتها

مكانا على قدر من الاستثنائية والسمو مقارنة ببلدان العالم. وعبر القرون، نظم السويسريون أنفسهم فى جماعات ممتدة تعتمد على أنفسها وتسكن الأودية الجبلية، وجعلوا بهذا من المستحيل على الجيوش الأجنبية التحكم بهم. وظهرت سويسرا كأرض لوحدات بشرية معتمدة على ذاتها روابطها ببعضها غير محكمة وتمزقها انقسامات عميقة. تنقسم البلد إلى أربع كتل لغوية: غالبية ألمانية تتركّز فى زيورخ وتسكن وسط البلاد وشرقها؛ أقلية متحدثة بالفرنسية تتخذ من جنيف ومحيطها بالغرب قاعدة لها، وعدد أقل نسبيا من المتحدثين بالإيطالية يعيشون بالقرب من لوجانو بالجنوب؛ ومجموعة من المتحدثين بلهجة محلية تعود أصولها إلى اللاتينية، وهم ريفيون فى غالبيتهم ويسكنون الوديان الشرقية. تتداخل فى تلك التقسيمات الشقاقات بين الكانتونات والجماعات المحلية، وبين البروتستانت والكاثوليك، وحتى بين مختلف الأيديولوجيات.

تعاطى السويسريون مع تلك الانقسامات بأسلوبين. أولهما، الحياد: مثلا، كان لابد للانحياز لأحد الطرفين فى حرب بين فرنسا وألمانيا أن يؤجج الصراع بين السويسريين المتحدثين بالألمانية ومواطنيهم من المتحدثين بالفرنسية، وبإمكان ذلك أن يؤدى إلى حرب أهلية. ترجع تقاليد تاريخ الحياد السويسرى إلى قرون مضت، وتم الاعتراف به رسميا فى أوربا بمؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥. أما الأسلوب الثانى الذى تعاطت به سويسرا مع الشقاقات الداخلية فهو إقامة نظام سياسى لامركزى إلى أقصى الحدود، شديد التعقيد، يقوم على الديموقراطية المباشرة التى تمنح الوحدات المحلية سلطات واسعة. تُبقى الاستفتاءات التى تُجرى كثيرا دستور سويسرا فى حالة لا تتوقف من التطور، يستبق الاضطرابات الشعبية بخطوة واحدة. يقول المؤرخ جوناثان ستاينبرج إن السويسريين «يعتقدون بأنه سيكون دائما ثمة تسوية سياسية أو نوع من الآليات الدستورية للالتفاف حول المصاعب التى تظهر. إن سويسرا كيان تاريخى موغل فى القدم تصادف وأن تمكن من تلافى مركزية العصر الحديث. إنها جزء من الإمبراطورية الرومانية المقدسة التى نجت من صعود الدولة المركزية الحديثة وسقوطها».

وفى هذا التكوين اللامركزى إلى أقصى الحدود، لا تحصل الحكومة القومية سوى على حوالى ثلث مجموع الضرائب المحصلة: يقسم الباقى بالتساوى تقريبا بين الكانتونات الستة وعشرين والبلديات التى يبلغ مجموعها حوالى ٢٧٥٠ . وبدورها، تخلق هذه البنية دينامية أوف شور جديدة: تتنافس هذه الكانتونات فى تخفيض ضرائبها مما يؤدى إلى تخفيضات ضرائبية لا تتوقف، تعمل اليوم، ومعها السرية على اجتذاب أكبر كوربوريشنات فى العالم. مثلا، يستضيف كانتون زوج Zug الجميل الذى يقع على ضفاف إحدى البحيرات، بسرية تامة، ٢٧٠٠٠ كوربوريشن، أى حوالى شركة عن كل أربعة من سكانه. تشمل تلك شركات عملاقة مثل جلنكور وإكستراتا، والشركة التى تقوم بإنشاء خط أنابيب إمدادات الغاز من روسيا إلى أوربا؛ كما أصبح هذا الكانتون مخبأً حصينا لرجل المال الهارب مارك ريتش الذى أصدر الرئيس كلينتون فى عام ٢٠٠١ عفوا عنه أثار الجدل؛ كما يُؤوى مشاهير عالميين من أمثال يوريس بكَر نجم التنس الألمانى سابقا. تعمل الشركات متعددة الجنسية على تقزيم الكانتونات وسلطاتها بحيث تجعل منها مناطق لنفوذها الاقتصادى، مما يمنحها سلطة مباشرة للتأثير على المشرعين المحليين بالكانتون، نظرا لصغر الكانتونات الشديد.

بيد أنه ثمة شىء آخر يزيد من طمأنة الرأسماليين الماليين. تقوم الحياة السياسية فى سويسرا على ما يُعرف بالوفاق Concordance، الذى يعنى فى جوهره اتفاق تفاوضى بين الأطراف المختلفة. يتكون المجلس الفدرالى الحاكم بسويسرا من سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب المختلفة والذين عليهم دائما دعم الإرادة الجمعية فوق إرادة أحزابهم وقبلها. من ثم، نجد أن ديموقراطية النقاشات الخلافية القائمة على المعارضة والتى تؤدى إلى تنوع المشهد السياسى فى الأماكن الأخرى، غير موجودة هنا: لا يُسمح للسياسيين، واقعيا، بدرجة كبيرة من الخلاف. وهكذا، فعلى حين أن الحزب الاشتراكى ظل منذ وقت طويل يعارض السرية، نجد أن على زعاماته فى المجلس الفدرالى الالتزام بالخط الرسمى – أى دعم السرية.

يلجأ قادة الحزب فى أحاديثهم العلنية إلى الالتفاف والمواربة - نوع من قول «نعم، حسنا، ولكن...» وهذا يُضعف معارضتهم. من الحقيقى أن ثمة زعزعة للتوافق حدثت مؤخرا مع صعود اليمين وحزب الشعب السويسرى SVP المعادى للمهاجرين. لكن هذا الحزب يدعم السرية المصرفية بأسلوب عدوانى.

يمكن للرأسماليين الماليين الاعتماد على السويسريين من أجل عدم أرجحة السفينة، بل الأفضل من ذلك هو أن تصميم الحياة السياسية فى سويسرا يعمل على خلق مستوى آخر من الرسوخ الذى يبعث على الطمأنينة. يقول ستاينبرج «يكمن ثقل الجماعات السويسرية والتى تنامت من تجمعات حرة من الريفيين والحضريين، وبأسلوب غريب، فى القاع أو القاعدة، فهى تماثل تلك الدمى التى تقفز متلولبة مهما جهد الطفل فى دفعها أسفل. إن الثقل موجود فى القاع. للجماعات السويسرية قاعدة توازن عميقة، ينزع النظام السياسى والاجتماعى للعودة إليها كنقطة متكأ أو استراحة». أيضا، ليس ثمة سوى إرث صغير نسبيا لحركات الشغب من قبل الطبقة العاملة. عملت طبيعة سويسرا الجبلية على تفريق بنية البلد الاقتصادية. نجد، مثلا، أن صناعة النسيج انتشرت متشعبة بمحاذاة مجارى المياه الجبلية التى تمد طواحين الهواء والآلات بالطاقة، أى أنها تكونت من وحدات متخصصة. من ثم، تفرق العمال وتناثروا وكان من الصعب ظهور طبقة عاملة مقاتلة تعى مصالحها الجمعية. تساعد هذه الظاهرة ومعها قدرة النظام السويسرى على تحييد أى صراع محتمل على فهم سبب تحمل المجتمع السويسرى أحد أكثر أنظمة توزيع الثروة إجحافا فى الدول المتقدمة. ليس ثمة احتمال لحدوث أية ثورة شعبية فى المستقبل القريب. وهذا هو الوضع الذى يروق تحديدا لرجال المال فى العالم.

ظلت السرية المالية السويسرية موجودة منذ عقود. كان ملوك فرنسا الكاثوليك يقدرون تكتم مصرفيى جنيف أيما تقدير - إن حدث وعُرِف أنهم كانوا يقترضون من البروتستانت الهراطقة لمثل هذا كارثة. فى عام ١٧١٢، أصدر المجلس الأعلى

لكانتون جنيف، التى كانت آنذاك دولة/ مدينة مستقلة، أمرا قضائيا يحظر على المصرفيين «إفشاء المعلومات إلى أى أحد باستثناء العميل صاحب الشأن، إلا بالموافقة الصريحة من مجلس المدينة». لكن الأنشطة المصرفية السرية لم تبدأ فى الازدهار واقعيا سوى فى القرن التاسع عشر، حينما بدأ أفراد النخب السويسرية يحلمون بالإمبراطورية.

ما بين عامى ١٨٦٠ و١٨٧٠ تجمعت عدد من الدويلات الصغيرة جنوب سويسرا مكونة إيطاليا الموحدة، وحدث أمر مماثل فى الشمال حينما توحدت ألمانيا فى عام ١٨٧١. أيضا، مضت الدول الأوربية تتدافع لتكوين إمبراطوريات عبر البحار. تبع توسع بريطانيا الإمبريالى السريع توسع فرنسا وألمانيا وبلچيكا وهولندا وإيطاليا. لكن لم يكن لدى سويسرا منفذ على البحر من ثم لم يكن بإمكانها تكوين إمبراطورية. تحدث أعضاء النخبة الصناعية والمصرفية السويسريون عن خطط لإصدار الأوامر للجيش بفتح ممر إلى البحر والاستيلاء عليه أو التفاوض على طريق إلى ميناء جنوا من خلال عقد معاهدة، بل إنه كانت ثمة خطة لشراء جزيرة مدغشقر من فرنسا.

يقول البروفسور سباستيان جويكس «تخيلوا أنكم أفراد البورچوازية السويسرية وأن هذه المشكلة تواجهكم. فجأة كان لدى غالبية البرجوازيات التى تنافس البرجوازية السويسرية – وبخاصة فى ألمانيا وفرنسا – جيوش ضخمة. وكانت القوى العظمى ماضية فى تقطيع العالم شرائح فى سباق كلونيالى إمبريالى. أضحت سويسرا محاطة بقوى عظمى وإمبراطوريات كلونيالية فى متناولها المواد الأولية، والقوة البحرية والتجارة وغير ذلك. لكن أين سويسرا؟ ما بوسع السويسريين فعله؟ لقد كانت طبقتهم البرجوازية قديمة عريقة ذات كبرياء، ولم يكن بوسعها أن تحوز إمبراطورية».

بدأ ممر مختلف جذريا فى الترسخ، ممر كان نصف متشكل بالفعل، مثبَّتاً، فى الحياد السويسرى، إذا كنت محايدا فى حرب بين دول أجنبية، يصبح باستطاعتك

مراكمة كثير من الأموال. ستظل باستطاعتك الدخول فى تعاملات بيزنس مع جميع الأطراف المتحاربة، وتحقق الأرباح بصفتك وسيطا موثوقا لا يتهدد أى طرف. يقول جويكس «إذا أراد شخص ألمانى أن يقوم بنشاط بيزنس فى فرنسا أو العكس، يتم هذا من خلال سويسرا التى باستطاعتها توفير غطاء تمويهى وشركات مستترة تكمل التعاملات. يصبح بإمكان رجال الأعمال هؤلاء حماية سلعهم، كما أنهم يحبون الهدوء والاستقرار أيضا: باستطاعة الشخص الرأسمالى إحضار زوجته وأطفالهما حيث لا يحتمل لهم أن يتعرضوا للقتل». والأمر لا يقتصر على هذا فقط، بل إنه، وفيما تعم الفوضى الاقتصادية البلدان المتحاربة، يتدفق رأس المال طبيعيا إلى البلدان المحايدة السلمية والتى تظل عملاتها قوية، بل تزداد قوة فيما تتدفق سيول الأموال الأجنبية.

كان السويسريون قد اكتشفوا بالفعل أن التجارة ومستويات المعيشة لم تكن أفضل مما كانته أثناء حرب الثلاثين عاما التى استمرت بين ١٦١٨ و١٦٤٨ وكانت إحدى أكثر الحروب تدميرا فى تاريخ أوربا. كان آنذاك، حسبما يقول المؤرخ جوناثان ستاينبرج أن بدأ «السويسريون يربطون الحياد بالأرباح، والفضيلة بالفطنة». وبحلول القرن الثامن عشر، كان المصرفيون من المنطقة التى أصبحت سويسرا الحديثة شديدى النشاط فى أنحاء أوربا. كان جلالة الإمبراطور فى ڤيينا، وملوك فرنسا وإنجلترا، وصغار الملوك الألمان، ولوردات الإقطاعيات الفرنسية الصغيرة التى تتمتع باستقلال ذاتى، كانوا جميعهم مدينين للمصرفيين السويسريين. يقول المؤرخ السويسرى چولس لاندسمان «بدْءاً من ذا بانك أوڤ إنجلاند [بنك إنجلترا] وحتى شركة الهند الشرقية لم تكن ثمة أداة للاستثمار الجمعى لرأس المال لم يكن لسلطات الكانتونات السويسرية نصيب فيها».

تضاعفت الأرباح مرة أخرى فى الحرب الفرنسية/ البروسية بين عامى ١٨٧٠ - ١٨٧١ . يمضى جويكس يقول «هكذا فكر أفراد البرچوازية السويسرية. هذا هو مستقبلنا - سنلعب على التناقضات بين القوى الأوروبية - وسيكون سلاحنا هو

الصناعة والمال، فيما يحمينا درع حيادنا». كانت الحرب العالمية الأولى أكثر إدرارا للأرباح، وبدأ أفراد النخبة السويسرية يحلمون بأن تصبح سويسرا أحد أكبر مراكز رأس المال النقدى. ثمة شيء آخر كان يحدث: كانت البلاد الأوروبية تزيد الضرائب بدرجة كبيرة لتدفع نفقات حروبها. مثلا، لم تفرض فرنسا ضرائب على الدخل سوى فى عام ١٩١٢، وبحلول عام ١٩٢٥ كان أعلى معدّل ضريبى حدّى ٩٠٪. وفيما ارتفعت الضرائب شرع المواطنون الأثرياء فى البحث عن مهرب - وكانت سويسرا الجميلة المحايدة هى الخيار الواضح. بيد أن الأرباح التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى لم تكن لتُقارن بما حدث بعد أن وصل أدولف هتلر إلى السلطة.

فى يوم مشرق فى أكتوبر ١٩٩٦، أدلت امرأة عجفاء صغيرة البنية تدعى إستل سابير بشهادتها أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى التى كانت تحقق فى موضوع البنوك السويسرية والهلوكوست. كانت قد رأت والدها للمرة الأخيرة من خلال الأسلاك الشائكة قُبيل أن يساق إلى منيته بأحد معسكرات الاعتقال البولندية، لكنه كان قبل موته قد شرح لها بعناية الأماكن التى أودع فيها أمواله. بعد الحرب، قامت بزيارة عدة بنوك ببريطانيا وفرنسا حيث تقصوا الحسابات وأفرغوها لها دونما مشكلة. ثم بينت بعد ذلك ما حدث حينما ذهبت إلى سويسرا ومعها إيصال إيداع فى بنك كريدى السويسرى يعود تاريخه إلى عام ١٩٣٨ وكانت قد عثرت عليه بين أوراق والدها.

«رأيت شابا يظهر من خلف الكاونتر وكان أول سؤال وجهه إلىّ: أرينى شهادة وفاة والدك: سألته أنّى لى أن أحصل على شهادة وفاة حيث يستوجب الأمر أن أذهب وأعثر على هيملر وهتلر، وإيخمان ومنجل. ثم انفجرتُ فى البكاء واندفعت مهرولة من البنك إلى الشارع. لم أعد إلى سويسرا أبدا. أبدا». قالت إنها قامت فيما بعد، ما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٧ بزيارة عشرين مكتبا للبنك فى أنحاء العالم. لكنها قوبلت بالصدّ.

يرى سويسريون كثيرون أن الحرب العالمية الثانية كانت زمنا للمقاومة والبطولة أكدت على استثنائية سويسرا. صمدت سويسرا الصغيرة، التى كانت محشورة بين إيطاليا موسولينى الفاشية إلى الجنوب، وألمانيا هتلر إلى الشمال، صمدت حرة وحيدة. فى ٢٥ يوليو ١٩٤٠ جمَع الجنرال جويسان فيالق الضباط السويسريين وتعهد بالدفاع عن البلد. أصدر أوامره بإعادة انتشار استراتيجى: لا يقوم الجيش بالدفاع عن الحدود، بل عليه الانسحاب بدلا من ذلك إلى سلسلة جبال الألب العملاقة. قد تتمكن قوات هتلر من الاستيلاء على زيورخ أو جنيف أو غيرها من المدن فى الأراضى المنخفضة لكنها ستلقى معاناة وصعوبة بالغة فى إخراج أفضل المحاربين السويسريين من مواقعهم الحصينة بجبالهم المنيعة. كان جويسان يقول إن سويسرا ستقاتل إلى النهاية. كانت هذه أروع ساعات الجيش السويسرى. بيد أن ثمة قصة أقل نبلا تكمن خلف هذه الحكاية يتعلق جزؤها الأول بالبنوك السويسرية، لكن ثمة أمرا آخر يظهر، لا يعرفه الكثيرون.

كان لدى سويسرا، منذ وقت طويل، إلزام دستورى، بإيواء اللاجئين السياسيين. بيد أنه، فى أبريل ١٩٣٣ وبعد مجرد أسابيع قليلة من وصول هتلر إلى السلطة، سنت سويسرا قانونا جديدا، ينكر واقعيا على اليهود حق اللجوء السياسى على أساس أنهم ليسوا لاجئين سياسيين بل عرقيين. قال هنريتش روثموند رئيس الشرطة فى وزارة العدل والشرطة السويسرية «علينا أن نحمى أنفسنا بكل ما أوتينا من قوة، وبلا رحمة عند الضرورة، ضد هجرة اليهود الأجانب، وبخاصة القادمون من الشرق». ولتسهيل عملية التمييز لدى المواقع الحدودية أقنع روثموند الجستابو فى عام ١٩٣٨ بختم حرف J على جوازات سفر اليهود. لكن، يجب القول هنا إن هذا كان رد فعل القادة السويسريين، لا الشعب السويسرى حيث رحب الكثيرون منهم باليهود المهاجرين ووفروا لهم الحماية واحتجوا بصوت مُدوٍّ ضد معاملتهم الوحشية. ووفقا لتقارير كثيرة، فقد كان معظم السويسريين معادين للنازية.

حينما اندلعت الحرب فى عام ١٩٣٩، شددت سويسرا قيودها، وكانت تقوم باستخدام القوة لطرد اليهود الذين كانوا يعبرون الأودية المنحدرة والجبال هربا من النازيين. كان على اليهود المحليين توفير النفقات للقادمين اليهود الجدد ورعايتهم. علقت إحدى الصحف السويسرية قائلة «يخضع اليهود لاستجوابات صارمة قبل السماح لهم بالاستفادة من حق اللجوء، إلى أراضى الكونفدرالية. يفيد رأس المال فى منح حق اللجوء دونما توجيه أية أسئلة». أوضح المسئولون السويسريون الأمر بقولهم إن الحياد يعنى فقط الحياد العسكرى. أما الحياد الاقتصادى فكان، وفقاً لتعبير الرئيس السويسرى «مفهوما قانونيا غير معروف». فى عام ١٩٤٢، أغلقت سويسرا حدودها أمام اليهود، وكان الذين تمكنوا من الدخول بشكل قانونى، وفقا لما جاء بكتاب طوم بوور «الديّة: السويسريون، النازيون، والمليارات المنهوبة» فكانوا هم «القلة من المحظوظين الذين كانوا قد تعاونوا بالسماح للسويسريين بالتربح من بؤسهم». مثلا، قام رجل أعمال يهودى ألمانى ببيع مصنع أحذية يمتلكه فى برلين لمؤسسة سويسرية نظير مارك واحد مضافا إليه تأشيرة دخول مضمونة إلى سويسرا.

بل إنه منذ أيام الحرب الأولى، كانت الشخصيات والشركات الألمانية رفيعة المستوى يراكمون الثروة فى سويسرا تحسبا لهزيمة محتملة لألمانيا ومن أجل إقامة ريخ رابع جديد فى نهاية المطاف. فى سبتمبر ١٩٣٩ فتح وزير اقتصاد ألمانيا قسما خاصا للتحكم فى العملات الأجنبية مركزه سويسرا؛ لإخفاء ما تملكه ألمانيا بالخارج. تعاقدت كبرى الشركات الصناعية الألمانية، بما فيها IG Farben لصناعة الأسلحة، وهى شركة كيميائيات عملاقة كانت تقوم بتصنيع الغازات السامة، مع وكلاء ومدراء سويسريين لوضع الأطر القانونية السرية للمِلْكية. ساعد وكلاء وعملاء سويسريون هرمان جورينج، وجوزيف جوبلز، ويواقيم فون وينتروب وهتلر نفسه، على إخفاء كميات هائلة من المُقتنيات الثمينة، ذهب وأعمال فنية، تم نهبها من الجاليريهات والمتاحف والمجموعات الخاصة فى أنحاء أوروبا. يوضح تقرير موجز

صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ويستند إلى وثائق ألمانية تم الاستيلاء عليها لجوء الألمان إلى خطط مألوفة لدى خبراء الأوف شور المعاصرين: فواتير مزيفة، شركات وهمية، «أقنعة»، دفعات مؤجلة عن عقود مزورة، وغيره وغيره. أبلغ مصرفيٌ رفيع المستوى دبلوماسياً بريطانيا أن «جميع كبار أعضاء المجموعة الحاكمة فى بلاد المحور لديهم أموال فى سويسرا». لم يجتح هتلر سويسرا أبدا، جزئيا لأنها كانت «كتلة عسرة الهضم» وفقا لتعبير أحد كبار المسئولين النازيين، وجزئيا أيضا لأن سويسرا، ومعها ليتشتنستاين الصغيرة المجاورة، كانتا «خزنتيه» كما أسماها أحد المحامين من برن.

ومثلما ظلت الملاذات الضريبية الحديثة ترحب بموجات نقود الفساد من البلدان النامية، يبدو أن سويسرا كانت متواطئة مباشرة وبنشاط فى نظام هتلر الفاسد لرعاية العملاء السياسيين فى ألمانيا. فى عام ١٩٤١، نفدت احتياطات ألمانيا من الذهب والعملات الأجنبية وتدخلت الحكومة السويسرية بمنحها قرضا بمبلغ ٨٥٠ مليون فرانك سويسرى وقام المصنعون السويسريون بتزويدها بالأسلحة. وفقا لما انتهى إليه تقرير لجنة سويسرية مستقلة من الخبراء فى عامى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، فإن «سويسرا ساعدت على تمويل المجهود الحربى الألمانى». وأضاف التقرير إن الصناعات الكيميائية السويسرية والهندسة الميكانيكية وصناعة الساعات والآلات الدقيقة شهدت «طفرة حقيقية».

كان المسئولون السويسريون يلقون المحاضرات على سفراء دول التحالف بسويسرا الذين كانوا يحتجون مبينين «استياءهم» من عدم منطقية مطالبات دولهم لسويسرا بأن تحد تجارتها مع ألمانيا، بل إن سويسرا طالبت بحق التجارة مع اليابان أيضا. وفقا لقنصل الولايات المتحدة فى بازل، فقد كان المصرفيون السويسريون قد غدوا «عملاء ماليين موالين للفاشيين». حينما تلقى مسئولو الصليب الأحمر السويسرى أدلة دامغة بحدوث أعمال إبادة عرقية فى خريف عام ١٩٤٢ وفكروا بإصدار إدانة لها أمرتهم الحكومة السويسرية بالتزام الصمت. وفى

العام نفسه حينما استدعى أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانى سفير سويسرا فى بريطانيا ليبلغه احتجاجه على المفاوضات التى كانت جارية مع ألمانيا لعقد اتفاقية تجارية جديدة، تبين الوزير من خلال الحديث معه أن السفير لا يفهم أن النازية شر يجب القضاء عليه. وفى شهر أكتوبر ذاك، منحت سويسرا ألمانيا قرضا كبيرا آخر لتشترى به أسلحة.

بعد إنزالات نورماندى عام ١٩٤٤، تبين لعملاء استخبارات التحالف حدوث زيادة دراماتيكية فى الأموال المنهوبة المتدفقة إلى الداخل السويسرى مع ارتفاع احتياطات الذهب فى البلاد التى التزمت بالحياد رسميا مثل إسبانيا وتركيا والسويد. تبينوا أيضا زيادة حركة المرور من إسبانيا إلى دول أمريكا اللاتينية والتى اعتقِد أنها كانت محملة بثروات النازيين وكنوزهم. أطلق الحلفاء برنامجا اسمه الكودى Safehaven [الملاذ الآمن] لتعقب الممتلكات الألمانية والضغط على الدول المحايدة من أجل رفض استقبال غنائم النازيين المنهوبة. تم حث البلدان على «اتخاذ إجراءات عاجلة» من أجل عدم تلقى الثروات غير المشروعة أو تخرينها أو نقلها أو إخفائها والتستر عليها.

فى سبتمبر ١٩٤٤، وفيما اجتاحت قوات التحالف فرنسا متجهة إلى الحدود السويسرية وعد اتحاد المصرفيين السويسريين بوقف التعامل مع الألمان. لكن فقط من خلال التنظيم الذاتى وبدون رقابة خارجية. وعلى الرغم من قبول بريطانيا هذا المقترح، فقد رفضته أمريكا. ثبت المصرفيون السويسريون على موقفهم، وصاعدت الولايات المتحدة الضغوط، لكن رد فعل بريطانيا كان فاترا. من المؤكد أن تعقب ثروات النازيين التى نهبوها لم يكن سهلا: بعد أشهر من جهود التقصّى، ذكر ويليام سوليڤان، السكرتير التجارى البريطانيا فى بِرن، إن «الحيل لا يمكن اختراقها». بيد أن موقف بريطانيا كان أقل من فاتر، إذ كتب إى. إيتش. بليس المسئول البريطانى فى وزارة الحرب الاقتصادية يقول «إن عملية الإخفاء التى يمارسها الألمان ليست خاطئة أو غير قانونية». ذهب إلى أن البلاد المحايدة ليست

ملزمة بتسليم الأصول الألمانية حتى يثبت بالدليل القاطع أنها مسروقة، وأضاف «نعتقد أن بإمكان البلاد المحايدة استخدام الأموال الألمانية للتعويض عن مطالبها من ألمانيا»: أصيب الأمريكيون بالدهشة.

وجد وزير الخزانة الأمريكي هنرى مورجنثاو أنه يواجه مقاومة من داخل وزارة خارجية الولايات المتحدة لجهوده لتقصى الأموال والممتلكات الألمانية المخبأة بسويسرا. يذكر طوم بوور فى كتابه «أموال الدية» إن «مورجنثاو شك فى أنه لا ينبغى التقليل من أهمية النفوذ البريطانى». كان ثمة مشاحنات بين عملاء الاستخبارات الأمريكيين والبريطانيين حول بنك يوهانورلى الذى كان الحلفاء يعلمون أنه القناة التى تُنقل بواسطتها الأصول النازية إلى أمريكا اللاتينية. قاوم البريطانيون المحاولات الأمريكية لوضع البنك على القائمة السوداء، واعتقد الأمريكيون أن الكابتن ماكس بينى، صهر ورلى، وقنصل بريطانيا الشّرفى فى لوجانو كان يحمى البنك. فى خطاب له فى ديسمبر ١٩٤٤ أثنى ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطانى، على سويسرا قائلا إنها جديرة بأسمى درجات التمايز، وإنها «دولة ديموقراطية، صمدت من أجل الحرية ودفاعا عن النفس وسط جبالها، وأنها تشاركنا إلى حد كبير فى الفكر، على الرغم من اختلاف الأعراق»، ربما كان هذا ينطبق على غالبية السويسريين، لكن بالتأكيد ليس على قادتهم ومصرفييهم.

فى فبراير ١٩٤٥ بدا انتصار الحلفاء حتميا وأتت سويسرا بتنازلات جديدة ووعدت بتجميد الممتلكات الألمانية وإعادة ما نهبه النازيون إلى المالكين الأصليين. سرعان ما اكتشف محامو الحلفاء حواجز سرية، ومراوغات ومهارب على خلفية من التنفيذ التدريجى فقط. وصف أحد محامى الحلفاء تلك الإجراءات بأنها كانت إلى حد كبير «تحذيراً للألمان كى يخفوا ثرواتهم ويتهربوا من التحكمات المستقبلية». وفيما تزايدت الضغوط واجهت سويسرا البريطانيين بسؤال: قد يعنى تغيير القوانين السويسرية وفتح البنوك أمام البحث عن الأصول التى لا وريث لها التفويض بتقصى الحسابات البريطانية فى البنوك السويسرية. حذر أحد كبار

المسئولين البريطانيين من أن التدخل فى أسرار المعاملات البنكية السويسرية «سيكون له أثر إجبار البنوك البريطانية على كشف ملكية الحسابات السرية [التى تحمل أرقاما فقط] فى حالات معينة». قال إدى پلايفير المسئول الكبير بوزارة الخزانة البريطانية إن على بريطانيا «التمهل فى هذا.. لا نريد أن نُجبَر على كشف أسرار التعاملات البنكية البريطانية». فى برقية عاجلة من لندن، أُخبِر دينجل فووت، المحامى البريطانى بالتالى «لا، نكرّر، لا تفعل أى شىء يؤدى إلى طلبات لتكشف البنوك البريطانية عن معلومات».

فى ٨ مارس وقّعت سويسرا اتفاقية واسعة المدى مع الحلفاء تنص على أن تتوقف عن التعامل مع النازيين وعلى تجميد حساباتهم. لكن سويسرا كانت مازالت تلعب على الطرفين. بعد ثلاثة أسابيع، وقع المسئولون السويسريون اتفاقية سرية مع مسئولين ألمان، تقبل سويسرا بمقتضاها ثلاثة أطنان من الذهب المنهوب.

بعد استسلام ألمانيا عام ١٩٤٥، تكشفت حكاية طويلة معقدة يدخل فيها الغضب الأمريكى وخداع سويسرا ومراوغتها، ومحاولات بريطانيا للتلطيف والتهدئة. دافع البعض فى بريطانيا عن التساهل مع المصرفيين السويسريين بحجة أن هذا ساعد على الحفاظ عل مودة سويسرا أثناء الحرب. لكن موقف بريطانيا لم يتغير قيد أنملة بعد الحرب. استمر الدبلوماسيون البريطانيون، الذين أسماهم چيمس مان المسئول الكبير بوزارة الخزانة الأمريكية «الشقيقات الضعيفات» فى تقويض التهديدات بفرض عقوبات على سويسرا، حيث اعتقد مان أن بريطانيا كانت تسعى للحصول على قروض من سويسرا - وكان مصيبا. قبل أسبوع من موعد بدء التفاوضات بين سويسرا والحلفاء الغربيين فى واشنطون، وصل القرض الأول: قال السفير السويسرى فى لندن إن القرض كان من أجل «ضمان تساهل الحكومة البريطانية.. بالنظر إلى التفاوضات مع الحلفاء». حصلت فرنسا على قرض أكبر والذى اعترف مسئول سويسرى آخر بأنه كان «من أجل تلافى إزعاج الفرنسيين» أثناء التفاوضات.

لم تُجبر سويسرا أبدا على تسليم هويات عملائها المصرفيين الأجانب من غير الألمان، واضطلع مكتب سويسرى شبه حكومى بمهمة إجراءات التعرف على الأصول الألمانية فى سويسرا وتحديد مالكيها، وقام ذلك المكتب بتفويض البنوك نفسها للقيام بجزء كبير من تلك المهمة. وجد أول تقرير للمراجعة المحاسبية توصل إليه اتحاد المصرفيين السويسريين ما قيمته ٤٨٢٠٠٠ فرانك سويسرى من أصول ضحايا النازيين الذين لا ورثة لهم. ثم فى عام ١٩٥٦، وتحت ضغوط جديدة من المنظمات اليهودية، أقرت البنوك بوجود ٨٦ حسابا تبلغ قيمتها ٨٦٢٠٠٠ فرانك. وفى التسعينيات، تصاعدت الضغوط من اليهود الأمريكيين، تلاها صدور كشف مراجعة محاسبية آخر من البنوك السويسرية فى عام ١٩٩٥ أقر بوجود ٧٧٥ حساب أجنبى بقيمة ٣٨,٧ مليون فرانك. لكن الضغوط استمرت فى المحاكم. وفى مايو عام ١٩٩٦، تم قبول تفحص دخيل مستقل من لجنة يترأسها رئيس الاحتياط الفدرالى الأمريكى (البنك المركزى الأمريكى) السابق پول ڤولكر ووافق البرلمان السويسرى على قيامه بتحقيقه الخاص. فى تلك الأثناء كان قد تم رفع سلسلة من قضايا Class action [دعوى يقيمها فرد باسم آخرين فى منزلة واحدة من موضوع نزاع، كدعوى الورثة إذا انتصب أحدهم خصما عن الباقين]. وجدت لجنة ڤولكر ٥٣٨٨٦ حساب آخر من المحتمل أن يكون لبعضها صلة بضحايا الهلوكوست، وفى أغسطس ١٩٩٨ وافقت البنوك السويسرية على دفع ١,٢٥ مليار فرانك سويسرى نظير تسوية تلك الدعاوى، ولم يُكْشف أبدا عن أسرار البنوك البريطانية. توصل بنك كريديه سويس إلى تسوية مع إستل ساپير دفع لها بمقتضاها نصف مليون دولار، بعد عثورهم، فى النهاية، على حساب والدها.

تظل سويسرا إحدى أكبر مستودعات الأموال القذرة فى العالم. فى ٢٠٠٩، استضافت حوالى ٢,١ تريليون دولار فى حسابات أوف شور يملكها أشخاص غير مقيمين، حوالى نصفهم من أوروبا - كان هذا المبلغ ٣,١ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة المالية العالمية. فى عام ٢٠٠٩، قدرت مؤسسة هلقيا للتحليل المالى

أن حوالى ٨٠٪ من الأموال الأوروبية لم يتم إعلان السلطات الغربية التى يتبعها مالكوها بها. أما الإيطاليون فقد رفعوا النسبة إلى ٩٩٪.

حاول رُدولف ستـرام، عضـو البرلمان السويسرى الذى يقود حملة ضد السرية المصرفية توصيل فكرة مهمة إلى الحكومات الأجنبية فى جهودها للقضاء على التهربات من دفع الضرائب من خلال سويسرا. يرى أنه، ونظرا لوجود جذور قوية تحظى بالاحترام لمركز الأوف شور فى المجتمع السويسرى، وفى تاريخ البلد والحياة السياسية به، لم ينجح أبدا الضغط الداخلى للحد من السرية. كما أن الضغوط الأجنبية الموجهة مباشرةً للحكومة السويسرية قد ظلت تواجه بالفشل. أما التدخلات الأجنبية التى أحرزت نجاحا فهى تلك التى توجه ضد البنوك السويسرية، والتى أجبرت بدورها على إحداث تغييرات داخلية. آخر مثال على هذا هو موافقة سويسرا فى عام ٢٠١٠ على تبادل معلومات عن أكثر من ٤٠٠٠ شخص أمريكى لهم حسابات ببنك UBS وبعد أن هددت حكومة الولايات المتحدة البنك بمغبات خطيرة. يقول سترام «ليس ثمة جدوى من الضغط على الحكومة السويسرية. لكى تحصل على تغيير عليك بالضغط على البنك».

بيد أن تلك المزاعم التى توافرت مؤخرا عن أن هذه التغيرات قد «فجرّت الغطاء عن السرية المصرفية» وفقا لتعبير تايم مجازين فى عام ٢٠١٠، تُخفِى حقيقة أن سويسرا لم تفش إلا بالقليل نسبيا. وعلى الرغم من أن الاتفاقية مع الولايات المتحدة تعتبر فتحا من نوع ما، إلا أن صفقات تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى تطبق وفقا لمعايير شفافية غير كافية بدرجة تدعو للضحك، والتى سأتفحصها لاحقا. كما أن تلك التغيرات المتواضعة لم تُفِد سوى مواطنى حفنة من البلدان الثرية. أما البلدان النامية، فقد تُرِكت خارج أُطر تلك الاتفاقيات كالمعتاد.

الفصل الرابع

نقيض الأوف شور

جون ماينارد كينز والصراع ضد رأس المال النقدي

تبنى روبرت سكيدلسكى، أفضل مؤرخى جون ماينارد كينز، لهجة دفاعية تدعو إلى الدهشة فى التمهيد الذى كتبه للجزء الثالث من سيرة الاقتصادى البريطانى العظيم. كان يتجادل ضد اتهام وجهه إليه برادفورد دولونج، الاقتصادى الأمريكى الشهير، بأنه قد وقع تحت تأثير «طائفة غريبة مُنذرة من المحافظين البريطانيين الإمبرياليين». ذهب سكيدلسكى إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت فى واقع الأمر حربين بالنسبة لبريطانيا: وضعت إحداهما بريطانيا بقيادة ونستون تشرشل فى مواجهة ألمانيا النازية؛ فيما وضعت الأخرى الإمبراطورية البريطانية بقيادة جون ماينارد كينز، خلف واجهة من التحالف الغربى، فى مواجهة مع الولايات المتحدة. كان هدف أمريكا الرئيسى بعد هزيمة قوى المحور، هو القضاء على الإمبراطورية البريطانية. يقول سكيدلسكى «قاتل تشرشل للحفاظ على بريطانيا قوة عظمى ضد ألمانيا النازية؛ وقاتل كينز للحفاظ على بريطانيا قوة عظمى ضد الولايات المتحدة. كسبت بريطانيا الحرب ضد ألمانيا، لكنها وفى محاولتها لكسبها، فقد أنفقت مواردها بإفراط بدرجة أصبح معها من المحتم عليها أن تفقد إمبراطوريتها، ومكانتها كقوة عظمى معاً».

مُعقدة هى الأطروحات بهذا الشأن لأسباب كثيرة ليس أقلها هو أن هارى دكستر هوايت شريك كينز الأمريكى الرئيسى فى التفاوضات بمؤتمر برتون وودز عام ١٩٤٤، كان بشكل شبه يقينى يمرر المعلومات إلى الاتحاد السوفييتى. لكن سكيدلسكى لا يترك أى شك فى أن البلدين كانا مشتبكين بهدوء فى صراع عمالقة من أجل الهيمنة المالية. لم يكن إلا بعد انتهاء الحرب بمدة طويلة أن توصل المتنافسان الاقتصاديان فى النهاية إلى ترتيب ما. أُنجز ذلك، وكما سأبين فى الفصل التالى، من خلال إقامة نظام الأوف شور الحديث. يتفحص هذا الفصل ما سبق هذا النظام مباشرة: نظام دولى ساعد كينز على وضعه يقتضى تعاونا وثيقا بين الدول القومية وسيطرة محكمة على تدفقات رأس المال بينها. وبمعنى ما، كان هذا النظام هو النقيض التام لنظام «دعه يعمل» الأوف شورى المشظى السائد اليوم. ومع كل مشاكله، فقد كان نجاحا هائلا مدويا.

كان كينز، ومثل غيره ممن صعدوا إلى المسرح العالمى، شخصية معقدة. حشر حياة عشرين شخصا فى شخص واحد. أعلن ألفِرد مارشال والذى كان قد تقدم به العمر، ويمكن القول بأنه كان أكبر الاقتصاديين فى جيله، بعد أن قرأ كتيبا بقلم كينز الاقتصادى الشاب «حقا، علينا نحن الكهول أن نشنق أنفسنا إذا كان باستطاعة الشباب شق طريقهم بهذا الأسلوب المباشر وبتلك السهولة الواضحة وسط تلك المصاعب الهائلة». لكن كينز اكتسب صيته عن حق فى عام ١٩١٩ بكُتيِّبه الذى غيَّر العالم وعنوانه «التبعات الاقتصادية للسلام»، الذى ذهب فيه إلى أن التعويضات الهائلة التى كانت تُراكم على ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ستؤدى إلى خرابها ومعها أوربا وستكون نتيجة هذا مروعة كتب يقول «[هذا] السلام باهظ مشين ومستحيل ولا يمكنه أن يأتى سوى بالمحن والبلايا». وكان محقا: وضعت تلك الفوضى الأساس لصعود أدولف هتلر، وللحرب العالمية الثانية.

فيما بعد بدأ كينز يتمعن فى المجال الغادر الزَلِق للعملات والسلع الدولية، وخصص لهذا نصف ساعة يوميا قبل أن يغادر فراشه. كان يزدرى المعلومات الفاسدة التى تتاح للمطلعين على بواطن الأمور، والتى كانت وراء طفرة وول ستريت فى عشرينيات القرن الماضى، واستغرق بدلا من ذلك، متسلحا بمعرفته الموسوعية فى المجالات المالية والشئون العالمية، فى ميزانيات الشركات، والإحصاء، ذلك المبحث الذى كان يجد فيه متعة كبرى، والذى حقق من خلاله ثروة كبيرة.

وبعد سنوات، وفيما كان يعمل على كتابه «نظرية عامة للعمالة والفائدة والنقود»، والذى ظل طوال القرن الماضى أكثر الكتب الدراسية شهرة فى مجال علم الاقتصاد، كان يقوم ببناء مسرح فى كامبريدج من ماله الخاص ويتولى تصميم إيصالات مطعم المسرح ويجمع التذاكر حينما يتغيب الموظف، بحيث جعل المشروع يحقق نجاحا تجاريا وفنيا ضخما خلافا لكل التوقعات.

تزوج من راقصة باليه روسية، وكان ناقدا فنيا يحظى بالاحترام، وموظفا مدنيا مرموقا ودبلوماسيا ناجحا. ترأس تحرير دوريات اقتصادية، وكتب مقالات صحفية كان لبعضها تأثير هائل على أسعار صرف العملات. ألف كتابا عن الاحتمالات الرياضية قال عنه برتراند راسل الفيلسوف البريطانى موسوعى الثقافة إن أى قدر من المديح لا يوفيه حقه وأضاف أن كينز يتمتع بدرجة من حدة الذكاء ووضوح التفكير أكثر من أى شخص عرفه. مازالت أفكاره وثيقة الصلة بأوضاعنا اليوم. بعد وفاة كينز بثلاثة وستين عاما، خلص عالم الاقتصاد پول كروجر، الحائز على نوبل، فى تشريح تمهيدى له للأزمة الاقتصادية الكوكبية الجديدة إلى أن «الاقتصاد الكينزى يظل أفضل إطار بحوزتنا لكى نفهم من خلاله حالات الكساد والركود».

من المفارقات، كما يبين روبرت هيلبرونر، أنه على حين انتمى كينز للنخبة البريطانية وشاركهم فى كثير من تحيزاتهم المتغطرسة، بل والمعادية للديمقراطية أحيانا، فقد كان هو من قدَّم - فى كتابه «نظرية عامة..» الذى ظهر فى أعقاب

الكساد العظيم فى عشرينيات القرن الماضى - الأمل الكبير فى تخفيف الفقر والبطالة عن عامة الشعب. كانت وصفته، بعد انهيار استثمارات القطاع الخاص، هى الإتيان بالحكومة إلى المعادلة مؤقتا لملء الفجوة. يبين هيلبرونر إنه كان سيبدو منطقيا «لو أن الرجل الذى كان له أن يسعى إلى حل معضلة عدم وجود إنتاج كافٍ ووجود رجال يبحثون دونما جدوى عن عمل فى ذات الوقت، لو أنه كان يساريا، عالم اقتصاد يتعاطف بقوة مع طبقة البروليتاريا، أو رجلاً غاضباً. لكن كل هذا كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة».

منذ وفاة كينز، حاول ناقدوه مرارا وتكرارا الربط بين أفكاره وبين الاشتراكية أو الشيوعية. لدى نشر الكتاب الدراسى التمهيدى فى الاقتصاد الكينزى عام ١٩٤٧، عملت حملة يمينية فى الولايات المتحدة على أن تُلْغى جامعات كثيرة طلبياتها من الكتاب، بل إن ويليام إن. باكلى، المنظّر المحافظ، هاجم من تبنوا أفكار الكتاب لنشرهم «الأفكار الشريرة» والترويج لها. ومنذ وقت جد قريب زعم معارضو محاولات أوباما الكينزية لإنعاش اقتصاد الولايات المتحدة من خلال تمويل عجز ميزانية القطاع العام بأنها تمثل استيلاء على نظام المشاريع الحرة بالأسلوب السوفييتى. لكن كينز لم يكن اشتراكيا أبدا كما تخيله المحافظون، فقد كان يبغض ماركس وإنجلز، ويرى الحكومة حلا مؤقتاً، ويؤمن بحماس بالأسواق والتجارة بصفتها أفضل الطرق التى تؤدى للازدهار. كتب يقول «إننى أحاول الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الفكر، والمبادرات، والمشاريع الخاصة». لقد أراد إنقاذ الرأسمالية لا دفنها.

لا يُدرك كثير من ناقدى كينز أنهم أنفسهم قد أصبحوا يعتنقون الكثير من فرضياته حتى فيما يزعمون أن أفكاره وأسلوب حياته تسبب لهم الصدمة. وحقا، فإن الاقتصاد الأمريكى قد ظل ملتزما، ومنذ أواخر الأربعينيات بقدر كبير من إسهامات دافعى الضرائب فى الاستثمارات الخاصة. ووفقا لتعبير الاقتصادى بول

كروجمان، و هو يردد أصداء ما قاله ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٥ «إننا جميعا كينزيون الآن».

• • •

ظلت التجارة الحرة هى المسيطرة خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر: رأى الكثيرون أنه من البديهيات أن التجارة الحرة تأتى بالازدهار، وبالسلام أيضا، من خلال زيادة التشابكات الاقتصادية بين الأمم، وإيجاد حالات من الاعتماد المتبادل بينها مما يجعل شن الحروب أكثر صعوبة. كان هذا الاعتقاد شبيها بأطروحة توماس فريدمان فى تسعينيات القرن الماضى حينما قال إنه لم يحدث أبدا وأن شن بلَدان لديهما أفرع لماكدونالدز – رمز التجارة الحرة و«إجماع واشنطون» – حربا ضد بعضهما (انتهى هذا الوضع فى مارس ١٩٩٩ حينما قصفت قوات الناتو بلغراد).

كان كينز – لفترة – ذا إيمان راسخ بالتجارة الحرة. كتب فى دورية ييل ريڤيو عام ١٩٣٣ يقول «لقد نشأتُ، مثل غالبية الإنجليز، على احترام التجارة الحرة، احتراما بدا وأنه جزء من القانون الأخلاقى. اعتبرتُ الانحرافات العادية عنها بلاهة وفضيحة فى آن».

حينما يتبادل طرفان السلع مع بعضهما، فإن ذلك يماثل لقاء الأنداد بشكل أو آخر. لكن كينز استوعب أن تبادل الأموال شأن مختلف يضع الدائن والمدين فى تراتبية هرمية، عبّر چيمس كارڤيل، مستشار بيل كلينتون عن هذا التصور حينما قال إنه لو قُدِّر له أن يتجسد من جديد بعد وفاته، لاختار أن يتجسد فى هيئة سوق سندات لأنه آنذاك يصبح بإمكانه «أن يثير خوف الجميع». يعتمد الرأسماليون الصناعيون على الرأسماليين الماليين، وغالبا ما تتعارض مصالحهم. مثلا، يحب المولون معدلات الفوائد العالية التى من خلالها يمكنهم أن يجنوا دخلا كبيرا؛ لكن الصناعيين يريدون معدلات فوائد منخفضة لتقليل النفقات. وافق كينز على هذا لكنه

أضاف منظوره الخاص. لا تضمن التشابكات المالية بين الأمم، بالضرورة، السلام الدولى. تغيرت أفكاره تماما عام ١٩٣٣، فى زمن مطاعم الفقراء المجانية، والبطالة الشائعة. كتب يقول «من السهل، وعلى ضوء التجربة وتبصر ما سيحدث أن نذهب إلى عكس هذه الفكرة تماما. فلتكن السلع صناعة محلية كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. ولكن، فوق كل شىء، فليكن التمويل والأموال شأنا قوميا».

كان الكساد العظيم الذى بدأ عام ١٩٢٩ ذروة فترة طويلة من التحرير الاقتصادى والحرية الاقتصادية وسوق هائلة مرتفعة الأسعار، أقيمت على أساس انغماس فى الديون وعدم مساواة اقتصادية عملت على إخضاع الإرادات والعقول. مثلا، فى السنوات الأخيرة من الطفرة الاقتصادية كانت دخول الـ ٢٤٠٠٠ أمريكى الأكثر ثراء تساوى ٦٣٠ ضعف متوسط مجموع دخول الستة ملايين الأكثر فقرا، وكان ١٪ من الناس يتلقون حوالى ربع مجموع الدخل - وهى نسبة أكبر قليلا من حالات عدم المساواة التى كانت موجودة لدى مستهل الأزمة الكوكبية عام ٢٠٠٧. كتب كينز يقول «لقد أدخلنا أنفسنا فى ورطة عملاقة حينما اندفعنا متخبطين للتحكم فى ماكينة دقيقة هشة لا ندرى كيف تعمل». لا تكاد التماثلات تخفى بين ذاك الواضع والوضع الراهن.

فى تلك الأيام، لم يكن ثمة نظام أوف شور متسق متداخل يُذكر. بدلا من هذا كان ثمة عدد قليل من الاختصاصات القضائية الأجنبية كان الأثرياء يستخدمونها لإخفاء ثرواتهم ودخولهم بعيدا عن أعين السلطات الضريبية. توجه الأثرياء الأوربيون بشكل رئيسى إلى سويسرا، فيما كان الأثرياء البريطانيون يميلون لاستخدام استراتيجيات ترتكز على تشانل أيلاندز وآيل أوف مان. يوفر لنا خطاب كتبه هنرى مورجنثاو وزير خزانة الولايات المتحدة عام ١٩٣٧ لمحة تكشف عما كان أثرياء الأمريكيين يفعلونه. يبدأ الخطاب «عزيزى السيد الرئيس. يكشف هذا التقرير التمهيدى أوضاعا خطيرة تستلزم معها اتخاذ إجراءات سريعة». ذكر أن

الأمريكيين المتهربين من الضرائب كانوا يقومون بتكوين شركات شخصية أجنبية قابضة فى أماكن فيها «الضرائب منخفضة وقوانين الشركات متساهلة مُتَسيبة»- وأشار تحديدا إلى جزر البهاما، وبناما، ونيوفاوند لاند، أقدم مستعمرة بريطانية. مضى الخطاب يقول «لجأ حاملو الأسهم إلى جميع أنواع الألاعيب التى يمنعون من خلالها الحصول على معلومات بخصوص شركاتهم. غالبا ما يقوم محامون أجانب بتنظيم تلك الشركات مستخدمين أسماء مؤسسين صوريين ومدراء صوريين بحيث لا تظهر أسماء الأطراف المستفيدة الحقيقية».

وعلى الرغم من أن تلك أساليب بدائية جدا بالمعايير الحديثة، فلابد وأنها، ووفقا لوصف مورجنثاو لخطوطها العريضة، تبدو مألوفة لمن يتبعون ألاعيب الأوف شور الحديثة. أضاف مورجنثاو «لا يلجأ عامة الموظفين الذين يتلقون رواتب أو صغار التجار إلى تلك الحيل أو حيل مثيلة. يُلقى تلافى الضرائب أو التهرب منها والذى يكتسب صبغة قانونية ويمارسه من يسمون بقادة فئة رجال الأعمال.. يُلقى بأعباء إضافية على أفراد الجماعة ممن هم أقل قدرة على تحملها، والذين يضطلعون بنصيبهم من الأعباء عن طيب خاطر».

وعلى الرغم من الاختلافات بين وقتئذ والآن، فقد طرح كينز أفكارا ثاقبة تساعدنا على فهم نظام الأوف شور، آراء نبوئية بدرجة مجفلة فى ضوء الأزمة الاقتصادية الكوكبية الأخيرة.

إن الاستثمار فى المصانع، التدريب، الأبحاث والأجور وما شابه - الأشياء التى تجعل المجتمع أكثر ثراء - شىء، والاستثمارات المالية ورأس المال شىء آخر. دائما ما يفترض أنه حينما تقوم شركة بشراء شركة أخرى يحدث نوع من الاستثمار الرأسمالى. بيد أنه، فى معظم الأحيان، فإن عمليات الشراء تلك لا علاقة لها البتة بأى استثمار جديد حقيقى. حينما تقوم إحدى الشركات أو الحكومات ببيع أسهم أو سندات، يقوم المستثمرون بتسليم مبالغ مالية نظير أوراق تعطى حائزها

حقا فى تدفق دخل فى المستقبل. حينما يتم إصدار الأسهم والسندات للمرة الأولى، تُحشد الادخارات، وتجمع الأموال وتتدفق فى استثمار مُنتج. وهذا شىء صحى بعامة. بيد أنه، يظهر بعد ذلك سوق ثانوى يتم فيه الاتجار بتلك الأسهم والسندات، ولا تسهم هذه الاتجارات مباشرة فى الاستثمار المنتج، فهى تعمل فقط على نقل الملكية وتحويلها. تتكون ٩٥٪ من عمليات الشراء فى السوق الكوكبية اليومية من هذا النوع من النشاط الثانوى، الذى لا علاقة له بالاستثمار الحقيقى.

أوضح كينز ما يحدث حينما يبدأ فصل عمليات البيزنس عن مالكيها حملة تلك الأوراق – وبخاصة لدى حدوث هذا عبر الحدود. يمضى كينز قائلا: «حينما يُطبّق نفس المبدأ دولياً، يُصبح غير محتمل فى أوقات الضائقات – أنا لست مسئولا عَمَّا أملكه، وهؤلاء الذين يقومون بتشغيل ما أملكه غير مسئولين أمامى». قال كينز إنه ربما كان ثمة حسابات نظرية توضح أن تغيير ملكية قطع الأوراق تلك [الأسهم والسندات] وتداولها فى أنحاء العالم وفقا للعرض والطلب السوقى أمر كفء، لكن «التجربة تتراكم موضحة أن بعد المسافة بين الملكية وعمليات [البيزنس] شر فى العلاقات بين البشر، من المحتمل له، بل من المؤكد، أن يؤدى على المدى الطويل إلى قيام توترات وعداءات تؤدى إلى إخفاق الحسابات المالية تماما».

تنطبق كلماته هذه أكثر من أى وقت مضى فى عالم تسببت فيه المشتقات الائتمانية ووسائل الهندسة المالية الأخرى فى شواش اقتصادى بأن وضعت حواجز عبقرية لا يمكن اختراقها بين المستثمرين والأصول التى يملكونها. تم تغليف الرهونات الهائلة وديون البطاقات الائتمانية بسحابة ضخمة من حلوى غزل البنات المالية، ثم أعيد تغليفها وبيعها إلى سلاسل من المستثمرين فى أنحاء العالم كل منها أبعد من سابقتها عن أوجه الناس والبيزنسات الحقيقية. نظريا، فإن تحويل الملكية واستبدالها بقطع من الورق، ينبغى له أن يساعد رأس المال على التدفق على تلك المشاريع التى توفر أعلى عائدات محدودة المخاطر. ينبغى تمويل المشاريع الجيدة.

تؤدى قليل من التعاملات التجارية على أساس المضاربات فى تلك الأسواق إلى تحسين المعلومات وتهدئة الأسعار. لكن حينما يبلغ حجم تلك التعاملات مائة ضعف حجم التعاملات التجارية التحتية [الأساسية] فقد ثبت أن النتيجة تكون كارثية.

يقوم نظام الأوف شور من خلال استخدامه وسائل تسهيل [تشحيم] سوپر تساعد على تدفق رأس المال حول العالم باسم الكفاءة، بتوسيع تلك الهوة داخل النظام الرأسمالى بأسلوب دراماتيكى، وكما اكتشفنا منذ عام ٢٠٠٧، فإن ذلك النظام غير كفء بإطلاقه. فلننظر إلى الثروات التى تم القضاء عليها والتكاليف التى تراكمت على أكتاف دافعى الضرائب، ناهيك عن المصادر الأخرى لتوليد بعد المسافة والزيف والتى تكمن متربصة فى مناطق الأوف شور: السرية والتعقيدات التى يولّدها الأوف شور فيما توزع الشركات شئونها المالية بين الملاذات الضريبية فى أنحاء العالم. تقوم الملاذات الضريبية بزيادة بُعد المسافة وذلك بحمايتها للمستثمرين ضد قوانين بلادهم وأحكامها. يمنع نظام الأوف شور الإشراف على الأسواق المالية، ويجعل حدوث الأزمات أكثر احتمالا، ويمكّن الأغنياء من المطلعين على بواطن الأمور من نقل كل المخاطر وتكاليف الكفالات وإسعاف المؤسسات المالية إلى أكتاف الغالبية العاملة وبعيدا عن الأقلية المستثمرة. لم يعد رأس المال يتدفق إلى حيث يحصل على أفضل العائدات، بل إلى حيث يستطيع ضمان أفضل دعم ضريبى، وسرية تامة وإلى حيث يصبح بإمكانه تلافى القوانين والقواعد والأحكام التى لا تروقه بأفضل الوسائل المتاحة. ليس لأى من تلك المغريات علاقة بتخصيص رأس المال بأكبر قدر من الكفاءة. كان كينز مصيبا تماما.

يمكننا الآن، مع تذكر هذا، العودة إلى أحد أعظم إنجازات كينز: إقامة نظام عالمى جديد بعد الحرب العالمية الثانية مناقض تماما لنظام الأوف شور.

بعد الحرب العالمية الثانية، تم إرسال كينز إلى واشنطون للتفاوض مع الأمريكيين. هناك، أدرك أن مهمته ليست باليسيرة: كان غالبية الأمريكيين على قدر

من العداء للبريطانيين بأكثر مما افترض. يذكر سكيدلسكى إن روزفلت كان يبغض الإمبراطورية البريطانية، ولا يثق بأرستوقراطية إنجلترا، و«يشك فى وجود نزعات مؤيدة للفاشيين لدى وزارة الخارجية البريطانية». بعد انهيار فقاعة الائتمان فى عشرينيات القرن الماضى والكساد العظيم الذى تلاه قام الأمريكيون بتصفيد وول ستريت وتقييده إلى حد كبير، ونظر الكثيرون بكثير من الشكوك إلى حى المال والأعمال بلندن – المركز الحقيقى للإمبراطورية البريطانية التى كانوا يبغضونها – والذى كان لا يخضع لتنظيمات محكمة. كانت بريطانيا تقوم بالتمييز ضد السلع الأمريكية فى التجارة الدولية، وكان روزفلت ومعارضوه من الحزب الجمهورى تُرعِبهم فكرة الاشتباك فى حرب خارجية أخرى. تساءل أمريكيون كثيرون عن السبب الذى يدفعهم لمساعدة بريطانيا مرة أخرى بعد أن أوقعت بالولايات المتحدة وأدخلتها طرفا فى الحرب العالمية الأولى ثم رفضت دفع ديونها عن تلك الحرب وظلت متمسكة بإمبراطوريتها. أيضا، بعد أن أُجبِر الجيش البريطانى على الانسحاب من دنكرك عام ١٩٤٠، أظهر البعض فى واشنطون ترددا لدعم ما اعتقدوه أنه قضية خاسرة.

وعلى الرغم من أن الأهمية الاقتصادية الكوكبية كانت قد انتقلت بأسلوب حاسم عبر الأطلسى من لندن إلى نيويورك، فقد كانت بريطانيا مازالت تبقى على الهند بالقوة، ومعها جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط ورفضت تدخل أى أحد. كان أسلوب كينز القتالى و«المتشاطر» يتسق مع التنميطات الأمريكية عن البريطانيين كمحركى دُمَى إمبرياليين على قدر مفرط من المراوغة، مستعدين للاحتيال عليهم فى أقرب فرصة تسنح لهم. حينما التقى كينز للمرة الأولى وزير الخزانة الأمريكية هنرى مورجنثاو والذى كان لا طاقة له بالنقاط التقنية، تحدث لمدة ساعة وبالتفصيل الشديد. فيما بعد كتب أحد المطلعين بواشنطون لصديق له قائلا «لم يفهم [مورجنثاو] كلمة واحدة حتى صاغ أحدهم الحديث الذى دار بمفردات بسيطة وقرأها عليه واستوعبها تماما».

علق هارى هوبكينز، أحد مستشارى روزفلت بالقول إن كينز «أحد هؤلاء الأشخاص الذين يعرفون الإجابات جميعها».

كانت مشكلة كينز كالتالى: أرادت أمريكا أن تحارب بريطانيا الفاشية، وكانت تعطى معونات عسكرية ضخمة بمقتضى قانون الإعارة والإيجار الذى أصدرته فى مارس ١٩٤١. لكن الأمريكيين، أرادوا فى نفس الوقت تجريد بريطانيا من نفوذها ومن إمبراطوريتها نهائيا وعلى نحو حاسم. وكما كتب كينز فيما بعد، اتخذت إدارة الولايات المتحدة كل الاحتياطات الممكنة لترى أن بريطانيا «تقترب من الإفلاس بقدر الإمكان قبل أن تمنحها أية مساعدة». وبالتقابل ذكر كينز أن هدف بريطانيا الرئيسى، كان «أن نُبقى على ما يكفى من الأصول التى تتركنا قادرين على اتخاذ الإجراءات والأفعال المستقلة».

كانت تلك حربا مضنية لكينز، وأيضا صراعا غير متكافئ بكل تأكيد. سأل أحد نظرائه الأمريكيين «لمِ تضطهدوننا هكذا؟». أصيب بالمرض الذى تم تشخصيه على أنه عفن فى لوزتيه وتضخم فى القلب والأورطى، وكان «يمثل إمبراطورية جاثية على ركبتيها». كتب الاقتصادى الأمريكى براد دولونج يقول «حينما كان كينز يختلف مع نظيره الأمريكى هارى دكستر هوايت، كان عادة يخسر حجته وذلك بسبب قوة الولايات المتحدة الأعظم. لكن بدا لى أن كينز كان مصيبا فى كل حالة تقريبا».

ما كان كينز يتفاوض عليه فى واشنطون هو إقامة نظام نقدى تعاونى دولى جديد يحكم العلاقات بين بلدان العالم وكانت تفاوضاته تستند إلى تجربة الرأسمالية الدولية غير المكبوحة التى سبقت الكساد العظيم وأوجدته؛ ذلك لأن البنوك الخاصة والمركزية، بقيادة وول ستريت وذا سيتى أوف لندن، سعت لاستعادة نظام «دعه يعمل» المالى لما قبل عام ١٩١٤ والذى مكنهم من الهيمنة، وهو نظام كان يقتضى تعويم العملات وتداولها دونما قيود، وميزانيات حكومية عامة متوازنة، وتدفقات حرة لرأس المال حول العالم – بما يشبه النظام المالى الكوكبى الحديث بقدر.

كـان الكسـاد العظيم قـد قـضى على حلمـهم وأفـقـد النظام المالى الليـبـرالى مـصداقـيتـه وشوه صـورته. كتب كينز يقـول «إن الرأسمـاليـة المتفـسخـة الدوليـة والفردانيـة فى آن ليست نجاحـا. إنه نظام لا يتسم بالذكاء أو الجمال أو العدل أو الفضيلة، كما أنه لا يوفى بأى غرض. بإيجاز، نحن نبغضه، وقد بدأنا نحتقره». فى مـؤتمر برتون وودز عـام ١٩٤٤، ذلك المؤتمر الذى كـان ذروة سـبـاق التـفـاوضـات الكوكبية والذى كان له أن يُشكّل المعمار المالى الكوكبى لعقود، قال مورجنثاو، إن الهدف ينبغى أن يكون «طرد المرابين من معبد المالية الدولية».

على الرغم من أن بلدانا كثيرة اشتركت فى المؤتمر إلا أنه أدير أمريكيا: عملت الخزانة الأمريكية على أن تدير أمور لجان الصياغة والمؤتمر وتأتى بالنتيجة التى أرادها الأمـريكيـون. وكمـا عـبـر هـارى دكسـتـر هوايت، كـان رئيس اللجنة «يمنع التصـويت» على أى شىء لا يريدون تمريره، وكان يتم «تنظيم النقاش» بحيث يُمنع التعبير عن أية مـوضـوعـات غير ملائمة لهم. كـان المفاوضـون من البلدان الأخـرى يجلسـون فى الصـفـوف الجـانبـية. علّق كينز متـخـابثـا بالقول إنه كان من الصـعب معرفة ما بإمكان تلك الوفود أن تفعله فى «بيت القردة» الدولى هذا.

لم يتـمكن كـينز من تشكيل البنك الدولى الجـديد، أو صـندوق النقـد الدولى بخـاصـة، بالهـيـئة التى كان قد أملهـا، حيث كـان قد أمل أن يكون صندوق النقـد الدولى مؤسسة لا تحمل أى طابع سياسى تُشرف على الآليات التى بواسطتها تحلّ عدم التوازنات الماليـة الكوكبية نفسـهـا تلقائيـا مع استبـعاد التدخلات السيـاسيـة - وسلطة الولايات المتحدة الفجة - من المعادلة بقدر الإمكان. كما أنه لم يُرد أن يكون مقـر المؤسسـتين بواشنطون لنفس الأسبـاب. لكن جـهوده تلك لم تثمر، وتم اتخـاذ القرارات بذلك الشأن فى اجتماع آخر فى عام ١٩٤٦ مما أشعر كينز بالمرارة.

بيد أنه كـان بإمكان النتـيـجة أن تكون أكـثـر سـوءا بالنسـبة لبريطانيـا من دون قـدرات كـينز المدهشـة. علّق أحـد المسـئولين الكنديين بـعد أن أبهـرته قـدرات كـينز

الخطابية «إنه أكثر شخص استثنائى استمعت له. هل ينتمى إلى النوع البشرى؟ تحيطه هالة أسطورية خيالية. يبدو كائنا ضخما مثل أبى الهول...». حينما سار كينز متثاقلا من وطأة المرض والإعياء إلى داخل القاعة التى أقيمت بها المأدبة الفخيمة بعد انتهاء مؤتمر برتون وودز، نهض مئات المدعين وظلوا واقفين وسط صمت عميق إلى أن جلس هو فى مقعده.

ينظر الكثيرون اليوم إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - طفلى مؤتمر برتون وودز - بصفتهما من أدوات العولمة، والتجارة غير المقيدة وتدفقات رأس المال ومصرفيي وول ستريت. لكن، لم تكن هذه هى الفكرة الأصلية، فقد كان كينز قد شرع فى إقامة نظام مختلف تماما - يكاد يكون النقيض التام لعالم تدفقات رأس المال غير المقيدة والتى يتم إرسالها إلى مراكز الأوف شور بالوسائل السلكية واللاسلكية. أراد كينز عالما للتجارة الحرة، لكنه اعتقد أن حركة السلع غير المقيدة لن تكون ممكنة إلا فى ظل نظام مالى تتحكم فيه الحكومات وفقا لتنظيمات مُحكَمة، إذ إنه بدون ذلك، فستعمل موجات هروب رأس المال على توليد أزمات متواترة تؤدى إلى إعاقة النمو والتجارة، مما قد يؤدى بالاقتصادات الأوروبية الهشة إلى الارتماء فى أحضان الشيوعيين. وكما لاحظ، فإن ثمة توترا أساسيا بين الديموقراطية من جهة، وبين تحركات رأس المال غير المقيدة من جهة أخرى. مثلا، إذا حاولت إحدى الحكومات تخفيض معدلات الفائدة من أجل تشجيع الصناعات المحلية، سيهرب رأس المال إلى الخارج سعيا وراء عائدات أكبر. يملك المستثمرون حق الفيتو فى مواجهة الحكومات القومية، ويقرر حياة ملايين الناس على أرض الواقع «حفنة من المضاربين» حسب تعبير الاقتصادى الهندى برابهات باتنيك. من ثم، تَحلّ الفقاعات والأزمات الاقتصادية غير المتحكم بها محل إدارة الحكومات للطلب. تعنى حرية رأس المال النقدى حرية أقل للبلدان فى رسم سياساتها الاقتصادية الخاصة بها: ينجم عن نمط الحرية هذا شكل خاص من العبودية.

كان حل كينز بسيطاً ومقنعاً: التحكم فى تدفق رأس المال عبر الحدود. كانت التحكمات فى رأس المال قد ظهرت للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الأولى حيث سعت الحكومات إلى وقف تدفق الأموال خارج بلادها وذلك لكى تتمكن من إخضاع دخل رأس المال للضرائب والحفاظ على معدلات فوائد منخفضة من أجل تمويل المجهودات الحربية. لكن التحكمات تبخرت بعد الحرب لتعود جزئيا أثناء الكساد العظيم، ثم عمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية وترتيبات برتون وودز. لكن تلك التحكمات غدت ترشح تدريجيا، ثم، وبداية من السبعينيات تم تقويضها باطراد فى جميع أنحاء العالم. فى عام ١٩٧٤، تخلصت الولايات المتحدة من أهم تحكماتها.

قد يصعب على من لم يخبروا التحكمات المالية تصورها. فى إحدى المرات أرانى البرفسور سول پيكيوتو جواز سفره القديم الذى كان يحوى خانة بعنوان «تحويل عملات أجنبية: سفر خاص»، وكانت مغطاة بأختام وتوقيعات رسمية. كان الفرد يحتاج إلى تصريح رسمى لكى يحصل على عملات أجنبية للسفر إلى الخارج، وكذلك، كان على الشركات الحصول على تصريح رسمى لنقل الأموال عبر الحدود، وهذا نظام يكاد يكون غير متخيل اليوم. كانت الرقابة على رأس المال تعمل على إرخاء الرابطة بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتيح بذلك مساحة للحكومات للمضى فى تحقيق أهدافها مثل توفير فرص كاملة للعمالة. وبدلا من وضع القيود على الديموقراطية من خلال نزوات المضاربين والممولين المتقلبة، رأى كينز أن الحل هو تقييد حرية حركة رأس المال دوليا.

يعتقد چيف تيلى، الذى ألف كتابا عن كينز، أن السبب الرئيسى لدعمه التحكمات فى رأس المال كان هو اعتقاده بالإبقاء على معدلات فوائد منخفضة، وهذا الرأى يضع كينز فى جانب رجال الصناعة (الذين يُدخلون دفع الفوائد فى نطاق التكاليف) فى مواجهة رجال المال (الذين تمثل دفع الفوائد دخلا لهم). عبر كينز عن ذلك بقوله ينبغى أن يكون التحكم فى تحركات رأس المال ملمحا دائما

لنظام ما بعد الحرب، أى لابد أن يكون رأس المال النقدى خادما للمجتمع لا سيدا له. وبالرغم من كل عيوبها، فقد فعلت خطة برتون وودز هذا تحديدا.

يساعدنا هذا على رؤية المدى الذى ابتعدنا به عن النظام الذى وضعه كينز وهوايت. إن تقويض التحكمات فى رأس المال [النقدى] شىء، لكننا الآن قد قطعنا خطوة كاملة مرة أخرى لتجاوز هذا، خطوة إلى عالم لا يقتصر الأمر فيه على تحرك رأس المال بحرية عبر الحدود، بل أيضا يتم فيه تشجيعه بأساليب نشطة اصطناعية على التحرك باستخدام عدد لا محدود من مغريات الأوف شور: السرية، تفادى التنظيمات المصرفية المتعلقة، ضرائب صفرية، وما شابه. ظهرت إلى حيز الوجود بنى أساسية من المحامين والمحاسبين والمصرفيين أنيقى الملبس، والذين لهم مصالح خاصة فى زيادة سرعة التدفقات وتعميق الحوافز الفاسدة. لابد وأن ذلك كان له أن يصيب كينز بالترويع.

ثمة أمر آخر له علاقة بموضوعنا، على الرغم من عدم إلمام الكثيرين به. يعتنق علم الاقتصاد السائد اليوم نظرية بسيطة مفادها أن البلدان الفقيرة بحاجة إلى رءوس الأموال ويمكن للاستثمارات الأجنبية ملء هذه الفجوة، من ثم، ترى النظرية أنه من المعقول تحرير رأس المال والسماح له بالتدفق إلى تلك البلدان المتعطشة له. تبدو هذه فكرة جيدة فى ظاهرها، لكن تلك النظرية السائدة أغفلت التعاطى مع مشكلة حقيقية وهى أنه فى حالة تحرير رأس المال، فلن تتدفق الأموال بالضرورة إلى داخل تلك البلدان، بل الأرجح أنها ستتدفق خارجها. كان كينز على وعى تام بتلك المشكلة. قال «دائما ما يكون من الأسهل إنجاز السياسات الداخلية المستحسنة، لو تم جعل الظاهرة المعروفة بهروب رأس المال مستحيلة أو شديدة الصعوبة». تبدو هذه الكلمات نبوئية بشكل يبعث على القشعريرة لأن هروب رأس المال فى زمانه كان ظاهرة لا يمكن مقارنتها بالمبالغ المهولة التى تتدفق عبر الحدود اليوم.

حتى فى وجود القيود المحكمة على رأس المال فى فترة ما بعد الحرب. فقد كان ثمة تسريبات. كانت الشركات متعددة الجنسية بحاجة إلى تصاريح لنقل رءوس الأموال الاستثمارية إلى الخارج، لكنها كانت تتمتع بحرية أكبر كثيرا لدى نقل الأموال من أجل إنجاز أهداف جارية- لتمويل التجارة وغيرها من الشئون اليومية. وبالطبع، فمن السهولة بمكان إخفاء دفع رأس المال تحت ستار التعاملات الجارية. لكن، كان لدى كينز وهارى دكستر هوايت حل لذلك. يبين الباحث الكندى إريك هلينر أنه «دائما ما يُغفَل أن كينز وهوايت، تعاطيا مع هذه المشكلة من خلال اقتراح آخر. ذهبا إلى أن القيود على رأس المال ستكون أكثر فاعلية لو أن البلاد المتلقية لرأس المال الهارب ساعدت فى تنفيذها». فى المسودات الأولى لاتفاقيات برتون وودز، تطلّب كل من كينز وهوايت من حكومات البلاد المتلقية لرأس المال الهارب تبادل المعلومات مع ضحايا هروب رأس المال. إذ إنه بدون إغراء السرية، لن تهرب سوى أموال أقل كثيرا كثيرا. بإيجاز، فقد أرادا الشفافية فى التعاملات المالية الدولية. وهنا يدخل المصرفيون الأمريكيون ومعهم جماعات الضغط الذين يعملون لحسابهم.

كانت البنوك الأمريكية تجنى أرباحا ضخمة فى ثلاثينيات القرن الماضى من التعاملات فى الأموال الهاربة من أوربا، ولخشيتهم مما ستلحقه الشفافية من أضرار بإغراءات نيويورك، عملوا عن تفريغ المقترحات من جوهرها. فعلى حين «اقتضت» بنود تأسيس صندوق النقد الدولى فى المسودات المبكرة تعاونا فى مجال هروب رءوس الأموال، تغير لفظ «اقتضت» فى النسخة النهائية وحل محله لفظ «سمحت». ومن خلال البوابة التى فتحها ذلك اللفظ الوحيد، توجه موكب مهيب صامت من العربات المحملة بالثروات من أوربا المحطمة المرهقة لتعبر الأطلسى إلى نيويورك.

كان ما نَجَم من هجوم رءوس الأموال بنفس درجة السوء التى كان كينز

وهوايت قد توقعاها. وجد تحليل أجرته حكومة الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٤٧، مع اعترافه بأنه لم ير سوى جزء من الصورة، أن الأوروبيين كانوا يحوزون ٤,٣ مليار دولار فى حسابات خاصة، وهو مبلغ شديد الضخامة بمستويات تلك الأيام، ويفوق كثيرا قرض ما بعد الحرب الضخم الذى منحته أمريكا لبريطانيا فى العام ذاك. طَرِبَ لهذا المصرفيون الأمريكيون، ثم انفجرت أزمة اقتصادية جديدة فى أوربا. ملأت أمريكا الفجوة بالمعونات: مشروع مارشال العملاق فى عام ١٩٤٨. من المعتقدات الشائعة أن خطة مارشال نجحت من خلال تعويضها عن عجز موازنات البلدان الأوروبية، لكن إريك هلينر يرى أن أهميتها الحقيقية كانت هى «ببساطة التعويض عن فشل الولايات المتحدة فى تأسيس وسائل للتحكم فى تدفقات النقد المتداول من أوربا إلى الداخل الأمريكى». بل إنه، وحتى فى عام ١٩٥٣، فقد ذكر مايكل هوفمان، مراسل النيويورك تايمز المطلع، أن المعونات الأمريكية بعد الحرب كانت، أقل من النقد الذى كان يتدفق فى الاتجاه الآخر.

اشتمَّ السناتور الجمهورى هنرى كابوت لودچ الرائحة الكريهة. قال «ثمة طبقة صغيرة من الأشخاص الأنانيين المنتفخين من الذين انتشرت أصولهم فى أرجاء المكان. يدفع محدودو الدخل فى هذا البلد الضرائب لدعم برنامج المعونات الخارجية، الذى لا يسهم الأثرياء فى الخارج فى دعمه». لابد وأن كلماته تلك مألوفة وأليمة اليوم بالنسبة لمواطنى الأرجنتين والمكسيك وإندونيسيا وروسيا وغيرهم وغيرهم من مواطنى البلدان الذين يراقبون وهم عاجزون النخب المحلية وهم ينهبون ثروات بلادهم ويتواطئون مع رجال المال والأعمال الغربيين من أجل إخفائها فى مناطق الأوف شور، بل وتجنب دفع الضرائب عن دخولهم أيضا. أرست خطة مارشال سابقة منذرة – يتحمل دافعو الضرائب الأمريكيون الفاتورة عن السياسات التى تعمل فى صالح وول ستريت وعملائه. جوهريا، كان ما تم تقديمه على أنه ضرب من المصلحة الذاتية المستنيرة، هو تدليس بالمعنى المحدد للاحتيال، ساعد

الجهل العام على تسهيله. وكما سنرى، فقد تضاعفت أشكال التدليس ووسائله منذ وقتئذ.

حينما توفى كينز فى أبريل ١٩٤٦ بعد أقل من عام من استسلام القوات النازية، تدفقت عبارات الثناء والإطراء عليه. قال ليونيل روبينز، أحد أقوى أعدائه الأيديولوجيين «لقد منح حياته لبلده، تماما كما لو أنه قد سقط فى ميدان القتال». أسماه فريدريتش هايك، تلميذ روبينز السابق، والذى كان آنذاك فى سبيله لتبنى أيديولوجيا جديدة للأسواق الحرة تُبطل الأفكار الكينزية، «الرجل العظيم الأوحد الذى سبق لى وأن عرفته». وعلى الرغم من أن كينز قد فشل بأساليب عديدة، فقد كان ثمة أشياء كثيرة مما دعا إليها مازالت فاعلة، ولم يكن أقلها الاستخدام الشائع للتحكم فى حركة رأس المال من أجل توفير الحريات للدول لاختيار سياساتها الاقتصادية الداخلية الخاصة بها. وقد أثبتت الأحداث أن أفكاره كانت صائبة - على الأقل ليست خاطئة. شهد العامان التاليان للحرب فترة قصيرة كانت فيها مصالح الولايات المتحدة المالية تهيمن على صنع السياسات، وكان النظام الدولى المقيّد معطلا مؤقتا. كان ذلك كارثة أدت إلى أزمة اقتصادية جديدة فى عام ١٩٤٧، مما أفقد المصرفيين مصداقيتهم وشوه سمعتهم، وأصبح العام التالى أكثر تقييدا.

يعرف الآن ربع القرن الذى تلى ١٩٤٩، والذى فيه تم تطبيق أفكار كينز على نطاق واسع، بالعصر الذهبى للنظام الرأسمالى، عصر ازدهار واسع المدى، يتصاعد بسرعة، لا تعكره مشاكل تذكر. أوجز هذا الوضع هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى حيث ذكر فى عام ١٩٥٧ «لم يتمتع شعبنا أبدا بمثل هذا الازدهار الذى يعيشه اليوم» - ما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٣، كان متوسط معدلات النمو السنوية، فى ظل قيود شائعة على رءوس الأموال (وضرائب باهظة الارتفاع) ٤٪ بأمريكا و٤,٦٪ فى أوروبا. لم تكن البلدان الغنية هى وحدها التى تمتعت بنمو سريع مطرد: كما يبين ها- چون شانج أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبريدچ. فقد

نمى متوسط دخل الفرد فى البلاد النامية بمعدل ٣٪ كاملة سنويا فى الستينيات والسبعينيات، وسط التحكمات الشائعة فى رءوس الأموال - بسرعة أكبر كثيرا عن أى معدل منذ وقتئذ. أما فى الثمانينيات، وفيما أُرخيت القيود على رءوس الأموال باطراد فى جميع أنحاء العالم، وانخفضت المعدلات الضريبية، وبدأ نظام الأوف شور فى الازدهار انخفضت معدلات النمو بحدة. أوضح عالما الاقتصاد المرموقان أرفيند سوبرامانيان ودانى رودريك فى عام ٢٠٠٨ «إن البلاد التى نمت بسرعة أكبر هى تلك التى كانت أقل اعتمادا على تدفقات رأس المال من الخارج».

بيد أن متوسط النمو شأن مستقل، إذ إننا لكى نكوّن فكرة عن مدى تحسن معيشة غالبية الناس، علينا أيضاً الإلمام بمدى عدم المساواة. فى زمن الأوف شور، منذ منتصف السبعينيات وإلى اليوم، ظلت عدم المساواة تتفجر فى بلد عقب الآخر. وفقا لمكتب إحصاءات العمالة الفدرالى الأمريكى، فإن الأجر الذى كان يتقاضاه فعليا العامل الأمريكى العادى الذى لا يخضع لنظام رقابى عن ساعة العمل عام ١٩٧٠ أعلى مما كان يتقاضاه عام ٢٠٠٦، مع أخذ معدل التضخم فى الاعتبار. وفى تلك الأثناء، ارتفعت أجور المدراء التنفيذيين للشركات من أقل من ثلاثين ضعفا لمتوسط أجر العامل إلى حوالى ٣٠٠ ضعف. بيد أن هذه ليست مجرد قصة عن النمو وعدم المساواة فقط. فقد انتهت دراسة أخرى إلى أن الدول النامية لم تشهد بين عامى ١٩٤٠ و١٩٧١، أى فى فترة العصر الذهبى، أية أزمة مصرفية، وست عشرة أزمة نقدية فقط؛ لكنها شهدت فى ربع القرن التالى لعام ١٩٧٣ سبع عشرة أزمة بنكية وسبعاً وخمسين أزمة نقدية - ناهيك عن سيول الأزمات الاقتصادية الأخرى. كما تؤيد ذلك الأبحاث التاريخية اللذان تغطى مددا أطول: انتهى كنث روجون وكارمن راينهارد الباحثان الاقتصاديان اللذان صدرت دراستهما المهمة عام ٢٠٠٩ وقاما فيها بتغطية ما يربو على ٨٠٠ عام من التاريخ الاقتصادى، انتهيا إلى أن «اللبرلة [التحرير] المالية والأزمات المالية متلازمان مثل الحصان والعربة».

لكن علينا الحرص بألا نبالغ فيما نستخلصه من هذه الحقائق، إذ إن ثمة أسباباً أخرى لتبرير معدلات النمو العالمية أثناء العصر الذهبى، ليس أقلها إعادة الإعمار فى فترة ما بعد الحرب والذى حفزه تزايد طلب الحكومات الهائل وتحسينات الإنتاجية أثناء الحرب. أيضا، فمن المؤكد أن صدمة مبيعات النفط فى السبعينيات تفسر، بقدرٍ، ما تلى ذلك من انزلاق إلى الأزمة والركود.

بيد أنه يمكن استخلاص نتائج أقل سوءا وعلى نفس القدر من القوة والفاعلية. يوضح العصر الذهبى أنه بإمكان البلدان، والاقتصاد العالمى، النمو سريعا وباطراد فى ظل الضوابط الشائعة، بل وتطبيق النظم البيروقراطية، على تدفق رأس المال. تشهد الصين اليوم – التى تُقيّد بعناية وبيروقراطية الاستثمارات الداخلية والخارجية والتدفقات الأخرى لرأس المال – نموا سريعا. ومن الواضح أنه ينبغى أن تكون تلك الضوابط التى ظلت تعتبر عتيقة وغير متقبلة لسنوات طويلة، خيارا للسياسات الاقتصادية. وفى واقع الأمر، بدأ الرأى السائد بهذا الشأن فى التحول قليلا. فى فبراير ٢٠١٠ أصدر صندوق النقد الدولى ورقة بحثية ذهبت إلى أن الضوابط على رأس المال يمكن أحيانا «تبريرها كجزء من عِدّة الشغل السياسية» للاقتصادات التى تسعى للتعاطى مع موجات التدفقات المالية المتدافعة إلى الداخل. وكما اعتقد كينز، تستطيع البلاد فى معظم الأوقات تدبير أمورها بأنظمة ائتمانها الداخلية، وأسواقها المحلية لرأس المال، دون أن تعرض نفسها للموجات القاتلة من أموال الأوف شور الكوكبية. إن أساس مخاوف كينز – موجات النقود المتداولة التى تقيد الحكومات القومية – أكثر أهمية اليوم عما كانته فى زمانه.

لا يعتبر ما حدث منذ سبعينيات القرن الماضى مجرد عودة إلى الحركة الحرة لرأس المال، بل لبرلةً مالية طائرة غير مكبوحة: عمل نظام الأوف شور الذى مزّق الضوابط المالية منذ السبعينيات صعودا كعامل تعجيل لهروب رأس المال النقدى، وأيضا كمجال للخلل والتشويه يعمل على انحناء تدفقات رأس المال وتحويل

مسارها بحيث ينتهى بها المطاف، لا إلى حيث تجد أفضل الاستثمارات المنتجة، بل إلى حيث يصبح باستطاعتها أن تجد أعظم قدر من السرية، وأكثر القواعد التنظيمية سهولة واسترخاء، وأكبر قدر من التحرر من أحكام المجتمع المتحضر. يبدو من المنطقى الآن أن نرفع أقدامنا عن دواسات زيادة سرعة تلك التدفقات.

فى السنوات التى أعقبت وفاة كينز، وحتى فيما غدت أفكاره ضمن معتقدات صناع السياسة التقليدية، سعت توجهات اللبرلة المنبعثة إلى تدمير مصداقيتها. بحلول الثمانينيات، وصل الأمر بروبرت لوكاس، أستاذ الاقتصاد بشيكاغو إلى أن يكتب قائلا إن أفكار كينز قد غدت باعثة على السخرية بدرجة أن «الناس فى الحلقات البحثية لم يعودوا يأخذونها على محمل الجد، وأن الجمهور يبدأ فى إطلاق الهمسات والضحكات لدى ذكرها». كان الهجوم على كينز فى المجالات الأكاديمية شأنا أصبح أمره معروفاً. لكن بمحاذاة ذلك، ظهر أمر آخر فى ذا سيتى أوف لندن أولا، ثم تم اعتناقه فى وول ستريت. عملت الأيديولوجيا الممزوجة بسخاء بالنقد السائل على وجود أوضاع لخلق عالم جديد من الأوف شور.

الفصل الخامس

اليورو دولار: الانفجار المدوّى الأكبر

أسواق اليورو دولار، البنوك، والهروب الكبير

فيما مضى نظام برتون وودز ليصبح قيد التنفيذ الصحيح فى خمسينيات القرن الماضى، مضى اقتصاد الولايات المتحدة ينمو وشرع المواطنون فى أنحاء البلاد فى شراء الثلاجات وأجهزة التليفزيون للمرة الأولى. تم تقييد وول ستريت بعدد من اللوائح التنظيمية يعود الكثير منها إلى الفترة التى تلت الكساد الكبير. كان السياسيون المنتخبون ديموقراطيا قد نجحوا فى تدجين المصرفيين، وبدأ وول ستريت فى البحث عن طرق يسلكونها للهرب من القيود الداخلية المحكمة. من ثم، شقوا طريقهم إلى لندن.

في حوالى منتصف الخمسينيات، لوحظ وجود فصيلة جديدة من نشاط الأوف في ذا ستيى أوف لندن. ليس ثمة توافق على موعد بدء ذلك النشاط غير المعتاد، لكن يمكن القول إنه طتم اكتشافه للمرة الأولى فى يونيو ١٩٥٥ من خلال العاملين ببنك أوف إنجلاند الذين لاحظوا تبادلات تجارية غريبة تجرى فى بنك ميدلاند، الذى أصبح اليوم جزءا من بنك HSBC المتواجد فى أنحاء الكوكب. آنذاك، كانت أفكار كينز تتحكم فى الأسواق على أساس ما أدركه من أن إطلاق الأموال الكوكبية حرة ستُقيد الأمم بأشكال مختلفة من العبودية. كانت أسعار صرف العملات ثابتة فى معظمها، ولم يكن من المفترض أن تتاجر البنوك فى العملات الأجنبية إلا لأغراض تمويل أنشطة تجارية محددة لعملائها، كما كان من غير المسموح لها قبول إيداعات بعملات أجنبية، وكانت تُضبط السرعة التى باستطاعة رأس المال النقدى التدفق بها إلى داخل اقتصاداتها وإلى خارجها بإحكام.

كان بنك ميدلاند ينتهك ضوابط تحويل العملات بقبوله إيداعات بالدولار الأمريكى غير مرتبطة بالتعاملات التجارية. الأكثر من ذلك، كان البنك يقدم معدلات فوائد على إيداعات الدولار أعلى بكثير مما تسمح به اللوائح التنظيمية للولايات المتحدة. استدعى أحد مسئولى بنك أوف إنجلاند كبير مدراء القسم الأجنبى بميدلاند لحديث ودى. فيما بعد، ذكر أن مسئول بنك ميدلاند «أبدى تقديره للفت نظره إلى ضوء التحذير». فى تلك الأيام، كان التنظيم يقتضى، نمطيا، الدعوة إلى شرب الشاى فى بنك أوف إنجلاند، حيث تظهر أمارات الاستنكار على وجه مسئول البنك فى حالة وجود مخالفات.

من حسن حظ ميدلاند أن كانت إنجلترا آنذاك تسعى إلى دعم احتياطاتها المتداعية من النقد الأجنبى وكان بنك أوف إنجلاند غير راغب فى القضاء على مجال جديد من البيزنس الدولى، من ثم انتهى إلى أنه «من الحكمة عدم إخضاع الميدلاند لمزيد من الضغوط».

آنذاك، كانت ذا سيتى أوف لندن نموذجا مصغرا لرابطة الطلاب القدامى البريطانية، وتلتزم بأحكام وطقوس معقدة. كان سماسرة الخصْم يرتدون القبعات العالية السوداء، وفى مساء كل يوم لدى ساعة الذروة المرورية كان فَصيل من الحرس يسيرون فى أنحاء ذا سيتى أوف لندن وهم يرتدون التونيكات (الجونلات) وقبعات من فراء الدببة. يقول أنطونى سامبسون فى طبعة ٢٠٠٥ من كتابه «من يحكم بريطانيا» إنه كان من الممكن لأحد المصرفيين «أن يبدى استنكاره لتصرف ما بأن يعبر الطريق. خلف كل السلوكيات والأعراف كان ثمة افتراض بوجود نادٍ مؤسس على القيم والسلامة المشتركة. كان ناديا يمكنه بسهولة أن يعمل ضد مصالح الجمهور، وخارج نطاق حملة الأسهم من خلال أنشطة التبادلات التجارية الداخلية والصفقات السرية. وكان يقوم على أساس الكارتلات الاحتكارية التى بإمكانها استبعاد المنافسين والقادمين الجدد. لكنه كان أيضا فاعلا إلى حد كبير». كثيرا ما كانت مصافحة قوية باليد تكفى لضمان قرضٍ لشخص ما. علّق چو جريموند زعيم الحزب الليبرالى بالقول «تتم كثير من تعاملات البيزنس دونما مستلزمات المذكرات والمؤتمرات والعقود وما شابه».

وفى واقع الأمر، كان هذا النادى غير الرسمى قد وجد طرقا للالتفاف على قيود النقد الأجنبى. علّق أحد كبار المسئولين بالقول «لا أحد سوى الصغار من غير ذوى الشأن يُعير ضوابط النقد الأجنبى أى اهتمام اليوم». أما فى طرف ذا سيتى سيئ السمعة فقد عاد المصرفيون إلى ممارسة ألاعيبهم القديمة والتى كانت موضع تساهل من قبل ذا بنك أوف إنجلاند. كانت إحدى تلك الألاعيب المفضلة هى غسل السندات bond washing حيث يقوم أحد دافعى الضرائب الكبيرة ببيع سنداته قبيل استحقاق دفع الكوبون (أى بيعها بكوبوناتها) ثم يشتريها بسعر أقل، ويخلق بذلك مرة أخرى رأس مال معفى من الضرائب. أما المالك المؤقت المتلقى للكوبون [القسيمة] فغالبا ما يكون شخص أوف شور يستطيع من خلال الألاعيب تحاشى دفع الضرائب عنه. وكما علق مسئول ببنك أوف إنجلاند بجفاء فقد كان «غسل السندات» حديثاً يُتداول فى بارات سويسرا.

بيد أنه، وبالرغم من ذلك، كانت ذا سيتى أوف لندن، غالبا، فى حالة من النعاس العميق. تذكر أحد المصرفيين الأمريكيين أنه لدى الساعة الرابعة من عصر أيام الخميس كان أحد كبار الشركاء يدور حول صغار العاملين ويسألهم عن سبب عدم انصرافهم قائلا إن عطلة نهاية الأسبوع قد بدأت. قارن أوليڤر فرانكس، أحد رؤساء بنك لويدز، وتيرة العمل فى حى المال والأعمال بلندن آنذاك بقيادة سيارة قوية بسرعة عشرين ميلا فى الساعة قائلا إن البنوك هناك «كانت فى حالة تخدير. حياة بدت وأنها حلم».

من الصعب الآن تخيل تلك الأيام، ذلك الزمن الذى كان فيه المصرفيون يتأففون غاضبين عاجزين من سلطة السياسيين الهائلة. كانت تلك السنوات القليلة التى تلت الحرب العالمية الثانية هى الوقت الوحيد من مئات عديدة من السنين التى مارس فيها السياسيون أى نوع من التحكم فى القطاع المصرفى. وقبل أن يقوم المصرفيون بإغلاق مصراعى النوافذ السياسية بقوة، كان السياسيون قد تسللوا إلى داخل نظام الرعاية الصحية القومية، التى، وبالرغم من كل عيوبها فقد ظلت إحدى مؤسسات البلد الأكثر شعبية منذ وقتئذ. كان هيو دالتون هو وزير المال البريطانى وعضو حزب العمال فى حكومة كانت قد قامت لتوها بتأميم ذا بنك أوف إنجلاند ضمن الكثير من المرافق الأخرى. كان دالتون يحب الاستشهاد بمبدأ كينز الذى يذهب إلى أن معدل الفوائد المنخفضة سيؤدى إلى «الموت الرحيم لأصحاب الدخول الريعية الثابتة» – مع تعريف هؤلاء بأنهم «المستثمرون الذين لا وظيفة لهم»، والذين لا يُشمّرون عن أكمامهم ويعملون على تنمية بيزنس حقيقى بل يكتفون بمراقبة رءوس أموالهم الموجودة تنمو من خلال جهد الآخرين وتعبهم. وهذه فكرة مألوفة لدىّ لدرجة السأم بعد أن قضيت أعواما وأنا أشهد أثرياء النفط من الحكام الأفارقة المستبدين وبطاناتهم وهم يراكمون الثروات الهائلة من مخزونات النفط القيمة التى يمكن استخراجها من الأرض بدون مجهود يذكر.

توضح مقولة كينز دونما لبس التوترات النوعية والعميقة التى ظلت موجودة

دائما بين الرأسمالية النقدية والريعية من جهة، وبين الصناعة من جهة أخرى. كما ذكرتُ، ففيما أن بإمكان معدلات الفائدة المرتفعة أن تكون مربحة جدا للمصرفيين- تساعد بين أشياء أخرى على امتصاص إيداعات النقد الأجنبى التى تسعى إلى عوائد أكبر - لكنها تعنى قروضا مكلّفة وارتفاع قيمة العملة بالنسبة للبيزنسات المنتجة حقا، مما يرفع قيمة ما تنتجه من سلع مقارنة بمنافساتها الأجنبية. من ثم، حينما أعلن دالتون أنه ينبغى عليه «أن يكون إلى جانب المنتج النشيط بالتقابل مع الشخص ذى الدخل الريعى الثابت» فقد كان يضع نفسه مباشرة وبوضوح فى مواجهة المصرفيين.

وفيما كان ذلك يحدث، كان ثمة تحدٍ راديكالى آخر لكينز يتم تفريخه فى سويسرا أهم ملاذ ضريبى فى العالم وقتئذ. فى إبريل ١٩٤٧، جمّع ألبرت هنولد، المسئول الكبير ببنك كريدى سويس، ستة وثلاثين أكاديميا بمنتجع مون پلرين الجميل بالقرب من چنيف للتخطيط لإحياء الليبرالية (النيوليبرالية بلغة عصرنا) تحت إشراف فريديتش هايك الاقتصادى النمساوى الليبرالى الذى كان قد نشر كتابه بعنوان «الطريق إلى العبودية» يهاجم فيه الاشتراكية وتدخل الحكومات، والذى حقق أفضل المبيعات. كان لجمعية مون پلرين التى انبثقت عن الاجتماع أن تصبح أساس الحرب الفكرية الكوكبية المضادة لكينز. قال هايك «علينا أن ننشئ جيشا من المقاتلين من أجل الحرية وندربهم من أجل التوصل من خلال الجهد المستمر، لفلسفة للحرية». كان من بين الحاضرين ملتون فريدمان، الذى ألهم عمله اللاحق كلاً من مارجريت ثاتشر ورونالد ريجان. كتب ريتشارد كوكِت فى كتابه بعنوان «التفكير فى غير المتصور» عن ذلك الاجتماع يقول «كان تجمّعا لافتا، وكان لكثير من الإحياء الفكرى لليبرالية الاقتصادية أن يتدفق منه». ومنذ البداية تلقت جمعية مون پلرين التمويل من خلال أكبر ثلاثة بنوك سويسرية، وأكبر شركتى تأمين ناهيك عن بنك سويسرا المركزى.

قال سباستيان جويكس من جامعة لوزان بسويسرا، والقريبة من مون پلرين موضحا الوضع:

«تخيل أنك ألبرت هنولد، وأنت هايك. تواجه عالما بائسا مقفرا. اختفى النازيون. أثناء الحرب، حشد البرچوازيون البريطانيون والأمريكيون أعدادا هائلة من الفقراء والعمال الذين أريقت دماؤهم فى ميادين القتال بأوربا، وهم يطلبون الآن إعطاءهم شيئا فى المقابل. أتلى وروزفلت موجودان فى السلطة؛ وفرنسا فى حالة شبه ثورية؛ وفى إيطاليا بلغ أعضاء الحزب الشيوعى مليونين. لن تريد الذهاب إلى إسبانيا فرانكو. ولن تذهب إلى بلچيكا، هولندا أو البرتغال. أين ستتجمعون مرة أخرى؟ فى كوستاريكا؟

«تريدون وصلات هوائية جيدة، وفنادق جيدة وطبقة برچوازية متعاطفة معكم. أعرف بلدا واحدا تنطبق عليه المواصفات: سويسرا. ظلت ليبرالية طوال الثلاثينيات وطوال سنوات الحرب. لديها صحيفة كبرى تمثل أفكارك. ليس لديها حركة عمالية تضعك فى موقف دفاعى، أو حركة متكاملة تضع الكوابح على العجلات».

منذ البداية كان لجمعية مون پلرين روابط قوية مع ذا سيتى أوف لندن عن طريق السير ألفرد سونسون – تايلور، الذى سيصبح فيما بعد اللورد جرانشستر، ورئيس مجلس إدارة شركة تأمين كبرى فى ذا سيتى أوف لندن، وشقيق أحد أعضاء البرلمان عن حزب المحافظين. لم يقم سونسون – تايلور فقط بتزويد الأعضاء برابطة ودية مع رجال الأموال الأثرياء المعادين للحكومة بحى المال والأعمال، لكنه ساعد أيضا على فتح خزانات بنك أوف إنجلاند لدعم الوفود البريطانية إلى اجتماعات جمعية مون پلرين بالأموال. كان الدعم النشط لحركة معادية للحكومة دوراً غريباً يقوم به بنك مركزى، لكن لم يكن هذا هو الأمر الغريب الأوحد الذى قام به.

كان ذا بنك أوف إنجلاند قد أقيم قبل ذلك بمائتين وخمسين عاما كنادٍ لبنوك ذا سيتى أوف لندن الثرية، ولم يكن حتى عام ١٩٤٦، وأثناء الفترة الوجيزة لهيمنة الأفكار الكينزية بعد بشاعات الحرب والكساد الكبير، أن وجد السياسيون العزيمة ليقوموا بتأميمه. لكن، وحتى بعد التأميم، فلم يكن باستطاعة السياسيين التحكم

فيه. لم يكن بوسع الحكومة مثلا، أن تقوم بفصل محافظ البنك، وكان البنك مازال يحتفظ بعملياته الداخلية مُغلّفة بالسرية. وإلى يومنا هذا، مازال البنك مستمرا فى جلب كبار مسئوليه مباشرة من شركات الخدمات المالية الخاصة فى ذا سيتى أوف لندن بأسلوب الباب الدوار الذى لا يتوقف. انتهت ورقة بحثية صادرة عن وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩٥٦ إلى أن التأميم لم يمثل «أى تغيير جوهرى أو قطيعة» مع الماضى. كان كينز قد أسمى ذلك البنك «مؤسسة خاصة مستقلة عملياً عن أى شكل من الرقابة القانونية»، ولا يبدو وأن هذا قد تغير كثيرا بعد التأميم.

ظل ذا بنك أوف إنجلاند أحد اللوبيهات القوية داخل الدولة البريطانية، نوعا من الحرس البرتورى [الحرس الإمبراطورى الرومانى القديم] يحمى ذا سيتى أوف لندن ونظرتها إلى العالم الداعية للحرية والتحرر من اللوائح - ويحمى بالتبعية نظام الأوف شور الكوكبى. ووفقا لتعبير الكاتب الأكاديمى جارى بِرن، فقد ظل البنك «المستودع الأوحد الأقوى للأفكار الليبرالية فى بريطانيا». كاد بِرن يكون مصيبا: ثمة مؤسسة ذات فكر مثيل ظلت ذات سطوة أكبر - كوربوريشن أوف لندن The Corporation of London التى سنلتقيها لاحقا.

بحلول عام ١٩٥٥، وفيما كان بنك ميدلاند يمارس أنشطته التجارية الدولارية غير المعتادة، أصبح من الجلى بتزايد أن الإمبراطورية البريطانية الرسمية كانت فى سبيلها إلى الانهيار . حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧؛ كان رجال حرب العصابات الشيوعيون يشنون هجماتهم على المستعمرين البريطانيين فى الملايو؛ كانت مصر قد تحررت من قبضة بريطانيا؛ اندلعت الحرب الأهلية بالسودان؛ كانت غانا تعد نفسها لإعلان استقلالها. وفى يوليو عام ١٩٥٦، بعد مجرد ما يربو على عام واحد منذ بدأ ذا بنك أوف إنجلاند يلاحظ أنشطة بنك ميدلاند، قام الرئيس المصرى جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس. أصيبت بقايا المؤسسة الإمبريالية فى لندن بالترويع، ليس فقط لأن بريطانيا كانت حاملة العدد الأكبر من أسهم شركة قناة السويس، بل لأن ناصراً قد تحدى وضع البريطانيين والفرنسيين فى أنحاء

الشرق الأوسط والعالم الأوسع. قامت بريطانيا وفرنسا، اللتان كانتا تحاولان التكيف مع أدوار أقل عظمة وسطوة فى شئون عالم ما بعد الحرب، وفيما كانتا ماتزالان تدفعهما نزعات العصر الإمبريالى وصلافته، بالانضمام إلى إسرائيل فى عدوان ثلاثى على مصر.

كان ذلك خطأ رهيبا ضخما. كانت الولايات المتحدة مصممة على عدم السماح للإمبريالية الأوربية بدفع العالم العربى إلى التحالف مع الاتحاد السوفييتى، ورفضت المساعدة حينما شهد الجنيه الإسترلينى هبوطا دراماتيكياً كلّف بريطانيا ٤٥٠ مليون دولار من احتياطاتها فيما بين ٢٠ أكتوبر و٨ ديسمبر فقط. كادت بريطانيا تفلس ولم تجد خيارا سوى الانسحاب. لم يشهد البلد مثل تلك المهانة منذ سقوط سنغافورة. وفقا لدايفيد كيناستون مؤرخ ذا سيتى أوف لندن «كان هذا علامة فارقة جلية بضراوة على انتهاء بريطانيا كقوة عالمية». وبعد أشهر، كان الرئيس كوامى نكروما يطوى العلم البريطانى فى غانا ويودع البريطانيين- وبدأ الصرح الإمبريالى البريطانى الذى غزت جيوش النمل الأبيض أنحاءه فى الانهيار.

ومع حلول عام ١٩٦٥ كانت الإمبراطورية التى كانت تحكم ما يزيد على ٧٠٠ مليون نسمة من الشعوب الأجنبية فى نهاية الحرب العالمية الثانية، قد انكمش عدد سكانها ليصبح خمسة ملايين فقط. وعلى الرغم من أن هذا أمر معروف، فإن ثمة جانباً مالياً من القصة لا يكاد أحد يعرف عنه شيئا، إذ إنه انبثق من رماد السويس ونيرانها شيء جديد فى لندن، سينتهى به المطاف لأن ينمو ويحل محل الإمبراطورية القديمة، ويرتقى بذا سيتى أوف لندن إلى أمجاد مالية أكثر مهابة ورفعة.

وقت السويس، كان دور لندن كمركز مالى يقوم بشكل رئيسى على أساس منطقة عملات تقوم على الإمبراطورية حيث كانت البلاد الأعضاء تجرى معاملاتها المصرفية فى لندن وتستخدم الجنيه الإسترلينى عملة لها أو تثبت أسعار عملاتها على أساسه. كان بإمكان التجارة ورأس المال التدفق بحرية داخل تلك المنطقة،

وكانت تُبذل جهود شاقة لتحول بين تسرب الاحتياطات خارجها. كان الوضع، وفقا لروبرت سكيدلسكى، يمثل «جمعية مزايا متبادلة فى عالم يسوده الشواش».

وحتى فى نهاية عام ١٩٥٧، كان الجنيه الإسترلينى مازال العملة التى تموّل ٧٠٪ من التجارة العالمية وأراد ذا بنك أوف إنجلاند إبقاء هذا الوضع على ما هو عليه. قال چورچ بولتون، أحد كبار المسئولين فى البنك «تظل سياسة المملكة المتحدة موجهة بثبات نحو الحفاظ على استخدام الإسترلينى عملة دولية وتنمية هذا الاستخدام». بيد أنه ومع تداعى الإمبراطورية وبدء سعر الإسترلينى فى التهاوى - كان قد ثبت سعره بحيث يساوى الجنيه الإسترلينى ٢,٨ دولار - أصبح هذا الدور عرضة لعظيم المخاطر. علّق رئيس وزراء بريطانيا فى نهاية عام ١٩٥٦ بالقول «لقد ورثنا بيزنس عائلياً قديما اعتاد أن يكون متينا ومربحا جدا. إن الالتزامات الآن أربعة أمثال الأصول.. لا أدرى من سيشترى الآن منطقة الإسترلينى المصرفية». كاد هذا يفوق قدرة الجنتملن من الرأسماليين كبار السن بلندن على التحمل، بيد أنه، وفى تلك اللحظة بالذات، بدأ شىء جديد تماما فى الظهور إلى حيز الوجود.

أراد وزير المال البريطانى وقف نزيف رأس المال إلى الخارج من خلال كبح القروض الخارجية. بيد أنه، كان لدى ذا بنك أوف إنجلاند، الذى لم يُرد التضييق على بيزنس مصرفيى لندن، فكرة مختلفة تماما من أجل إعادة التوازن إلى اختلال توازنات بريطانيا المترنحة: زيادة معدلات الفوائد من أجل جذب أموال جديدة إلى لندن وسحق استهلاك الواردات والطلب عليها - وإذا أدى ذلك إلى دخول بريطانيا فى فترة كساد، فليكن. كان هذا مثالا كلاسيكيا على الصراع الخالد بين رأس المال النقدى من جهة، وبين السياسيين المنتخبين ديموقراطيا والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية. وجد هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى، وقد تملكته الدهشة، أنه ليس ثمة شىء بإطلاقه فى قانون التأميم لعام ١٩٤٦ يتيح له إجبار ذا بنك أوف إنجلاند على تغيير طريقه، من ثم، هدد بتغيير القانون كى يمنحه التحكم بحيث يستطيع إصدار أوامر مباشرة إلى البنوك. لكن،

فى تلك اللحظة تحديدا، عرف رئيس الوزراء من كان يتحكم فى مقاليد السلطة الاقتصادية.

فى خطاب عاصف له، أكد اللورد كوبولد أنه هو، وهو وحده، من لديه سلطة توجيه البنوك، ولم يقتصر على ذلك، بل إنه هدد بإفلاس الحكومة إذا حاولت اتخاذ أى إجراء. وفى النهاية، استسلم ماكميلان. يقول جارى بِرن «تم إنقاذ الإسترلينى دونما أى إزعاج للسيتى. كسب البنك المعركة ضد وزارة الخزانة». بيد أن ماكميلان فاز بتنازل واحد. ظل بإمكان الحكومة فرض الكوابح على إقراض بنوك لندن التجارية الجنيهات الإسترلينية، وتلك البنوك كانت حياتها تتوقف على الأنشطة التجارية. كانت هذه الخطوة ضربة قاضية لتلك البنوك، أو أنها بدت كذلك، إذ إن ما حدث فى واقع الأمر أنها غيرت القروض الأجنبية وجعلتها بالدولارات بدل الإسترلينى. ولم يحاول ذا بنك أوف إنجلاند وقف ذلك، بل إنه قرر ألا يُخضع تلك الأنشطة لأية لوائح تنظيمية أو ضوابط، بل اكتفى بمنع تلك التعاملات من الحدوث داخل المملكة المتحدة لأسباب تنظيمية. وبما أن تلك التعاملات كانت تحدث فى الواقع داخل إطار حيّز السيادة البريطانية، فلم يكن من المسموح لأية سلطة أخرى إخضاعها للتنظيمات. وهكذا وجد مصرفيو القطاع الخاص طريقا يسلكونه للهروب من القيود المحكمة التى فرضت عليهم بعد الحرب العالمية الثانية.

فى تلك الأيام المحملة بالأزمات كان ذا بنك أوف إنجلاند يخضع إلى حد كبير لنفوذ چورچ بولتون العنيد الأحمق وتأثيره. قال المؤرخ دايڤيد كيناستون إن بولتون، وبأسلوبه الخاص كان «أحدَ عرَّابى اليمين الجديد الفكريين». كان بولتون قد بدأ حياته المهنية عام ١٩١٧ كتاجر عملة فى حى المال والأعمال بلندن، وسرعان – مثل غيره ممن يزاولون هذا العمل – ما طوّر كراهية عميقة للوائح التنظيمية. أسماه معجبوه والمنتقصون من قدره معاً «بطل المشاريع الحرة الكوكبية»، «تاجرا مغامرا»، و«رجلا به مس من الجنون». تسلق بولتون طريقه إلى أعلى وفى عام ١٩٤٨ انتقل إلى ذا بنك أوف إنجلاند بعد تأميمه بعامين، وبعد عامين من إعلان

هنرى مورجنثاو نيته «لنقل مركز العالم المالى من لندن وول ستريت، إلى وزارة خزانة الولايات المتحدة». وعلى السطح على الأقل، بدا انتقال بولتون إلى البنك، وهو الذى كان تاجر عملة فى عصر من القيود على العملات، غريبا. قال فيما بعد «تم تهريبى إلى الداخل من الباب الجانبى لأناقش الصرف الأجنبى والعملات الأجنبية– وفى تلك الأيام كان ذلك موضوعا محاطا بكثير من الشبهات والشكوك».

سرعان ما اكتسب بولتون، الذى كان شخصا يميل إلى البدانة، ذا مظهر مرح، ويرتدى نظارة سميكة، نفوذا كبيرا، وقاتل من أجل معتقداته. قال المصرفى التاجر الأسطورى سيجموند واربورج عنه «لم يكن ثمة ما هو مبهم أو متردد فى المواقف التى كان يتخذها. كنت أجد نفسى دائما مجبرا على احترام السمة الشخصية والعاطفية التى تميزت بها تصريحاته وبياناته، والحماس الأخلاقى الذى كان يروج به لآرائه. كان مثاليا حتى النخاع، يعمل بعزم وطيد على خدمة الأهداف التى يؤمن بها. كان نفوذه يحابى دائما المشروعات الفردية المتمايزة عن سلطات ماكينة الدولة مجهولة المصدر».

لم يقتصر الأمر على حماس بولتون لمساعدة المصالح الفردية على الالتفاف حول التنظيمات المزعجة، بل كان أيضا متيّما مفتونا بعظمة بريطانيا الإمبريالية. قال ذات مرة «إذا استطعنا التخلص من القبضة الخانقة لإدارة الاقتصاديين للطلب، والقضاء على مرض الاشتراكية، سنعود مرة أخرى شعبا تملؤه العزة والكبرياء».

ومن موقعه على رأس قسم النقد الأجنبى والتحويلات الأجنبية ببنك أوف إنجلاند، كان بولتون فى الوضع الأمثل للعب دور القابلة فى ولادة سوق دولار جديد محرّر فى لندن. كان بإمكان البنك بسهولة أن يقرر تنظيم هذا السوق وإخضاعه للوائح، لكنه عندما قرر ألا يفعل ذلك وأن يمنع البلدان الأخرى من محاولة فعل ذلك، فبالإمكان الانتهاء إلى أن ذا بنك أوف إنجلاند هو من خلق ذلك السوق واقعيا؛ وكان بالفعل وفقا لقول بولتون، نتيجة «جهد واعٍ من قِبل عدد منا لخلق سوق مالٍ من الأجزاء المبعثرة التى كانت تطفو فى الأنحاء». وفقا لرونن پالان، أستاذ

الاقتصاد الدولى بجامعة برمنجهام، فقد كان ذلك مولد «فراغ تنظيمى يسمى اليوروماركت، أو سوق الأوف شور المالى». مثلا، يحتفظ أحد البنوك البريطانية بنوعين من الدفاتر المحاسبية - أحدهما لعملياته الداخلية [الأون شور] القانونية التى يكون فيها طرف واحد من أطراف التعاون، على الأقل، بريطانيا، والنوع الآخر لعملياته الأوف شور حيث تكون الأطراف كلها غير بريطانية. وفقا لتعبير پالان «يمكن اعتبار اليوروماركت من حيل الإمساك بالدفاتر المحاسبية». يُعتبَر مصطلحا «اليورودولار» و«اليوروماركت» مسمَّيين خاطئين إذ إن لا علاقة لتلك الأسواق بعملة اليورو، كما أنها لا تتاجر فقط فى الدولارات الأمريكية حيث يجرى الاتجار هناك بجميع عملات العالم الرئيسية. وكانت تلك هى النقطة التى بدأ منها نظام الأوف شور واقعيا. وكما هو معتاد فى جميع ما يحدث فى نظام الأوف شور، فلم يلاحظ أحد أى شىء تقريبا.

ومباشرة، بدأت الأحداث السياسية فى تغذية هذا السوق الجديد فى لندن. فى تلك الأيام، لم يكن الاتحاد السوڤييتى يريد الاحتفاظ بدولارات أكثر مما ينبغى فى نيويورك لتلافى مخاطر مصادرتها إذا ساءت الأوضاع فى الحرب الباردة. لكنهم أيضا لم يرغبوا فى الاستثمار فى الإسترلينى عملة الإمبراطورية المتداعية. وجدوا فرصتهم فى تلك السوق الجديدة؛ كان بإمكانهم حيازة الدولارات فى لندن. من ثم، بدأ بنك موسكو نارودنى فى عام ١٩٥٧ بإيداع بضع مئات الألوف من الدولارات هناك، ثم تراكمت تلك الدولارات إلى الحد الذى كان لابد له وأن يصيب كارل ماركس ببالغ الدهشة من مفارقة أن تقوم دولة تعلن أنها ماركسية بتغذية أكثر نظام رأسمالى غير مقيد عرفه التاريخ.

تشير الكتابات التاريخية الحديثة عن نمو لندن كمركز مالى، نمطيا، إلى «الانفجار الكبير» لعام ١٩٨٠- تحرير مارجريت ثاتشر الفجائى لأسواق لندن- بصفته اللحظة الحقيقية لانطلاق لندن. وعلى الرغم من أن «الانفجار الكبير» كان مهما بالتأكيد، إلا أن تيم كونجدون، الذى يمكن القول إنه أحد أكثر المتحدثين باسم

ذا ستى أوف لندن ذكاء وخبرة، اكتشف القصة الحقيقية. كتب يقول فى مجلة سپكتاتور «إن الانفجار المدوّى الكبير لم يكن سوى مشهد جانبى، أو نتاج فرعى لانفجار مدوٍّ أكبر أدى على مدى السنوات الخمس وعشرين الأخيرة إلى تغيير النظام المالى الدولى. إن الانفجار المدوى الأكبر – ووفقا لجميع المعايير ذات العلاقة – يبلغ أضعاف أضعاف الانفجار الكبير». ثم مضى يقول: «نشأ وضع استثنائى أصبح فيه اليوروماركت الذى ليس له تجسيد فيزيقى فى هيئة بناء لتحويل العملات، أو قائمة من القواعد والتنظيمات معترف بها على نطاق واسع، أصبح أكبر مصدر لرأس المال فى العالم». عبر جارى برن عن ذلك من منطلق مختلف حيث قال إن ظهور ذلك السوق «كانت أول رصاصة انطلقت فى الثورة النيوليبرالية المضادة المعادية للسوق الاجتماعى ودولة الرفاه الاجتماعى الكينزية».

كانت ثغرة لندن، التى هى واقعيا تكنولوجيا مصرفية جديدة، النظير المالى غير المرئى لتمرد جمعية مون پلرين الأيديولوجى. ففيما وفرت الأيديولوجيا البيئة المواتية، فقد كان سوق لندن الجديد ذاك، وتفرعاته التالية، هو الذى قام، فى نهاية المطاف، بفرض اللبرلة على اقتصاد العالم، سواء رغب مواطنو العالم فى ذلك أم لم يرغبوا. لم يبدأ نظام الأوف شور العالمى الجديد نموه المتفجر فى جزر الكاريبى التى تحفها أشجار النخيل وتلوث سمعتها الفضائح، أو على سفوح جبال الألب بزيورخ. لقد بدأ جميعه فى لندن، فيما حل محل الإمبراطورية البريطانية شىء أكثر خبثا وغموضا. لخص مؤرخا الإمبريالية البريطانية البارزان پى. چيه. كاين وإيه. چى. هوپكينز ذلك حيث كتبا يقولان «فيما بدأت سفينة الإسترلينى القديمة تغرق تمكنت ذا سيتى من النجاة على متن قارب فَتِىٍّ تفوق صلاحيته للإبحار سفينة الإسترلينى، كان هذا هو قارب اليورودولار. وفيما اختفى الأساس الإمبريالى لقوتها، نجت ذا سيتى بأن حولت نفسها إلى «جزيرة أوف شور» تقوم على خدمة البيزنس الذى خلقه النمو الصناعى والتجارى لشركاء أكثر دينامية بكثير».

فى واقع الأمر، لم تختف الإمبراطورية الرسمية برمتها، إذ لم تحاول أربع

عشرة دولة/ جزيرة الحصول على الاستقلال وأصبحت مناطق بريطانية عبر البحار تترأسها ملكة بريطانيا. نصف تلك الجزر بالتمام - أنجويلا، برمودا، جزر فرچين البريطانية، جزر الكايمان، جبل طارق، وجزر الترك وكايكوس، هى اختصاصات قضائية تتميز بسرية التعاملات، تدعَم وتُدار من بريطانيا، وترتبط عن كثب بذاسيتي أوف لندن.

من تلك البدايات، انفجر سوق لندن الأوف شور إلى حيز الوجود. بنهاية عام ١٩٥٦، بلغت الإيداعات حوالى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى، ووصلت بنهاية عام ١٩٦٠ إلى مليار دولار - كانت ماتزال صغيرة مقارنة بحجم مجمل الناتج المحلى فى بريطانيا والذى كان يصل إلى ما يربو على السبعين مليار دولار. لكن حجم الإيداعات استمر فى التنامى: وصل إلى ثلاثة مليارات فى عام ١٩٦١، وكان السوق وقت آنذاك قد بدأ ينتشر إلى زيورخ إلى جزر الكاريبى، وإلى ما هو أبعد، فيما دخلت مناطق الاختصاصات القضائية، الواحدة تلو الأخرى، إلى اللعبة. قبل ذلك، كانت البلاد محصنة نسبيا ضد الكوارث المالية التى تحدث فى الأماكن الأخرى، لكن اليورو ماركت أوجد الروابط بين القطاعات المالية والاقتصادات فى العالم. إذا حدثت ارتفاعات مفاجئة فى أسعار الفوائد فى مكان ما، تؤثر على الفور، وكأنما ينقلها تيار كهربائى، فى أى بلد مرتبط بالنظام. وفيما تنامت تلك الأسواق وتنامت، بدأت أمواج من النقود المتداولة تتدفق ذهابا وعودة عبر العالم.

بدأ السياسيون فى بريطانيا يشعرون بالقلق بشأن السطوة السياسية الكلية التى يمتلكها ذا بنك أوف إنجلاند وميوله نحو الحرية المطلقة. لكن البنك ألزمهم أماكنهم بحزم. قال اللورد كرومر، محافظ بنك أوف إنجلاند عام ١٩٦٣ «إن إخضاع التبادلات للضوابط انتهاك لحقوق المواطن، من ثم، أعتبره خطأ أخلاقياً».

كان كرومر النموذج الأصلى لرجل بنك أوف إنجلاند، حيث كان مشبّعا بقيم الإمبراطورية وتوجهاتها. كان ابنا بالمعمودية للملك چورچ الخامس، تلقى تعليمه بمدرسة إيتون النخبوية، وكان جده لأمه أول نائب للملك بمصر فى مطلع القرن،

وجده لأبيه نائب الملك بالهند، وحاكم كندا العام، وكان هدفه الأساسى هو أن تستعيد ذا سيتى أوف لندن مجدها الإمبريالى السابق. كتبت مجلة ذا بانكر تقول «ليس ثمة شك فى أن استعادة لندن لدورها الدولى قضية تكمن فى قلب اللورد كرومر».

سرعان ما أدرك المصرفيون الأمريكيون أنه إذا تحرر هذا السوق الغريب الجديد بلندن من تحكم الولايات المتحدة السياسى، فسيتحرر بدوره من قوانين الولايات المتحدة أيضا. كان أحد تلك الأحكام التنظيمية هو قانون جلاس - ستيجال لعام ١٩٣٣، الشهير والذى كان يحظر على البنوك العادية امتلاك أنماط معينة من الشركات المالية الأكثر خطورة، والذى كان يُعتبَر مفيدا لدرجة أنه ظل يُعمل به حتى تم إلغاؤه عام ١٩٩٩ من قبل الرئيس كلينتون ووزير خزانته روبرت روبين والذى كان مصرفيا سابقا لدى مؤسسة جولدمان ساكس [المالية]. كان على هذا المصرفى العبقرى الالتفات إلى كلمات جى. كيه. تشسترتون الصائبة «قبل أن تقوم بهدم جدار فالأجدر بك أن تعرف سبب إقامة المالك السابق له». بيد أنه، وقبل إلغاء هذا القانون بوقت طويل، كانت البنوك الأمريكية تلتف بالفعل حول قانون جلاس - ستيجال، وكانت تفعل ذلك بالذهاب إلى لندن.

من الواضح أن چورچ بولتون رأى الإمكانيات. فى فبراير عام ١٩٥٧ كان قد ترك موقعه ببنك أوف إنجلاند والتحق ببنك لندن وأمريكا الجنوبية الذى أصبح الآن جزءا من بنك ليودز. وفى غضون شهر واحد كان لدى هذا البنك الأخير إيداعات باليورودولارات بلغت ثلاثة ملايين دولار؛ وفى غضون ثلاث سنوات كانت قد وصلت إلى ٢٤٧ مليون دولار - مبلغ ضخم فى تلك الأيام - واستمرت فى التصاعد. وسرعان ما أصبح بنك لندن وأمريكا الجنوبية أكبر لاعب فى السوق. بمجرد التحاق بولتون به فتح مشروعا مشتركا فى جزر الباهاما، وهى ملاذ بريطانى يبعث على الاطمئنان حيث كان لدى ذا بنك أوف إنجلاند مقعد فى مجلس العملات بالجزر. ثم توسع بنك لندن وأمريكا الجنوبية إلى جزر الكايمان وأنتيجوا، وأبعد من

هذا، ومضى يكدس الإيداعات الدولارية من أمريكا الشمالية والجنوبية، ويختطفها خفية إلى سوق أوف شور لندن غير الخاضع للوائح التنظيمية.

وفيما مضت سنوات الستينيات إلى نهايتها، تضخم عجز موازنة الولايات المتحدة. كانت إنفاقات أمريكا فى الخارج تفوق مكتسباتها، وكانت جيوش الدولارات تغادر الولايات المتحدة للخدمة فى اليوروماركت.

تلقى سوق أوف شور لندن تنبيها آخر عام ١٩٦٣ مع مولد السندات الأوروبية. كانت تلك الآلات الجديدة متعددة الأنياب لا تخضع لأية لوائح تنظيمية، سندات أوف شور لحاملها – أى أن أيًا من يحمل قطع الورق هذه فى يديه يصبح مالكها، وحيث إنه لا توجد أية سجلات حول من يمتلكها من ثم فهى مثالية للتهرب من الضرائب. لذلك قامت بلدان كثيرة، منذ آنذاك باعتبار تلك السندات غير قانونية.

تواءمَ هذا التوجه الكوكبى المتحرر من اللوائح التنظيمية مع سياسة التمرد الثقافى للستينيات وازدهار لندن كمركز كسْر قوالب الموضة فى العالم. تخللت الأفكار عن الأجانب، والتمرد على السلطة نسيج المجتمع وأصبحت جزءا منه، كما عملت مغامرات جيمس بوند فى أماكن الأوف شور: سويسرا فى فيلم جولد فينجر عام ١٩٦٤، وناسو فى فيلم ثاندربول ١٩٦٥، على اهتزاز الصورة التقليدية لعالم الأوف شور وتغيرها. بدأ راديو كارولين (أكبر محطة بث إذاعى أوف شور فى العالم) بثه من سفينة فى القناة الإنجليزية بعيدا عن متناول اللوائح التنظيمية البريطانية للبث الإذاعى، مما مثَّل انعاطفة جديدة وأضفى شعبية على لفظ «أوف شور».

مضى اليوروماكت يشهد طفرات ازدهاره. بحلول عام ١٩٧٠ تم تقدير ما يحوزه من إيداعات بمبلغ ٤٦ مليار دولار، وبحلول عام ١٩٧٥، قُدِر أن ما يحوزه أصبح يتجاوز حجم احتياطات العالم برمته من العملات الأجنبية. وفيما توالت الصدمات النفطية فى السبعينيات، كان هذا السوق هو الطريق الذى سلكته الفوائض المالية لدول النفط الغنية إلى البلاد المستهلكة والتى تعانى من عجوزات. وفيما توالت طفرات ازدهار اليوروماركت، بدأ رأس المال النقدى هجومه على قلاع

السلطة وعلى الدولة القومية الديموقراطية. لم يُبالغ الاقتصادى الشهير ألكساندر ساكس حينما أسمى تلك الظاهرة «نظاما بنكيا جديدا.. يغير قواعد العمليات المحاسبية وسُننها». ذهب جارى برن، وهو أحد الأكاديميين القلائل الذين درسوا هذا السوق بتعمق، أبعد من هذا إذ وصف اليورودولارات بأنها «شكل جديد من النقد، وسوق للاتجار فيه».

مضى حجم السوق يكبر ككرة الثلج: ٥٠٠ مليار فى عام ١٩٨٠، ثم ما قيمته ٢,٦ تريليون دولار صافية بعد ذلك بثمانية أعوام. وبحلول ١٩٩٧، كانت حوالى ٩٠٪ من القروض الدولية تتم من خلال هذا السوق. والآن، فقد أصبح يطوّق الأنشطة المالية بالكامل بدرجة أن بنك التسويات الدولى، الذى يشرف على التدفقات المالية الكوكبية، قد توقف عن محاولة قياس حجمه؛ فهو ببساطة يرسل كل الأشياء، بعد حزمِها معاً إلى أسواق العملات الأجنبية على وجه السرعة.

ظلت الحكومة، بين حين وآخر، تحاول إخضاع هذا السوق للضرائب لكن محاولاتها فشلت. كتبت عالمة الاقتصاد چاين سندون ليتل فى عام ١٩٧٥ قائلة «إن اليوروماركت مخلوق مزعج مراوغ. فى محاولاتهم لتدجين السوق، ظل مسئولو البنوك المركزية فى وضع يحاول اصطياد الفيلة بشبكات لاصطياد الفراشات. وعلى الرغم من أن بعض الهيئات قد تمكنت من آونة لأخرى من توجيه الضربات إلى ركبته أو الإمساك بزلومته فى الشباك فدائما ما تمكن ذلك الحيوان بعامة من الفرار من خلال الفتحات والثغرات.. إن تلك الأسواق تمثل مشاكل لم يواجهها مسئولو البنوك المركزية أبدا من قبل». من اللافت أيضا أن ما أسماه جارى برن «الابتكار المالى الأكثر أهمية وخطورة منذ اختراع الأوراق النقدية» لم يخضع للأبحاث إلى حد بعيد حتى الآن. إنها نفس مشكلة الأوف شور القديمة: لم يلفت الوضع انتباه أحد.

توضح عملية حسابية رقمية بسيطة السبب فى أن اليوروماركت الأوف شور المحرر من اللوائح التنظيمية، والتعاملات المالية فى الأوف شور بعامة، يمكن أن

تغل أرباحا استثنائية تتجاوز إمكانية تلافى دفع الضرائب. تتطلب الحكومات من البنوك حيازة احتياطات فى مقابل الإيداعات التى تقبلها. فلنتخيل بنكا فرنسيا عليه أن يحوز ١٠٪ من قيمة إيداعاته النقدية، وفقا للمتطلبات الرسمية للاحتياطات. الفائدة المعمول بها حاليا هى ٥٪ سنويا للقروض، و٤٪ للمودعين. والآن، فمقابل كل إيداع قيمته ١٠٠ دولار يمكن للبنك إقراض ٩٠ دولار بفائدة ٥٪ مما يُكْسبه ٤,٥ دولار. يصبح على البنك أن يدفع ٤٪. من تلك القيمة مما يترك له ٥٠ سنتا. إذا طرحنا رسوم التشغيل المصرفية، ولنقل إنها ٤٠ سنتا يكون البنك قد حقق ربحا قدره ١٠ سنتات عن دولاراته المائة. والآن، فلنتخيل بنكا فى اليوروماركت الأوف شور بلندن. ليس ثمة متطلبات احتياطات فى هذا السوق، وبهذا يمكن للبنك إقراض المائة دولار كاملة بفائدة ٥٪، ويكسب بذلك خمسة دولارات عنها. إذا طرحنا أربعة دولارات الفائدة التى يتلقاها المودع، و٤٠ سنتا تكلفة العمليات المصرفية، يصبح صافى الربح ٦٠ سنتا عن كل مائة دولار أى ستة أمثال ربح البنك الداخلى.

وبالطبع فهذا تبسيط لواقع معقد لكن المبدأ الأساسى ينطبق. ولنلاحظ هنا أنه ليس ثمة عرض أفضل أو أقل تكلفة، كما أن التعاملات المصرفية لم تصبح فجأة أكثر كفاءة. كل ما حدث هو تلافى اللوائح والضوابط التنظيمية، وبذا ضاعف المصرفيون أرباحهم ستة أمثال.

ظاهريا، يبدو هذا فائدة بدون تكاليف للجميع، لأنه، فى السوق التنافسى، فإن المصرفيين سيمررون بعضا من أرباحهم الإضافية إلى المقترضين والمودعين. بيد أن عملاء بنوك الأوف شور دائما ما يكونون هم الأشخاص والشركات الأكثر ثراء فى العالم. أموال حرة معفاة من أية قيود للمصارف وممثلو أثرياء العالم على حساب الآخرين جميعهم هى الفكرة المهيمنة المتكررة فى نظام الأف شور. سنجدها مرة ومرات. كما أنها ليست المشكلة الوحيدة. تطلب الحكومات من المصارف حيازة رأس المال والاحتياطات لسبب جد وجيه. للحماية ضد حالات الذعر المالى. قد يبدو

هذا فى الأوقات الطيبة وأنه أموال حرة؛ لكن وكما عبر المستثمر وارن بافت عن الوضع «فقط حينما تتراجع حالة المد تكتشف من كان يسبح عاريا». وكما اكتشف العالم مرة أخرى منذ ٢٠٠٧، إنهم دافعو الضرائب العاديون، لا المقامرون الماليون هم من يدفعون الفاتورة. بيد أن ثمة سر أوف شور آخر هنا يتوقف على سبب تطلب الحكومات من البنوك حيازة احتياطات فى مقابل الإيداعات.

تخيل أنك أودعت مائة دولار نقدا فى بنكك الداخلى، الذى يتمسك بمتطلب العشرة فى المائة، مما يعنى أن البنك لن يقرض سوى ٩٠٪ من ذلك المبلغ لشخص آخر. والآن، سيكون لدى هذا الشخص ٩٠ دولارا يمكنه إنفاقها. لكن، بطريقة التفافية سينتهى أمر التسعين دولارا هذه فى حساب مصرفى آخر يمكنه أن يقوم بدوره بإقـــراض ٩٠٪ من هذا المبلغ - مما يعنى أن ٨١ دولارا من هذا المبلغ سينتهى أمرها إلى أن تقرَض لأحدهم. وتظل تلك العملية مستمرة. هذا مبدأ معروف - احتياطى مصرفى كسْرى - وإذا تابعت الحسبة دونما كلل إلى نهايتها ستجد أنه من خلال متطلب احتياطى العشرة فى المائة، ستنتفخ المائة دولار، لتصبح ألف دولار منتشرة فى أنحاء الاقتصاد.

من الصعب أن تصدق أنه بالإمكان استدعاء المال من لا شىء بهذا الأسلوب، لكن هذا أحد أهم الأشياء التى تفعلها البنوك. يقول الاقتصادى چيه. كيه. جالبريث «إن خلق النقود عملية غريبة غير معقولة إذا أمعنا فيها النظر. إن العملية التى توجَد بها النقود من البساطة بدرجة تُثبط العقل وتثير نفوره». وهذا هو السر المركزى للعمل المصرفى. بإمكان البنك «توسيع ميزانيته العمومية» بتمديد القروض للآخرين. فى عالم العمل المصرفى، بالإمكان خلق النقود من خلال عملية إقراضها - إنها أموال على شكل ديون.

ليس خلق البنوك الأموال أمرا سيئاً فى حد ذاته، لكن السؤال هو: ما كمُّ الإقراض الآمن؟ يحاول المنظمون مراقبة السيولة - للتأكد من أن كمية المال المتناثر فى أنحاء النظام لا تخرج عن نطاق السيطرة - وذلك من خلال فرض الاحتياطى

ومتطلبات رأس المال النقدى. لكن، تخيل الآن الوضع فى أسواق اليورو [Euromarkets] المحرّرة التى تتخذ من لندن مقرا لها حيث لا يُتطلب من البنوك حيازة أية احتياطات. ستمكن المائة دولار الأولى البنك من أن يُقرض المائة دولار كاملة، والتى تتحول إلى إيداع آخر قيمته مائة دولار، يؤدى إلى قرض آخر قيمته ١٠٠ دولار، وهكذا دواليك.

وهذه، ببساطة، هى النظرية، لكنها بالطبع لم تحدث أبدا بهذا الشكل، ولو أنها حدثت لغرقنا فى تضخم مفرط منذ زمن طويل. السبب هو أنه لا يوجد سوى قدر محدد من الطلب على القروض فى أية فترة بعينها، وإذا تنامى الائتمان فى أى سوق أوف شور، فإنه، لدى نقطة معينة، ينكمش فى مكان آخر كى يعوض عن ذلك التنامى.

ولا يقتصر الأمر على هذا فقط، فإن اليورودولارات ستتسرب، فى نهاية المطاف، عائدة إلى الداخل. ومن الإنصاف القول إن المصرفيين الحريصين كثيرا ما يحتفظون باحتياطيات حتى حينما لا يكونون مجبرين على ذلك.

لعقود عديدة، ظلت ثمة نقاشات خلافية حول الدرجة التى أسهم بها اليوروماركت فى تمديد كم النقود التى تتجول هائمة حول العالم، وتعمل على زيادة المخاطر إلى حد كبير، وتشييد هرم لا يمكن الحفاظ عليه من الديون غير المستقرة بتزايد. وبما أن المؤسسة الوحيدة التى بإمكانها قياس هذا السوق - أى بنك التسويات الدولى - قد توقف عن قياسها، فمن الصعب التوصل إلى استنتاجات راسخة، مثلا، عن مدى إسهامها فى آخر أزمة مالية وانفجار الديون كوكبيا. بيد أن ثمة أمورا على درجة لا بأس بها من الوضوح. إذا خلقت حلبة هائلة لتوليد ديون جديدة مُحررة من اللوائح التنظيمية، فإن هذه الأسواق تتوسع وتقتلع العمليات المصرفية التى تخضع للوائح التنظيمية، ويتزايد الطلب بما يلائم العرض المحتمل. يبدأ الإقراض فى التمدد إلى أماكن لم تكن متاحة له من قبل، بل فى الواقع لا يجوز له التواجد فيها. وكما ذكر سيدنى ولِزو وآلان وينترز فى كتابهما «علم

الاقتصاد الدولي»، فإن بنوك اليورو «قد وجدت بالتأكيد عملاء ليس بإمكانهم الاقتراض وفقا للأنظمة القومية». تعبير آخر، جعلت أسواق اليورو من الممكن لجودة الائتمان أن تفسد بعيدا عن أنظار المنظمين والمراقبين.

فيما كنت أنقب في المحفوظات عن فترة الستينيات والسبعينيات أدهشني كيف أن المراقبين والمنظمين حول العالم، فيما كانوا يجهدون للإلمام بظاهرة الأوف شور الجديدة، كانوا يبدون القلق حول نوع المشاكل ذاتها التي جعلت الاقتصاد العالمي يجثو على ركبتيه في الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي بدأت عام ٢٠٠٧ . ذكر أحد كبار الموظفين البريطانيين في مذكرة «سرية للغاية» عثرتُ عليها في مستندات عام ١٩٦٨ «من الأمور الباعثة على القلق تأجيل دين قصير الأجل لجعله، واقعيا، تمويلا طويل الأجل». كان هذا تحديدا ما أدى إلى دمار بنك نورثرن روك البريطاني عام ٢٠٠٧ . تساءل مقال في مجلة ذا بانكر في حوالي نفس الفترة «هل نمو هذا السوق ترياق مرحب به أم سم بطيء للنظام المالي العالمي بعامة؟ هل يكفل أن تكتسب العملية التكيفية التعديلية شكل انهيار للنظام المالي الدولي؟ هل يكفل دور بريطانيا في تنمية هذا السوق أن تصبح مرة أخرى في الصف الأمامي لمثل هذا الانهيار؟». الإجابة وصلت الآن.

ماذا كان لكينز أن يرى في كل هذا؟ قد يعتقد المرء أنه ونظرا لموقفه المساند لبريطانيا بضراوة، ودفاعه الوطيد والناقد في آن، عن المشروع البريطاني الإمبريالي، فلابد وأنه كان سيرحب بمثل هذا الوضع. في عام ١٩٤١، وفيما كان يتفاوض مع الولايات المتحدة لمساعدة بريطانيا، كتب يقول «لا ينبغي السماح لأمريكا بخرق أعين الإمبراطورية البريطانية». ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إنه قاتل بشراسة أحيانا كي يساعد حي المال والأعمال في لندن على الحفاظ على تسّيده الكوكبي. لكن كينز، ولدى كل منعطف، قاتل من أجل نظام دولي يقوم على أساس التعاون بين الأمم، لا التنافس. أمل أن يكون بإمكان لندن الحفاظ على وضعها، بشكل أساسي، من خلال وجودها في مركز كتلة تعاونية لعملة الجنيه الإسترليني، كما كان يزدري خفض

اللوائح التنظيمية كوسيلة لتفوّق بلد على جيرانه. كان لابد له أن ينظر برعب إلى أسلوب «أفلِس جارى» الذى يتبعه نظام الأوف شور المالى منذ السبعينيات، ناهيك عن الهروب الهائل لرأس المال الذى رعاه ذلك النظام.

ربما كانت الحياة فى لندن فى الستينيات مثيرة، لكن الأوضاع لم تكن مصدر رضا للمنظمين الأمريكيين. فى عام ١٩٦٠، قام الاحتياط الفدرالى، بناء على اعتقاده بأن اليوروماركت كان يجعل «من اتباع سياسة نقدية مستقلة فى أى بلد أمرا بالغ الصعوبة» بإرسال فريق تحقيق إلى لندن. من المفارقات أن تنامى تأثير أفكار ملتون فريدمان الذى ذهب إلى أن الحكومات عليها التركيز على المعروض من الأموال كرافعة تستخدمها فى إدارة اقتصاداتها، كان فى سبيله للحدوث حينما بدأ هذا السوق، الذى كان فريدمان يدعمه، فى جعل تلك الرافعة غير فاعلة.

قدّم العاملون ببنك أوف إنجلاند العديد من فناجين الشاى إلى الأمريكيين، لكنهم كادوا ألا يفعلوا شيئا للتعاطى مع مخاوفهم، حتى بعد أن قال الأمريكيون إن اليوروماركت كان يمثل «خطرا على الاستقرار». عملت بعض التصريحات العرضية التى ذكرها المسئولون بالبنك الإنجليزى على ترسيخ مخاوف الأمريكيين. قال أحدهم «لا تخضع القروض التى تمنحها البنوك المعتمدة للوائح فيما يتعلق بكميتها أو طبيعتها أو مدة استحقاقها. توضع الثقة فى فطنة المُقْرِضين التجارية». وضع چيمس روبرتسون، نائب رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفدرالى إصبعه على أحد مصادر القلق؛ مراكز اليوروماركت البازغة فى ملاذات أمثال جزر الكايمان والبهاما والمرتبطة ببريطانيا والتى ينظمها ذا بنك أوف إنجلاند. قال «اعتراض الرئيس هو أنها ليست أفرعا بأى معنى للفظ. لا تخرج عن كونها أدراجا فى مكتب أحدهم. لِمَ تَجْعلون البنوك تقوم بإجراءات زائفة من أجل الحصول على ميزات بعينها؟».

فى ١٨ يوليو ١٩٦٣ حاول الرئيس كيندى القضاء على تدفقات العملة الأمريكية إلى الخارج بفرض الضرائب على فوائد الأوراق المالية والسندات الأجنبية، حيث افترض أنه بذلك يُلغى حوافز الإقراض فى الأسواق الخارجية الأكثر إدراراً

للأرباح. لكن هذا الإجراء أتى بنتيجة عكسية: عملية فرار جماعي إلى سوق أوف شور لندن المحرر من الضرائب واللوائح التنظيمية. قال هنرى ألكساندر من بنك مورجان جاراتنى حينما بدأ تطبيق الأحكام الجديدة «هذا يوم ستتذكره. سيغير وجه العمليات المصرفية الأمريكية وسيُجبر كل البيزنس على الهروب إلى لندن».

تنامت مخاوف صناع السياسة الأمريكيين حول الاستقرار المالى. بحلول عام ١٩٦٣، وحينما كانت البنوك الأمريكية قد غدت أكبر لاعب فى السوق، خلصت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن السوق قد فاقم «اختلال توازن الدفع والسداد فى العالم» واقترحت على المصرفيين الأمريكيين أن «يسائلوا أنفسهم عما إن كانوا يخدمون المصالح القومية بالاشتراك فى مثل هذا النشاط». مرة أخرى، نقل الأمريكيون مخاوفهم إلى ذا بنك أوف إنجلاند، وقاموا بإرسال مراقب حسابات العملة إلى لندن للتفتيش على البنوك الأمريكية هناك. كان رد بنك أوف إنجلاند على الأمريكيين يرقى إلى القول «بإمكانكم أن تذهبوا إلى الجحيم». قال أحد كبار المسئولين بالبنك «لا يهم ما إن كان سيتى بنك يتهرب من اللوائح الأمريكية فى لندن. لا يهمنى أن أعرف».

فى عام ١٩٦٧، أضاف روبرت رووزا، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية النشط الماهر قوله بأن السوق قد ضخّم بدرجة مفرطة تدفقات رأس المال المزعزِعة للاستقرار «بكميات هائلة أكبر من أى شىء خبرناه فى الماضى، تحركات ضخمة». لم يختلف رد لندن أبدا حيث كان دائما «لا تتدخلوا فيما لا يعنيكم» أو «ليس ثمة داعٍ للقلق». أبلغ اللورد كرومر الاحتياط الفدرالى بنيويورك عام ١٩٦٣، فى رد منه على مخاوف رووزا بشأن التهربات الضريبية «لا أعتقد أنه من المحتمل لحجم هذا النوع من العمليات أن تنمو إلى حد مفرط»، وهذه صفاقة تبدو مستغربة لأن المسئولين البريطانيين كانوا أيضا يشعرون بالتوتر والقلق.

كان يكمن منطق غرائبى كمنطق أليس فى بلاد العجائب وراء قرار ذا بنك أوف إنجلاند بعدم إخضاع تلك الأسواق للوائح التنظيمية – نفس المنطق الذى يسود

نظام الأوف شور. إذا حدث تهافت على سحب الأموال من أحد البنوك الخاضعة للوائح فى إنجلترا، سيشعر بنك إنجلترا، بصفته واضع اللائحة التنظيمية، نوعا من الالتزام بمحاولة إنقاذه. بتعبير آخر، وكما جاء فى مذكرة للبنك، سيعنى تطبيق اللائحة التنظيمية الاعتراف بالمسئولية. من ثم، من الأفضل عدم وجود لوائح تنظيمية، هكذا رأى ذلك المنطق.

إذن، لم تركت الولايات المتحدة بنوكها تندفع إلى سوق لندن المحرَّر، وهى تعلم أنها بذلك تقوض اللوائح الرقابية المالية الأمريكية؟

أحد الأسباب هو أن غالبية الناس رأوا اليوروماركت ظاهرة غرائبية شاذة مؤقتة، يسمُها قدر قليل من القذارة، مآلها الاختفاء سريعا. فى عام ١٩٦٢ انتهت مجلة تايم إلى أن «غالبية الخبراء يعتقدون أن اليورودولار سيختفى تدريجيا إذا ارتفعت معدلات الفوائد الأمريكية إلى المستويات الأوروبية – أو إذا انتهى عجز المدفوعات الأمريكى. أيضا، رأى كثير من المصرفيين الأمريكيين اليورودولارات نوعا من الأموال الغريبة الطريفة، وأنه من الأفضل تركها للأوروبيين. قال أحد المصرفيين الأمريكيين فى لندن للتايم «اليورودولارات، حقا! إنها نقد جوّال متداول – وأفضّل أن أسمّيها بهذا الاسم». كان اليوروماركت قد غدا نوعا من حزام نقل كوكبى معادٍ للكينزية يجعل من تحركات رأس المال قصيرة الأمد شأنا أكثر حساسية وإثارة، ويعمل على تغيير معدلات الفائدة حول الكوكب على الفور، ويتيح لكميات كافية من الأموال التحرك متماوجة والتراكم معا فى مكان واحد من أجل إتاحة هجمات المضاربين الكبيرة ضد العملات التى يقررون أنها هشة وأكثر عرضة للمخاطر.

ثمة شيء آخر حفز الأمريكيين على عدم التدخل، أرادت المصالح الأمريكية المصرفية ذات السلطة الحفاظ على أكبر قدر من الهدوء فى ملعب الأوف شور ذاك. حينما حاول هندريك هاوثاكر عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين الأمريكيين أن يلفت انتباه رئيس الولايات المتحدة إلى اليوروماركت، أثبط محاولته بقوله «لا، لا نريد لفت الاهتمام إليه»، ووفقا لما قاله أحد الأكاديميين المحبطين، فقد أراد المصرفيون «عامدين تجنب نقاش الأمر».

وفى تلك الأثناء، ظل ذا بنك أوف إنجلاند عدوا للوائح التنظيمية. فى عام ١٩٧٣، ذهب بعض المصرفيين الألمان للقاء مسئول بالبنك البريطانى ليسألوه عن التراخيص التى كانوا بحاجة إليها ليصبحوا بنكا معتمدا فى لندن، ووفقا لما قاله أحدهم «نظر المسئول إلينا وقال إن البنك يصبح بنكا حينما أعتبره أنا كذلك».

أوجز هذا الأمر برمته. وفقا لأحد المصرفيين البلچيكيين فقد كان التنظيم يقتضى «الذهاب إلى ذا بنك أوف إنجلاند من حين لآخر، وتناول فنجان من الشاى، وتوضيح ما أنت بصدد فعله».

بل إنه حتى فى عام ١٩٧٥، بعد سنوات منذ أن بدأ الناس يُثيرون المخاوف، عبّر تقرير للجنة تابعة للكونجرس الأمريكى عن بالغ الدهشة من أن هذا السوق ظل بعيدا عن أية رقابة سياسية. كان لهذه المخاوف أن يرددها بعد ذلك بجيل كامل، أى فى عام ٢٠٠٨ بنك التسويات الدولى فيما انتشر الهلع المالى فى أنحاء الكوكب. تساءل البنك يائسا «كيف يمكن لنظام ظِلٍّ مصرفى أن يظهر إلى حيز الوجود دونما أن يحفز أية تصريحات واضحة تعبر عن قلق رسمى؟» تبين فيما بعد، كما سنرى، أن أسواق اليورو الأوف شور، هى إلى حد بعيد البيئة التى تمكن نظام الظِّل المصرفى من التواجد: ذلك البحر المالى العميق المحرَّر الذى يعج بأسماك القرش الضخمة الخطرة التى أسهمت فى آخر أزمة اقتصادية - تلك الحاملات الغرائبية المُهيكلة للاستثمارات وقنوات نقلها، وأمثالها ممن تسببت فى تلك المآسى مؤخرا.

لم يكن السياسيون الأمريكيون وحدهم هم من لم يستشفّوا ما وراء حُجب السرية والتعتيم المشيدة بعناية تلك. تكشف خطابات ذا بنك أوف إنجلاند، بما لا يدع مجالا للشك، الدور المركزى الذى لعبه فى الإبقاء على صعود الأوف شور بعيدا عن الأجندة السياسية. تذكر إحدى المذكرات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٩ ما يلى «قاوم البنك بقوة، فى عدد من المناسبات، محاولات وزارة الخزانة للحصول على معلومات أكثر اكتمالا. رفض نائب محافظ البنك السماح بإفشاء أية تفاصيل عن مواقف البنك المعتمدة إلى وزارة خزانة جلالة الملكة». وفقا لتعبير جارى برن، فإن

ذا بنك أوف إنجلاند «حافظ على عدم إفشاء تفاصيل رقابية على النظام المصرفى البريطانى إلى مؤسسات الدولة الأخرى، وبخاصة وزارة الخزانة، لكنه فوّض كثيراً من تلك السلطة بدوره، عن طريق «الجمعيات المُمثّلة»، إلى بنوك ذا سيتى أوف لندن». هذا على الرغم من وجود من أثاروا تساؤلات جدية حول تلك الترتيبات.

لنعد الآن إلى السؤال عن سبب أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من التعبيرات الدورية عن القلق فى الأوساط الرسمية، تواطأت فى النهاية مع بريطانيا بالسماح لبنوكها بالعمل من خلال نظام الأوف شور؟ تُقرّبنا الإجابة عن هذا السؤال من مكامن السلطة الحقيقية فى هذا العالم. وهنا، فإن ثمة حكاية غريبة أخرى.

الدولار الأمريكى هو عملة الاحتياطات العالمية الرئيسية. وفيما أن الأمم الأقل حظا تجد نفسها، دورياً، تحت وطأة ندرة تحويلات العملات الأجنبية، تستطيع الولايات المتحدة الاقتراض بعملتها الخاصة - بإمكانها طباعة أوراق نقدية كى تحصل على موارد حقيقية، وتعيش بما يتجاوز إمكانياتها لوقت طويل. علّق جاك روف، مستشار الرئاسة الفرنسية ذات مرة بقوله «لو أن ثمة اتفاقاً بينى وبين الترزى الذى أتعامل معه يقتضى بأن تُعادَ إلىّ أى نقود أدفعها له فى اليوم ذاته على صورة قرض لن يكون لدىّ أى اعتراض على طلب مزيد من البذلات منه».

يغير هذا الترتيب الأمور كلها، فهو يمنح رؤساء الولايات المتحدة، ما أسماه ڤالرى جيسكار دستان، حينما كان وزيرا لمالية فرنسا «الميزات المفرطة»، حرية هائلة مطلقة للحركة وسطوة دونما مقابل. وفى هذا الصدد، قالت صحيفة لوموند الفرنسية «يجعل السوق الوضع الأمريكى فى التفاوضات النقدية أقوى بكثير مما ينبغى أن يكون. يُبقى على الأمريكيين فى حالة من الأمان مُضرّة وغير ملائمة للإصلاح الجاد للمدفوعات المالية الدولية، وضع منحاز للمصالح الأمريكية». ساعدت تلك القدرة على دفع ديونها الخارجية بعملتها - التى تستطيع طباعتها - أمريكا على خوض حربها فى ڤيتنام وتمويلها، كما ساعدت مؤخرا الرئيس چورچ دبليو. بوش على تخفيض الضرائب ومراكمة عجوزات ضخمة. وحينما يحين وقت

سداد نفقات تلك «البزوطة»، فبالإمكان نقل عبء التعديلات وتحميله للدول الأخرى.

تستخدم الدول الدولارات لاحتياطياتها لأن أسواق الدولار تتميز بالاتساع والسيولة علاوة على استقرار سعر الدولار نسبيا. يتم تحديد سعر النفط بالدولار، وتتم التعاملات التجارية بالدولار. حينما كنت أعمل مراسلا لرويترز بأنجولا التى دمرتها الحرب فى منتصف التسعينيات، كان تجار العملات الأفظاظ بشوارع وسط مدينة لواندا يملأون خزاناتهم، ليس باليورو، أو الفرانك السويسرى أو الرنمينى الصينى – بل بالدولارات الأمريكية. واليوم، فإن ثلثى احتياطيات العالم بالعملات الأجنبية يتم حيازتها بالدولارات تجعل الدولارات الأرض تدور، وإذا كان لديك ترخيص طباعتها، فقد ملكت زمام أمور العالم.

كتب روبرت سكيدلسكى، مؤرخ كينز يقول فى عام ٢٠٠٩ «يعلم كل مؤرخ أن تلك العملة المهيمنة جزء من النظام الإمبريالى للعلاقات السياسية». كانت أسواق اليورو، حلبة تنافس الدولار، الضخمة الجديدة المُحرّرة، غير الخاضعة للوائح، والتى تُدرّ أرباحا هائلة والتى كانت سيولتها تنمو إلى حد الانفجار، كانت الوسيلة المثلى لدعم هذا الدور الإمبريالى للعملة الأمريكية. صرح دوجلاس ديلون، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية، قائلا بحماس إن أسواق اليورو توفر «وسيلة جيدة لإقناع الأجانب بإيداع أموالهم بالدولار». ساعدت اليورودولارات أمريكا على ترسيخ ميزاتها المفرطة، وتمويل عجوزاتها، وخوض حروب أجنبية، والإلقاء بثقلها فى أنحاء العالم. لم يرد المصرفيون الأمريكيون قضاء أشهر فى نقاشات يحاولون من خلالها جعل الكونجرس يغير القوانين بالداخل. كان الأسهل كثيرا القفز إلى لندن بدلا من ذلك.

كتب إريك هلينر يقول «بخلق اليوروماركت، عثر المصرفيون فى البلدين على حل لمشكلة كيفية إعادة تشكيل محور لندن/ نيويورك المالى الذى كان قد ظل مهيمنا فى عشرينيات القرن الماضى». بل إنه من الأمور جد اللافتة أن مشروع استعادة ذا سيتى أوف لندن مجدها الإمبريالى السابق، وكما بين جارى برن، «تم المضى فيه

دونما تردد، وبسخاء، بدون، وعلى ما يبدو، أى نقاش سابق أو لاحق من قبل رئيس الوزراء، أو وزارة الخزانة، أو مجلس الوزراء، أو الحكومة، أو البرلمان». لعب ذا بنك أوف إنجلترا الدور المركزى لإنجاح هذا المشروع، حيث إنه بعد عام ١٩٤٥، شرع فى إعادة ترسيخ هيمنة الرأسمال النقدى الدولى. وطوال الوقت، كان للملحقات بريطانيا الأوف شور: چرسى، جزر الكايمان، وما شابه، أدوارها المحددة التى تقوم بها فى هذه اللعبة المالية الكبرى.

وفقا لوصف رونن پالان، فقد تدفقت تموجات أسواق اليورو باتجاه الخارج، مدفوعة من مركزها بلندن، إلى الأمام فى ممر جغرافى واضحٍ صافٍ، يبدأ من الجزر الأكثر قربا من البر الرئيسى الإنجليزى، أى جزر القناة الإنجليزية Chan-nel Island، لتذهب سريعا إلى الاختصاصات القضائية التابعة لبريطانيا فى الكاريبى، ثم آسيا، وأخيرا إلى جزر المحيط الهادى المرجانية التابعة للتاج البريطانى». يُقدّر پالان أن تلك العملية استغرقت حوالى عشر سنوات. وهكذا، فبداية من الستينيات، بدأت شبه المستعمرات من تلك الجزر ومعها تشكيلة من توابع لندن، تكتسب لنفسها صفة مراكز حجز وتسجيل يورو ماركت أوف شور: محطات سرية شبه خيالية فى ممر يجتاز دفاتر المحاسبين؛ مخابئ بإمكان أكثر أفراد العالم ثراء، والكوربوريشنات، والبنوك بخاصة، ركن أموالهم فيها، بدون ضرائب وبسرية تامة، حيث يمكنها التنامى سريعا بأكثر من نظيراتها الموجودة فى أماكن داخل بلادهم تخضع للوائح التنظيمية.

قد يقوم بأعمال التسجيل فى الدفاتر المحاسبية شخص أو شخصان وهما جالسان على مكتب فى جزيرة تحفها أشجار النخيل، على حين يترك العمل الثقيل – محاولة مواءمة متطلبات نقابات مصرفية كبيرة معا، وتعشيق التروس المحاسبية كما يجب، والتأكد من أن المستندات الورقية محبوكة لا تثير الشكوك – ليضطلع به المختصون بلندن. ظلت هذه العلاقة السِّرية المتبادلة التى لا تنفصم عراها بين لندن وتوابعها فى الخارج الملمح المحدِّد لنظام الأوف شور منذ آنذاك وحتى الآن.

يقدم كل من تلك الأمكنة مدى الخدمات المتخصص بها. قد يعنُّ لجزر الكايمان تغيير قوانينها لتوفر منصة لنوع خاص من ألعاب الأوف شور صفرية الضرائب. آنذاك، تقوم جزر البهاما بتخفيض معاييرها لتساير جارتها الفطنة، ثم تلحق بهما لوكسمبورج وچرسى، وهكذا دواليك. للدينامية التى يخلقها ذلك التنافس الداخلى منطق لا تساهل فيه: عليك أن تبقى على التحرر والتخلص من القيود؛ ثم تزيد من هذا النهج بحيث تظل متقدما خطوة عن الآخرين وتمنع الأموال من الهروب. ليس ثمة طريق آخر، وهناك نتيجة واحدة فقط: لوائح فضفاضة أكثر تساهلا إلى ما لا نهاية.

كان سوق جديد قد ظهر إلى حيز الوجود، ومعه انبعاث للندن بصفتها أكبر مركز مالى فى العالم، يدعمها شبكة معقدة من الروابط بالمستعمرات السابقة وتشكيلة من الأماكن الإمبريالية الغريبة الأخرى. وحتى فيما انهارت أحلام إيدن فى أن يهزم القومية العربية فى حرب السويس التى ألحقت العار ببريطانيا، كانت المؤسسة المالية فى لندن تجمع أشلاءها وترقّع الأساليب التى بها تستطيع لندن استعادة وضعها كعاصمة لعالم تحكمه مصالح نخبة المستثمرين. وفى لحظة دمارها الظاهر، بدأت الإمبراطورية البريطانية فى الانبعاث من وسط الموتى ومن تحت الثرى والرماد.

الفصل السادس

إقامة شبكة العنكبوت

كيف شيّدت بريطانيا إمبراطورية جديدة فيما وراء البحار؟

لم تكن لأسواق اليورو خطة رئيسية أصلية، بل إنها، وبدلا من ذلك، قد نمت من منطلق منطقها الداخلى الخاص، وغدت سريعا قوة لا يمكن وقفها فى الاقتصاد الكوكبى. بيد أنها، ومنذ الستينيات، بدأت تنمو يدا بيد مع نظير آخر تم تشييده عن عمد: شبكة من المناطق نصف البريطانية، مركزها لندن، متناثرة فى أنحاء العالم، بإمكانها اصطياد البيزنس من الاختصاصات القضائية القريبة من خلال توفير مخابئ وملاذات للنقود تحافظ على السرية، ضرائبها منخفضة، ولوائحها التنظيمية متساهلة. أصبح بالإمكان أن تتعاطى ذا سيتى أوف لندن مع أموال الجرائم وما شابهها، لكن من على مسافة بعيدة عن لندن تكفى لتقليل الرائحة الكريهة إلى حدها الأدنى. طوّر نظام الأوف شور الجديد بنيته الأساسية الخاصة به، ورؤيته الخاصة؛ بل وحتى حِسًا بمهمة مشتركة ومجموعات قوانين للسلوك شبه أرستوقراطية غير مألوفة.

كان لچرسى، وجورنزى، وذا آيل أوف مان، تلك الجزر القريبة التابعة للتاج البريطانى أن تُشكّل الحلقة الداخلية من الشبكة العنكبوتية تلك وتكون أوربا بؤرة تركيزها. أما الجزر الكاريبية الأربع، أو آخر المواقع الأمامية للإمبراطورية الرسمية، فكان لها أن تركز على القارات الأمريكية: فيما تعمل الأراضى المتناثرة الأخرى مثل هونج كونج التى تتحكم فيها بريطانيا بوابة للصين وبقية المنطقة إلى جانب بعض جزر المحيط الهادى التى كانت ضمن مستعمرات التاج وأجزاء من الشرق الأوسط وأماكن أخرى، تعمل على توسيع متناول الشبكة العنكبوتية الدولية.

كلما زاد عدد البلاد التى تقوم بتحرير اقتصاداتها فى أنحاء العالم وتعمل على انفتاحها، زادت أعداد البيزنسات التى تطير فى محيط كل عقدة من عقد الأوف شور، وأصبحت فى نطاق متناول الشبكة. لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن كل

مركز أوف شور كان له أن يمارس ضغوطا تنافسية على الضرائب والأنظمة القانونية والتنظيمية للأماكن القريبة - أى أن يمارس الضغوط للإسراع بخطى اللبرلة المالية، سواء رغبت فى ذلك تلك الأماكن أم أبت. ثم تنتشر المؤسسات المالية من لندن، وول ستريت، وأمستردام، وفرانكفورت وباريس إلى تلك المناطق بسرعة هائلة. كان لانفجار الأوف شور الذى بدأ بصعود اليوروماركت فى لندن فى منتصف الخمسينيات أن ينتشر سريعا بدءا من الجزر التابعة للتاج بالقرب من البر الرئيسى، ثم إلى الاختصاصات القضائية فى منطقة الكاريبى التى تحوزها بريطانيا، ثم إلى آسيا، وأخيرا إلى الجزر المرجانية فى المحيط الهادى التى تحوزها أيضا بريطانيا. كانت تلك هى الكيفية التى تكشفت بها تلك القصة الغريبة التى لم تخضع للدراسة تقريبا حتى يومنا هذا.

فى منطقة جزر الكاريبى، يتقصى نظام الأوف شور الحديث أصوله عودة إلى

الوقت الذى بدأت فيه الجريمة المنظمة تهتم بقوانين الضرائب فى الولايات المتحدة. حينما أدين آل كابونى بتهمة التهرب الضريبى عام ١٩٣١، استغرق زميله ماير لانسكى فى تطوير خطط يُخرج بها أموال الجريمة من الولايات المتحدة كى يعيدها نظيفة بعد غسلها إلى داخل أمريكا مرة أخرى. كان لانسكى رجل مافيا مصقولا مراوغا- كان بلا شك النموذج لشخصية هايمان روث فى فيلم الأب الروحى -God father- وتمكن من تجاوز كل تهمة جنائية وُجهت إليه حتى وفاته فى عام ١٩٨٣. تفاخر ذات مرة بالقول إن أنشطة أموال الجريمة التى ارتبط بها كانت تفوق «صناعة الحديد والصلب بالولايات المتحدة».

بدأ لانسكى فى عام ١٩٣٢ بالأنشطة المصرفية السويسرية حيث أتقن أسلوب إعادة الإقراض loan back. كان يقوم بنقل الأموال إلى خارج الولايات المتحدة فى حقائب ملابس وكذلك كميات من الماس، وتذاكر الطائرات، وشيكات صرافيين، وأسهم لحامله لا يمكن تقصى أصحابها، أو أى شىء آخر. كان يضع الأموال فى حسابات سرية سويسرية، متبعا الألاعيب لضمان أقصى حد من السرية. يقوم البنك السويسرى بعد ذلك بإقراض النقود لأحد أفراد العصابات فى الولايات المتحدة، وهكذا تعود الأموال نظيفة إلى الولايات المتحدة. أيضا، يصبح بإمكان المتلقى خصم الفوائد على القرض من دَخْلِه الذى يدفع عنه ضرائب بالولايات المتحدة.

بحلول عام ١٩٣٧، كان لانسكى قد أقام كازينوهات قمار فى كوبا، بعيدا عن متناول السلطات الضريبية الأمريكية، وشاركه زملاؤه فى تلك الكازينوهات، وأيضا حلبة لسباق الخيل وبيزنسات لتجارة المخدرات هناك. كانت كوبا، واقعيا، مركزا لغسيل أموال الجريمة المنظمة: «ديزنى لاند معكوسة»، وأكثر بقاع الكوكب انحلالا، وفقا لتعبير الكاتب جفرى روبينسون. ساعدت روابط لانسكى مع قيادات اليمين السياسى فى كوبا على إشعال مشاعر الغضب العنيف - الذى أتى بفيدل كاسترو إلى السلطة فى عام ١٩٥٩.

بعد ذلك، انتقل لانسكى إلى ميامى لإنشاء كوبا أخرى خاصة به. كانت ميامى

على درجة كافية من صغر المساحة والفساد مكنته من شراء قياداتها السياسية، كما كانت قريبة بحيث يمكن للمقامرين من داخل الولايات المتحدة الذهاب إليها والعودة منها كلما أرادوا.

كانت جزر البهاما، تلك البقعة التى استُخدمت فى الماضى لتهريب الأسلحة والذخيرة البريطانية إلى ولايات «العبيد» الجنوبية فى كونفدرالية الولايات المتحدة، مثالية. شرع لانسكى فى جعل هذه المستعمرة البريطانية، التى كان يسيطر عليها زمرة من التجار البيض الفاسدين الذين عُرِفوا باسم «صبية شارع باى Bay Street Boys، جعلها على قمة الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية لأموال شمال أمريكا وجنوبها القذرة. توضح مذكرة متحفظة أرسلها المستر دبليو. چى. هالاند، من مكتب المستعمرات، إلى مسئول فى ذا بنك أوف إنجلاند عام ١٩٦١، الطبيعة المتوترة للقاء الطبقات الراقية البريطانية مع الجريمة المنظمة الأمريكية بجزر البهاما: «نشعر أن عدم وجود نظام رقابى تنظيمى فاعل قد يكون إغفالا خطيرا لأنه من المعروف أن تلك البقعة سيئة السمعة تحديدا ومعها برمودا، تجتذب جميع الأنواع من السحرة الماليين، ونعتقد جازمين أن بعض أنشطة هؤلاء يجب أن تخضع للتحكم والرقابة من أجل الصالح العام».

لم تفعل لندن شيئا. وبعد ذلك بعامين، حذّرت مذكرة أرسلها إم. إيتش. پارسونز، الإدارى بالمكتب الكلونيالى، إلى السير دنيس ريكت، مستشار جلالة الملكة، من أن ستافورد ساندز وزير المالية الأبيض العنصرى لجزر البهاما، والذى كان قد تلقى مؤخرا ١,٨ مليون دولار من لانسكى وشركاه، أراد أن يجعل من إفشاء السرية المصرفية جريمة يعاقب عليها القانون. كان ساندز قد أبلغ پارسونز أن ثمة مليار دولار أو أكثر من النقود القذرة يمكن الحصول عليها من خلال دعم السرية المصرفية وإنه كان على استعداد لإغضاب الولايات المتحدة ليحصل عليها. كتب پارسونز يقول «إن ذلك التشريع الجديد المقترح لابد وأن ينجم عنه احتجاجات

من حكومة الولايات المتحدة لحكومة جلالة الملكة. سيبدو موقفنا واهناً.إذا كان علينا أن نقول إننا لا يسعنا فعل شيء للتأثير في مسار ذلك التشريع الضار بمنطقة مازلنا مسئولين عنها شكليا.. أعلم أن هذه نطقة حساسة».

يبدو أن لندن أعطت الضوء الأخضر، وأقام لانسكى إمبراطوريته.

لكن، لم يشعر كثير من المحللين بالرضا عن تلك الأوضاع. فى عام ١٩٦٥، قام ليندن پيندلينج السياسى الشعبوى بجزر البهاما، بإلقاء «صولجان» رئيس البرلمان من نافذة المجلس وسط الحشود الغاضبة فى إيماءة دراماتيكية تشير إلى شعار «السلطة للشعب». انتُخِب رئيسا لوزراء البهاما فى عام ١٩٦٧ على أساس برنامج انتخابى تضمّن العداء للقمار والفساد والروابط بين «صبية شارع باى» والجريمة المنظمة. لم يدرك كثيرون أن لانسكى كان أيضا يدعم پيندلينج. ومضت كازينوهات القمار وصناعة الأوف شور التى تهيمن عليها أموال الجريمة المنظمة تشهد طفرات الازدهار.

لكن حينما قاد پيندلينج جزر البهاما إلى الاستقلال فى عام ١٩٧٣ هرب لاعبو الأوف شور من هناك كالقطعان. وضع مِلتون جروندى، محامى الأوف شور الكاريبى النافذ إصبعه على المشكلة «لم يكن السبب هو أن پيندلينج فعل أى شيء للإضرار بالبنوك؛ كان السبب فقط هو أنه أسوَد».

بيد أنه تصادف أن كان ثمة مكان بريطانى آخر ملاصق للبهاما عُرِف عن سكانه المحليين أنهم ودودون: جزر الكايمان. بدأت الأموال تتدفق إلى هناك.

يتذكر ملتون جروندى، خريج جامعة كامبريدج، ومؤلف عدد من الكتب التى تحظى بالاحترام عن أموال الأوف شور، أول مرة وصل فيها إلى جزر الكايمان. كانت الأبقار تتجول فى قلب المدينة، وكان هناك بنك واحد، وطريق مرصوف واحد، ولم يكن ثمة نظام هاتفى. تَزعُم دورية كايمان فاينانشيال ريڤيو أنه فى تلك الأيام كانت أسراب البعوض الطائرة على درجة من الكثافة كافية لأن تخنق الأبقار. فى عام ١٩٦٧ أصدرت جزر الكايمان أول قانون ائتمانى لها، وكان جروندى هو من

وضعه وصاغه، وقال عنه أحد مسئولى العوائد الداخلية البريطانية فيما بعد «إنه يهدف بلا مواربة لإثباط قانونيا الخاص بالتعاطى مع دافعى الضرائب التابعين لنا». وفى غضون أشهر قليلة من إصدار ذلك القانون كان قد تم توصيل فندق جراند كايمان بشبكة الهواتف الدولية، وتم توسيع المطار الدولى بحيث تتمكن طائرات الچت من الهبوط فيه.

يذهب البعض إلى أن بريطانيا أقامت شبكة الأوف شور، نتيجة لرغبة قصيرة النظر فى العثور على وسيلة تمول بها مناطقها الواقعة فيما وراء البحار أنفسها. بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا المرهَقة، أن إمبراطوريتها التى كانت مصدر الأرباح الهائلة فى وقت ما، قد أصبحت مكلّفة ومن الصعب إدارتها فيما بدأ السكان المحليون يحدثون الاضطرابات مطالبين بالاستقلال. لكن الأدلة تشير إلى تفسير مختلف ومقلق لقرار بريطانيا بتحويل أشباه مستعمراتها إلى اختصاصات قضائية لسرية التعاملات المالية. تخبرنا مستندات المحفوظات [الأرشيفات] بقصة متسقة عن كيفية نمو الملاذات الضريبية: بدأ منتسبو القطاع الخاص الذين يعملون فى منطقة من الحرية المفرطة أنشطتهم بأقل قدر من المعارضة من بريطانيا أو مبعوثيها الذين كانوا يفتقدون الخبرة.

ذكر فريق حكومى بريطانى بجزر الكايمان فى مذكرة له عام ١٩٦٩ وجود «غياب مخيف لأنماط معينة من الخبرة» وأضاف أن «الخدمة المدنية مازالت تعكس من حيث هيكلها والعاملون بها نموذجا عفا عليه الزمن ينتمى إلى العصور الغابرة». مضت المذكرة تقول «وضع طوفان أنشطة القطاع الخاص، الذى يُغرق باطراد وظائف الحكومة الأساسية، عبئا لا يمكن تحمله على كبار العاملين». كانت أسراب المستثمرين وفقا للمستندات الأرشيفية تصل تباعا ومعها:

دعاياتها وخططها مطبوعة على ورق مصقول لامع ويتحدث نيابة عنها فريق من رجال الأعمال يدعمهم جميع أنواع المستشارين. وعلى جانب الطاولة الآخر - كان

يجلس المدير الإدارى وموظفوه المدنيون، ليس بينهم خبراء بيرنس، أو مستشارون أو اقتصاديون، أو علماء إحصاء، أو متخصصون فى أى مجال. جنتلمن مقابل لاعبين. والجنتلمن لا يتقنون اللعبة ولا يعرفون قواعدها. لا غرو إن فاز المهنيون.

تظهر، فى الأرشيفات، مدرستان للرأى داخل نطاق الخدمة المدنية البريطانية. على أحد الأطراف توجد وزارة الخزانة، وبخاصة جباة ضرائبها وعوائدها الداخلية والذين يعارضون الملاذات الضريبية بضراوة، والذين يجدون جزر الكايمان ذميمة بخاصة. كانت سلطات الولايات المتحدة غير راضية بوضوح، أما وزارة الخارجية البريطانية فكانت تعارض نظام الملاذات بأسلوب فضفاض وكان موقفها يحتمل تفسيرات متنوعة. على الجانب الآخر يوجد ذا بنك أوف إنجلاند، أكثر مشجعى الترتيبات الجديدة صخبا وصياحا، وداعمه الأقل نفوذاً بكثير، أى وزارة تنمية مناطق ما وراء البحار البريطانية. رُسِمت خطوط المعركة؛ وأصبحت النقاشات متحمسة بل وحتى لاذعة.

وفيما كانت مصلحة العوائد الداخلية منزعجة بخاصة، أبدى كبار المسئولين البيروقراطيين فى وزارة الخزانة بعض القلق، لكنه أقل مما كان قد أبداه مسئولو العوائد. جمّعوا فريق عمل، قال تقرير له فى عام ١٩٧١، إنه ينبغى على بريطانيا أن تتوقف عن تشجيع أنشطة الملاذات الضريبية فى أراضيها الواقعة وراء البحار، تلك الأنشطة التى كانت قد أصبحت وفقا لتعبير إحدى المذكرات الداخلية فى لندن «غير متحضرة إلى أقصى الحدود». أيضا، عبرت مذكرة سرية لوزارة الخارجية عن القلق حيث ذكرت أن «جزر الكايمان التى تحولت إلى ملاذ ضريبى فى عام ١٩٦٧ وافقت على تشريع [مشروع قانون] يناسب ذلك النشاط ويتجاوز كثيرا ما كانت وزارة الخزانة فى المملكة المتحدة على استعداد لتقبله». أصبح مشروع القانون بهدوء قانونا نافذ المفعول بعد أن أغفل أحد الموظفين الذين لم يُذكر اسمه تقديم المشروع إلى لندن للموافقة عليه. مضت المذكرة تقول «إن هذا الخطأ الإدارى» دق

إسفينا فى دفاعات وزارة الخزانة المشيدة بعناية ضد انتهاكات الملاذات الضريبية. بينت المذكرة أيضا أن بريطانيا، قامت فيما بعد، سد الثقوب فى قوانينها الضريبية بأفضل ما تستطيعه - وتركت نخب أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم أحراراً فى استخدام مرافق أوف شور جزر الكايمان. وعلى الرغم من هذا التحذير فلم يفعل أحد أى شيء.

بيد أن جزر الكايمان أصبحت ملاذا ضريبيا من خلال ما هو أكثر من «خطأ إدارى». يتيح لنا خطاب كُتِب عليه «سرى» صادر عن ذا بنك أوف إنجلاند بتاريخ ١١ أبريل ١٩٦٩ رؤية أفضل للقوى التى كانت تحرك التغيرات فى منطقة الكاريبى:

ينبغى علينا أن نتأكد من أن التكاثر المحتمل لشركات الائتمان والبنوك.. إلخ والتى ستكون فى غالبية الحالات أكثر من مجرد لافتات نحاسية للتلاعب بالأصول وتهريبها خارج الجزر، لا يخرج عن نطاق تحكمنا. بالطبع، ليس ثمة ممانعة فى أن تقوم [تلك الشركات] بتوفير مخابئ لغير المقيمين، لكن علينا أن نتأكد من أنها، وفيما تفعل ذلك، لا تخلق الفرص لتحويل رءوس الأموال من المملكة المتحدة إلى خارج منطقة الإسترلينى بحيث لا تخضع لأحكام المملكة المتحدة».

مرة أخرى: لا ممانعة فى نهب البلاد الأخرى - طالما ظلت بريطانيا محمية. كانت منطقة الإسترلينى منطقة تتكون فى غالبيتها من المستعمرات البريطانية والأراضى الخاضعة للتاج البريطانى، بلدانا كانت إما تستعمل الجنيه الإسترلينى عملة خاصة بها أو تثبت أسعار عملاتها مقارنة به. كان الدفع حرًا فى أنحاء تلك المنطقة، لكن تدفقات رأس المال إلى خارج منطقة الإسترلينى كانت تخضع للرقابة المشددة. كان مصدر قلق ذا بنك أوف إنجلاند الرئيسى وقتئذ هو أن المراكز الكاريبية كانت نقاطا رخوة ضعيفة: مصادر لتسرب رءوس الأموال إلى خارج منطقة الإسترلينى. من ثم، قلصت بريطانيا منطقة الإسترلينى فى عام ١٩٧٢ وقصرتها على بريطانيا وأيرلندا، والمناطق التابعة للتاج البريطانى، واستبعدت منها

الملاذات الجديدة. أصدرت جزر الكايمان عملتها الخاصة بها، أى دولار الكايمان، والذى ثبتت سعره على ١,٢ دولار كايمانى مقابل الدولار الأمريكى فى عام ١٩٧٤.

فى العام الذى تقلصت فيه منطقة الإسترلينى، اختفى المسئولون البريطانيون الذين كانوا يعملون ضد الملاذات الضريبية من ملفات الأرشيف. بدا وأن من حلوا محلهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن تقرير عام ١٩٧١ ولم يكتشفوه سوى فى عام ١٩٧٧ موضوعا على الرف دونما تنفيذ أو تفعيل. مرة أخرى نراهم يعبّرون عن قلقهم - ومرة أخرى لم يتم فعل أى شىء. وكالعادة، يتم كتابة التقارير، وصياغة المذكرات لكن لا شىء يتغير. ويكرر التاريخ نفسه داخل الهيئات والأقسام، وبينها، وكل هذا فى أقل من عشر سنوات. وفى كل مرة، يُذكر أن ذا بنك أوف إنجلاند تصدى لمنطقة الملاذات الضريبية.

فيما كان كل هذا يحدث، دعم ممثل «وزارة تنمية المناطق الواقعة ما وراء البحار»، بوضوح الخط الذى تبناه ذا بنك أوف إنجلاند. بدا أن قلقه تركز بشكل شبه حصرى على سلامة ١٠٠٠٠ من سكان الكايمان ورفاههم- وتعامى بوضوح عن الأثر المروع لهذا البيزنس على الملايين من ضحايا هرب رءوس الأموال من أمريكا اللاتينية القريبة. وأيا كانت دوافع تلك الوزارة - حالة قصر نظر ميئوس منها، أو محاولة أنانية خبيثة لاكتساب مزايا للمنطقة التى ترعاها على حساب بقية بلدان العالم النامى - فإنها دافعت بقوة عن نظام الأوف شور البازغ.

ثمة شىء آخر ظهر فى الأرشيفات يساعدنا على مزيد من فهم دور بريطانيا فى دعم أنشطة الأوف شور المالية.

قال كنث كرووك، الحاكم البريطانى لجزر الكايمان والذى كان قد وصل لتوه «ليست هذه فردوسا استوائيا. يمكننى هنا التوسع فى وصف الشاطئ الرائع المبتلى بأسراب البعوض؛ أو المنزل الذى يكاد يكون جديدا، لكنه مُهمَل وسيئ التصميم؛ أو المدينة الصغيرة اللطيفة التى تفتقد الترتيب والنظافة؛ أو الخطط

لتجفيف المستنقعات التى تولد من الروائح الكريهة ما يكفى لقتل حصان؛ أو المكتب الذى لابد وأن ينهار قبل وقت طويل مخلّفا كومة من التراب تملؤها جيوش النمل الأبيض».

كان كرووك يدير مكانا يسكنه ١٠٠٠٠ شخص فقط. وكتذكرة للقارئ، فقد كان الحاكم، وقتئذ، كحاله اليوم، تُعيّنه الملكة بناء على مشورة الحكومة البريطانية، وهو أقوى شخص فى الجزيرة وأكثرهم سطوة. يترأس مجلسا للوزراء - وهنا يدخل الكايمانيون المحليون، بأسلوب ما. تُجرى الانتخابات فى كايمان بكل ما تقتضيه من تظاهرات سياسية ومظاهر مرح الأسواق الانتخابية - لكن الحاكم يظل مسئولا عن شئون الدفاع، الأمن الداخلى، والعلاقات الخارجية. يقوم بتعيين مفوض للشرطة، ومفوض للشكاوى، ومراجع عام للحسابات، ومُدّعٍ عام، ورجال القضاء، وعدد آخر من كبار المسئولين. أما محكمة الاستئناف النهائية فهى «مجلس الملكة / الملك الخاص» بلندن [يتشكل من وزراء الدولة وغيرهم ممن يختارهم التاج. وفيه لجنة قضائية ذات اختصاص استثنائى أعلى]. يحمل الدولار الكايمانى صورة الملكة والنشيد القومى للكايمان هو «حفظ الله الملكة».

مضى خطاب كنث كرووك، حاكم جزر الكايمان، يقول فى تقريره الدبلوماسى رقم ٧٢/٢١٢، والذى أرسله إلى چورچ تاون، وزير الدولة لشئون الكومنولث بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٢، وأوردنا مجتزأ منه أعلاه، مضى يقول:

إنه بالتأكيد منصب شاذ لعضو فى السلك الدبلوماسى. كم من زملائى، وأنا مثلهم، قالوا لأنفسهم وهم يتأملون تفاهات أحد رؤساء الدول «لو أن هذا الأحمق قد فعل كذا وكذا، لسارت الأمور بيسر». لكن هل فكروا حقا ما ستكون عليه الأمور لو أن أحدا منهم كان هو ذاك الأحمق؟.. أود لو دعوت زملائى كى يحاولوا إدارة برلمان وفقا لأفضل تقاليد وستمينستر، ويقوم أحد الأعضاء فيه بمغادرة الجلسة، ويتسبب فى حالة من الفوضى لأن عليه أن يقود حافلة تلاميذ يمتلكها هو. سيدى أود أن تغفر لى إذا استشففت فى هذه الرسالة شيئا من الخفة غير الملائمة.

لكنه، حينما يصل إلى الحديث عن الأمور السياسية وعن العلاقة الغريبة بين بريطانيا وتلك الجزيرة الصغيرة شبه / المستعمرة، نجد أن لهجته تصبح أكثر جدية وخشونة. يقول «لا يريد الكايمانيون الاستقلال، كما لا يريدون أيضا حكما ذاتيا داخليا - هم على غير استعداد لينيطوا السلطة إلى بعضهم.. كما أنهم يعلمون جيدا أن الروابط مع البريطانيين تكسبهم مكانة لن يحصلوا عليها خلاف ذلك. من ثم، يسرهم أن يكون لديهم حاكم [بريطاني]؛ وعلاوة على كل شيء آخر، فهو مفيد جدا لاتخاذ القرارات التي لا تلقى شعبية». ثم بعد ذلك، نجده يضع إصبعه على خفايا تلك العلاقة ودقائقها: منح بريطانيا التحكم الواقعي مع التظاهر بأنها لا تتحكم:

يدركون أنه إذا أصبح واضحا أن الحاكم يملك السلطة الفعلية سيبدو الآخرون مجرد أصفار. يرى السياسيون المنتخبون هناك أن هذا يسيء إلى صورتهم. يريدون أن يجعلوا الدستور يبدو وأنه يلزم الحاكم بفعل ما يريدونه، هذا على الرغم من أنهم يعلمون أنه لا يلزمه. أعتقد أننا هنا في عالم من دلالات ظواهر الأشياء. كلما زاد عدد من نضعهم من الكايمانيين في مراكز للسلطة، كان هذا أفضل؛ سيقومون بدور موانع الصواعق التي تحول دون المعارضة السياسية [ضد البريطانيين].

لم يحدث أي تغيير ذي معنى منذ وقتئذ وفقا لسياسي كايماني رفيع المنزلة طلب عدم ذكر اسمه؛ أوضح لي «تريد المملكة المتحدة أن يكون لها درجة كبيرة من التحكم، فيما تريد أن تبدو وأن لا سيطرة لها. وكأي رئيس آخر، تريد النفوذ بدون مسئولية؛ يمكنهم، حينما تسوء الأمور أن يقولوا «إنه خطؤكم أنتم - لكنهم هم من يجذبون كل الخيوط. يمكن للحاكم أن يأتي بعميل للتاج هنا ليفعل كل ما يريدونه. ظلت اليد المحركة دائما خلف الكواليس، في الظلال: لم تُظهر وجهها أبدا». قال إن الحفاظ على إخفاء الواقع عن الكايمانيين جزء من القيادة السياسية، مثلما يحدث

عندما يكون لديك أطفال «ليس من الضرورى أن تخبرهم بكل الأعباء والتحديات التى تواجهها. إن ٨٠٪ من الجماهير التى تحضر اجتماعاتنا يعتقدون أنهم هم المسيطرون».

إلا أن تلك الإيماءات نحو الممثلين المنتخبين علاوة على إغداق الأموال عليهم تبقى على السكان المحليين سعداء بحيث لا يعملون على قلقلة القارب. واليوم يؤيد الكايمانيون الرباط مع بريطانيا بقوة. يتذكر روى بودن، الوزير السابق ومؤلف كتاب «تاريخ لجزر الكايمان» حرب الفولكلاند بين بريطانيا والأرچنتين عام ١٩٨٢، حينما دشن الكايمانيون النافذون، الذين لم يكتفوا بمساعدتهم جنرالات الأرچنتين وأصدقاءهم الأثرياء على نهب بلدهم، دشنوا صندوقا باسم «أمك تحتاج لمساعدتك». كانت علب جمع التبرعات المصنوعة من الصفيح تخشخش فى الشوارع، وتم جمع مليون دولار، حسبما قال، سُلِّمت إلى بريطانيا من أجل المجهود الحربى.

تبعث مواقف السكان المحليين من بريطانيا الطمأنينة فى نفوس المستثمرين، لكن دور بريطانيا هو الصخرة السياسية الصلبة التى تدعم خامس أكبر مركز مالى فى العالم. إذا أمسك الكايمانيون بزمام الأمور بالكامل، فستهرب معظم تلك الأموال من هناك.

فيما كانت تلك التغيرات تحدث فى منطقة الكاريبى البعيدة كان ثمة تغير مماثل يتبلور فى الجزر التابعة للتاج القريبة من ذا سيتى أوف لندن. يعطينا الخطاب التالى من أحد الناخبين يتناول فيه مؤتمرا للضرائب بچرسى والذى صادق عليه عضو البرلمان طونى بن وأرسله إلى دنيس هيلى، فكرة عما كان يُعدّ:

«أشعر بالدهشة حينما أرى المستر جنت من ذا بنك أوف إنجلاند وهو يعطى النصائح حول كيفية تلافى دفع الضرائب. أعجب ما إن كان هذا جزءا من واجبات هذا البنك؟ يشير المستر جنت إلى أن ذا بنك أوف إنجلاند لن يكون على استعداد

لتمرير أية معلومات تطلبها مصلحة العوائد الداخلية! أليس لوزارة الخزانة البريطانية أية سيطرة على ذا بنك أوف إنجلاند؟ ما الترتيبات والصفقات التى تتم فى تلك المناسبات خلف الكواليس؟ إن الأمر برمته على درجة من الانحطاط والقذارة لا يمكن تصديقها.

كانت جرسى، أهم توابع التاج البريطاني، قد ظلت تجنى الأرباح من بيزنس الأوف شور قبل وقتئذ بمدة طويلة. فى القرن الثامن عشر كانت قد أصبحت بالفعل مركز أوف شور حينما استخدمها التجار الأثرياء من البلدان الأخرى لتفادى دفع الرسوم الجمركية وللقيام بأنشطة مشينة أخرى. بعد حروب نابليون، ذهب ضباط الجيش البريطانى المسرّحون إلى هناك للتهرب من ضرائب الدخل البريطانية على معاشاتهم، ثم أصبحت ملاذا للراديكاليين الأوروبيين ومُسْتنباً لهم، وكان كثيرون منهم يهربون أولا إلى إنجلترا لتجنب الاضطهاد، ثم يُزج بهم فى تلك الجزيرة شبه الإنجليزية الواقعة فى منتصف الطريق إلى أوربا، جزئيا لتوفير فرصة للملكة فيكتوريا لإنكار مسئوليتها عن إيوائهم لتحاشى الإحراج أمام أبناء عمومتها فى فرنسا وبلجيكا وروسيا والمجر وغيرها. أيضا، بدأ المسئولون البريطانيون لدى عودتهم من مختلف المستعمرات فى العيش هناك حيث استخدم مصرفيو جرسى علاقات هؤلاء لفتح بيزنسات جديدة فى المستعمرات فى إفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى والذين أرادوا الإبقاء على أصولهم آمنة وقريبة من إنجلترا فى آن. ثم حينما نالت المستعمرات استقلالها، قام بعض المسئولين الكلونياليين بالانتقال إلى جرسى، أو ظلوا مقيمين فى المستعمرات السابقة لكنهم احتفظوا بأصولهم خارجها خوفا من عدم الاستقرار السياسى أو ضرائب التركات. قال كولن پاول، الرئيس السابق لمفوضية جرسى للخدمات المالية «إذا كنت تعيش فى الشرق الأوسط وأردت الاستثمار فى أملاك بلندن، لن تسجلها باسمك لأن الحكومة ستتقاضى ضرائب للتركات لدى موتك - من ثم، من الأفضل أن تستثمرها من خلال شركة بجرسى».

ومثلما حدث فى منطقة الكاريبى، ازدهر نشاط الأوف شور المصرفى بچرسى بدءا من الستينيات حينما افتُتحت بنوك تجارية مثل هامبروس، وهيل صامويل (أصبحا الآن جزءا من ليودز) لتلقى الإيداعات. كان السفر إلى الخارج قد أصبح مُيسرا ومضى المزيد والمزيد من البريطانيين المقيمين بالخارج يفتحون حسابات بچرسى حيث كانت البنوك هناك موثوقة وبريطانية بدرجة ملائمة، وكانت أيضا الفوائد المصرفية سرية ولا تخضع للضرائب. لم يعلن كثير من هؤلاء عن دخولهم فى بلدان إقامتهم، وكانت غالبيتها بلاداً إفريقية تعانى الفقر المدقع، حيث كانوا يعلمون أن لا أحد سيضبطهم. وصف مارتن سكريڤن الأمين العام لاتحاد مصرفيى چرسى، كيف نمت شبكة چرسى. كان قد أدار بنك باركليز فى برمنجهام، الذى كان يقوم بإقراض أصحاب المصانع هناك قبل أن ينتقل إلى چرسى ليترأس عمليات بنك باركليز المحلية هناك. «أتيت إلى هنا ووجدت نفسى أقفز إلى الجانب الآخر من الميزانية العمومية - من الإقراض إلى جمع الإيداعات. كان لدينا هنا فى باركليز حوالى ١٠٠٠٠٠ بريطانى من المقيمين بالخارج - كانوا يعملون فى منشآت نفطية، أو مستشفيات وما شابه». كانت الرزم الصغيرة - التى تصل إلى ٢٥٠٠٠ إسترلينى - تُدّخر فى بنوك للمقاصة، أما الإيداعات الكبرى فكانت تذهب إلى حسابات شركات ائتمان أكثر سرية.

قال سكريڤن «يقوم أكبر مستثمرى البيزنسات بتزكية غيرهم من العملاء الجدد.. وتتنامى الإيداعات والاستثمارات بهذا الأسلوب.. لدينا بعض العملاء المثيرين للاهتمام.. يذهب أحدهم إلى الخارج كعامل تركيبات فى شل ثم بعد عشرين عاما يصبح مسئولا عن عمليات الشركة فى غرب إفريقيا. يبدو من المعقول تخيل كيف يمكن لتزكية العملاء أن توصّل مثلا وزير النفط النيجيرى [ليصبح عميلا] أو أحد كبار رجال الأعمال الهنود أو صاحب كازينو للقمار فى جنوب إفريقيا. تتنامى الشبكة، غالبا، باتباع الصلات الكلونيالية القديمة- ثم يتم توجيهها

إلى لندن». مضى سكريفن يقول «نجمع الإيداعات من الأثرياء فى جميع أنحاء العالم، ثم يُرسَل الجزء الأكبر منها إلى لندن. تدمج البنوك أرصدتها كل يوم، ولا تظل الأموال الفائضة هناك – فإما أن تذهب إلى بنك آخر أو إلى ذا سيتى لتُمرَّر من هناك. إذا كان لدينا فائض أموال، أمررها إلى [البنك] الأب، تُمرِّر كميات كبيرة من فوائض الأموال من هنا إلى لندن».

ومثلما الحال فى الكايمان، قامت چرسى بالحفاظ على علاقتها المبهمة مع بريطانيا بعناية. تقوم لندن بتعيين غالبية كبار مسئولى القطاع العام بچرسى، يصادق مجلس الملكة فى بريطانيا على قوانينها، وتتعاطى بريطانيا مع علاقات چرسى الخارجية وشئون دفاعها، كما يمثل سعادة نائب الحاكم هناك جلالة ملكة بريطانيا. لا تكاد بريطانيا تعترض على أى من الإجراءات التى تتم هناك أبدا.

وكما الحال فى جزر الكايمان، تبذل بريطانيا جهدها لإخفاء سيطرتها.

حينما بدأت بريطانيا تفاوضاتها الطويلة للدخول إلى المجموعة الأوروبية فى الستينيات، عملت جاهدة لمساعدة چرسى على أن تظل خارج بُنى ونصوص معاهدة روما. فى زيارة له لچرسى عام ١٩٧١، قال السير چفرى ريپون، كبير المفاوضين البريطانيين [قبل قبول بريطانيا فى المجموعة]، وعضو إحدى المجموعات البريطانية اليمينية المتطرفة «لقد ضَمِنا لكم استقلالكم الذاتى المالى – أقول هذا بتمعن وبطء. ليس ثمة أى شك بهذا الشأن، ويمكننى القول بشكل مؤكد مطلق، إنه لن يكون ثمة مجال لأن تكونوا ملزمين بتطبيق أى جزء من السياسة الضريبية للمجموعة الأوروبية». مازالت چرسى خارج الاتحاد الأوربى، هذا على الرغم من أنها تنتقى ما يروقها من قوانين الاتحاد، إلى جانب بعض تلك التى تتبناها لجان تقصى الحقائق البريطانية الدورية، وتُلقِى ببقية القوانين جانبا.

يتذكر چون كريستنسن، مستشار چرسى الاقتصادى ما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٨، أنه حينما كانت تأتى چرسى بأمر يتسبب فى الإحراج لبريطانيا، تبدأ

مسرحية من نوع ما تضطر من خلالها چرسى إلى تغيير سلوكها، بدون أن تبدو أنها قد أُجبرت على ذلك.

كان كريستنسن يسافر إلى لندن مرة أو مرتين فى الشهر لإجراء مناقشات مع الحكومة البريطانية حيث كان كل شيء يتم من خلال الإيماءات والغمزات [وفقا لقوله]. كان يتم طرح فكرة «هل ستكون مقبولة لدى الحكومة البريطانية؟» وكانت لندن تجيب بأسلوبها الخاص «لا، تفعل ذلك» أو تعطيها الضوء الأخضر. كان التعامل معهم عملية مبهمة حاذقة إلى أقصى الدرجات، كان المسئولون البريطانيون يقولون مثلا «نعلم أن هذا مزعج نوعا، لكن الاتحاد الأوروبى يمارس الضغوط علينا ولا نريد أن نُزجّ بأنفسنا فى وضع يقتضى منا أن نجعلكم تفعلون هذا أو ذاك». كان التفاهم غير المنطوق به هو أن إجبار چرسى على فعل شيء سيكشف عن أن لبريطانيا السلطة. كنا، جميعنا، نعرف ذلك: إنهم أناس على قدر عالٍ من الذكاء، ولا ينبغى لمثل هذه الأشياء أن تُقال. الحفاظ على سلطتهم مخفية يسمح للبريطانيين القول فى المنتديات الدولية: إن چرسى تتمتع سياسيا بالاستقلال الذاتى: ليس ثمة الكثير مما بإمكاننا أن نفعله».

يتذكر كريستنسن إصدار الأحكام التنظيمية الدولية حول غسيل الأموال فى الثمانينيات التى أجبرت بعض البنوك الكبيرة على التخلص من عملائها المشبوهين بخاصة. كان الحل هو جمعهم معا فى ائتمانات صغيرة وبيزنسات شركات فى چرسى – والتى مازال بإمكانها إجراء التعاملات المصرفية مع البنوك الكبيرة ذاتها لكن من على بعد كافٍ يوفر لها فرصة معقولة للإنكار. فجأة، طفت على السطح مجموعة صغيرة من بيزنسات إدارة شركات الائتمان معاييرها الأخلاقية جد منخفضة بدرجة بدأت معها لندن فى ممارسة الضغوط على چرسى من أجل تنظيف هذا المجال. كان كريستنسن هو القائم بأعمال سكرتارية فريق للعمل أنيطت به هذه المهمة. يقول «كان الهدف هو العثور على ورقة توت: تظاهر باتخاذ إجراءات. أوضح هذا العلاقة الحميمة جدا بين چرسى ولندن».

تبدو چرسى بريطانية جدا. تماثل عاصمتها سانت هلبير أى مدينة بريطانية ساحلية. يتسكع المراهقون الذين يرتدون آخر الموضات البريطانية خارج المحال التجارية فيما تصطف على جانبى شارعها التجارى الرئيسى أفرع ماركس آند سبنسر، وديكسون.. إلخ، وكلها تقبل الدفع بالجنيهات البريطانية أو جنيهات چرسى. بيد أن تلك السمات البريطانية الغالبة تحجب نظاما سياسيا غريبا، شبه مستقل عن بريطانيا، حيث لا توجد أحزاب سياسية وتسيطر صناعة الخدمات المالية على الحكم تماما.

يتذكر كريستنسن أن المبعدين إلى چرسى بسبب الضرائب كانوا دائما يبدون اهتماما بالغا بعلاقة چرسى ببريطانيا. فكما الحال فى جزر الكايمان، تُطمئن العلاقة مع البلد الأم الأثرياء وصناعة الخدمات المالية على أن بريطانيا ستتدخل لدى الحاجة لحماية الملاذ الضريبى من الهجمات الخارجية، وأن أموالهم آمنة بچرسى.

وفيما كان ذلك كله يحدث، كان شىء مماثل يتشكل فى آسيا. كان لهونج كونج - التى أسماها الاقتصادى الأمريكى ملتون فريدمان أعظم تجربة فى العالم لرأسمالية «دعه يعمل» - جوهرة الأوف شور الآسيوية الجديدة، أن تقوم باجتذاب الثروة بصفتها ملاذا ضريبيا «بوابة» إلى الصين وباقى المنطقة. وعلى الرغم من أن بريطانيا احتفظت بالقيادة والتوجيه؛ فقد منحت رجال المال الحرية الكاملة.

حينما تبنت الصين سياسة «الباب المفتوح» وإصلاحات السوق والانفتاح على التصدير عام ١٩٧٨، نمت هونج كونج سريعا. يتذكر جاك بلوم، الأمريكى الذى عمل فى مكافحة الجرائم أن البريطانيين كانوا قد «أعدوا هونج كونج لتصبح عالما لا يخضع لأية تنظيمات ويمكن لأى شىء أن يحدث فيه. أقامت الكوربوريشنات التى كانت تمارس أنشطتها بالصين شركات لها بهونج كونج مع الحفاظ على سرية حاملى الأسهم. واليوم فإن معظم الفساد فى الصين يتم فى هونج كونج».

حينما سلمت بريطانيا هونج كونج إلى الصين عام ١٩٩٧، احتفظت الصين

بمركز الأوف شور هذا «منطقةً إدارية خاصة»، وينص قانون هونج كونج الأساسى على أنها «تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتى» عن الصين فى جميع الشئون باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع. ليس التماثل بين هذه الأوضاع وبين الرابطة المبهمة بين جرسى وبريطانيا، وبين بريطانيا وجزر الكايمان مجرد مصادفة. تريد النخبة الصينية مركز الأوف شور الخاص بهم مكتمل السيطرة السياسية والاستقلال القضائى. حينما حاولت مجموعة دول العشرين المصادقة على قائمة سوداء للملاذات الضريبية فى اجتماع القمة فى إبريل ٢٠٠٩، تقاتل رئيس الوزراء الصينى هوجينتاو بشراسة مع باراك أوباما كى لا تتضمن القائمة هونج كونج ومكاو [مركز الأوف شور الآسيوى سيئ السمعة الآخر] ونجح فى ترحيل الاسمين إلى الهامش.

وعلى الرغم من تحكم الصين، تظل مصالح ذا سيتى أوف لندن تعمل عن كثب هناك، وليس أقلها أكبر بنك بريطانى HSBC [الأحرف الأولى من Hang Kong Shanghai Banking Corporation]. فى مارس ٢٠١٠، قام HSBC بنقل مديره التنفيذى من لندن إلى هونج كونج ليعكس بذلك انتقال بؤرته. وعلى الرغم من أن هونج كونج آخذة فى النمو السريع إلا أنها مازالت لاعبا صغيرا نوعا فى عالم الأوف شور: كانت إيداعات غير المقيمين بها فى عام ٢٠٠٧ والتى بلغت ١٤٩ مليار دولار مجرد واحد على أحد عشر $\frac{١}{١١}$ من إيداعات جزر الكايمان، والتى بلغت ١,٧ تريليون دولار. ولسنوات، ستظل هونج كونج لاعبا من الدرجة الثانية أو الثالثة رغم أنها قد تصبح يوماً آلة مالية فى استراتيجيات الصين الإمبريالية.

أقامت سنغافورة مركزها المالى فى عام ١٩٦٨ فيما كانت مازالت جزءا من منطقة عملة الإسترلينى البريطانية. كتب آندى إكس، كبير الاقتصاديين الآسيويين بمؤسسة مورجان ستانلى تى إيميل داخلية «نجم نجاح سنغافورة بشكل رئيسى من كونها مركزاً لغسيل أموال رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين الإندونيسيين

الفاسدين. لدعم اقتصادها، تقوم سنغافورة بإقامة كازينوهات قمار من أجل اجتذاب أموال الفساد من الصين».

ثمة وثيقة أخرى اكتشفتُها فى أرشيفات تلك الفترة وهى عبارة عن قصاصة قُطِعت من عدد صنداى تايمز بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٩ كتبها تشارلس رو المحرر الاقتصادى. عنوان القصاصة مُوحِى «لِم لا نُحوّل حى المال والأعمال بلندن إلى ملاذ ضريبى؟».

مقال رو الذى كتبه أثناء مرحلة طفرة الازدهار الكبير لليوروماركت بلندن هو مقال تهليل فج للسيتى، يشجب فيه جزء قانون الضرائب الإنجليزى الذى يمنح جباة الضرائب السلطة للحد من تسرب أموال الأوف شور ويقول إنه ينبغى على لندن السماح لغير المقيمين بشراء أموال معفاة من الضرائب. أضاف قائلاً إن السلطات كرست طاقاتها طوال السنوات السابقة لمنع الأموال من التسرب إلى الخارج ورأى أنه من الأفضل الاهتمام أكثر بما يدخل البلد من أموال. يبدأ المقال بالإطراء على مجموعة استثمار أموال مشتركة مقرها چنيف وتسمى «خدمات المستثمرين بالخارج Investors Overseas Services (IOS) التى يقول رو إنها فعلت المعجزات لميزان مدفوعات الولايات المتحدة بضخ مدخرات العالم فى أسهم أمريكية ويثنى على مجموعة استثمار أموال مماثلة مقرها برمودا يقول إنها تود القيام بنفس الخدمة لميزان مدفوعات المملكة المتحدة.

لم تكن IOS مجرد شركة عادية، وفيما قام رو بتأليف كتاب عنها بعنوان «هل تود مخلصا أن تصبح ثريا؟» وكان هذا هو الشعار الذى كان يستخدمه رجال مبيعات IOS فى أنحاء أوربا فيما كانوا يقومون بكنس الاستثمارات القطّاعى وامتصاصها. أسماها برنى كورنفيلد، الذى أسسها وأقامها «رأسمالية الشعب» وجعل منها أكبر هيئة استثمار أجنبية فى السوق المالية بالولايات المتحدة. كان مجلس إدارته يضم حاكم كاليفورنيا الأسبق پات براون، وچيمس روزفلت نجل

فرانكلين نيوىور روزفلت، وأتى بكثير من مستشاريه من ذا بنك أوف إنجلاند. أثرى كورنفيلد ثراء فاحشا، واشترى القلاع واليخوت واقتنى السيارات الفارهة ورافق نجمات هوليود وداعراتها، واشترت شركته بنوكا فى جزر البهاما ولوكسمبورج وسويسرا. قال عن نفسه «امتلكت قصورا فى أنحاء العالم وأقمت حفلات مسرفة، وكنت أعايش عشر فتيات أو اثنتى عشرة منهن مرة واحدة».

كان فى الأصل قد غادر الولايات المتحدة بحثا عن سوق أقل تنافسية. وكالعهد دائما، أثبت نظام الأوف شور أنه ملعب مرحِّب بمن يجدون فى تنافس السوق المعيارى فى الأسواق الداخلية الخاضعة للتنظيمات متاعب هم فى غنى عنها. كان تشظية IOS لهويتها القومية - تم تأسيسها فى بناما، واتخذت من سويسرا مقرا لها - مفتاح نجاحها. اعتبرتها هيئات الولايات المتحدة شركة أوربية، وكانت مشظاة بدرجة لا يمكن لأحد معها أن يكتشف هويتها- أى أنها شركة أوف شور جوهريا. حينما ارتابت السلطات الفرنسية فى أمرها انتقل كورنفيلد إلى سويسرا - حيث تعامل مع نفس البنك السويسرى فى جنيف الذى يحافظ على السرية والذى كان ماير لانسكى رجل العصابات يستخدمه مستودعا لأمواله من كازينوهات القمار.

بدأ كورنفيلد فى تلقى الأموال من العسكريين الأمريكيين المتموقعين فى ألمانيا، ثم بدأ ينظر إلى ما هو أبعد: بدأ أولا باستهداف حوالى ما يقدر بمليونين ونصف المليون من الأمريكيين المغتربين فى أنحاء العالم، ثم تلى ذلك بالشبكات البريطانية - التجار البريطانيين فى هونج كونج والمستوطنين فى كينيا؛ ثم أصحاب مزارع المطاط الفرنسيين فى لاوس وڤيتنام، ثم ملاك المناجم البلچيكيين فى الكونغو، واللبنانيين فى غرب إفريقيا، والصينيين الذين يعيشون ويعملون بالخارج. وهكذا وهكذا. حينما اشترى أولى طائراته تم تداول مزحة داخل IOS بأنه كان فى سبيله أن ينشئ شركة طيران لتهريب الأموال. وفقا لطوم نايلور فى كتابه «الأموال

المتداولة [الرحالة]» قام المهربون التابعون لشركته بتهريب كميات ضخمة من الأموال إلى خارج البلدان النامية. يقول نايلور «حينما اندلعت الحرب الأهلية فى نيجيريا وتدفقت الإغاثات الدولية من أجل الضحايا من السكان المدنيين، كانت IOS موجودة هناك من أجل المساعدة. غالبا ما انتهى أمر أموال المعونات الدولية إلى خزينة بأحد البنوك السويسرية».

أيضا، كانت كميات أكبر من الأموال تُستنزف من أمريكا اللاتينية، لنتذكر أن تلك هى الشركة التى كان يُنظر إليها كنموذج تحاكيه ذا سيتى أوف لندن وهى تتحول إلى ملاذ ضريبى. الأسوأ هو أنه فى الوقت الذى ظهر فيه مقال رو، كانت IOS متورطة فى فضائح كبرى من بينها عمليات غير قانونية اكتشفتها الشرطة البرازيلية عام ١٩٦٦، وجريمة من العيار الثقيل نشرت تفاصيلها تايم مجازين لعملية تهريب مشتركة تورطت فيها IOS ولانسكى فى عام ١٩٦٧.

يذكر طوم نايلور أمرا غريبا آخر عن أموال الأوف شور غير القانونية. تتلقى البنوك الإيداعات (التى تصبح التزامات للبنك) وتقوم بعمل القروض (والتى هى أصولها) لكنها تحوز احتياطات لرأس المال، والتى يودعها المستثمرون. إذا أصبحت الديون معدومة يصبح رأس المال هذا نوعا من وسائل امتصاص الصدمات: إن ما يتلقى الضربات هو رأس مال المستثمرين، لا الإيداعات - هذا على الرغم من أنه حينما تتزايد الديون المعدومة وتتزايد أكثر وينفد رأس المال يواجه البنك مشكلة حقيقية كما حدث فى آخر أزمة مالية. تعمد البنوك اليقظة إلى أن تقيد قروضها بعدد من أضعاف ما تحوزه من رأس المال الاحتياطى (ولنقل عشرة أمثاله). إن رأس المال أكثر قيمة للبنوك من الإيداعات؛ كلما زاد ما تحوزه من رأس المال أصبح بإمكانك مضاعفة ميزانيتك العامة.

يساعدنا هذا على فهم السبب فى أن البنوك تكنّ كل هذا الحب لإيداعات الأوف شور. قال المحققون الذين سبروا أغوار IOS أنها كانت تعمل بفرضية أن ما بين

١٠٪ و٢٠٪ من الإيداعات لديها هى، عملياً، رأس مالٍ دائم [ثابت] - ذلك لأنه لم يكن بإمكان المالكين سحب تلك الإيداعات إما للمخاطر المفرطة أو لأنهم قد توفوا. لا غرو أن كان المصرفيون السويسريون يمانعون فى تسليم إيداعات اليهود الذين ماتوا فى معسكرات هتلر: اكتشفت لجنة ڤولكر الأمريكية التى أنيط بها محاولة العثور على أصول اليهود فى الحرب العالمية الثانية مذكرة داخلية من أحد أكبر البنوك التجارية السويسرية تقول إن استخلاص الأموال من حسابات الأموات هى «الطريقة المعتادة لمراكمة الاحتياطات». لا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الإيداعات فى بنوك ملاذات الأوف شور الضريبية تدر للبنوك أرباحا أعلى وذلك لأن المودعين يقبلون عن طيب خاطر معدلات فوائد أقل مما هو معمول به فى السوق نظير السرية. لا غرو أن اهتمت البنوك لهذه الدرجة الكبيرة بالنشاط المصرفى الخاص بمراكز الأوف شور.

بحلول السبعينيات كانت IOS التى يمتلكها كورنفيلد تترنح. بدأ موظفوها السويسريون يشتكون من أن كورنفيلد كان يدين لهم بالأموال. الأهم من ذلك، أن أحد المحاسبين المطلعين على بواطن الأمور بها، أدرك، فيما كان ينقب سرا فى متاهات معاملات IOS الدولية، أنها كانت مجرد بيت من ورق. سرعان ما انهارت ووقعت فى أيدى روبرت ڤسكو، وهو رجل أعمال قال عنه أحد شركائه إنه «شخص خسيس، يلحق الضرر بكل من يتعامل معه، أو يشوه سمعته أو يفسده». وعلى الرغم من أن ڤسكو كان قد دعم ليندن پيندلينج، بيد أنه أُجبر على مغادرة جزر الباهاما فى عام ١٩٧٣ تحت ضغط من الولايات المتحدة بعد أن اكتُشِف أنه كان قد تبرع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار للجنة إعادة انتخاب ريتشارد نيكسون وأسهم بذلك جزئيا فى تمويل فضيحة ووترجيت.

ترسم أرشيفات فترة الستينيات والسبعينيات صورة واضحة للمصالح البريطانية بقيادة ذا بنك أوف إنجلاند وهى تضغط لتوسيع شبكة الأوف شور

الجديدة. كان كايسى جيل، المحامى الذى ألف كتابا عن مغريات جزر الكايمان كأوف سنتر هو من أوائل من مارسوا أنشطة الأوف شور. كان الخبراء والمحاسبون يحضرون بالطائرات إلى الكايمان ليعقدوا حلقات نقاش ويبينوا الثغرات فى النظام، ثم توضع تشريعات كايمان وفقا لذلك. أيضا، كان الممارسون المحليون يرقبون ما تنويه اختصاصات الأوف شور القضائية الأخرى، وبناء عليه يتم تبنى قوانين محلية تمكنهم من أن يظلوا فى الطليعة من أجل اجتذاب الأموال من الخارج.

كان مصدر كثير من البيزنس هو بلدان أمريكا اللاتينية الفقيرة. أبلغ ويليام ووكر، الذى كان يعمل سابقا بقطاع جزر الكايمان المالى أحد الصحفيين فى عام ١٩٨٢ أن معظم الألف وأربعمائة شركة المسجلة التى كانت أسماؤها مكتوبة خارج مكتبه،لم تكن «تتطلب عملا كثيرا - مجرد توقيع بعض المستندات بين حين وآخر وعقد اجتماعين كل عام. تصلنا أموال كثيرة من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وطبعا يتم هذا من خلال خرق قوانين بلادهم ولوائحها التنظيمية المتعلقة بتبادل العملة وتحويلها».

كان چيل مؤسس كيان يسمى «اللجنة الاستشارية للقطاع الخاص» (PSCC) وهو اتحاد يمثل كل فرع من القطاع المالى المزدهر: العاملين بالائتمانات، المحاسبين، المصرفيين، المحامين، وما شابه. كان كل تشريع يؤثر فى جزر الكايمان كملاذ ضريبى يمر من خلال تلك اللجنة (PSCC).

كان لدى الحكومة شخص يقوم بصياغة مسودات القوانين كنا نلتقيه ثم يذهب ويعد مسودة ويعرضها علينا. نقوم بوضع مقترحاتنا. تُعاد الصياغة وتعرض مرة أخرى على PSCC ولدى موافقتنا عليها تمررها الحكومة وتصبح قانونا. يقوم الحاكم بإرسالها إلى وزارة الخارجية وشئون الكومنولث FCO - ويقولون «لا مشكلة». وعادة ما يقول قطاع البيزنس «هذا ما نريده» - ويتركك FCO تفعل ما تريده.

سألتُ چيل ما إن كانت بريطانيا قد رفضت أى تشريع جديد أو أثارت بعض

الاعتراضات عليه وكان رده أنها لم تفعل ذلك أبدا. بيد أنه عدّل هذه الإجابة قليلاً وقال إنه حدث منذ ثمانية أعوام أو تسعة أن أجّلت لندن الموافقة على أحد التشريعات قليلا غير أن ما حدث هو أنه فيما كان السادة فى لندن يُطنّون مثل الذباب المحبوس فى قارورة، كان سحرة الأموال فى أنحاء الكوكب - ناهيك عن نصف مجرمى العالم - يقيمون ملاذاتهم الكاريبية الخاصة بدون تدخل خارجى تقريبا.

وهكذا تنامت صناعة الأوف شور وازدهرت. قامت الدول الغنية الراقية بعمليات ترقيع لأنظمتها الضريبية ولوائحها التنظيمية بقدر استطاعتها وبما يخدم مصالحها وتركت البلدان النامية معرضة للاستنزاف. وبهذا، تمترس الفقر بمزيد من العمق فى أنحاء العالم وبأكثر من أى وقت سابق.

ومثلما كانت بريطانيا قد تساهلت رسميا مع نمو سوق اليورو دولار وشجعته سرا بداية من عام ١٩٥٥، فقد تبنت سياسة تساهل رسمى تجاه إمبراطوريتها السرية الجديدة، وشجعت تناميها بهدوء.

فى عام ١٩٧٦، تلقت صناعة الأوف شور بجزر الكايمان تنبيها جديدا غير متوقع. بدأ الأمر حينما صدرت مذكرة استدعاء لأنطونى فيلد المدير التنفيذى لبنك ائتمان كاسل ليمتد (كايمان) لدى وصوله إلى مطار كايمان للاشتباه فى أن ذلك البنك كان يعمل على تسهيل تجنب الضرائب للمواطنين الأمريكيين. أرادت سلطات الولايات المتحدة منه أن يدلى بشهادته أمام هيئة عليا للمحلفين. لكنه رفض. وكرد على هذا، صاغت جزر الكايمان «قانون العلاقات السرية» سيئ السمعة الذى جعل من إفشاء أية ترتيبات مالية أو مصرفية بكايمان جريمة يعاقب عليها بالسجن. بمقتضى القانون يصبح المرء معرضا للحكم عليه بالسجن ليس فقط فى حالة إفشاء معلومات، بل أيضا فى حالة طلب معرفة معلومات. كان هذا بمثابة لكمة قوية مفادها «طظ فيكم» موجهة لسلطات فرض القانون الأمريكية - وأصبح هذا القانون حجر زاوية فى نجاح جزر الكايمان. يتذكر ممارسو بيزنس الأوف شور بكايمان

أنه، فى أعقاب صدور هذا القانون، كانت الأموال النقدية تُنقل حرفيا بالطائرات الخاصة إلى الجزر. يتذكر المحاسب كريس چونسون فى حوار أُجرى معه عام ٢٠٠٩ أن الناس كانوا يصلون هناك ومعهم كميات كبيرة من النقود فى حقائب ملابس وكان بإمكانهم أن يطلبوا مرافقة الشرطة لهم لإيداعها فى البنوك. قال إن بريطانيا لم تفعل شيئا، وأن شركته أبدت اعتراضا على مراجعة محاسبية لأحد البنوك لكن الحكومة تجاهلت الاعتراض: «كان من المفترض لهذا الاعتراض ومعه موظفات السكرتارية اللاتى يرتدين البنطالونات الضيقة والكعوب العالية ويتبخترن فى أرجاء البنك على السجاد السميك، كان من المفترض أن يكون كل هذا إنذارا بالخطر» هكذا قال. انهار البنك بعد عامين. ومضت الإخفاقات تتوالى.

ببداية الثمانينيات، كانت منطقة الكاريبى قد غدت مائدة الأوف شور الدوارة الرئيسية فى العالم حينما قام كارلوس لدر، بصفته رجل الواجهة فى كارتل مدلين الكولومبية بتهريب كميات من كوكايين التصنيع من جزيرة نورمان بالباهاما، والذى كان قد أعدها لتكون منتجعا للتحرر الذكورى المطلق. يتذكر كارلوس تورو، أحد طيارى لدر السابقين، أنه كان يجد النساء العاريات فى استقباله بالمطار هناك. قال إن المكان كان يشبه «سدوم وعمورة اللتين ورد ذكرهما فى الإنجيل: مخدرات، جنس، لا وجود للشرطة، أنت من تضع القواعد والأحكام». كان مرتزقة لهدر يلعبون الاستغماية مع رجال خفر السواحل الأمريكيين عبر خليج بيسكاين ويهبطون بالطائرات فى الطرق السريعة التى تصل بين الولايات ويتركون الجثث المتناثرة فى أنحاء فلوريدا. وفيما كان الكوكايين يغمر الداخل الأمريكى، كانت النقود تطير عائدة إلى جزر الكايمان فى لفافات تُقلّص حجمها محملة على منصات نقالة، ث تقوم الجزر بإعادتها إلى بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى. كان هذا البيزنس، على الأقل، يوفر لبريطانيا مئات الآلاف من أموال المعونات الخارجية. أراد الاحتياط الفدرالى الأمريكى أن يعرف كيف لهذه الجزيرة بالغة الصغر التى تبيع الحُلو

الفالصو والأشياء التافهة لقوارب النزهات أن ترسل لهم مثل هذا الفيضان من الأموال. وأخيرا، حسموا أمرهم وبدأوا يَسدّون بعض أسوأ ثغرات التسريبات.

انتهى الآن، تقريبا، عصر تدفق أموال المخدرات على جزر الكايمان؛ يفسر چاك بلوم كيف حدث هذا: كانوا يقولون مثلا «نحن لا نفعل هذا الآن». في كل مرة كان أمرهم يفتضح كانوا يقومون بتنظيف الشيء الذى افتضح أمره، ويقولون مثلا «نحن نعقد الصفقات المالية الآن؛ أو نحن في مجال التأمينات. إذا ذهبت إلى الكايمان الآن، ستجدهم جميعهم يرتدون البذلات الرسمية الأنيقة الوقورة».

استمرت الجرائم، لكن بأزياء وأقنعة جديدة. في مارس ٢٠٠١ استمعت اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي إلى شهادة مالكٍ لأحد بنوك كايمان الذى قدّر أن ١٠٠٪ من عملائه كانوا يمارسون التهرب الضريبي وأن ٩٥٪ منهم كانوا مواطنين أمريكيين. قال كريس چونسون إن إحدى المشاكل التى تواجههم في محاولة استعادة الأصول هي أن لا أحد يعرف من هم الوكلاء، حيث إن قانون كايمان للسرية والذى يعتقد جونسون أنه يجب إلغاؤه، يغلّف كل شيء بسرية عميقة. قال:

بصفتي «سنديك» شخص معين لتصفية الأصول والموجودات فإنني أتقصى النقود. أريد أن أتفاوض مع أحد الوكلاء، لكن لا أجد سبيلا إلى هذا. إذا سألت أحدهم أتحوز نصف مليون دولار من أموالي؟ فإن هذا يعتبر خرقا للقانون يعاقب بالسجن. من غير المتخيل أن هؤلاء الوكلاء والمدراء، والذين يعمل بعضهم أعضاء في مجالس إدارة أكثر من مائة شركة – أحدهم عضو في ٤٥٠ مجلس إدارة للشركات – يتقاضون أجورا تبلغ ٢٠٠٠٠ دولار عن كل شركة.

استُمِد قانون اللوائح الأساسية للشركات بجزر كايمان من القانون الإنجليزى الذى يعود تاريخه إلى عام ١٨٦٢ – مع استبعاد بعض البنود الديموقراطية مما يعني أنه، في معظم الأحيان، فإن من يقومون على إدارة صناديق التحوط hedge

funds أو صناديق الاستثمارات المشتركة محصنون ضد المثول أمام المحاكم. يقول جونسون «وهكذا، لا يمكن مقاضاتهم بتهمة الإهمال. ولنفترض أننى أقوم بتصفية أحد الأصول وأجد أن ٢٠٠ مليون دولار قد اختفت. لِم لا أستطيع مقاضاتهم؟ إنهم يقودون السفينة، لكنها حينما تغرق لا يستطيع أحد مقاضاتهم».

تشير المصادر الأخرى إلى أن الشركات التى توفر هؤلاء المدراء أو الوكلاء لا تدين بواجب الالتزام للشركة أو للدائن بأن يؤدى هؤلاء المدراء الذين توفرهم وظائفهم كما يجب. لا غرو أن يحب هؤلاء الوكلاء والشركات – ناهيك عن المحتالين – جزر الكايمان. ولا غرو أن شهدت كثير من وسائط النقل إلى كايمان وخارجها المآسى أثناء الأزمة المالية الأخيرة.

حوافز الاحتيال موجودة فى جميع الأنحاء بكايمان. يذكر أحد مواقع كايمان الحكومية «سرية العميل مضمونة، يحميها حقيقية أن أمين سر سجل الشركات لا يستطيع الكشف سوى عن اسم الشركة ونوعها وتاريخ تسجيلها وعنوان المكتب المسجَّل ووضع الشركة». لا تستطيع العثور على قائمة لمدراء أو وكلاء الشركات بكايمان، أو حتى العقد الذى يصف هوية الشركة بدون خوض معركة بالمحاكم». ليس على الائتمانات أن تقوم بتسجيل نفسها– وهذه حكاية ضبابية كبيرة أخرى.

من المؤكد أن شكل الأنشطة وسياقاتها قد تغيرت بكايمان، لكنها تظل تقوم بما ظلت تفعله دائما: العثور على طرق جديدة بارعة لتقويض أحكام الدول القومية الأخرى وقوانينها.

الفصل السابع

سقوط أمريكا
كيف تعلمت أمريكا عدم القلق وحب الأوف شور؟

فى بداية عام ١٩٦٦، كان اقتصادى شاب يعمل بالمقر الرئيسى لبنك تشيس منهاتان بنيويورك بمصعد الشركة حينما سلمه أحد العاملين السابقين بوزارة الخارجية منكرة. من غير الواضح ما إن كانت إدارة تشيس على علم بالمنكرة- كان مصدرها واشنطون وليس تشيس - لكن محتواها أذهل الاقتصادى الشاب مايكل هدسون. كان هدسون قد التحق بالعمل المصرفى بالصدفة: بعد أن درس الاقتصاد بجامعة نيويورك عام ١٩٦٠ التحق بوظيفة بأحد البنوك العقارية، وحينما توفرت فرصة ببنك تشيس لمراجعة ميزان المدفوعات، كان هو المتقدم الوحيد لها. أصبح الآن مُطلَقا اقتصاديا أمريكيا يحظى بالاحترام وتختلف حوله الآراء فى آن. قال هدسون إن فترة عمله بتشيس - والتى قام أثناها، مصادفة بفصل من أسماه «شخصا أبله كريها يدعى آلان جرينسپان» [أصبح محافظ الاحتياط الفدرالى] من وظيفته - قد علّمته كل ما تعلمه عن الاقتصاد الدولى.

كان تشيس البنك المفضل لدى شركات النفط، وكان قد طُلب من هدسون دراسة ميزان مدفوعات الصناعة النفطية ليثبت أن شركات النفط كانت تعمل لصالح أمريكا وكي يساعدها على الضغط على الحكومة للحصول منها على ميزات خاصة. كان قد طُلب من هدسون معرفة أين تحصل شركات النفط على أرباحها . في الطرف المنتج؟ في طرف التكرير؟ أم من محطات البنزين؟ رتب دايفيد روكفلر لهدسون لقاء مع چاك بنِت أمين صندوق ستاندارد أويل بنيوچرسي والتي أصبحت الآن جزءا من إمبراطورية إكسون موبيل. أعطاه بنت الإجابة حيث قال رجل النفط «تُصنع الأرباح هنا، في أي مكان أقرره».

كان بنت يتحدث عن تحديد ثمن التعاملات البينية، بين الشركة الأم وفروعها وتوابعها بالخارج Transfer Pricing والذي أوضحته فيما سبق بمثال شركات الموز التي تقوم بجرجرة حساباتها في أنحاء عالم الملاذات الضريبية كي تنقل

أرباحـها على الورق إلى بلدان منخـفضـة الضـرائب وتكاليفـهـا إلى بلدان مـرتفعـة الضـرائب. أوضح بنت لهدسـون بالضبط كيف تستطيع الشـركات متعددة الجنسية الكبـيرة المتكاملة رأسـيـا أن تنقل أرباحـهـا فـى أنحـاء الكوكب، بدون خـرق القـانون ظاهريا. يمكن للشركة أن تبيع النفط الخام لشركة تابعة لها مسجلة ببلد لا يتقاضى أى ضـرائب مثل بناما أو ليبيريا والتى تقوم بدورها ببيعه بسـعر التـجزئة تقريباً لمعامل تكريرها ومراكزهـا السـوقيـة. تقوم الأفرع، فى البلدان التى تـفرض ضـرائب عالية حيث ينُتج النفط ويستـهلك، بشرائه بأسـعار مرتفـعة وتبيـعه بأثمان منخفضة بحيث لا تحـقق أرباحـا. لكن فى المنطقة الوسطية فى بنامـا أو ليبيريـا، تلك البلدان صـفرية الضـرائب (التى لا تفرض ضـرائب) تقوم الأفرع بشـرائه بأسـعار منخـفضـة وبيعه بأسـعار بالغة الارتفـاع محققة بذلك أرباحاً هائلة. لكن تلك الملاذات لا تفرض ضـرائب على تلك الأرباح. وليومنا هـذا، تُخفِى المعايير المحـاسبية واقـعيا هذا النوع

من الاحتيالات، وتترك الشركات تجرف النتائج من البلدان المختلفة وتكومها في فئة واحدة (تسمى غالبا حسابات دولية) والتي لا يمكن تفكيكها وفرزها من أجل تبين من يأخذ أي أرباح وفي أي مكان. «فقط السلطة السياسية الهائلة لتلك القطاعات الاستخراجية هي التي بإمكانها إقناع حكوماتها على أن تظل سلبية في مواجهة هذا النزيف المالي».

في الستينيات، كان هذا النوع من تسريبات الأوف شور مازال مقيَّدا نسبيا مقارنة بما هو عليه اليوم. كانت تدفقات رأس المال تخضع للوائح التنظيمية القوية، وكانت الضرائب مرتفعة، وأعداد اليوروماركت تتنامى رغم أنها كانت مازالت صغيرة. كان عصر النظام الرأسمالي الذهبي في ذروته: شهدت العائلات الأمريكية، والأكثر فقرا بخاصة، تحسينات هائلة من حيث الثروة والرعاية الاجتماعية، وكان الألمان ينعمون بالمعجزة التي حققوها فيما كان الفرنسيون وسط أمجاد معاهدة ترنت، وكانت إيطاليا تعدُّ منصة انطلاق القفزة التي أنجزتها بعد ذلك بعشرين عاما حينما تجاوز مجمل ناتجها المحلي نظيره في بريطانيا، فيما كانت اليابان تطلق معجزتها الاقتصادية الخاصة. وفي أجزاء كبيرة من العالم النامي، تراجعت معدلات وفيات الأطفال، وبدأت الاقتصادات في النمو وانخفض معدل البطالة وكان الأطفال الجوعى يجدون اللحوم بانتظام على موائدهم.

وعلى الرغم من أن التغيير كان في طريقه، وأن بريطانيا كانت تغذي اليوروماركت بلندن، وكانت قد بدأت في إقامة شبكتها العنكبوتية لما بعد الإمبريالية، كانت الولايات المتحدة مازالت تضم المعارضين الرئيسيين والأقوى لنظام الأوف شور. بعد الكساد الكبير، كان وول ستريت قد انصهر في اقتصاد صناعي متسع ومتنوع ولم يكن لديه سوى القليل من النفوذ السياسي الذي يمكنه من استخدام الفيتو ضد التشريع التقدمي «البرنامج الجديد» The New Deal الإصلاحي الذي كان فرانكلين روزفلت قد وضعه من أجل الإنعاش الاقتصادي في أربعينيات القرن العشرين. وبالتقابل، منح وضع ذا سيتي أوف لندن في مركز الإمبراطورية البريطانية المتمددة في أنحاء الكوكب ثقلا اقتصاديا داخليا مكنها من

تفويض إصدار أية نسخة بريطانية من قانون The New Deal الأمريكي. لم يقتصر الأمر على أن التمويلات البريطانية لم تتورط مباشرة في إفراطات العشرينات، بل إن لندن كانت في موقع مثالي مكنها من توفير طرق هروب للبنوك الأمريكية من اللوائح والتنظيمات بالولايات المتحدة بحيث تمكنها من استعادة قوتها ونفوذها بمناطق الأوف شور. بيد أن المذكرة الموجزة التي مُررت إلى هدسون بالمصعد أشارت إلى أن الأمريكيين كانوا يأملون في تغيير نهج الولايات المتحدة إلى نهج عالم الأوف شور.

بدأت المذكرة: «مثل سويسرا، بالإمكان أن تتدفق الأموال المهربة إلى الولايات المتحدة من كل بلد في العالم». لكن المشكلة تمثلت في أن «الكيانات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها تخضع لرقابة سلطات الولايات المتحدة وللعقوبات بدرجة لا تمكنها من التنافس على الأموال المهربة مع سويسرا أو مراكز الأموال الأجنبية المهربة الأخرى». ذهبت المذكرة إلى أن أحد أسباب تخلف أمريكا في السباق على الأموال القذرة هو «قدرة وزارة الخزانة والعدل والسي آي إيه والإف بي آي الثابتة على استدعاء سجلات العملاء وإرفاق حسابات العملاء وإجبار موظفي الولايات المتحدة والكيانات الخاضعة لسلطة الولايات المتحدة على الإدلاء بالشهادة مع الدعم المناسب من محاكم الولايات المتحدة». أشارت المذكرة أيضا إلى الضرائب الأمريكية، وإلى المخاطر المرتبطة بالحرب الباردة والاعتقاد السائد بين الأجانب ذوي الخبرة بأن الأمريكيين الذين يديرون الأموال «سذج وليست لهم خبرة في التعاطي مع الأموال الأجنبية والتلاعب بها». نقدت المذكرة أيضا القيود المفروضة على الاستثمار والسمسرة «التي تحد من مرونة نشاط الاستثمارات والسرية».

كانت الرسالة واضحة لا لبس فيها: على أمريكا تحويل نفسها إلى ملاذ ضريبي. قال هدسون إن ما أرادوا قوله هو: أننا نريد أن نحل محل سويسرا. ستأتي كل الأموال إلى هنا إن نحن جعلنا أمريكا مركز أموال الجريمة. نريد أموال الجريمة المنظمة والأموال غير المشروعة الأجنبية، لا الأمريكية، وهذا عمل وطني وبهذا يمكننا تمويل حرب ڤيتنام». أشار الموظف الذي التقى هدسون بالمصعد إلى

أنه قد يستطيع أن يتبين كم الأموال غير المشروعة التى سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تتلقاها.

وبحلول ٢٠٠٥، غدا لدى بنوك الولايات المتحدة الحرية لتلقى عائدات قائمة طويلة من الجرائم التى ترتكب خارج البلد، بما فى هذا عائدات التهريب والابتزاز والسّخرة والاتجار بالعبيد. أصبح التربح من الجرائم قانونيا طالما ارتكبت الجرائم بعيدا عن الشواطئ الأمريكية (أوف شور). وعلى الرغم من أنه قد تم الآن إغلاق بعض هذه المهارب، وأصبح لدى الولايات المتحدة قوانين تتعاطى مع بعض المهارب الأخرى، إلا أن الأساليب المتبعة غالبا ما تكون آنية وغير مكتملة، ومازال بإمكان بنوك الولايات المتحدة تلقى، عن علم، عائدات، مدى عريض من الجرائم مثل عائدات بيع الممتلكات المسروقة بالخارج. أبواب الولايات المتحدة الآن مفتوحة على مصاريعها أمام الأموال القذرة، تماما كما تنبأت مذكرة هدسون. حتى قبل أن يدخل هدسون إلى ذلك المصعد، كان لدى الولايات المتحدة بعض خصائص الملاذات الضريبية. كانت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٢١ قد سمحت للأجانب بإيداع الأموال مع إعفاء فوائدها من الضرائب طالما أنه لا علاقة لتلك الإيداعات بأى بيزنس أمريكى. كما ضمن وول ستريت ألا تخبر أمريكا الحكومات الأجنبية بما يحوزه مواطنوها بالولايات المتحدة من أموال سائلة وممتلكات يمكن تحويلها إلى نقد، هذا على الرغم من كل ما بذله چون ماينارد كينز وهارى دكستر هوايت من جهود لمكافحة هروب رءوس الأموال من خلال الشفافية المالية. حينما أطلق الرئيس چون إف. كيندى برنامج «التحالف من أجل التقدم» مع أمريكا اللاتينية - والذى أسماه «جهداً هائلا لا نظير له من حيث الأهمية ونبل الهدف»- قال إنه يأمل أن يحفز المواطنين من أمريكا اللاتينية كى يعيدوا الأموال التى تركوها مخبأة فى بنوك الولايات المتحدة وإعادة استثمارها فى أوطانهم. لكن مسئولو أمريكا اللاتينية أوضحوا أن هذا لن يحدث إلا إذا قامت الولايات المتحدة بتعديل قوانينها الضريبية وأنهت التعاملات المصرفية السرية. كان ثمة جيوب كبيرة من الثروات الأجنبية السرية موجودة بالفعل، ليس فقط فى مؤسسات وول ستريت - بل أيضا فى أماكن

مثل تكساس، وفى الإقليم الجنوبى من فلوريدا بخاصة.

ومثلما استعمل مواطنو أمريكا اللاتينية الولايات المتحدة موطنا لتلافى دفع الضرائب، فإن جاليات المهاجرين إلى أمريكا، وبخاصة الجيل الأول ممن حصلوا على المواطنة الأمريكية، هم من كبار المتهربين من الضرائب. قال مايك فلاورز، أحد العاملين السابقين بمجلس الشيوخ الأمريكى «لم يثقوا بأى أحد لأسباب ثقافية مختلفة، من ثم أودعوا أموالهم فى مراكز أوف شور».

وإلى جانب مواطنى أمريكا اللاتينية، كان ثمة تجمعات كبيرة من الإيرانيين والروس فى كاليفورنيا، وأسيويون جدد، بالمدن الساحلية الغربية، وجاليات يهودية فى أماكن متفرقة.

فى مقال بعنوان «ميامى، عاصمة أمريكا اللاتينية» ألمحت التايم مجازين إلى وضع المدينة الشبيه بالأوف شور. قالت إن «ميامى هى وول ستريت أمريكا اللاتينية، ملتقى طرق التجارة، والأسفار، والاتصالات لنصف الكرة الأرضية فى القرن الحادى والعشرين - نوع من هونج كونج القارات الأمريكية». ابتداء من الخمسينيات والستينيات أصبحت فلوريدا محورا لطريق الهروين المهرب عن طريق العصابات الفرنسية،ولمخدرات كومينتانج المتدفقة إلى الداخل الأمريكى عن طريق هونج كونج والتى كان لانسكى يقوم بغسل أموالها من خلال تجارة العقارات بفلوريدا، وللأموال المهرّبة من أمريكا اللاتينية، ولأموال مخدرات العصابات الكولومبية والتى غالبا ما تسلك طريق جزر البهاما، وبناما، وجزر الأنتيل الهولندية.

يقول چاك بلوم، المحقق التابع لمجلس الشيوخ الأمريكى، إنه بحلول الثمانينيات كان مصدر ٤٠٪ من الأموال المودعة فى بنوك ميامى من الخارج، وبخاصة من أمريكا اللاتينية. بعد عام ١٩٧٦، أصبحت فلوريدا المنطقة الوحيدة من مناطق الاحتياط الفدرالى التى أظهرت وجود فوائض نقدية مطردة وضخمة. أضاف «نصف الممتلكات فى ميامى تمتلكها شركات أوف شور صورية، كما أن أكبر اليخوت الراسية على الشواطئ مسجلة فى مراكز أوف شور. ميامى هى الملاذ المفضل لرؤساء دول أمريكا السابقين وجنرالاتها و الأصدقاء السابقين للسى آى إيه».

لم تمارس واشنطون ضغوطا كبيرة من أجل الشفافية: قد يخيف ذلك مالكى رءوس الأموال الأجنبية ويؤدى إلى تدفقات مبالغ صافية كبيرة إلى الخارج وإلى زيادة سوء وضع ميزان المدفوعات. فى عام ١٩٦٣ حاول كيندى فى البداية كبح تلك التدفقات إلى الخارج من خلال قانون «توزيع الضرائب على الفوائد بالمساواة»، أى جباية ما يصل إلى ١٥٪ على الدخول التى يتلقاها الأمريكيون من الأوراق المالية والسندات الأجنبية. كان الهدف هو وقف تصدير رأس المال لشراء السندات الأجنبية. لكن أفواج البيزنسات اندفعت إلى أسواق اليورو الأوف شور لتمويل أنشطتها. وفى خلال عام واحد، بين ١٩٦٢ و١٩٦٣، تضاعفت القروض من مصارف مقرها لندن ثلاثة أمثال. واستمر نزيف رءوس الأموال من أمريكا، إلى أن وضع الرئيس جونسون فى عام ١٩٦٥ أحكام رقابة محدودة على تدفقات رءوس الأموال إلى الخارج. قال جاك بلوم «كانت هذه المرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة التى تتواجد فيها أحكام لوقف رءوس الأموال من التدفق إلى الخارج، وأثار هذا غضب أصحاب الكوربوريشنات وجنونهم». وفى مواجهة ضغوط اللوبيهات التى تلت، تم التوصل بهدوء إلى تسوية، أصبح بمقتضاها بإمكان الشركات الاحتفاظ بأموالها أوف شور حيث تظل فى غالبيتها غير خاضعة للضرائب إلا فى حالة إعادتها إلى الداخل.

يسمى هذا المفهوم «الضرائب المؤجلة» أو المتأخرات الضريبية- وهو عنصر حاسم فى نظام الأوف شور. تحتفظ الشركات بأرباحها فى مراكز الأوف شور إلى أجل غير مسمى، وفقط حينما تأتى بها إلى الوطن لدفع حصص أرباح حملة الأسهم، تدفع عنها الضرائب. يصف ريتشارد مرفى، من هيئة الأبحاث الضريبية بالمملكة المتحدة، الضرائب المؤجلة بأنها تلك الضرائب التى ينبغى على الشركات دفعها عن العام الجارى لكنها تختار تأجيل الدفع، أى أنها، ووفقا لمرفى «قرض من الحكومة معفى من الضرائب وبدون تاريخ للسداد». يؤدى هذا إلى تقليل تكلفة رأس المال بدرجة كبيرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسية - ويعتبر هذا صفقة جد

كبيرة وبخاصة لدى تراكمه لعدة سنوات. وبدوره يعطيها هذا ميزات تنافسية ضخمة مقابل الشركات الأصغر الموجودة بالداخل. في عام ٢٠٠٩، قُدِّر ما تحوزه الكوربوريشنات الأمريكية بما قيمته تريليون دولار من الأرباح الأجنبية في مراكز الأوف شور لا تدفع عنها ضرائب.

تستطيع تلك الكوربوريشنات أحيانا إعادة أموال الأوف شور هذه إلى الداخل من خلال المهارب أو العفو: في عام ٢٠٠٥ أتاح چورچ دبليو بوش لأصدقائه الشركاتيين فرصة لإعادة أرباح رءوس الأموال إلى الوطن مع تخفيض نسبة الضرائب عليها إلى ٥٪ بدلا من ٣٥٪. سرعان ما تدفق ما يربو على ٣٦٠ مليار دولار إلى الولايات المتحدة، استُخدم جزء كبير منها في إعادة شراء الأسهم التي كانت قد بيعت، وفي رفع حوافز المدراء التنفيذيين وعلاواتهم. تقول منظمة أبحاث «المواطنين من أجل العدالة الضريبية» غير الحكومية إنه «لا توجد أية قرائن على أن هذا العفو قد أضاف وظيفة واحدة إلى اقتصاد الولايات المتحدة».

كان الرئيس كيندي قد عمل على إصدار تشريع من أجل اتخاذ إجراءات مشددة ضد الضرائب المؤجلة - من ثم كانت تلك التسوية الجديدة التي أرخت البنود والشروط بمثابة طفرة سياسية عملاقة عملت على ازدهار نظام الأوف شور، في الوقت الذي كانت فيه بنوك الولايات المتحدة في سبيلها إلى اكتشاف معجزات الأوف شور. ووفقا لبلوم، بدأت كل شركة أمريكية كبرى تستخدم حسابا في مناطق الأوف شور. ركزت الشركات على لندن بخاصة، مركز اليوروماركت الجديد، وأيضا على بناما التي كان يحكمها اليميني القوي عاشق أدولف هتلر، وعلى جزر البهاما حيث كان ماير لانسكي يضع سياسييها في جيبه. كان للانسكي روابط وثيقة في أمريكا مع سيدني كورشاك، محامي رجال العصابات، وصانع ملوك المافيا الأمريكيين، والذي ساعد العديد من ممثلي هوليوود، ومن بينهم رونالد ريجان، في عملهم السينمائي. وهكذا، فتحت بعض كبريات الكوربوريشنات الأمريكية بنوكا لها في مناطق الأوف شور.

تقاربت مصالح كبار المجرمين، ورجال الوكالات الاستخبارية، والأثرياء

الأمريكيين، وكوربوريشنات الولايات المتحدة وتلاقت فى ظل نظام الأوف شور حيث كان النظام يعمل على إنجاز تحولّين فى نفس الوقت: كان يساعد المشاريع الإجرامية على محاكاة البيزنسات المشروعة، ويشجع البيزنسات المشروعة على انتهاج مسلك المشروعات الإجرامية.

يرى بلوم أنه لم يعد بالإمكان فصل تلك المصالح عن بعضها. على الرغم من أن الضرائب، لا الأنشطة الإجرامية، هى التى كانت مجال الاهتمام الأكبر للشركات الصناعية (واللوائح المالية المتساهلة هى التى أثارت اهتمام البنوك)، إلا أن عائلات الجريمة المنظمة الكبيرة الأمريكية أسعدتهم بخاصة تلك المظلة السياسية التى عملت الشركات والجواسيس على رفعها فوق ملاعب الأوف شور الخاصة بها. وبدورها، وفرت السرية لمدراء ووكلاء الكوربوريشنات الكبيرة فرصا خيالية لتلقى الرشاوى وممارسة الأنشطة التجارية السرية والاحتيال، وبذلك تم خلق بيئة صديقة للجريمة للرأسمالية الأمريكية. لا يمكن التكهن بمدى الأنشطة الإجرامية، بيد أن السرية تجعل الأنشطة الإجرامية ممكنة. وفى الأسواق التنافسية، يصبح كل ما هو ممكن ضروريا.

فيما تزايدت سرعة تمدد الأوف شور، تنامت سرعة تآكل أمريكا من الداخل.

أدت أزمات النفط فى السبعينيات إلى معدل تضخم عالٍ: عمل هذا بالإضافة إلى إرث عُجوزات زمن ڤيتنام على هبوط الدولار بحدة. فى أغسطس عام ١٩٧٩، عين الرئيس كارتر پول ڤولكر، خبير العملات الشهير، رئيسا لمجلس إدارة الاحتياط الفدرالى من أجل طمأنة الأسواق. قام كارتر بتخفيض الإنفاق، وأحكم ڤولكر القيود على السياسة النقدية بضراوة. لكن ڤولكر واجه مشكلة. كانت النظريات النقدية التى تتعاطى مع المشاكل الاقتصادية والتى تركز على عرْض النقود (كمية وسائل الدفع المعروضة) قد أصبحت ذات شعبية، فيما بدأت أسواق اليورو التى لا تخضع لأية لوائح تنظيمية أو كوابح رسمية تعيق بها قدرات البنوك لخلق النقد من لا شىء، بدأت تُقيّد جهود الاحتياط الفدرالى للسيطرة على هذا العرض النقدى نفسه وإخضاعه للرقابة. دعا ڤولكر إلى إطار دولى تعاونى جديد من خلال بنك التسويات بسويسرا، من أجل جعل البلدان الأخرى تضيق الخناق على خلق الأموال غير

الخاضع للسيطرة في نظام الأوف شور. بيد أن مصرفيي نيويورك، بالتحالف مع ذا بنك أوف إنجلاند، وبنك سويسرا الأهلي، قاموا بقتل المبادرة.

ثم بدأ مصرفيو مانهاتن يشهرون نظام الأوف شور سلاحا يهاجمون به أحكام الإصلاح الاقتصادي New Deal التنظيمية التي كانت قد عملت على جَزِّ أجنحتهم داخل الوطن. وفقا لما قاله البروفسور رونن پالان، الذي يعتبر من أهم المرجعيات في نظام الأوف شور، استخدمت أخوية مصارف نيويورك بقيادة تشيس مانهاتن التهديد الحقيقي أو المتخيل الذي مثله اليوروماركت وملاذات الضرائب الكاريبية – والتي ساعدت تلك البنوك ذاتها على إقامتها كمراكز مالية كبيرة في المقام الأول – لتحقيق هدف وضع قوانين مالية أكثر ليبرالية «ذهبت جماعات الضغط إلى العمل بالقول بأنه إن لم تستطع هزيمة أسواق الأوف شور، انضم إليها». في يونيو ١٩٨١، وبعد أقل من ستة أشهر من دخول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض، صادقت أمريكا على إمكانية أوف شور جديدة، أي مراكز «الأعمال المصرفية» الدولية IBF، اقتربت الولايات المتحدة بهذا خطوة من هدف مذكرة هدسون.

أفرع IBF هي نوع من أسواق اليورو الأوف شور الداخلية – تسمح للمصرفيين الأمريكيين بالقيام بما اعتادوا فعله سابقا في أماكن مثل لندن وزيورخ وناسو، بالداخل الأمريكي– أي إقراض الأجانب دون الخضوع لمتطلبات المبالغ الاحتياطية أو لضرائب المدينة أو الولاية. أصبح بإمكان المصرفيين الجلوس بنفس مكاتبهم بمانهاتن، والقيام بفتح مجموعة جديدة من الدفاتر المحاسبية وأن يعملوا كما لو أنهم أفرع لبنوكهم في ناسو.. بمجرد ما ترسخت أنشطة IBF، أصبح بإمكان المصرفيين الاستغناء عن الألاعيب القديمة، وتسجيل تلك الأنشطة علنا في دفاتر محاسبية بنيويورك. بذلك، اقتربت الولايات المتحدة أكثر من نموذج الأوف شور البريطاني.

التحق المصرفيون في نيويورك بتلك الأنشطة بحماس كبير وتبعهم مصرفيو فلوريدا وإلينوي وتكساس. في غضون ثلاث سنوات انبثق ٥٠٠ IBF أوف شوري

داخل الولايات المتحدة، واستنزفت النقود من أسواق الأوف شور فى منطقة الكاريبى والأنحاء الأخرى. كان هذا بطاقة تحرر من اللوائح التنظيمية لوول ستريت، وثقبا آخر فى الحصن الأمريكى. لم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل وكما عبر الكاتب طوم نايلور «أملت الولايات المتحدة أن تستخدم IBFs هراوة لإجبار البلدان الأخرى على إرخاء القيود على دخول البنوك الأمريكية إلى أسواقها المالية الداخلية».

فى عام ١٩٨٦، تبعت اليابان خط الولايات المتحدة وأقامت سوقها الأوف شور الخاص بها على غرار IBFs . حدث هذا فى بداية طفرة القروض الهائلة التى أعقبها أكبر انهيار لأسواق الأصول فى التاريخ. وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة لما حدث، فقد حفزته جزئيا المليارات الأربعمائة التى اندفعت إلى طوكيو فى غضون أربعة وعشرين شهرا وأوضحت للمصرفيين المحليين ما يمكن أن تفعله الأموال المبرلة. كان هذا أيضا هو عام الانفجار الكبير المدوى للتحرير الذى شهده حى المال والأعمال بلندن والذى وفر لوول ستريت طرقا جديدة كبرى يسلكها للهروب من اللوائح التنظيمية المالية.

وفيما انتقلت الأنشطة المالية من الأوف شور إلى الداخل أصبح من الصعوبة الجمة التفرقة بين هذه وتلك. عمل هذا بأسلوب حاسم، على وجود منطقة عمياء (تتعطل فيها قدرة المرء على التمييز والفهم) والتى مازالت قائمة حتى اليوم. فهم كل محلل تقريبا طمس المعالم بين ما هو داخلى وما هو أوف شور كإشارة إلى أن عليه أن يتوقف عن محاولة تقييم مناطق الاختصاصات القضائية التى توفر السرية أو تحليلها، أو أن يقتصر على التركيز على بعض الملاذات فى الجزر الصغيرة الجميلة. يوضح پالان فى كتابه «عالم الأوف شور» ما كان يحدث واقعيا حيث يقول إنه «وكأبعد ما يكون عن كون تلك العملية إشارة إلى اضمحلال الأوف شور، فلابد من فهمها على أنها إدماج للأوف شور بحيث يصبح جزءا عضويا من الاقتصاد السياسى الكوكبى».

يتذكر چون كريستنسن أنه لاحظ تلك المنطقة العمياء فى عام ١٩٨٦ . كان يعمل كاقتصادى تنمية فى ماليزيا حيث كان يقوم بالتحقيق فى بعض البنى المحلية الغريبة التى كانت تعرف كتعاونيات تتلقى الإيداعات، نوع من أشباه البنوك المحررة غير الخاضعة للوائح التى كانت تتلقى كميات ضخمة من الإيداعات من الأرامل والأيتام الماليزيين وتقوم بتسريب تلك الأموال إلى مناطق الأوف شور.

ثار فضوله فى يوليو عام ١٩٨٥ حينما دعته إحدى تلك التعاونيات إلى غداء من الجمبرى الچامبو فى مبنى ملحق بمكتب فخيم بكوالالامپور ومعه شراب جعة الجينيس وويسكى ماركة كورڤواسيير. وفيما مضوا يتناولون أطايب الغداء، واسترخت الأجواء، أصبح من الواضح أن كبير المدراء الماليين، وكان من قادة الجمعية الماليزية الصينية، أراد توجيه الحديث باتجاه موطن طفولة كريستنسن، أى جزيرة چرسى التابعة للتاج البريطانى والتى تبعد عن ماليزيا ٦٥٠٠ ميل. أبدى المسئول المالى اهتماما كبيرا أثناء الحديث بوضع چرسى كملاذ ضريبى رئيسى مزدهر وأراد أن يعرف ما إن كان الاستثمار هناك آمنا.

قرر كريستنسن أن يبحث أمر تلك التعاونيات. «كان الأمر برمته خدعة هائلة. رفض بنك ماليزيا المركزى إخضاعها للوائح التنظيمية كما عزف الجميع عن المساس بها. جعل بُعدها الدولى فى عالم الأوف شور، من المحال على أى شخص بالداخل - سواء المودعين الفضوليين، أو المراقبين الحكوميين - اكتشاف ما كان يحدث فى الواقع: كيف كانت الأرباح تنقل إلى الأعضاء فى داخل التعاونيات، فيما تُراكَم المخاطر على أكتاف عامة المودعين الماليزيين أو دافعى الضرائب». وبعد إجراء أبحاث تفصيلية، نشر مقالا فى البيزنس تايمز عام ١٩٨٥ وغادر البلد. تسببت المقالة فى فضيحة ضخمة، وفى غضون أشهر كان البنك المركزى قد علّق أعمال أربع وعشرين من تلك التعاونيات، وهرع المودعون أفواجا لسحب إيداعاتهم.

لكنه وجد أن ما حدث بعد ذلك أمر مستغرب حقا. ذهب إلى بريطانيا حيث قضى حوالى شهرين يبحث فى المكتبات، ويعقد لقاءات مع جميع الاقتصاديين

وخبراء أسواق رءوس الأموال الذين تمكن من العثور عليهم كي يحاول فهم أين ذهبت الأموال، وكيف يعمل نظام الأوف شور. لم يكن أحد يعرف أي شيء. قال «لا أعتقد أن أحدا قد استوعب درجة الشر والأذى التي أصبح عليها هذا الشيء. لم يكن ثمة معلومات ذات قيمة في أي مكان».

فيما تصاعدت حرارة حرب ڤيتنام، مثلت عجوزات الولايات المتحدة، والتي أصبحت أكثر سوءا من خلال تخفيضات ريجان الضريبية الكبيرة عام ١٩٨١، مأزقا. كانت الشركات الأمريكية بحاجة إلى اقتراض الأموال من خلال إصدار السندات، لكنها وجدت أنها إذا اقترضت جميع الأموال بالداخل، ستتنافس مع حكومة الولايات المتحدة على الأموال مما لابد وأن يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة وتعويق النمو الاقتصادي. من ثم، وجدت أنه من الأفضل الاقتراض من الخارج. بيد أنه كان ثمة عقدة – النظام الضريبي. مثلا، كان المستثمر الفرنسي الذي يريد شراء بعض السندات يواجه خياراً بسيطا: إما أن يستثمر في السندات الأمريكية ويدفع ضرائب تُقتطع من المنبع قيمتها ٣٠٪ عن دخله من السندات، أو أن يستقل الحافلة إلى لوكسمبورج ويشتري اليورو بوند الذي كان دخله منها معفيا من الضرائب. رأى كثير من المستثمرين أن هذا لا يمثل خيارا وتجنبوا السندات الأمريكية، وبهذا واجه صناع السياسة الأمريكيين مشكلة. لم تكن الولايات المتحدة ملاذا ضريبيا، ولم يريدوا أن يساعدوا على الغش الضريبي بدون داع. أرادوا أن يجعلوا الشركات الأمريكية تقترض من الخارج، وأرادوا أيضا الإبقاء على ضريبة الثلاثين في المائة. كيف لهم تربيع تلك الدائرة؟

استقروا في البداية على تسوية تستطيع الشركات الأمريكية بموجبها إقامة فرع مالي في جزر الأنتيل الهولندية واستخدامه لإصدار سندات يورو معفاة من الضرائب ثم يقوم الفرع بإرسال العائدات إلى الشركة الأم في أمريكا. وفي هذه الحالة يصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تتذرع بأنه لا يجوز لها إخضاع ذلك الدخل من جزر الأنتيل للضرائب بمقتضى أحكام معاهدة ضريبية كانت تلك الجزر

قد عقدتها مع الولايات المتحدة. كان باستطاعة هيئة العوائد الداخلية الأمريكية أن تقرر بسهولة أن تلك الطبخة الهولندية زائفة، ومن ثم تُخضع الدخل للضرائب، لكنها اختارت أن تغض النظر. قال مايكل چيه. مكإنتاير، أحد كبار الخبراء فى مجال الضرائب الدولية، وأحد القلائل فى أمريكا الذين عارضوا تلك التسوية وقتئذ «كانت تلك سندات يورو، سندات لحاملها، والتى من شبه المستحيل إخضاعها للضرائب. لقد كنتم أيها البريطانيون سعداء بأسواق سندات اليورو السرية المعفاة من الضرائب، وأردنا نحن أن ندخلها. أردنا اجتذاب الأموال المتبادلة [الجوالة] أيضا».

يتذكر دايڤيد روزنبلووم، الذى كان مسئولا عن تلك الأمور بوزارة الخزانة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٧٨ و١٩٨٠، كيف كانت ألاعيب الأوف شور تلك التى تم التساهل معها على المستوى الرسمى، محاطة بالشبهات. قال «شعر الناس بالتوتر. كانت تلك الشركات تريد أن تتاح لها أسواق اليورودولار، وكانت تريد نوعا من الأمان بالفعل، أما أفرع الأنتيل هذه فهى زائفة – كيانات على الورق– لم تكن تفعل أى شىء حقيقى أو تقوم بأية أنشطة».

قررت إدارة كارتر تفويض لجنة للقيام بعمل مسح شامل للاختصاصات القضائية التى تتسم بسرية التعاملات، وكان هذا أول تحدٍ جدى للملاذات الضريبية فى التاريخ. أدان تقرير اللجنة، وكان اسمه «تقرير جوردون» أنشطة الملاذات الضريبية بصفتها أوضاعاً «تجتذب المجرمين وتسئ للبلاد الأخرى» ودعا أمريكا لأن تقود العالم باتخاذ إجراءات مشددة ضدها. نُشر ذلك التقرير قبل أسبوع من تولى رونالد ريجان السلطة رسميا فى عام ١٩٨١، ثم تم دفنه بأسلوب شبه فورى.

قبل أن يغادر كارتر منصبه، أبلغت الولايات المتحدة جزر الأنتيل الهولندية بأنها تريد إعادة التفاوض على المعاهدة. قال روزنبلووم «كانت ثمة عدد من الأحكام والقرارات أدت إلى أن يشعر الناس بالخوف. وكانت تلك أيام يهاب فيها الناس السلطات الضريبية بيد أنه كان ثمة عقدة، إذ إن الولايات المتحدة بعد أن شجعت مَهْرَب الأنتيل بأسلوب مضمر لم تكن فى وضع قوى يجعلها تعترض. فعلى الرغم

من أن هذه الأشياء كانت شائنة من وجهة نظر السياسة الضريبية للولايات المتحدة إلا أن الحكومة الأمريكية كانت قد وسخت أيديها ولم تكن فى وضع يتيح لها أن تزعم النزاهة والاستقامة مرة أخرى. كان بإمكان الأنتيل التوصل إلى معاهدة أخرى مقبولة تتيح لها الاستمرار فى أنشطتها بشكل ما، كنت مستعدا للتسوية. لكن الأنتيل بالغوا فى طلباتهم. اعتقدوا أن بإمكانهم ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وإجبارها على التنازلات والموافقة على طلباتهم بمزيد من المزايا وتمسكوا بمواقف لم يكن باستطاعتنا قبولها».

زادت مخاوف الكوربوريشنات الأمريكية وقلقها، ثم، ومن خلال حالة الاضطراب تلك تم فقس نهج جديد: بداية من عام ١٩٨٤، كان للولايات المتحدة أن تتخطى الأنتيل كلية، وتتنازل عن اقتطاع الضرائب من المنبع بمعدل ٣٠٪ فى ظل وجود مهرب جديد. لم يعد على الشركات الأمريكية أن تقيم كيانات وهمية فى الأنتيل، بل كان كل ما عليها هو أن تصدر سنداتها داخل الوطن وأصبح بإمكان المستثمرين الأجانب عدم دفع أى ضرائب عن دخولهم من تلك السندات.

وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن يتاح هذا المهرب للمستثمرين الأجانب فقط، إلا أن الأثرياء الأمريكيين الذين ليس لديهم وازع من ضمير التفوا حول ذلك بتغطية أنفسهم بعباءة من سرية الأوف شور وتظاهروا بأنهم أجانب. قال مكإنتاير «شعر منسوبو وول ستريت ببالغ السعادة. كانت الأحكام مصممة بحيث تسهل تلافى دفع الضرائب. كان بيزنس رائجا ملائما. أحبه علية القوم وشجعوه وتبنوه. لم يعتقدوا فى وجود نوازع أخلاقية، ولم يعترض أحد...».

كانت تلك إحدى مناورات الملاذات الضريبية الكلاسيكية: قم بسد العجوزات بإعفاء الأجانب من الضرائب وراقب أموال العالم المتداولة الجوالة وهى تتدفق. كان ذلك تماما هو ما توقعته المذكرة التى تلقاها هدسون.

أتت النتائج هائلة. بعد إقامة مرافق أعمال مصرفية دولية عام ١٩٨١، أصبحت أمريكا سوق سندات أوف شور محليا. ذكرت التايم مجازين «فجأة غدت أمريكا

أكبر ملاذ ضريبي في العالم، وربما الأكثر إغراء». ومنذ وقتئذ صعودا، بدأت القوانين واللوائح الجديدة تعمل على تآكل دفاعات أمريكا الداخلية.

في نهاية التسعينيات، عمل روبرت روبين وزير خزانة بيل كلينتون، ورئيس مجلس إدارة جولدمان ساكس المشارك سابقا، على تعميق التآكل الذي أحدثه نظام الأوف شور بإصدار تشريع جديد مراوغ: «البرنامج الوسيط المشروط (QI)». أرادت سلطات الولايات المتحدة معلومات عن الحسابات الأمريكية في المؤسسات المالية الأجنبية، لكنها لم يكن باستطاعتها طلب جميع المعلومات - عن الأجانب ومواطني الولايات المتحدة معا - ثم تقوم بغربلة من يقومون بالغش الضريبي من الأمريكيين، وتجاهل الأجانب. إذا تلقت معلومات عن الأجانب، ستكون الولايات المتحدة مجبرة بمقتضى معاهداتها الضريبية على إبلاغ الحكومات الأجنبية عن استثمارات مواطنيها بأمريكا، الأمر الذي لابد أن ينجم عنه سحب المواطنين الأجانب لأموالهم من الولايات المتحدة ووضعها في أماكن تضمن السرية، وبذلك تتسع عجوزات الولايات المتحدة.

كان الحل هو التعاقد مع بنوك أجنبية لتقوم بعملية الغربلة بحيث تُبلغ الأمريكيين بمعلومات عن مواطني الولايات المتحدة فقط ولا تمرر أية معلومات عن الأجانب. وهكذا، إذا لم يكن لدى الولايات المتحدة المعلومات، لن يكون لديها شيء تتبادله مع الاختصاصات القضائية الأجنبية، وبذلك لا تقوم بخرق معاهداتها. قال مكإنتاير «صُمّمت تلك القواعد بحيث تجعل من الصعب على حكومة الولايات المتحدة معرفة من يقومون بالغش الضريبي. قُصِد بهذه المراوغة إفادة المقترضين الأمريكيين من خلال السماح لهم بالاقتراض ممن يقومون بالغش الضريبي بمعدلات فوائد منخفضة».

هذه حيلة كلاسيكية أخرى يمارسها نظام الأوف شور. يقوم أحد الملاذات الضريبية بعقد معاهدات محترمة تتطلب منهم تبادل المعلومات مع الاختصاصات القضائية والقانونية الأجنبية، ثم تنشئ أحكاما وبنى أخرى تضمن ألا يكون لديهم

أية معلومات للتبادل فى المقام الأول. تبقى على التزاماتها بالسرية، لكن - وحينما تشير إلى معاهداتها - يصبح بإمكانها أن تزعم أنها اختصاصات قضائية وقانونية متعاونة وشفافة. ووفقا لتعبير دايڤيد سبنسر، المحامى بنيويورك، فإن نتيجة QI هى «ألا يكون لدى سلطات الولايات المتحدة معلومات تتبادلها مع الحكومات الأجنبية وعدم إتاحة تلك المعلومات لها. وهذا، بالطبع، شكل حصيف من السرية المصرفية».

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن البنوك كانت تكذب على سلطات الولايات المتحدة بشأن ما تفعله. تحت غطاء برنامج QI، مضى أفراد الأرستوقرطية السويسرية يتصيدون أثرياء الأمريكيين فى المباريات الرياضية، والحفلات السيمفونية الموسيقية ببوسطن، ويرسمون لهم خطط مراوغة الضرائب، بل وحتى تهريب الماس فى أنابيب معجون الأسنان. ثم يقومون بملء الخانات فى الاستمارات ليؤكدوا التزامهم بالقوانين الأمريكية. لخص دايڤيد روزنبرووم الأمر بقوله إن البرنامج لم يهدف إلى التعرف على الأمريكيين [الذين يراوغون دفع الضرائب] بل إلى حماية هويات الأجانب والسماح لهم بالاستثمار فى الولايات المتحدة.

وللإنصاف، فقد أصدرت إدارة كلينتون، فى نهاية فترتها الثانية، لوائح تنظيمية مقترحة كانت ستتيح إمداد دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بمعلومات عن إيداعات مواطنيها بالبنوك الأمريكية، بيد أن البنوك الأمريكية، وبخاصة تلك التى تحتفظ بإيداعات كبيرة فى فلوريدا وتكساس مارست ضغوطا قوية، من ثم، تخلت إدارة چورچ دبليو. بوش عن تلك المقترحات.

تبيع الولايات المتحدة السرية المالية ليس فقط على مستوى فدرالى بل على مستوى الولايات أيضا. ولاية دلاوير هى أكثر ولاية توفر سرية الأوف شور للشركات، لكن نيڤادا وويومينج هما الأكثر تعتيما: تقْبلان «أسهما لحاملها» وتوفران ملاذا لأموال عصابات الجريمة المنظمة ومهربى المخدرات، كما أنهما تتساهلان بخاصة مع وكلاء الشركات والموظفين الآخرين ليعملوا أمناء تُسجَّل

التعاملات بأسمائهم، ويخفون بذلك هويات الملاك الحقيقيين. لا تشارك نيفادا الحكومة الفدرالية فى أية معلومات ضريبية أو شركاتية، ولا تطلب من الشركات ذكر أماكن أنشطتها. لا تملك دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أية وسيلة تعرف بها ما إن كانت أى شركة بنيفادا قد قدمت إقراراتها الضريبية للسلطات الفدرالية. أيضا، يستخدم مواطنو دول شرق أوربا وروسيا ولايات أركنساو وأوكلاهوما وأُريجون بانتظام لممارسة الاحتيال على حكوماتهم، فيما تعمل ولايتا تكساس وفلوريدا ملاذات ضريبية للثروات غير المشروعة من دول أمريكا اللاتينية.

فى التسعينيات، منحت حكومة الولايات المتحدة دول الاتحاد السوفيتى السابق ملايين الدولارات لتحسين أمن منشآتها النووية. لكن الكثير من تلك الأموال فُقِدت. حينما مضت وزارة العدل الأمريكية تبحث عنها، أمكنها فى النهاية تقصيها إلى شركات وهمية مجهولة المالك فى پنسلڤانيا وديلاوير. تعلقت معظم حالات التلاعبات فى الأسواق المالية التى درسها الإف بى آى بشركات وهمية فى تلك الولايات. كان ڤيكتور باوت، «تاجر الموت» الشهير، والذى كان إلهاما للشخصية التى قام نيكولاس كايدج بأداء دورها فى فيلم «Lord of War»، يدير كثيراً من بيزنس تهريب الأسلحة إلى طالبان وغيرها من التنظيمات حول الكوكب، من خلال شركات فى تكساس وديلاوير وفلوريدا. تمثل الشركات الصورية فى أمريكا ناقلات جذابة لمن يريدون غسل أموالهم، والتهرب من الضرائب، وتمويل الإرهاب أو القيام بأية أنشطة أخرى غير مشروعة بأسلوب يكفل السرية.

يصف مقال نشرته النيويورك تايمز عام ١٩٨٦ حِيَل مسئول من ديلاوير، ذهب بالطائرة إلى تايوان، وهونج كونج، والصين، وإندونيسيا، وسنغافورة، والفلبين وهو يحمل كُتيبا يتباهى بأن بإمكان ديلاوير أن «تحميك من السياسة». ذكر المقال أن المسئول كان يتطلع إلى «حصاد كبير من هونج كونج عاصمة الأموال الهاربة» بعد أن ينسحب البريطانيون منها. جاء بالكتيب ليس عليكم إخبارنا بتفاصيل عملكم، أو ذكر أسماء أعضاء مجلس إدارتكم أو من يترأس العمل؛ كما أنه ليس عليكم

استخدام أسمائكم وعناوينكم، فقط استخدم اسم وكيلك فى دلاوير. نظير دفع خمسين دولارا إضافيا يمكنك إنجاز هذا فى أربع وعشرين ساعة فقط. والآن، ستساعدكم بعض الشركات القديمة «المركونة على الرف» [والتى ستكتسبون أسماءها] على التظاهر بأنكم ظللتم تقومون بأنشطتكم التجارية لسنوات عدة على حين أنكم قد بدأتم لتوكم. لا يستطيع أحد اكتشاف الخدع والتلاعبات خلف عباءة السرية تلك. وكل هذا، وأكثر، نظير ٢٩٩ دولار فقط».

تستطيع شركة ذات مسئولية محدودة تقديم نسخ معتمدة من جوازات سفر وكلاء الشركة، لكن ذلك لن يمكّن أحداً من معرفة من يملك الشركة أو أصولها.. وفى غالبية الأحوال، فإن هؤلاء الوكلاء هم محترفون يعملون نيابة عن مئات من أمثال تلك الشركات. ونمطيا، يقوم الوكيل بإحالة أية استفسارات إلى محامٍ للشركة على اتصال بأشخاص حقيقيين- وحينما يصل أشخاص من هيئات مكافحة الجريمة بحثا عن معلومات يمكن للمحامى أن يتذرع بالامتياز الذى تمنحه إياه علاقته بموكله ويرفض الكشف عن أية معلومات. تتموضع الشركات ذات المسئولية المحدودة بين الأصول ومالكها، وتخفى المعلومات. تستخلص الولايات الأمريكية بضع مئات من الدولارات رسوما، وتمضى الجرائم حول العالم فى سبيلها دونما عقاب.

تقوم هذه الأماكن ببيع أشكال رخيصة وقوية جدا من السرية. فى سويسرا، عادة ما يكون لدى المؤسسات معلومات عن العملاء، إلا أن قوانين السرية تحظر كشفها. أما فى الولايات من أمثال ويومينج ودلاوير، فلا يوجد أى حظر قانونى على إفشاء السرية؛ وتتمثل الحيلة فى ضمان عدم وجود أية معلومات متاحة فى المقام الأول. يمكن الاحتفاظ بكل سجلات الشركات خارج الولايات - فى كوريا الشمالية مثلا - بحيث يصبح من المستحيل على السلطات الحصول على أية معلومات عن الشركات إن هى أرادت ذلك. كما يمكن تحويل الأموال سرا وعلى الفور بدون إشعار عام. لا تتطابق قوانين الشركات بالولايات المتحدة حتى مع متطلبات

الشفافية غير الفاعلة التى تقتضيها قوة مهمات الإجراءات المالية التابعة لصندوق النقد الدولى والتى تتطلب أن يكون بإمكان البلدان التعرف على هوية الملاك المستفيدين. حينما يحاول العاملون بالكونجرس وغيرهم تغيير ذلك تتصدى لهم لوبيهات تلك الولايات الضارية، ونقابة المحامين الأمريكية.

قال السناتور كارل لڤين «حينما تسألنا البلاد الأخرى عن أسماء ملاك الشركات، نقف ووجوهنا مُحمرّة وأيدينا خاوية. ظلت الولايات المتحدة تقود الدفاع والشفافية والانفتاح. ظللنا ننقد ملاذات الأوف شور الضريبية وسريتها وغياب الشفافية فيها. ظللنا نضغط عليها من أجل تغيير قوانينها. لكن، انظروا إلى ما هو حادث فى فنائنا الخلفى. لا يجوز لأمريكا أن تكون أبدا حشيّة يستخدمها المسئولون الفاسدون الأجانب لإخفاء أموالهم».

السرية هى واحدة فقط من مغريات عديدة تستخدمها الولايات الأمريكية لاجتذاب رأس المال النقدى من أماكن أخرى. الضرائب هى وسيلة إغراء أخرى رغم كونها ثانوية نوعا. تحمى أنواع خاصة من الشركات المقيمين من دفع ضرائب الدخل، وضرائب الأصول، وضرائب المبيعات، وضرائب تحويل الأموال، وضرائب التركات المستحقة للولاية، كما أن بعض الكوربوريشنات الأمريكية تدفع بالعلامات التجارية، وبراءات الاختراع وأشياء أخرى ضبابية إلى داخل ولايات منخفضة الضرائب فى لعبة تحديد ثمن التعاملات البينية من أجل تخفيض الضرائب المستحقة عليها. مثلا، نقلت شركة وورلدكوم حوالى ٢٠ مليار دولار إلى إحدى شركات دلاوير قبل انهيارها فى عام ٢٠٠٢.

حولت وسيلتان أخريان للإغراء بعض الولايات الأمريكية إلى ملاذات شركاتية. تتعلق إحداهما بالربا، وهو ما سأتفحصه فيما بعد. وتتعلق الثانية بأسلوب إدارة الشركات والذى تنظمه بالولايات المتحدة لوائح من الولاية لا قوانين فدرالية. تلعب دلاوير دور نجم هاتين الوسيلتين. ما يربط كل تلك الخيوط ببعضها: أى الضرائب، والسرية، والربا، وأحكام الإدارة الشركاتية – هى المؤسسة السياسية فى تلك

الولاية شديدة الصغر، التى يعرف الجميع بعضهم فيها، وحيث يتشارك الديموقراطيون والجمهوريون فى القناعة بأنه يجب تشكيل القوانين لإرضاء رغبات الشركات من أجل جذب البيزنسات إلى الولاية - وليذهب بقية العالم إلى الجحيم. والولاية فى هذا تتبع نهج مراكز الأوف شور التى يعطى سكانها الأولوية لمصالحهم الخاصة على حساب الآخرين.

دعنا الآن نتعرف على ماضى تلك الولاية وحاضرها.

دلاوير، ثانى أصغر ولاية فى أمريكا هى موطن كثير من كوربوريشنات العالم. وعلى الرغم من أن التعريفات التقليدية للملاذات الضريبية - تلك التى تركز على تلافى الضرائب - لا تنطبق تماما على دلاوير، بيد أن ثمة أمراً مهماً آخر يحدث هناك. يتم تأسيس أكثر من نصف الشركات التى يتم الاتجار فيها علنا فى الولايات المتحدة وحوالى ثلثى الخمسمائة كيان الواردة فى قائمة مجلة فورشن ودمجها هناك. لا توجد المقار الرئيسية لتلك الشركات بالولاية، لكنها فقط تؤسس وتُدمج هناك مما يعنى أنها تخضع لقوانين دلاوير الخاصة بكيفية تنظيم الشركات لنفسها داخليا.

يفخر أهل دلاوير بأنهم يعيشون فى «الولاية» الأولى، أولى المستعمرات الثلاث عشرة التى صادقت على دستور الولايات المتحدة. لكن العاطفة الحقة التى يشعرونها قد لا تكون هى العاطفة الوطنية: قاتل وفد دلاوير إلى المؤتمر الدستورى بعدوانية وضراوة لكى يكون لكل ولاية الحق فى إرسال عضوين إلى الكونجرس - وبهذا أصبحت دلاوير شديدة الصغر على قدم المساواة مع نيويورك بالغة الاتساع ومُنح أهلها تمثيلا غير متناسب بإطلاقه.

فى عام ١٨٩٩، تبنت حكومة ولاية دلاوير، بضغط من عائلة دو پونط النافذة والتى أرادت تأسيس عملياتها الكيميائية الواسعة ودمجها هناك، لائحة تنظيم جديدة متساهلة أُسميت «قانون الشركات الاندماجية العام» والذى عكس روح «دعه يعمل» التى سادت عصرا تنامت فيه سلطة الشركات. كانت الرسالة فى دلاوير هى

أن من يقومون على إدارة الشركات وتنظيمها يكتسبون حرية ضخمة لفعل ما يريدون على حساب حملة الحصص الآخرين. جعلت دلاوير من الصعب بخاصة على حملة الأسهم والحصص الحصول على تعويضات.

كانت الكوربوريشنات، في وقت ما، تعتبر وسائل لخدمة الصالح العام. بيد أن دلاوير ألقت بهذا المفهوم جانبا، وتبنت ما يسميه أحد مسئولى دلاوير «أسلوبا للمشاريع الخاصة يتمتع بالحرية المطلقة» تسعى بمقتضاه الشركات والأفراد إلى تحقيق غاياتهم الخاصة مع إخراج الحكومة من الموضوع وافتراض أن الصالح العام سيتحقق تلقائيا. مثَّلت هذه نقلة ماهرة مضمرة، لكنها جوهرية باتجاه الشكل الشركاتى. وتبعتها الولايات الأخرى.

قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة، قام وودرو ويلسون، حاكم ولاية نيوچرسى المجاورة، بتغيير قوانين ولايته من أجل كبح جماح الانتهاكات الشركاتية المتفشية، حيث قام بتمرير إجراءات ضد الائتمانات، وجعل الإدارات مسئولة أمام حاملى الأسهم وحاملى الحصص. قام القائمون على إدارة الشركات بالهرب إلى ويلمينجتون عبر نهر دلاوير؛ وبحلول عام ١٩٢٩، كان مصدر ٤٠٪ من دخل دلاوير هو رسوم تأسيس ودمج الشركات والضرائب، وكان لها القيادة فى ذلك المجال فى الولايات المتحدة، ولم تفقد هذا المركز القيادى أبدا.

فى الثمانينيات حينما اكتسح جنون الإدماجات والتّملّك قاعات مجالس إدارة الشركات، ذهب المدراء إلى دلاوير لإعداد «أقراص سامة» ودفاعات شركاتية أخرى يحمون بها مواقعهم. ومنذ عهد قريب، حينما ثار غضب حاملى أسهم شركات وولت ديزنى لدى اكتشافهم أن مايكل أوفيتز رئيس مجلس إدارتها حصل على ١٣٠ مليون دولار فى حزمة للتعويض عن فصله بعد أداء مزرٍ، أصدرت محاكم دلاوير حكمها ضد حملة الأسهم بذريعة أنه ليس من حقهم التدخل فى سياسة التعويضات التى يقرها مجلس الإدارة. المكان غارق فى الفضائح. ليس من قبيل الصدفة أن يقوم اللورد بلاك، حوت الصحافة الذى نهب شركته، بتأسيس شركاته ودمجها فى دلاوير.

يوجز حكم محكمة دلاوير العليا نهج الولاية حيث قضى بأنه لا يجوز للمحاكم

مساطة المدراء الشركاتيين طالما لم ينتهكوا إحدى قواعد السلوك الرئيسية، وطالما أن قراراتهم تخضع لمصادقة كيان صنع قرارات محايد. وأيا كان ما نعتقده بشأن هذا النهج، فقد عملت دلاوير على الإفراط في تطبيقه بحيث منحت الرؤساء الشركاتيين حريات استثنائية مع ضمان حمايتهم من حاملي الحصص، والمراجعات القضائية من قبل المحاكم العليا، بل ومن الرأى العام.

فى عام ٢٠٠٣ مررت ولاية دلاوير تشريعا بتوسيع الاختصاص القضائى لمحكمتها العليا، وذكر الملخص الرسمى لهذا التشريع أن هدفه هو الإبقاء على دلاوير على قمة المنحنى [مقارنة بالولايات الأخرى] من أجل الوفاء باحتياجات البيزنسات الجديدة وتقوية قدرة الولاية على إقناع تلك البيزنسات بإجراء أعمال التأسيس والدمج فيها وجعلها مقر عملياتها. كما تتاح هناك كثير من الممارسات الوهمية الخاصة بكفالات تسديد القروض ودفع الديون والتى كانت من عوامل الانهيار المالى الأخير.

حتى بداية التسعينيات، كاد منظّرو التنمية من التيار الرئيسى وهم يحاولون معرفة سبب فشل بعض البلدان أو الانتشار الهائل للفقر، كادوا يتجاهلون قضية الفساد. وضعت «منظمة الشفافية الدولية TI» والتى أنشئت عام ١٩٩٣ ومقرها برلين، الفساد على الخريطة، ثم قامت بعد عامين بنشر «دليل مدركات الفساد CPI» الشهير. اختارت الفينانشيال تايمز عام ١٩٩٥ عاما للفساد. فى عام ١٩٩٦، تبع البنك الدولى، الذى كان قد ظل يلتزم بسياسة جد مهذبة تجاه نُخب البلاد النامية وقياداتها بدرجة أن كلمة فساد كادت تختفى من مستنداته، تبع خطى منظمة الشفافية، حينما وافق رئيسه جيمس وولفنسون فى خطاب شهير له على أن على البنك التعاطى مع «سرطان الفساد». لم توضع اتفاقية دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لمكافحة الرشوة قيد التنفيذ سوى فى عام ١٩٩٩، كما لم تترسخ اتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة سوى فى عام ٢٠٠٣؛ بل إن الرشوة كانت حتى وقت قريب، تُقتطع من الضرائب فى كثير من دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية. بيد أن النقلة، ورغم تأخرها كانت أنباء سارة. لكن، فلنتفحص التالي:

يجد المستثمرون قائمة البلدان الفاسدة التي تُصدِرها منظمة الشفافية الدولية ذات قيمة كبرى وهم يحاولون تقدير مخاطر الاستثمار في إحدى البلدان، لكن النيچيريين يعلمون بالفعل أن بلدهم أحد أكثر البلدان فسادا في العالم. يريدون أن يعرفوا مصير حوالي ٥٠٠ مليار دولار، من أموال نفط بلدهم. لكن الدليل الذي تصدره المنظمة لا يوفر أية إشارات. بعد وفاة ساني أباتشا، رئيس نيچيريا الوحشي المتجبر، عام ١٩٩٨ مسموما فيما كان في رفقة مجموعة من العاهرات الهنديات، اكتُشِف أنه كان قد استولى على مليارات من أموال نفط البلاد. كانت سويسرا وبريطانيا هما البلدين اللذين امتصا ثروته المختلسة. كشف نيجوزي أوكونچو – إيويلا، وزير المالية النيچيري عن المشاكل في حوار أجراه معه پول ڤاليلي من صحيفة الإندبندنت:

نجوزي: أعاد السويسريون حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار من الأموال المسروقة. لقد أرست سويسرا النموذج.

ڤاليلي: ماذا عن البريطانيين؟

نجوزي: (يطلق ضحكة خافتة طويلة): فلتساعدني السماء. من الصعب إدانة البريطانيين، لقد أرسوا النموذج بتخفيفهم عبء ديون نيچيريا.

ڤاليلي: إذن لم يتباطئون في إعادة الموارد المسروقة؟

نجوزي: لقد واجهنا صعوبة مع البريطانيين. أثار رئيس جمهوريتنا المشكلة مرات عدة مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير. في النهاية، أعاد ثلاثة ملايين دولار. نفهم أن هناك أموالاً أخرى، لكن فيما كانت تلك النقاشات جارية غادرت تلك النقود بريطانيا وذهبت إلى مكان آخر.

تشير قائمة «الشفافية الدولية» إلى أن بريطانيا وسويسرا – ناهيك عن الولايات المتحدة – هي بين أكثر الاختصاصات القضائية نظافة في العالم. وفي الواقع، فإن

حوالى نصف البلاد العشرين النظيفة التى تتصدر قمة دليل المنظمة هى من كبرى الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية، فيما أن البلدان الإفريقية - ضحية التدفقات غير المشروعة بالغة الضخامة - تُصنّف فى ذلك الدليل فى مرتبة الدول «الأكثر قذارة».

فى نوفمبر عام ٢٠٠٥، نشرت منظمة «شبكة العدالة الضريبية» دليلا جديدا قام على أساس عامين من العمل بواسطة فريق مُكرّس. رتَّب «دليل السرية المالية» البلاد وفقا لأهمية الدور الذى تلعبه فى توفير السرية المالية على مستوى النشاط المالى الكوكبى. فَعَل هذا بأن نظر إلى عدد من مؤشرات السرية وبُناها المفتاح لتقييم مدى سرية الاختصاصات القضائية المختلفة، ثم ترجيح كل منها وفقا للخدمات المالية العابرة للحدود والأنشطة التى تستضيفها: لم تُنجَز مثل تلك الدراسة من قبل، ونشرت الصحف والقنوات التليفزيونية حول العالم النتائج حيث أتى ترتيب بعض البلدان التى كان ينظر إليها تقليديا على أنها الأكثر نظافة، بين أقل البلدان شفافية.

احتلت المملكة المتحدة المركز الخامس فى «دليل السرية المالية». وعلى الرغم من دورها التاريخى، الذى يفوق بكثير دور أى بلد آخر، فى ظهور الأوف شور، وأنها مركز شبكة الأوف شور العنكبوتية البريطانية، فإن بُنى السرية الداخلية لديها شفافة نسبيا. احتلت سويسرا وجزر الكايمان المركزين الثالث والرابع على التوالى. أما لوكسمبورج ملاذ السرية المالية العملاق الذى لا يكاد يُلاحظه أحد، فاحتلت المركز الثانى. ما البلد الذى صُنِّف بصفته أهم اختصاص قضائى فى العالم للسرية والذى يفصله عن البلاد الأخرى، فى هذا الصدد، مسافة كبيرة؟

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول.

الفصل الثامن

بالوعات التنمية العميقة
كيف تلحق الملاذات الضريبية الأضرار بالدول الفقيرة؟

بحلول ثمانينيات القرن العشرين، كانت العناصر الرئيسية لنظام الأوف شور الحديث قد ترسخت وأخذت تنمو متفجرة. مضت شبكة من الملاذات العدوانية الأكثر مرونة التى قامت فى الجزر النائية التى كانت فى الماضى تابعة للإمبراطورية البريطانية، وكانت مرتبطة عن كثب بحى المال والأعمال بلندن، مضت فى طريقها متخطية التجمعات الأوربية القديمة من الملاذات التى غنتها ورعتها الأرستوقراطيات الأوربية بقيادة سويسرا. كانت ذا سيتى، تلك الدولة داخل الدولة، قد تحولت من نادٍ للجنتلمن يقوم بتشغيل آليات الإمبراطورية المالية، ويراعى طقوسا معقدة، ويخضع لقواعد غير منطوق بها، إلى مركز مالى كوكبى مُحرَّر وأكثر اندفاعا تهيمن عليه البنوك الأمريكية ومرتبط عن كثب بشبكة العنكبوت البريطانية الجديدة. نمت أيضا منطقة أوف شور أقل تعقيدا وإن كانت بالغة الأهمية ترتكز على الولايات المتحدة، وأقامتها أيضا البنوك الأمريكية. ربطت أسواق اليورو، والتى لا دولة لها، كل تلك المناطق ببعضها وبالاقتصادات داخل البلدان، وساعدت بذلك على تحرير البنوك من متطلبات الاحتياطات والقيود الأخرى على سلوكها.

وفيما كانت الملاذات الأوروبية القديمة معنية بشكل أساسى بإدارة الثروات السرية ومراوغة الضرائب، عُنيت المناطق الأمريكية بتزايد بالهروب من اللوائح والتنظيمات المالية – على الرغم من وجود كثير من المراوغات الضريبية وأنشطة الجرائم أيضا. كان يتم الترحيب بحرارة باللاعبين من كل منطقة داخل المنطقة الأخرى بأسلوب «دعه يعمل»، وفيما غدا نظام الأوف شور أكثر ترابطا أصبح أكثر قوة، وعلى حين تنافست الدول مع بعضها لإرخاء لوائحها وتنظيماتها، عمل تخفيض الضرائب والالتزام بالسرية على تقوية دينامية الأوف شور.

كان نظام برتون وودز للتعاون الدولى وإحكام الرقابة على التدفقات المالية قد انهار فى السبعينيات، وانتهى عصر الرأسمالية الذهبى الذى تلا الحرب العالمية الثانية. دخل العالم مرحلة نمو أبطأ كثيرا، يقاطَع بأزمات مالية واقتصادية منتظمة، وبخاصة فى الدول النامية.

وفيما حدث كل هذا، تنامى نظام الأوف شور وانبث فى أنحاء العالم، وظهر جيش قوى متزايد من المحامين والمحاسبين والمصرفيين من أجل ضمان نجاح النظام بأكمله. كان الأوف شور، بالشراكة مع الأيديولوجيات المتغيرة، يقود عمليات التحرر المالى والاقتصادى والعولمة المالية. وفّر اليوروماركت ومقره لندن، وبعدَه عالم الأوف شور الأوسع، المنصة لبنوك الولايات المتحدة للهرب من القيود الداخلية المحكمة، وللنمو المتفجر مرة أخرى، وأعدت بذلك المسرح للاستيلاء السياسى على واشنطون من قبل صناعة الخدمات المالية، وظهور عمالقة البنوك «الأكبر من أن يفشلوا»، التى تمت تغذيتهم بإعانات مضمرة من خلال ضمانات دافعى الضرائب، وإعانات معلنة من خلال تلافى دفع الضرائب الذى توفره أنشطة الأوف شور. جذب ظهور الولايات المتحدة كاختصاص أوف شور قضائى فى حد ذاتها تدفقات مالية هائلة إلى الداخل الأمر الذى عمل على اكتساب المصرفيين مزيدا من السلطة

الهائلة. تم إحياء التحالف القديم بين وول ستريت وذا سيتى أوف لندن، والذى كان قد انهار بعد الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية.

افترض الكثيرون أن نظام الأوف شور، من خلال القضاء على الازدواج الضريبى وخلق قنوات لرأس المال تكاد تكون خالية من الاحتكاكات، كان بذلك يدعم كفاءة الاقتصاد الكوكبى. فى واقع الأمر، فإن ذلك النظام نادرا ما أضاف أى قيمة، بل إنه كان يقوم بإعادة توزيع الثروة باتجاه من هم أعلى، وتحميل من هم أدنى عبء المخاطر وخلق مستنبت كوكبى جديد للجريمة. أوجز چون موسكو، محامى مكافحة الجريمة الأمريكى المشكلة «المال سلطة، ونحن نقوم بنقل تلك السلطة إلى الحسابات المصرفية للشركات التى يديرها أناس لا يحاسبهم أحد بأى معنى للفظ، ومن ثم، فهم لا يتحملون المسئولية».

اخترقت الاختصاصات القضائية للسرية الوعى العام بقدر، لكن فقط بصفتها ظواهر شاذة مشبوهة على الهوامش الغرائبية للحضارة. وبغطاء من سوء الفهم هذا، الذى كثيرا ما يشجعه من يريدون إخفاء الطبيعة الحقة لتلك الثورة المالية الجديدة، مضى نظام الأوف يعمل بأساليب كان لها أن تصبح أكثر أهمية فيما كان القرن العشرون يقترب من نهايته. أما ما كان يحدث بالفعل، فلم يكن أقل من هجوم رأسى مباشر على مبادئ الإصلاح الجديد New Deal فى الولايات المتحدة، وعلى أسس الديموقراطية فى أوربا، وعلى الديموقراطية، والمحاسبة والتنمية فى الدول منخفضة الدخل الهشة والأكثر عرضة للمخاطر حول العالم.

إذا نظرنا لأى حادث اقتصادى مهم أو أية عملية حدثت فى غضون العقود الأخيرة، سنجد أن الأوف شور يكمن وراء العنوان الرئيسى، بل وقد يكون مركزيا فى القصة.

لا يمكننا فهم الفقر فى إفريقيا من دون فهم دور الأوف شور. لسنوات طويلة، ظلت أسوأ حرب فى العالم هى الحرب الأهلية فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، والتى ترتبط بنهب ثروات البلد وموارده المعدنية بالجملة عن طريق الملاذات

الضريبية. الفساد المتفشى فى أنحاء العالم النامى وتدمير الحكومات واسع النطاق من خلال المصالح الإجرامية؟ الأوف شور مركزى فى كل تلك القصص. منذ الثمانينيات انتهت كل محاولة لتوليد تدفقات رأس مال كبيرة إلى الدول النامية، بأزمة بسبب الأوف شور. لا يمكن فهم عدم المساواة الفادحة فى أوربا والولايات المتحدة والدول منخفضة الدخل من دون تفحص دور الاختصاصات القضائية للسرية. النهب المنهجى لدول الاتحاد السوفييتى السابق واندماج جهاز استخبارات دوله السابقة المسلحة نوويا مع الجريمة المنظمة قصة تكشّفت إلى حد كبير فى لندن وتوابعها من مراكز الأوف شور. كان لقوة صدام حسين السياسية دعامات فى عالم الأوف شور، وكذلك سلطة كيم يونج - إيل زعيم كوريا الشمالية. تُعزى قبضة رئيس وزراء إيطاليا القوية الغريبة على السياسة الإيطالية، إلى حد كبير إلى قصة أوف شور. تكمن الاختصاصات القضائية للسرية فى جوهر «قضية إلف» التى أبقت على النخب الفرنسية القوية بعيدا عن متناول الديموقراطية الفرنسية. دائما ما يختفى مروجو الاحتيالات مثل مؤامرات «الضخ والإغراق» والتى تقوم على رفع أسعار السندات وزيادتها ثم إغراق الجمهور خالى الذهن بها والتخلص منها، تختفى خلف كيانات أوف شورية. موت محامى إحدى الأوليجاركيات الروسية فى تحطم مروحية غامض؟ تهريب الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية؟ تنامى إمبراطوريات المافيا؟ كلها أوف شور. تولّد صناعة المخدرات وحدها ٥٠٠ مليار دولار سنويا من المبيعات فى أنحاء العالم أى ضعف قيمة صادرات السعودية من النفط. تجد الأرباح التى يجنيها من يحتلون قمة هذه التجارة طريقها إلى النظام المصرفى، وأسواق الأصول، والعمليات السياسية من خلال مرافق الأوف شور. ليس بإمكانك وضع سوى حوالى مليون دولار فى حقيبة أوراق. بدون الأوف شور، لتحولت تجارة المخدرات إلى صناعة منزلية صغيرة محدودة.

التحرير المالى والعولمة؟ يكمن الأوف شور فى قلب المسألة، كما سنرى. صعود شركات الاستثمار المباشر الخاصة [التى تمول من خلال القروض] وصناديق

التحوط؟ أوف شور. فضيحة إنرون؟ وبارمالات Parmalat؟ إدارة رأس المال طويلة الأمد؟ ليمان برادرس؟ AIG؟ أوف شور. بدون الملاذات الضريبية لم يكن ليتسنى للكوربوريشنات متعددة الجنسية أن تنمو وتكتسب السلطة بهذه الدرجة الهائلة. جولدمان ساكس مخلوق أوف شورى حتى النخاع. كما أن كل كارثة اقتصادية فى العالم منذ السبعينيات، بما فى هذا آخر أزمة اقتصادية كوكبية هى قصة أوف شور إلى حد كبير. لزواء الصناعات التصنيعية فى كثير من البلاد المتقدمة أسباب كثيرة، لكن الأوف شور جزء كبير من هذه الحكاية. كان للملاذات الضريبية دور مركزى فى نمو الديون فى اقتصاداتنا منذ السبعينيات. يكاد نمو الاحتكارات المركبة المعقدة فى بعض الأسواق، أو عصابات النافذين التجارية، أو الاحتيالات الضخمة، يتضمن دائما الاختصاصات القضائية السرية كعناصر مركزية أو رئيسية فيها.

لا يعنى هذا أن كل هذه المشاكل ليس لها تفسيرات أخرى. إن الملاذات الضريبية ليست القصة الوحيدة أبدا، لأن الأوف شور يتواجد فقط بعلاقته مع أنحاء أخرى. ولهذا السبب يسمى أوف شور [بالقرب من الشاطئ]. بدون أن نفهم الأوف شور لن نفهم أبدا تاريخ العالم الحديث. لقد حان الوقت للبدء فى ملء تلك الثغرة فى معرفتنا – لنُقدر كيف لوى الأوف شور اقتصاد العالم ليكتسب هيئته الحالية، وغيّر المجتمعات والأنظمة السياسية لتصبح على هيئته.

سأبدأ بقصة فريدة دور الأوف شور فيها معترف به على نطاق واسع: حالة بنك الاعتماد والتجارة الدولى (BCCI) الذى يمكن القول إنه أكبر بنك «أوفشورى» فى التاريخ. القصة معروفة – لكن ثمة ملمحين حاسمين فى القصة لا يلقيان التقدير الكافى. انفجرت حالة BCCI فى عام ١٩٨٨ بعد أن بدأ چاك بلوم، المحامى والمحقق الذى يعمل مع لجنة العلاقات الخارجية التابعة للسناتور چون كيرى، فى التقاط بعض الدلالات على وجود ما هو معيب. وصفت النيويورك تايمز بلوم بأنه «رجل يشتعل غضبا بسبب الظلم فى العالم، ولا يطيق صبرا إزاء من لا يفعلون

شينا لوقفه.. محارب صليبى أخلاقى قوى الشكيمة ومثابر، يأتى بتهم عن الفساد فى المستويات العليا وكأنه عجلة شحذ يتناثر منها الشرر». ولد عام ١٩٤١ بالبرونكس وأنشأ صحيفة مقاتلة بضاحية بنيويورك قبل أن يدرس القانون ثم يلتحق بالحكومة لتعقب الأشرار. ساعد، من موقعه كأحد العاملين بالكونجرس فى السبعينيات على تفجير فضيحة الرشوة التى تورطت فيها شركة لوكيد مارتن للصناعات الفضائية؛ كما حقق فى محاولة شركة ITT زعزعة حكومة سلفادور أليندى فى تشيلى؛ وساعد على كشف أعمال الاحتيال التى مارسها برنى كورنفيلد، وتفحص تورط متمردى الكونترا المدعومين من الولايات المتحدة بنيكاراجوا فى تجارة المخدرات.

ومثل معظم الناس، اعتبر بلوم منذ البداية الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية مراكز لمهربى المخدرات ومجموعات الطبقات الدنيا. لكنه حينما قام بزيارة لجزر الكايمان عام ١٩٧٤ كعضو بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، رأى صفا من الرجال أنيقى الملبس ينتظرون استخدام الهاتف بردهة فندقه. عرف أنهم محامون ومحاسبون أمريكيون يحاولون ترتيب مواعيد للقاء مصرفيين من كايمان لفتح حسابات وائتمانات لعملائهم الأمريكيين الذين يريدون تجاوز من دفع الضرائب. كان المصرفيون الأمريكيون يُحيلون عملاءهم الأمريكيين إلى زملائهم الكنديين، فيما يحيل الكنديون عملاءهم الكنديين إلى نظرائهم الأمريكيين. وبمرور الوقت، لاحظ بلوم ألاعيب أكثر مهارة وأدرك أنه إزاء، أمر أكبر كثيرا مما يُتصور. قال «بدأت أرى أن المخدرات كانت جزءا ضيئلا فقط مما يجرى. كانت هناك أموال الجرائم. وأموال التهرب من الضرائب. أدركت أن الأمر يتعلق بأموال غير مسجلة بالدفاتر المحاسبية، أو بالميزانيات العمومية. ليس ثمة قواعد أو أحكام لحمل الدفاتر بمناطق الأوف شور. أشير إلى الأوف شور بصفته مطبخا تطهى فيه الدفاتر المحاسبية للكوربوريشنات».

حينما بدأت الأصابع تشير إلى بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى نهاية

الثمانينيات، كان بلوم قد أدرك أن ثمة رائحة كريهة . كان قد عمل سابقا فى مؤسسة خاصة حيث يتذكر أن فريقه كان قد التقى العاملين ببنك ملون فى بيتسبرج وأخبروهم عن بنك الاعتماد. قال بلوم «كاد جميع كبار العاملين بالقسم الدولى فى ملون يتقيأون على الطاولة. رفضوا، تحت أية ظروف، قبول أية خطابات اعتماد من هذا البنك».

أنشأ أغا حسن عبدى، المولود بالهند، بنك الاعتماد عام ١٩٧٢، ودعمه أفراد من الأسرة الحاكمة السعودية، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبى. نمى بنك الاعتماد والتجارة الدولى بسرعة فائقة باتباعه نموذج بيزنس بسيطاً: خلق مظهرَ بيزنس شهير حسن السمعة؛ كوَّن صداقات قوية، ثم وافق على فعل أى شىء فى أى مكان نيابة عن أى شخص ولأى سبب كان. غَمَر بنك الاعتماد السياسيين بالرشاوى وتعامل مع شخصيات من أمثال صدام حسين، وأبونضال، وأيضا مع كارتل مدلين الكولمبية للمخدرات ومع خون سا أمير الحرب والهروين الآسيوى. تورط فى مبيعات مواد نووية من خلال صفقة صواريخ دودة الحرير الصينية للسعودية، وفى بيع صواريخ سكود – B من كوريا الشمالية إلى سوريا. قدمت أفرعه فى الكاريبى وبناما الخدمات لتجارة المخدرات هناك؛ كما قدمت أقسامه بدولة الإمارات العربية التى كانت وقتئذ تتمتع بطفرة نفطية وثروة هائلة من الأنشطة المصرفية الأوف شور، الخدمات لتجارة الهروين فى باكستان، وإيران وأفغانستان؛ واستخدم البنك هونج كونج للوفاء باحتياجات تجار المخدرات فى لاوس وتايلاندا، وبورما.

اخترق بنك الاعتماد والتجارة الدولية نظام الولايات المتحدة المصرفى، وقام بالالتفاف حول اللوائح التنظيمية الأمريكية والمراقبين الأمريكيين باستخدام بُنَى أوف شور تلتزم السرية كى يخفى ملكيته. دفع رشاوى للنافذين بواشنطون، وأقام شراكة صلدة مع السى آى إيه. منحه هذا غطاءً سياسياً يخشاه الجميع، وجعل تحقيقات بلوم بالغة الصعوبة منذ مستهلها.

قال بلوم «كان ثمة جيش من الأشخاص يعملون بواشنطون بجميع المواقع ويحاولون القول إن البنك كان رائعا». حذره أصدقاؤه فى هيئات تنفيذ القانون بأن حياته كانت فى خطر، لكنه ثابر. حمل قضيته إلى روبرت مورجنثاو، المدعى العام الإقليمى بمانهاتن والذى كان يشارك بلوم موقفه من البنك وقام بتكوين فريق من أجل تفكيكه. نجح مورجنثاو، الذى بدا وأنه يقاتل ضد نصف النافذين السياسيين بواشنطون، فى إغلاق البنك عام ١٩٩١، واتهم بنك الاعتماد والتجارة الدولية بتنفيذ «أكبر احتيال مصرفى فى تاريخ العالم المالى».

كان أكثر ما يثير الاهتمام إزاء هذا البنك هو بنيته فى عالم الأوف شور. قسم عبدى بنكه بين اختصاصات قضائية مختلفة حيث قام بتسجيل الشركات القابضة فى لوكسمبورج وجزر الكايمان بحيث لا يستطيع أى مراقب أو منظم رؤية الصورة كاملة. أيضا، استخدم مراجعى حسابات مختلفين فى أقسام البنك المختلفة. بيد أن عبدى أراد أيضا مصداقية تواجده بمركز مالى مشهور عالمياً، لكنه متساهل بدرجة عدم إثارة أية أسئلة. كان هذا يعنى تواجده فى ذا سيتى أوف لندن تحديدا. فى عام ١٩٧٢، أقام بنك الاعتماد والتجارة الدولى مقره الرئيسى فى مكاتب فاخرة بشارع لدنهول فى قلب ذا سيتى، وبدأ يسهم بتبرعات سخية لحزب المحافظين البريطانى.

كانت إحدى القواعد المعمول بها فى القطاع ألا تمنح البنوك قرضا يتجاوز ١٠٪ من رأس مالها المملوك لأى مقترض بمفرده، لكن بنك الاعتماد كان يمنح قروضا لعملاء له قيمتها ثلاثة أمثال رأس ماله، أو ثلاثين مثلا من نسبته المعمول بها. فى عام ١٩٧٧، قام ذا بنك أوف إنجلاند بإحكام تلك القواعد، وللالتفاف حول ذلك، ألقى عبدى بالقروض «المتضعضعة» فى جزر الكايمان، أو صناديق القمامة «كما أسماها مسئولو البنك».

قام بنك الاعتماد أيضا باستخدام حيلة أوف شور جريئة وبسيطة فى آن، حيث قام بتصنيع رأس مال مملوك (وهو أساس أى بنك والذى يوفر له الأمن) من لا

شيء: يقوم بنك لوكسمبورج بإقراض نقود لأحد حاملي أسهم بنك الاعتماد – وأحد أصدقاء عبدى – ثم يقوم هذا الصديق باستثمارها فى بنك الكايمان، ويزيد رأسماله هناك. يقوم بنك الكايمان بإقراض تلك النقود لأحد حملة الأسهم الذى يستخدمها لإيجاد رأس مال فى بنك لوكسمبورج. وهكذا وصل رأس المال المملوك لبنك الاعتماد والتجارة الدولى، والذى كان مجرد ٢,٥ مليون دولار فى البداية، إلى حوالى ٨٥٠ مليون دولار بحلول ١٩٩٠ بمساعدة ألاعيب الأوف شور. كان عبدى أيضا يقوم بشطب ديون أصدقائه، لكنه مضى يتوسع من خلال ما أُسمى خطة Ponzi: يَحلب صندوق معاشات العاملين ويقبل مزيدا من الإيداعات من أجل سداد نفقاته. كان كثير من المودعين فيه البالغ عددهم ٨٠٠٠٠ شخص فقراء نسبيا من بلاد نامية لم يتخيلوا أن ذلك البنك الذى اتخذ لندن مقرا له، والذى يدعمه شيوخ العرب الأثرياء كان كذبة قائمة على كذبة.

حينما حاول مورجنثاو تفحص أمور البنك رفضت سلطات الكايمان التعاون. قام بإرسال مذكرة استدعاء إلى بنك الاعتماد بالخارج لكنهم أجابوا إن قوانين كايمان لا تسمح بهذا. وحينما حاول مرة أخرى أحالوه إلى معاهدة تبادل المعلومات الضريبية بين الكايمان والولايات المتحدة، ولم يجد فيها ما يساعده على الحصول على المعلومات. وحينما التجأ إلى وزارة العدل وجدها غير متعاونة. من ثم، ذهب هو ومساعده چون موسكو إلى ذا بنك أوف إنجلاند الذى لم يُبد تعاوناً! حاولا الحصول على سجلات البنك المالية من لندن لكنهم لم يمدوه بأى شيء. هدد مورجنثاو، بمساعدة السناتور كيرى بإثارة عاصفة إذا لم يتخذ ذا بنك أوف إنجلاند إجراءاته، وحينها فقط وافق البنك على إغلاق بنك الاعتماد.

سببت الفضيحة ضجة بالبرلمان البريطانى بحيث أجبر ذا بنك أوف إنجلاند على اتخاذ موقف دفاعى زاعما أنه ترك بنك الاعتماد يعمل حتى عام ١٩٩١ لأنه لم تكن ثمة براهين قاطعة على الاحتيال حتى وقتئذ. لكن، أية براهين كان البنك يريدها؟ كانت الولايات المتحدة قد وجهت للبنك تهماً بالاحتيال قبل وقتئذ بعامين ونصف

العام: نصّت إحدى لوائح الاتهام تلك على أن البنك كان يقوم بغسيل الأموال كجزء من استراتيجيته الشركاتية. كان مكتب پرايس ووترهاوس للمراجعات المحاسبية قد أصدر تقريرا محاسبيا مشروطا عن أحد فروع بنك الاعتماد فى عام ١٩٨٩، وعام ١٩٩٠. كتب بعض العاملين ببنك الاعتماد إلى وزارة الخزانة، وذا بنك أوف إنجلاند، والوزراء البريطانيين محذرين من وجود احتيالات بالبنك. وفى نفس العام، أبلغت الاستخبارات البريطانية ذا بنك أوف إنجلاند أن أبا نضال كان يتحكم فى اثنين وأربعين حسابا ببنك الاعتماد فى لندن؛ عبّر بنك التسويات الدولية ببازل عن قلقه، كما كان مكتب پرايس ووترهاوس قد اكتشف ما أسمى بملفات نقڤى Naqvi التى كشفت عن احتيالات متفشية، وشركات وهمية، وإيداعات غير مسجلة، وقروض مُصنّعة، وقرائن على سرقات من المودعين، ومرّر معلوماته إلى ذا بنك أوف إنجلاند الذى لم يتخذ أية إجراءات على الرغم من أن المقر الرئيسى لبنك الاعتماد كان لا يبعد سوى مسيرة دقائق عنه.

كتب مايكل جيلارد يقول فى صحيفة الأوبزرفر «من الصعب رؤية كيفية توافق المعايير الأخلاقية العالية المتطلبة [لأى بنك كى يعمل فى بريطانيا] مع اعتراف بنك الاعتماد بأنه مذنب فى تآمره مع مسئولين وممثلين لكارتل مدلين الكولومبية لتجارة المخدرات لارتكاب احتيالات ضريبية وغسيل عائدات مبيعات الكوكايين». بيد أن روبين لى – پمبرتون، محافظ ذا بنك أوف إنجلاند لخّص سبب غض لندن الطرف عن لا أخلاقيات الأوف شور بقوله إن نظام الإشراف الحالى «خدم مصالح المجتمع.. إذا أغلقنا بنكا كلما اكتشفنا حالة احتيال، سيقل عدد الموجود من البنوك لدينا عما هو حاليا». مازال تقرير پرايس ووترهاوس الكامل عن بنك الاعتماد والتجارة الدولى محاطا بالسرية حتى اليوم على أساس أنه سيثير مخاوف «الشركاء الدوليين» لبريطانيا، وهذا اعتراف صريح بأن لندن هى ملاذ ضريبى.

ظل مورجنثاو، منذ بنك الاعتماد والتجارة الدولى، يحاول تنبيه الناس لجرائم الأوف شور، وقام شخصيا بحثّ أربعة وزراء خزانة أمريكيين على مزيد من

الانتباه، دونما جدوى. قال مورجنثاو «أتذكر منذ عامين، كنت ألقى خطابا عن بنوك الأوف شور. تسبب الخطاب فى نعاس جميع الحضور. إذا بدأت فى الحديث عن نقود الأوف شور، تتحول أعينهم إلى أعين زجاجية».

ما كادت فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولى تهدأ، حتى أخذت حكاية أوف شور أخرى فى الظهور بدولة إنجولا الإفريقية الغنية بالنفط، حيث كنت أعمل مراسلا لرويترز. كان متمردو حركة يونيتا بقيادة چوناس سافيمبى قد قاموا بحصار بعض البلدان الرئيسية وأمطروها بنيران مدافع المورتار وحاولوا تجويع سكانها إلى أن يستسلموا - كان المدافعون البائسون عن مدينة كويتو يأكلون الكلاب والقطط والفئران من أجل البقاء، وكان المصابون منهم الغارقون فى دمائهم يزحفون من على أسرّة المستشفيات للانضمام إلى المغيرين المسلحين الذين كانوا يتسللون إلى الحقول، التى غالبا ما كانت ملغمة، للبحث عن ثمار الكاسافا ومحاصيل أخرى.

كانت الولايات المتحدة قد أسمتها أسوأ حرب فى العالم وأصدرت حظرا على بيع الأسلحة إلى حكومتها التى لجأت بدورها فى عام ١٩٩٢ إلى شبكات إلف الفرنسية لتزويدها بالأسلحة. وللالتفاف حول الحظر، قام أحد أثرياء اليهود واسمه أركادى جايدا ماك، وكان روسى المولد، بتجميع ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار من التمويلات لمساعدة أنجولا كى تحصل على الأسلحة من شركة سلوفاكية- على أن تسدد الأموال بأموال النفط الأنجولية عن طريق چنيف. فيما بعد، سمع قضاة التحقيق الفرنسيون الذين كانوا يسبرون أغوار صفقات النفط مقابل الغذاء من أحد المشاركين أن تلك الترتيبات كانت «عملية احتيال عملاقة.. مضخة نقد هائلة تولّد هامشا قدره ٦٥٪ على أكبر عقود لبيع الأسلحة». بالطبع، أدى تقصى التمويل إلى ملاذات ضريبية عديدة.

اقتفيت أثر جايدا ماك إلى موسكو فى سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كان يخضع لمذكرة توقيف قضائية دولية بشأن ما أُطلق عليه صفقات أنجولاجيت. قال إنه يتوق إلى

إيضاح موقفه ومناقشة محاولاته - حسب تعبيره - للإتيان بالسلام إلى إفريقيا والشرق الأوسط (آنذاك، كان قد شرع في مغامرة لم يكتب لها النجاح للاشتغال بالسياسة في إسرائيل). كان جايدا ماك قد غادر الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢ وهو في العشرين من العمر، وانتقل إلى إسرائيل، ثم إلى فرنسا حيث أقام بيزنس للترجمة كان يقوم في غالبيته على تلبية طلبات الوفود التجارية السوفييتية. قال لي «تعني الترجمة التوسط. إذا كان نشاطك هو الإلكترونيات، فعادة ما تتعامل في عالم البيزنس مع أناس في الإلكترونيات. وهكذا الأمر إذا كنت مصرفيا.. لكن حينما تكون مترجماً - أي وسيطا - فأنت تعرف الجميع».

في أيام ما بعد الاتحاد السوفييتي تلك، كان قادة أنجولا ما يزالون ينظرون لروسيا على أنها القوة الكبيرة الراعية لهم، لكنهم كانوا قد ضلوا طريقهم في موسكو التي كانت تتغير سريعاً. قال «بدأت أعمل وسيطاً. كانت روسيا تتغير سريعا، وكان كل شيء جديدا. كان عليك أن تعرف أين تذهب، وكيف تذهب، وكيف تقوم بالترتيبات. كنت ما يُسمَّى منظّم الأشياء كلها». أصبح جايدا ماك رجل أنجولا الموثوق في موسكو. كان يعرف أن الأموال الكبيرة موجودة في المنطقة الواقعة في مكان آخر بين الاختصاصات القضائية والقانونية، وفي هذا السياق، قال وهو يحدد لي، دونما قصد منه، أحد أبرز معالم تعاملات الأوف شور، ومميزاتها:

ليس ثمة وسيلة، فيما يسمى باقتصادات السوق، ووسط كل اللوائح التنظيمية والضرائب والتشريعات بشأن شروط العمل، لتكوين ثروة. لكنك تستطيع الحصول على نتيجة فقط في مكان مثل روسيا اليوم، أثناء فترة إعادة توزيع الثروة - التي لم تنته بعد. من ثم، فهذه نقود روسية، والنقود الروسية نقود نظيفة، يمكن تفسيرها. كيف لك أن تكسب ٥٠ مليون دولار في فرنسا اليوم؟ كيف؟ اشرح لي!

قارن البعض العملية الهائلة لإعادة توزيع الثروة في روسيا بين الطبقات الثرية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بزمن البارونات الحرامية بالولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. بيد أن ثمة فرقا هاما. لم يكن لدى الأمريكيين آنذاك شبكة أوف شور

شاسعة يخفون فيها أموالهم. وبالرغم من انتهاكاتهم الكثيرة، فقد ركز البارونات استثماراتهم فى مشاريع داخلية. وفيما أنهم قاموا بإفلاس المستثمرين غير اليقظين، وأعاقوا العملية السياسية، إلا أنهم أيضا شيدوا ازدهار البلاد الصناعى. تركوا أمريكا أكثر قوة، وحينما حان الوقت استطاعت الدولة كبح جماح أسوأ إفراطاتهم. أما فى السنوات النهائية من القرن العشرين، فقد اختفت أموال روسيا وأنجولا فى مناطق الأوف شور إلى الأبد. أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر ضعفا وأكثر اعتمادا على المعونات التى تأتيها من ذات الدول التى تعمل على تقوية نظام الأوف شور. كانت لعنة إفريقيا أن بلادها حصلت على استقلالها فى ذات الوقت الذى بدأت فيه مستودعات الأموال المنهوبة التى أقيمت فى مناطق الأوف شور فى الظهور. بالنسبة لكثير من تلك البلاد، كان الاستقلال يعنى استقلال النخب عن أية قواعد أو أحكام تقف فى طريقهم. غادرت القوى الاستعمارية، لكنها، وبهدوء، تركت آليات الاستغلال قائمة.

بعد الحرب الباردة، كانت أنجولا مَدينة لروسيا بحوالى ٦ مليارات دولار. وفى عام ١٩٩٦ تدخل جايداماك وأقحم نفسه فى صفقة لإعادة هيكلة الدين. تم تخفيض الدين إلى ١,٥ مليار دولار وتقسيمه على ٣١ كمبيالة تسددها أنجولا على شكل نفط عن طريق شركة خاصة تسمى أبالونى أنشأها جايداماك وشريكه پيير فاكون بحساب فى بنك UBS فى چنيف. شعر بنك UBS بالقلق من تلك الترتيبات. ذكرت مذكرة داخلية للبنك «إن أى ذكر محتمل لأى ممثل لطرف أو آخر فى مقال صحفى، حتى إذا ثبت فيما بعد أن ذلك لا أساس له أو أن المقصود به تشويه السمعة، لن يمنع أى قاضٍ سويسرى، أو قاضٍ من چنيف بخاصة، من الاهتمام بمن ذُكِرت أسماؤهم». لكن الصفقة مضت فى طريق إتمامها.

من سوء حظ جايداماك، أن تدخّل قاضٍ سويسرى فى فبراير ٢٠٠١، بعد أن قامت أنجولا بتسديد نصف كمبيالاتها فقط. كان القاضى قد رصد تدفقات هائلة غامضة من شركة أبالونى، من بينها ٦٠ مليون دولار إلى حسابات باسم

جايداماك، وعشرات الملايين إلى حسابات باسم كبار المسئولين الأنجوليين، وحوالى ٥٠ مليون دولار إلى حساب أحد الأشخاص كان ينتمى إلى أوليجاركية يلستين سابقا. لكن معظم تلك الملايين كانت قد ذهبت إلى حسابات فى سويسرا، ولوكسمبورج، وإسرائيل وألمانيا وهولندا وقبرص، ولم يكد أى منها أن يصل إلى الخزانة الروسية. زعم جايداماك أن الخزانة الروسية كانت تتلقى أموالا بأسلوب غير مباشر، عن طريق تلك الحسابات الغامضة، وأضاف أن «تلك كانت عملية مقايضة تجارية كلاسيكية، ومفضلة لدينا إلى أقصى درجة حيث تعمل فى صالحنا».

من المستحيل، بسبب سرية الأوف شور، معرفة ما إن كان ما قاله جايداماك كان صحيحا ولو جزئيا. أما ما هو مؤكد، فإن قادة أنجولا، بالشراكة مع مصالح روسية، ووسطاء أوف شور خاصين، قاموا بطبخ صفقة غريبة، تتخذ الأوف شور مسارا لها، يجنى منها بعض أطراف الأوف شور الداخلية أرباحا هائلة، دونما أية إمكانية لمحاسبة الشخصيات الأنجولية أو الروسية. وبهذا، استخدم النافذون الأفارقة الأوف شور لإثراء أنفسهم، لا من الأصول الأنجولية، بل من ديونها. فيما بعد، تمت ترقية القاضى السويسرى، واتخذ من حل محله قرارا بالإفراج عن الكمبيالات فى أكتوبر ٢٠٠٣، بذريعة أنه لم يكن ثمة شكوى من أنجولا أو روسيا بشأن الصفقة، مع قبول الزعم بأن الحسابات التى يحوزها القادة الأنجوليون هى «أموال استراتيجية موضوعة بالخارج فى زمن الحرب».

باستطاعتى اختيار عدد كبير من حكايات الأوف شور الضبابية القائمة لتفحصها، حيث إن صفقات جايداماك لا تعدو أن تكون كسرا شديد الصغر من مجموع ما استنزفه نظام الأوف شور من إفريقيا. تشير دراستان حديثتان إلى حجم المشكلة، ومداها.

فى مارس ٢٠١٠، أصدرت منظمة «النزاهة المالية الكوكبية» دراسة عن التدفقات المالية غير المشروعة خارج إفريقيا. انتهت إلى أنه بين عامى ١٩٧٠

و٢٠٠٨ «كان مجموع التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا، وفقا لتقديرات متحفظة، حوالى ٨٥٤ مليار دولار، وأن مجموع التدفقات قد يصل إلى ١,٨ تريليون دولار». قُدِّر من ذلك الرقم الإجمالى المتحفظ، أن أنجولا قد فقدت ٤,٦٨ مليار دولار بين عام ١٩٩٣ (حينما بدأت صفقات أنجولا جيت الرئيسية بتدبير من جايداماك) وعام ٢٠٠٢، العام التالى لانتهاء صفقات ديون شركة أبالونى. حسب اعتقادى الشخصى المبنى على أساس أعوام من تقصى اقتصاد أنجولا وقياداتها، فإن تقدير منظمة النزاهة الكوكبية - الذى لا يساوى أكثر من ٩٪ من قيمة صادرات أنجولا من النفط والماس والبالغة ٥١ مليار دولار - هو تقدير يبخس قيمة الأموال المنهوبة بدرجة فادحة. اختفت مليارات عديدة فى مناطق الأوف شور من خلال القروض غير الشفافة المكفولة بالنفط والتى اتخذت مسارها خارج ميزانيات الدولة المعتادة وشقت طريقها من خلال ائتمانيْن خاصيْن يعملان من لندن.

نعدّ تقديرات منظمة النزاهة الصادمة مكمِّلة للأرقام التى ذكرتُها سالفا عن المدى الكوكبى للتدفقات غير المشروعة. فى عام ٢٠٠٦ وحده، فقدت البلاد النامية ما قيمته تريليون دولار من خلال التدفقات المالية الخارجية - أى عشر دولارات عن كل دولار يتدفق إليها من المعونات الأجنبية.

فى أبريل ٢٠٠٨، خرجت دراسة أخرى من جامعة ماساتشوستس، أمهرست استخدمت مناهج أخرى لبحث هروب رءوس الأموال من أربعين بلدا إفريقيا ما بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٤. أتت استنتاجاتها لافتة: «بلغ المقدار الحقيقى لرءوس الأموال الهاربة على مدى ٣٥ عاما حوالى ٤٢٠ مليار دولار (بقيمة الدولار عام ٢٠٠٤) بالنسبة للبلدان الأربعين فى مجملها. وإذا أضفنا مكتسبات الفوائد المفترضة، تصبح الموجودات التى تراكمت من رأس المال الهارب حوالى ٦٠٧ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٠٤». وعلى الرغم من ذلك، فإن المجموع الكلى للديون الخارجية لتلك البلدان كان «فقط» ٢٢٧ مليار دولار. من ثم، أوضح كتّاب تلك الدراسة أن إفريقيا كانت دائنة صافية لبقية العالم، حيث تجاوزت أصولها الخارجية ديونها بدرجة

شاسعة. بيد أن ثمة فرقاً حاسماً بين الأصول والالتزام أو الخصومات. أوضحت الدراسة أن «أصول القارة الخارجية الخاصة تمتلكها شريحة ضيقة غنية نسبيا من السكان. فيما تتحمل الشعوب الديون العامة الخارجية من خلال حكوماتهم».

بعد أن شاهدت أناسا يموتون أمام عينى فى أنجولا، وأطفالا يقضون لعدم وجود علاج لأمراضهم أو إصاباتهم، فإن باستطاعتى القول إننى على علم شخصى بالأساليب التى «تتحمل» بها شعوب إفريقيا الديون العامة، فى هيئة الفقر، والحروب، وغياب أى فرص حقيقية، والعنف الجسدى والاقتصادى الواقعى الذى يمارسه ضدهم النخب الفاسدة المفترسة الضارية. كان رايموند بيكر، مدير منظمة النزاهة محقا حينما أسمى ظهور نظام الأوف شور «الفصل الأكثر قبحا فى الشئون الاقتصادية الكوكبية منذ تجارة العبيد».

فى فبراير ٢٠٠٣، كتب فيل جرام، وهو سناتور جمهورى سابق عن تكساس، وأصبح نائب رئيس مجلس إدارة بنك UBS السويسرى بواربورج، كتب إلى چون ستو، وزير الخزانة الأمريكى يعترض على خطة لزيادة الشفافية المالية الدولية. قال «سيُقَيِّد هذا الاقتراح الحرية الاقتصادية، ويقلل الضغط الذى يفرضه الهروب المحتمل لرءوس الأموال على البلدان التى تفرض ضرائب عالية». أى أن جرام كان يقول إن التدفقات غير المشروعة أنشطة طيبة لأنها تعمل على تهذيب الضحايا وتأديبهم. بإمكان أى شخص يفهم الفرق بين الحكام الأثرياء - المستفيدين من التدفقات غير المشروعة - وعامة المواطنين - الضحايا - أن يدرك حقيقة ما يرمى إليه جرام. بيد أن مثل هذا التفكير قد غدا عقيدة لا محيد عنها بالنسبة لكثير من الاقتصاديين الغربيين تقوم على أساس مبدأ لوم الضحايا الأبدى واتهام الخاسرين بأنهم أغبياء وفاسدون، أو لا يمارسون جَلْدَ الذات بدرجة كافية.

كتب جيم هنرى كبير الاقتصاديين السابق فى مؤسسة مكينسكى، والذى يكاد يكون الاقتصادى الأوحد الذى تفحص هذه القضية منذ الثمانينيات، يقول «إن الجذور التقليدية لأزمة التنمية الاقتصادية الكوكبية هى حكاية خرافية نسَج

الاقتصاديون خيوطها، حكاية تُغفل الفحوى الحقيقية لما حدث واقعيا». يتفحص كتاب هنرى الصادم بعنوان «مصرفيو الدماء» الصادر عام ٢٠٠٣ عددا من الأحداث الجروتسكية فى بلاد منخفضة الدخل حيث أدت أنشطة الأوف شور المصرفية إلى أزمة فى أعقاب أخرى. أولا، قام المصرفيون بإقراض تلك البلدان مبالغ تفوق ما تستطيع استيعابه إنتاجياً بكثير، ثم قاموا بتعليم النخب المحلية كيفية نهب الثروات وإخفائها، وغسيلها وتسريبها سرا إلى مراكز الأوف شور. ثم قام صندوق النقد الدولى بمساعدة هؤلاء المصرفيين للضغط على تلك الدول من أجل خدمة ديونها تحت تهديد «الخنق» المالى ثم فتح أسواق رءوس الأموال عمدا أمام رأس المال الأجنبى «سواء وُجدت قوانين أمن وضمان كافية، أو لوائح تنظيم مصرفية، أو جهات لفرض الضرائب أم لم توجد».

تقصى هنرى مصرفيا أمريكيا من بنك MHT كان قد اشترك فى عملية «مراجعة حسابات ودية خاصة» لبنك الفلبين المركزى عام ١٩٨٣. قال المصرفى:

جلستُ فى غرفة صغيرة مرتفعة الحرارة بالبنك المركزى وقمت بجمع المبالغ التى أظهر البنك المركزى فى دفاتره المحاسبية أنه قد تلقاها وقارنتها بما صرفناه له وتبينت عدم وجود حوالى ٥ مليارات دولار. أقصد أنها لم تدخل إلى البلد. لقد قمنا بدفعها له، لكن لم يكن لها أثر فى دفاتر البنك المركزى المحاسبية. اتضح أن معظم هذه القروض قد دُفعت إلى أرقام حسابات تخص وحدات بنوك أوف شور فلبينية أو شركات خاصة أخرى. كان من الواضح أن البنك المركزى قد أعطى بنك MHT أرقام الحسابات لكننا لم نسأله أبدا عما إن كانت تلك حسابات تخص البنك المركزى - كنا نقوم فقط بإرسال القروض إليها إلكترونيا. ثم تختفى فى مناطق الأوف شور.

من الواضح أن المسئولين الفلبينيين أدركوا مبتغاه. فى صباح اليوم التالى تم إرسال وجبة إفطار شهية إلى غرفته بالفندق مع تحية من الإدارة، لكن وقته لم يسعفه سوى لتناول قضمة من التوست قبل أن يذهب إلى المطار. لدى وصوله إلى

طوكيو شعر بالغثيان، ثم أصابته تشنجات على الطائرة التى أقلته إلى الوطن. قضى أياما ثلاثة بمستشفى بڤانكوڤر حيث خضع لعلاج مما أسماه الأطباء «سمًّا غير معروف». فيما بعد أبلغ الاحتياط الفدرالى بنيويورك وصديقاً له بمجلس الأمن القومى بكل ما اكتشفه، لكن من الواضح أنهم أبقوا المعلومات لأنفسهم لأن الفلبين مضت تقوم بخدمة قروض البنك المركزى جميعها. فيما بعد، ذهب هنرى إلى الفلبين وتأكد من صحة قصة ذلك المصرفى؛ ثم بذل جهدا إلى أن توصل لتفاصيل ٣,٦ مليار دولار على الأقل من القروض الأجنبية معروفة الهوية التى ابتلعتها الحكومة والتى آل مصيرها إلى الرئيس فرديناند ماركوس ورفاقه اللصيقين.

وفيما كان كل هذا يحدث فى أنحاء العالم النامى، كان ثمة جيش من المصرفيين والمحامين والمحاسبين يمارسون الضغوط داخل الولايات المتحدة ليجعلوها أكثر جاذبية لتلك الأمواج المتصاعدة من الأموال القذرة، ونجحوا فى تحويلها فى حد ذاتها، إلى اختصاص قضائى يتميز بالسرية، تماما كما اقترحت المذكرة التى كان هدسون قد تلقاها. وفى تلك الأثناء، مضت صناعة الأوف شور تأسر الهيئات التشريعية فى الملاذات الضريبية الصغيرة، من أجل الوصول بنظام الأموال القذرة الكوكبى إلى حد الكمال. ومن خلال أنشطة زوايا المثلث جميعها - استنزاف ثروات بلاد المصدر، تلقّى الاقتصادات الشبيهة بالأوف شور لتلك الثروات، تعاطى قنوات الأوف شور مع حركة مرور تلك الثروات - تحولت الأنشطة المصرفية الكوكبية إلى أحد البيزنسات الأكثر إدرارا للأرباح فى التاريخ.

يقول هنرى.. «وضع صعود إقراض العالم الثالث فى السبعينيات والثمانينيات أُسس شبكات الملاذات الكوكبية التى تؤوى الآن أكثر مواطنى العالم فسادا وشرا». تبين حسابات هنرى أن نصف الأموال التى اقترضتها أكبر البلاد المدينة، على الأقل، تدفقت إلى الخارج مرة أخرى من تحت الطاولة، عادة فى أقل من عام، ونمطيا فى غضون أسابيع معدودة. كانت ديون العالم الثالث العامة تعادلها بالضبط تقريبا رءوس أموال الثروات الخاصة التى راكمها نخب تلك البلدان فى

الولايات المتحدة والملاذات الأخرى، وبحلول التسعينيات، كان ثمة قدر من الثروات الهاربة إلى أوروبا والولايات المتحدة يكفى لخدمة ديون العالم النامى جميعها. كانت قيمة ثروة نخب بلاد مثل المكسيك والأرجنتين وفنزويلا، غير المشروعة بمراكز الأوف شور عدة أمثال ديونها الخارجية. واليوم، تمتلك ١٪ من أسر القمة فى البلدان النامية قدرا يتراوح بين ٧٠٪ و٩٠٪ من جميع ثروة بلادها المالية والعقارية. فى عام ٢٠٠٣، قدّرت «مجموعة بوسطون الاستشارية» أن أكثر من نصف الثروة التى يمتلكها مواطنو أمريكا اللاتينية الأكثر ثراء موجودة بالأوف شور. قال أحد مسئولى الاحتياط الفدرالى الأمريكى «ليست المشكلة هى أن تلك البلاد ليست لديها أى أصول، المشكلة هى أن تلك الأصول موجودة فى ميامى».

فى عام ١٩٨٢، ألقى خوسيه لوپز بورتيللو، رئيس جمهورية المكسيك خطابا أمام البرلمان يبين فيه كفافات التحديات التى تواجه بلده «إن الطاعون المالى يُحدِث دمارا أعظم وأعظم فى أنحاء العالم. تنقله الفئران [الوضعاء والخونة]، ومغباته هى البطالة والفقر وإفلاس الصناعات وثراء المضاربات» ثم ألقى بالمسئولية على «مجموعة من المكسيكيين.. تقودهم البنوك الخاصة وتزودهم بالمشورة والدعم، بحيث إنهم نجحوا فى إخراج نقود من البلد تفوق كثيرا ما نهبته الإمبراطوريات التى استغلتنا منذ بداية الزمان». أقسم پورتيللو أن يتجاهل صندوق النقد الدولى ويقوم بتأميم البنوك وطرح لوائح رقابية على تحويل العملة – لكن فى غضون عشرة أيام، تمكن تحالف من المصرفيين، ورجال الأعمال والمكسيكيين المحافظين من إجباره على التراجع. أمر صندوق النقد الدولى، وبنك التسويات الدولى بسويسرا، وقد تجاهلا هروب ثروة المكسيك إلى مناطق الأوف شور، المكسيك والبلاد المدينة الأخرى بأن تقوم «بترتيب شئونها الداخلية».

يصف الاقتصادى مايكل هدسون كيف تم التعاقد معه فى عام ١٩٨٩ بواسطة مؤسسة إدارة أموال فى بوسطون كى ينظم صندوق ديون سيادية يستثمر فى سندات حكومية للدول النامية. كانت أقساط تأمينات المخاطر الضخمة وقتئذ تعنى

أن سندات البرازيل والأرجنتين الدولارية كانت تغلُّ حوالى ٤٥٪ فيما كانت السندات المكسيكية تغلّ حوالى ٢٥٪. فى عامه الأول، كان الصندوق، الذى تمت إجراءات تأسيسه فى جزر الأنتيل الهولندية قد أصبح ثانى أفضل الصناديق من حيث الأداء فى العالم. اكتشف هدسون ما كان يحدث: «كان أكبر المستثمرين به سياسيون نافذون مطلعون اشتروا سندات بالصندوق وهم يعلمون أن بنوكهم المركزية ستقوم بتسديد ديونها الدولارية بالرغم من أقساط تأمين المخاطر العالية». كان بعض أكبر المستثمرين أشخاصاً يحتلون مراكز عليا فى البنوك المركزية والحكومات. يقول هدسون «أدركنا من كان لديه كل الدولارات التى كان يطالب بها الأمريكيون أمريكا اللاتينية.. إنها نخبهم الحاكمة الذين لديهم حسابات أوف شور. كانت ديون الأرجنتين الدولارية فى مطلع التسعينيات يدين بها أشخاص أرجنتينيون يُشغلونها من مراكز مصرفية أوف شور.. كان المستفيدون الرئيسيون من خدمة الديون الأجنبية هم الرأسماليين الأرجنتينيين الذين يقومون بتهريب الأموال، لا حاملى السندات فى أمريكا الشمالية وأوروبا».

اتضح أن تلك الحيلة هى ممارسة روتينية يقوم بها من يُسمون بـ «صناديق الجوارح الضارية». يشترى المستثمرون الأجانب الديون السيادية [المحجوز عليها أو التى يعجز المدينون عن سدادها] نظير سنتات معدودة عن كل دولار– نمطيا بتخفيض ٩٠٪ – ثم يجنون أرباحا هائلة لدى تسديد تلك الديون بالكامل. إحدى الألاعيب هى التأكد من أن النافذين المحليين جزء من مجموعة المستثمرين الذين يشترون الدين المخفّض: ثم يقوم هؤلاء المحليون بخوض معارك كى يتأكدوا من تسديد هذا الدين بالكامل، وبالطبع، لابد من إخفاء تورطهم خلف درع من سرية الأوف شور بحيث لا يعرف مواطنو البلد الذى تم إفقاره أبدا كيف سُرِقت ثروة بلدهم.

لم يغفل الاقتصاديون هذه القضايا كلية، لكنهم، وبأسلوب شبه دائم، يقومون بتفكيكها إلى مشاكل مجتزأة محلية على مستوى البلد بحيث تقع المسئولية فقط

على النخب الفاسدة. وعلى الرغم من أهمية ذلك، إلا أن تلك التحليلات تطمس العامل المشترك بين كل تلك الكوارث - الأوف شور.

وفى الحالات القليلة نسبيا التى تم فيها أخذ التآكل الذى يحدثه الأوف شور فى الاعتبار، كان دائما ينظر إليه على أنه أمر مزعج يمكن علاجه بإسعافات أولية شديدة البساطة. عبّر تقرير لصندوق النقد الدولى عن هذا التوجه حيث جاء فيه «بالتأكيد، كانت أنشطة الأوف شور المصرفية أحد عوامل الأزمة المالية الآسيوية. من ثم، فهناك حاجة لمساعدة الاقتصادات البازغة على تجنب الأزمات المالية من خلال نشر المعايير المتدبرة المُتقبلَة دوليا والمعايير الرقابية الدولية».

نقاش صندوق النقد الدولى هنا يدور فى دائرة غير منطقية. إن نظام الأوف شور، بمساعدته النخب المحلية على وضع أنفسهم فوق قوانين بلادهم ومن خلال خلق مُغريات للتصرفات الخاطئة، يُحيّد فرصة المعايير واللوائح المتدبّرة والرقابة المتطلبة لحماية تلك البلدان ضد نفس نظام الأوف شور ذلك. لنتخيل لو أنه كان على هؤلاء النخب الاحتفاظ بأموالهم فى بلادهم، أو على الأقل لو كان عليهم أن يخضعوا للمساءلة عن ثرواتهم، وأن يدفعوا ضرائب عنها ويخضعوا للقوانين المناسبة، لسرعان ما فهموا أن الحكم الرشيد يعمل لصالحهم مباشرة. أكثر ما يبعث على الأسى هو أن ذلك لابد وأن يكون جلياً لمن يفكّر فى الأمر ولو لفترة قصيرة.

علاوة على كل ذلك، فإن ثمة أمرا أكثر منهجية متعضونا فى بنية الاقتصاد الكوكبى يسئ للدول النامية بأكثر مما يعتقده معظم الناس. يتعلق هذا بقضية الازدواج الضريبى القديمة، ونحتاج هنا لوقفة لتفحصها.

لنقل إن شركة أو بنكاً ألمانيا يستثمر فى تنزانيا. قد يعتقد المرء أن بإمكان البلد الإفريقى أن يُخضع المكاسب المحلية التى يجنيها المستثمر للضرائب. وكما أسلفنا، توقع البلدان معاهدات ازدواج ضريبى مع بعضها لتلافى إخضاع الإيرادات للضرائب بالمصدر فى إفريقيا أولا، ثم مرة أخرى فى أوربا. وبمقتضى مثل هذه

المعاهدات. قد يوافق البلد الإفريقى على عدم إخضاع إيرادات الشركة المحلية للضرائب - خشية أن تقوم الشركات الألمانية بالاستثمار فى مكان آخر. هنا، توجد علاقة قوة جلية.

لكن بمقتضى هذه المعاهدة، لا تكون الشركة الألمانية قد حلت مشكلتها. قد تعمل المعاهدة على إلغاء الضرائب التنزانية على إيراداتها، لكنها إذا أرسلت تلك الإيرادات إلى ألمانيا، ستُفرض الضرائب عليها هناك. من ثم، تقوم بإرسال مكتسباتها إلى بلد ثالث – يُعرف بقناة المعاهدات، أو ملاذ المعاهدات– لديه شبكة واسعة من المعاهدات من بينها واحدة مع تنزانيا – ستضمن تلك المعاهدة ألا يُخضع البلد الإفريقى الدخل للضرائب – ويوافق ملاذ المعاهدات أيضا ألا يتقاضى ضرائب من الدخل الذى يعمل كحجر عبور لأرباح الشركة بالانطلاق بمحاذاة ممرات معفاة من الضرائب تم تشييدها بعناية حتى تصل إلى العالم الأوسع.

تبرر الملاذات نفسها بصفتها آلات نافعة لتلافى مشكلة الازدواج الضريبى، وللتدفق السلس للاستثمارات، بيد أن ثمة طرقاً أخرى مشروعة لتلافى الازدواج الضريبى، ولضمان تدفق الاستثمارات للأماكن المناسبة. وكما رأينا فإن لهذا النظام تبعة هائلة: الازدواج اللاضريبى. فى هذا المثال، فإن تنزانيا وألمانيا معا تحرمان من إيرادات الضرائب قانونيا، بفضل الأوف شور.

ثمة ما يربو على ٢٥٠٠ معاهدة ضريبية قائمة فى العالم: وهى النظير واسع المدى، والذى لا يُفهم كما يجب، الممتد لنظام التجارة والاستثمار الكوكبى. وفى هذا المجال، فإن ثمة كيانين يقومان على وضع الأحكام والنماذج والمعايير: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهى نادى الأمم الثرية، والأمم المتحدة حيث تتمتع الدول الفقيرة بصوت أقوى. لا غرو أن تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هى المهيمنة – كما أنها تبذل جهدها لتضمن أن نماذج معاهداتها التى تحابى الدول الغنية على حساب الفقيرة، تظل هى السائدة. كما تعمل جاهدة أيضا على تقويض محاولات منافستها، أى الأمم المتحدة. يتذكر چون كريستنسن، الذى تحول

إلى ناشط من أجل الشفافية بعد أن كان مستشارا لملاذ جرسى الضريبى، ممثل بريطانيا وهو يتخذ موقفا معارضا فى اجتماع ضريبى للأمم المتحدة بجنيف عام ٢٠٠٩، موقفا بدا وأنه تدخل تم التنسيق بشأنه مع ممثل من ليتشتنستاين. قال كريستنسن «مضى يقاطع [المتحدثين]. بدا وأنه هجوم عام على قدرة الدول النامية على تمثيل مصالحها، بشأن توفير مزيد من الموارد للجنة الأمم المتحدة الضريبية.. كان على الرئيس أن يخبره مرتين بعدم مقاطعة المتحدثين. شعر الحضور بالغضب منه، وكان بإمكاننا جميعا أن نرى أنه يعيق التقدم من أجل حماية مصالح بريطانيا والولايات المتحدة».

يُسعد الدول المانحة أن يُشْغَل المجتمع المدنى بالجدل حول مستويات المعونة، فيما توجد مبالغ مالية أكبر على المحك فى تلك الحلبة التى لا يلتفت أحد إليها. وعلى الرغم من أن أحدا لم يدرس تلك الظاهرة على المستوى الكوكبى، فإننا إذا أخذنا فى الاعتبار أن ١٨ تريليون دولار قد تدفقت فى عام ٢٠٠٨ من خلال هولندا التى هى واحدة من ملاذات المرور العديدة، فليس من غير المنطقى لنا أن نتخيل أن عشرات، بل ومئات مليارات الدولارات من عائدات الضرائب للبلدان النامية معرضة للخطر وللتلاعب بها، مليارات تتقزم تدفقات المعونات الخارجية مقارنة بها. وعلينا ألا ننسى أن هذا هو النشاط القانونى، وليس جزءا من أرقام التدفقات غير المشروعة التى ذكرناها سابقا والتى يجب أن تضاف إليها. يبين ترڤور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا ببلاغة تناقضات نقاشات المعونات «إنه من التناقض أن تدعموا زيادة مساعدات التنمية، فيما تغضوا الطرف عن تصرفات وإجراءات الشركات متعددة الجنسية وآخرين والتى تقوض الأوعية الضريبية للبلدان النامية».

تساعدنا الملاذات الضريبية على فهم السبب فى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبدو على هذا القدر من الغرابة. لم تكن اليابان، أو الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أكبر مصادر الاستثمارات الأجنبية التى تدفقت على الصين فى عام ٢٠٠٧، بل كانت هونج كونج وجزر ڤرچين البريطانية. وبالمثل، لم تكن أكبر مصادر

الاستثمارات الأجنبية فى الهند، بمجموع يربو على ٤٣٪، هى الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الصين، بل كانت ملاذ المعاهدات، أى جزر موريشيوس ذلك النجم الصاعد فى نظام الأوف شور. وهنا تكمن حكاية غريبة أخرى.

على الرغم من أن جزر الموريشيوس تتحدث الفرنسية، إلا أن لها تاريخاً طويلاً من التدخل البريطانى الكلونيالى وكذلك ارتباطات معقدة، اليوم، مع ذا سيتى أوف لندن. أقامت مركزها الأوف شور الخاص عام ١٩٨٩ بمساعدة ذا سيتى أوف لندن، وجرسى، وذا آيل أوف مان، كما أنها مثالية كمركز أوف شور من نواحٍ عديدة: تتمتع باستقرار سياسى، وتزهو بقوة عمالة رخيصة، جيدة التعليم، متعددة اللغات، كما أنها منطقة زمنية مثالية تناسب تقديم الخدمات لأوروبا وآسيا وإفريقيا. وعلى الرغم من استقلالها الرسمى، إلا أنها عضو فى الكومنولث البريطانى، كما أن محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لها هى «مجلس الملكة» بلندن.

يقول رودولف إلمر، الذى احتل مركزا رفيعا فى بنك ستاندارد بالموريشيوس بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ «تلقيت التدريب المناسب للعمل بالموريشيوس بجرسى وآيل أوف مان قبل أن أُرسل إلى هناك. ثمة نفوذ بريطانى كبير: أقامت كبريات البنوك من أمثال باركليز وHSBC عمليات ضخمة لها فى بنايات متعددة الطوابق فى سايبر سيتى جنوبى بور لوى [العاصمة]. منذ ست سنوات لم يكن هناك سوى خمس منها، بلغت الآن أربعين على ما أعتقد».

أيضا، ترتبط موريشيوس بما يربو على أربعين معاهدة مع اقتصادات كبرى فى آسيا وأوربا وإفريقيا. يقول إلمر «تدير شركات استثمار تابعة لذا سيتى أوف لندن الأعمال من خلال الموريشيوس كى تمول مشاريع فى إفريقيا وفى آسيا مع بلدان لها معاهدات ضريبية قائمة مع الموريشيوس. إنها بقعة نشطة وستغدو بالغة الأهمية».

لا يقتصر النشاط فى موريشيوس على عملها كقناة تمر منها الاستثمارات

الأجنبية إلى داخل بلاد مثل الهند وإلى خارجها، بل إنها أيضا تستضيف نشاط أوف شور شائعاً يعرف باسم «الرحلات ذهابا وعودة». مثلا، يقوم أحد الأثرياء الهنود بإرسال نقوده إلى الموريشيوس حيث يتم إعدادها وتهيئتها فى إحدى بُنى السرية، ثم تتخفى فى صورة استثمار أجنبى قبل أن تُعاد إلى الهند. يصبح بإمكان مُرسل النقود تحاشى الضرائب الهندية على المكتسبات المحلية، وأيضا استخدام السرية للقيام بأنشطة شائنة - مثل إنشاء احتكار لسوق محلىّ بإخفاء حقيقة أن ما يبدو وأنه مجموعة متنوعة من المتنافسين غير المرتبطين فى أحد الأسواق المحلية يعملون فى واقع الأمر لحساب مصلحة واحدة. إن إنشاء الاحتكارات السرية من خلال سرية الأوف شور منتشرة فى قطاعات معينة، ويساعدنا هذا على فهم سبب ارتفاع أسعار خدمات الهواتف المحمولة فى بعض البلدان النامية.

تلجأ النخب المحلية لاستخدام جماعات الضغط من أجل حماية تلك المعاهدات على الرغم من الأضرار التى تتسبب فيها. يقول دايفيد روزنبلووم، خبير الضرائب الأمريكى «معاهدة الهند مع موريشيوس مجرد تظاهر. لا فحوى لها. لماذا يقبلها الهنود؟ لدينا، فى الولايات المتحدة معاهدة مع برمودا، وهذا أمر سخيف مضحك إذ إنه ليس لدى برمودا نظام ضريبى. تفعل البلاد أشياء غريبة، لمعظمها جوانب سياسية. تتحدى التفكير العقلانى».

الفصل التاسع

الربا
جذور الأزمة

ثمة وصمة تاريخية شائنة لصقت بممارسة الربا. جَمَعَها النبي حزقيال ضمن الموبقات المحرمة مثل الاغتصاب والقتل والسرقة، كما حرّمتها أسفار الخروج والتثنية واللاويين ووصفها أفلاطون وأرسطو بأنها غير أخلاقية وغير عادلة. يحتل «المرابون الفجرة» الدرك السابع من جهنم فى «جحيم دانتى» وينص القرآن على أن من يعود لممارسة الربا سيكون مأواه جهنم وبئس المصير. حينما قام الإغريق القدماء بتحرير معدلات الفائدة، انتهى أمر سكان أثينا المدينين بالبيع فى أسواق العبيد. قد يذهب البعض إلى القول بأن شر الربا هو أمر نسبى، بيد أنه فى الأسواق المحررة فإن من المحتم أن يدفع الفقراء والمعرضون للمخاطر أعظم الأثمان. من الشائع كوكبيا أن تصل معدلات الفوائد إلى ٤٠٠٪ أو أكثر.

تاريخيا، قامت الولايات المتحدة بتنظيم معدلات الفوائد على القروض بعناية. بيد أنه، فى عام ١٩٧٨ انبثق عهد جديد حينما بدأ ذا فيرست ناشونال بنك بأوماها بتسجيل المقيمين بمينسوتا، أى خارج الولاية، فى خطته المسماة -BankAmri card. وقتئذ كانت ولاية نبراسكا تسمح لبنوكها بتقاضى فوائد على القروض تصل إلى ١٨٪ سنويا، فيما كانت حدود مينسوتا هى ١٢٪ فقط. أراد محامى مينسوتا العام منع ذلك البنك من تقاضى معدلات فوائد أكبر. أكان بإمكان بنك نبراسكا «تصدير» معدل ١٨٪ إلى المقيمين بمينسوتا؟ قضت المحكمة العليا بأن بإمكانه ذلك، ولاحظ وول ستريت هذا: إذا كانت إحدى الولايات المتحدة قد قامت بإلغاء الحد الأقصى المفروض على معدلات الفوائد، فإن بإمكانهم تصدير هذا التحرير إلى أنحاء الولايات المتحدة. فى مارس ١٩٨٠، قامت ولاية داكوتا الجنوبية بسن قانون ألغت به كلية الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المضاد للربا. وفقا لناثان هايوارد، وهو

أحد اللاعبين الرئيسيين فى هذه الدراما، فإن هذا القانون كان قد صاغه، بشكل أساسى، سيتى بنك. فُتِحت فرصة جديدة أمام بنوك الولايات المتحدة: تستطيع البنوك من خلال عمل إجراءات تأسيسها بداكوتا الجنوبية إصدار بطاقات ائتمان لمختلف أنحاء البلاد بدون حد أقصى لمعدلات الفائدة. ثم أتى دور ولاية دلاوير. إن حكاية «قانون تنمية المراكز المالية» لعام ١٩٨١ هو قصة لمجموعة من النافذين يتراوح عددهم ما بين عشرة إلى خمسة عشر شخصا تجمعوا معا لتمرير تشريع على قدر بالغ من الأهمية، غنموا منه، ومعهم الأصدقاء والزملاء، ثروات ضخمة.

التقط دايفيد سوايز، المحامى الأشيب الودود، الذى كان كبير العاملين لدى پيير إس. دو پونط، حاكم دلاوير وقتئذ، خيط بداية القصة. قال «لم تغفل البنوك فى المراكز المالية عما فعله سيتى بنك [فى داكوتا الجنوبية]. أرادوا بعضا من هذا، لكنهم لم يرغبوا فى الذهاب إلى داكوتا الجنوبية وطقسها الصقيعى». أكمل

هايوارد، أحد أبناء عمومة دو بونط وعضو مجلس وزرائه انذاك القصة «ورِث پيير ولاية أحوالها المالية سيئة. كان ثمة خسائر وعجوزات مستمرة تُخفيها الحيل وألاعيب الموازنات». قال إنه بعد انتخاب دو بونط حاكما للولاية عام ١٩٧٦ أشرف على تحسن فى شئون الولاية المالية وكان متأكدا من إعادة انتخابه، وبدأت المشاعر الطيبة تغمرهم.

فى مطلع يونيو عام ١٩٨٠، قَدِمت مجموعة من بنك تشيس ناشونال إلى أرقى نوادى الولاية بويلمينجتون، عاصمتها التجارية، للاجتماع بمسئولى دلاوير. كانت حلقة الوصل هى هنرى بكلر رجل تشيس السابق فى بنك دلاوير، وكان قد أقنع تشيس بإدارة بعض العمليات الأجنبية من دلاوير. قال دو بونط «كان ابن هنرى بكلر وابنى زميلين بالمدرسة. حينما تقوم بصياغة قانون كهذا عليك التحدث إلى البنوك. كان [بكلر] مهما جدا. سألهم عن الأشياء التى علينا تضمينها فى القانون».

ينتمى دو بونط إلى عائلة ظلت مسيطرة على الحياة السياسية بدلاوير طوال قرن من الزمان، وبدا أنه لاعب سلبى بدرجة تثير الدهشة بالرغم من منصبه. لم تكن ذكرياته عن الواقعة حَيّة، ومن الواضح أنه لم يكن ممن يهتمون بالتفاصيل: حدث، ثلاث مرات أو أربع، أنه حينما سئل عما حدث، كانت إجاباته مبهمة ودائما ما كان يُنهيها بقوله «كان أمرا طيبا، طيبا جدا». حينما تم تحديه بشأن سماح دلاوير بأنواع من الشركات تحيط أنفسها بسياجات سرية فولاذية، لم يُقدم أى دفاع تفصيلى، بل اكتفى بالقول «لا أعتقد أن هذا قول صواب. إن كل شىء يسير على ما يرام». وعلى الرغم من ذلك فقد وضع إصبعه على أحد العناصر المهمة فى العملية: التوافق الجماعى الذى سمح بحدوث هذا. قال «إن أحد الأشياء اللطيفة التى تتسم بها دلاوير هى أنها ولاية صغيرة. نتشارك جميعنا فى نفس الأفكار».

يقول هايوارد إن هدف لقاء شهر يونيو كان هو «الاستماع إلى مصرفيى نيويورك الذين كانوا أصدقاء مصرفيى دلاوير وكانوا قد ساعدونا. قالوا إنهم يودون لو سمحت دلاوير بمعدلات فوائد السوق فى تعاملاتها المصرفية». أراد أعضاء فريق تشيس الإسراع بالتغييرات بحيث تنجز فى أسابيع قليلة، قبل

انتخابات الحكام فى نوفمبر ١٩٨٠ بوقت كاف. كانت هذه فترة زمنية ضيقة للغاية. لكن ما حدث بعد ذلك كان لافتاً. كان ذلك دليلا بيِّنا، أكده عدة أشخاص أجريت معهم حوارات، وكذلك تحقيق للنيورك تايمز فى عام ١٩٨١، وأيضا سيرة دو بونط المعتمدة، على قدرة النخبة فى اختصاص قضائى أوف شور صغير، على خلق إجماع فى صالحهم والحفاظ عليه.

ذهب فرانك بيوندى، وهو محام ديموقراطى نافذ، وتشاك ولش المستشار القانونى العام لدو بونط للقاء هايوارد الذى يتذكر أنهما قالا إن «احتياطات السرية حول هذا الأمر غير كافية. إذا عرف الجمهور الفكرة، سيستغلها المرشح الديموقراطى لمنصب الحاكم، وسيشن الديموقراطيون فى مجلس النواب والشيوخ حملة كبيرة ويجعلونها قضية انتخابية وسنخسر المعركة قبل أن نتسلح جيدا». كان دو بونط يتمتع بشعبية ولم يكن الجمهوريون قلقين بشأن إعادة انتخابه، لكنهم خشوا من أن القصة لو عُرِفت ستتأثر بها حملات المرشحين الجمهوريين الآخرين، بمن فيهم رونالد ريجان المرشح للرئاسة.

مضى هيوارد يقول «كان بيل جوردى، المرشح الديموقراطى لمنصب حاكم الولاية، هو أحد أبطال تلك القصة الذى لم يُذكر دوره كثيرا. كان جوردى فلاحا من الطراز القديم الطيب، يقوم بتربية الخنازير. استقل فرانك وتشاك طائرة هليكوبتر من ويلمينجتون وذهبا للقائه حيث طلبا منه عدم الحديث فى الموضوع وألا يجعل منه قضية فى حملته الانتخابية، ووافق بيل جوردى على الفور. يبدو أنه تم شراء جميع أصوات مؤسسة الديموقراطيين بالولاية كى يصمتوا، بل والصحافة أيضا التى لم تذكر كلمة عن الموضوع». كان الاقتراح قيد التداول فى أوساط قمة البيزنس والسياسة بدلاوير، بمن فيهم بعض أعضاء المجلس التشريعى الشعبويين الذين كانوا يعتقدون أن الربا تهديد للمستهلك. قال جلن كنتون، أحد اللاعبين المفتاح فى تلك الدراما «لقد أتى إلينا فى دلاوير طوال الصيف كل هؤلاء المصرفيين الكبار. لم يكتشف أحد شيئا عن الموضوع، وهذا أمر مذهل».

بيد أنه، وحتى فى داخل تلك الدائرة السرية، فقد تبلورت بعض المقاومة. قال

سوايز «كانت أهم قوة مضادة، رغم أنها لم تكن معلنة، هى البنوك المحلية التى خشيت من محاصرة البنوك الكبيرة لها بحيث تفقدها مزاياها». بدأ وول ستريت فى ممارسة الضغوط وهدد بنك تشيس بتجاهل دلاوير والتوجه إلى داكوتا الجنوبية. وافق دو بونط على تشكيل قوة مهمات لدراسة خطة بنك تشيس ووعد بالإجابة بحلول شهر سبتمبر. فى النهاية، توصل مصرفيو وول ستريت ومصرفيو دلاوير إلى تسوية. وعَدَوا، من أجل حماية البنوك المحلية، بإضافة بنود تحظر على الغرباء استخدام المغريات للحصول على بيزنسات تجزئة محلية. بمنتصف أغسطس. كانت البنوك المحلية قد هيأت أنفسها وحسمت أمرها، واتجهت قوة المهمات إلى العملية التشريعية. تم استدعاء جلسة خاصة للمجلس التشريعى من أجل منع إعاقة الاقتراح من خلال المساومات والمناقشات التى تحدث نمطيا فى الجلسات العادية.

وفيما كانت الولايات الأكبر تنظر إلى القوانين التى تنظم النشاط الاقتصادى بصفتها قضايا أخلاقية وسياسية واقتصادية معقدة، كانت دلاوير تنظر إليها من خلال عدسات الأوف شور: أى إمكانية بيع أجزاء من سيادتها من أجل جعل السكان المحليين أثرياء.

كان تشيس قد تخير دلاوير بدلا من داكوتا الجنوبية، لأنه لم يرد أن يقتفى أثر سيتى كورب ويتبع خطواته. وفيما تنامت مصلحة وول ستريت وازدهرت هناك، اقترح بيوندى التحدث إلى چيه پى مورجان حيث كان له بعض الصلات هناك. وعلى الرغم من أن دلاوير لم تصدر بطاقات ائتمان إلا أنها أمِلت أن يكون بإمكانها ممارسة بيزنس آخر. قال كنتون «ذهبنا إلى مورجان وسألناهم عما يريدون وأجابوا إنهم يدفعون معدلات ضريبية كبيرة حيث هم من ثم فهم يريدون بيئة توفر لهم معدلات ضريبية منخفضة». هنا، جاء دور دلاوير كمركز أوف شور كلاسيكى: ولاية نظامها الضريبى تنازلى - كلما زاد ثراؤك انخفض معدل الضريبة التى تدفعها. قاموا بتحديد معدل الضريبة التى تدفعها أفرع البنوك صاحبة الامتياز بحوالى ٨٪ على الدخول التى تقل عن ٢٠ مليون دولار، ثم ٦٪ على الدخول التى

تتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليون دولار، وهكذا دواليك حتى وصل المعدل الضريبي على الدخول الضخمة إلى ١,٧٪. كان الهدف، حسب ما قاله سوايز هو «حماية الجماعة المصرفية المحلية ضد تهديدات المنافسة من جانب، وجذب بيزنس إقامة أفرع للبنوك من خارج الولاية يتم تأسيس شركاتها القابضة بدلاوير وتنمية هذا البيزنس من ناحية أخرى. أما الدولارات التى تخسرها الضرائب نتيجة تخفيض المعدلات الضريبية على حيتان المصرفيين، فيمكن تعويضها من دافعي الضرائب الأمريكيين فى الأنحاء الأخرى».

مثلت منشأة بيوندى «موريس، نيكولاس، آرشت وتانل» كلا من بنكي تشيس وچيه پى مورجان فى هذا البيزنس المدرّ للأرباح الضخمة. يبين التاريخ المعتمد لتلك المنشأة أن «مصرفيْ تشيس منهاتان وچيه پى مورجان تعاقدا مع موريس ممثلا للمنشأة لصياغة القانون وللمساعدة على إقناع المجلس التشريعي للولاية بالموافقة عليه. ومن جهته، يؤكد بيوندى أنه مارس الضغوط على مجلس الولاية التشريعي لتمرير القانون. أى أن هذا يعني واقعيا أن مصرفي تشيس وچيه پى مورجان هما من قاما بصياغة القانون من خلال ممثليهم المحليين، وأنكر بيوندى وجود أى تضارب للمصالح فى هذا حيث قال، إنه أعلم جميع الأطراف بارتباطاته.

فى ٤ نوفمبر ١٩٨٠، أعيد انتخاب دو بونط حاكما لولاية دولاير، وفى ٤ يناير، تم الكشف علنا عن مسودة القانون. أبلغت إدارة دو بونط المجلس التشريعي بآخر موعد حددته البنوك للمصادقة على مشروع القانون، أى ٤ فبراير، وإلا تم إلغاء الصفقة. وافق المجلس التشريعي على مشروع القانون فى ٣ فبراير ثم قام دو بونط بتوقيع قانون «تنمية المراكز المالية» بعد أسبوعين، والذى بمقتضاه أصبح بإمكان دلاوير إلغاء الأسقف التى تحدد الحد الأقصى للفوائد على بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية وقروض السيارات وأكثر. كما مُنِحت البنوك سلطة حبس الرهونات [حرمان الراهن حق استرجاع العقار المرهون] على منازل الأشخاص إذا تأخروا عن سداد قروض بطاقات ائتمانهم أو عجزوا عن السداد؛ كما أصبح بإمكان البنوك إقامة بيزنسات لها بالخارج أو فى مراكز الأوف شور هذا علاوة على تمتعها بنظام الضرائب التنازلى المعمول به فى الولاية. ونظرا لإمكان تصدير

قانون دلاوير إلى الولايات الأخرى، فقد انتشر العمل به فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، وبذلك شهدت أمريكا نهاية قرنين من التشريعات التى تعين الحد الأقصى للفوائد على القروض.

وعلى الرغم من توقيت صدور القانون – كان قد تم تمريره قبل أقل من أسبوع من تولى رونالد ريجان منصب رئيس الولايات المتحدة – إلا أن جميع من أجريتُ معهم حوارات أكدوا أن مصدره كان دلاوير ومصرفيى نيويورك، لا واشنطون. كتب مؤرخ دو بونط يقول «سرعان ما أدرك واضعو القوانين أن مشروع قانون تنمية المراكز المالية كان يلقى التأييد من جميع من هم فى مواقع السلطة بالولاية – وأيضا من القوى التى يحتمل لها الإسهام بدرجة كبيرة فى حملاتهم الانتخابية فى المستقبل».

تدفقت البنوك من خارج الولاية على دلاوير، وانطلقت صناعة بطاقات الائتمان، فى غضون شهرين كان بنك MBNA أو عملاق بطاقات الائتمان قد فتح أول مكتب له بمبنى سوبر ماركت خالٍ، وفى غضون عقد من الزمان كان لديه ما يربو على ٨٠٠ مليار دولار من الديون المستحقة على بطاقات الائتمان. قال دو بونط «كانت طائرات الهليكوبتر تقلع كل ليلة من هنا وهى تحمل إيصالات وأوراق مراجعات من جميع بيزنسات بطاقات الائتمان. منحنا هذا خمسة وعشرين عاما من النمو، وعائدات تتزايد كل عام. قبل عام ١٩٨٠، كانت عائدات دلاوير من ضرائب امتيازات البنوك تصل إلى ٣ مليون دولار سنويا، وبحلول ٢٠٠٧، وصلت تلك العائدات إلى ١٧٥ مليون دولار». بعد تمرير مشروع القانون بشهرين، أوجزت النيويورك تايمز الوضع بقولها إن القانون، بالنسبة للمصرفيين وداعمِيهم، معاصر وشامل، تمت صياغته بأسلوب متمعن، بيد أن:

بعض مسئولى الولاية، ومحامى المستهلكين بدلاوير وأنحاء أخرى، يرون أن مشروع القانون تم الدفع بتمريره ويتعجل عبر مجلس دلاوير التشريعى، كما أنه أحادى الجانب، ويمثل حلُما للمصرفيين وفقا لتعبير أحد ناقديه.

وفيما يقول المصرفيون إن إمكانية تفعيل خطة دلاوير فى الولايات المتحدة الأخرى هى علامة على التنافس الصحى بين الولايات وتأكيدا على الحقوق الراهنة

للولايات، يرى الناقدون أن هذا يوضح قدرة المصالح النافذة الخاصة على إصدار قوانين لها مغباتها على المستوى القومي من خلال اختيار أضعف الولايات وأكثرها مطواعية.

لفت هذا المقال نفسه الانتباه إلى شيء آخر: «يقول مشرّعون كثيرون إنهم لم يقرأوا مشروع القانون المكون من ٦١ صفحة قبل الموافقة عليه، كما أنهم لم يفهموا الإجراءات المعقدة قبل التصويت عليها». قال هاريس بي. مكدويل عضو مجلس شيوخ الولاية الذى كان يسيطر عليه الديموقراطيون «وحامل سوط» الغالبية فيه إنه لم يُبلّغ به سوى فى آخر دقيقة واعترف بأنه ليس لديه أية خبرة فى مجال البنوك وأنه لم يفهم ما جاء بمشروع القانون، وأيضا إنه قد صوت عليه بناء على وعد بأنه سيخلق وظائف جديدة. قال آخرون إن جلسة الاستماع الوحيدة التى خصصت لمشروع القانون، والتى لم تستغرق سوى ثلاث ساعات، تم التعاطى معها وتوقيتها بأساليب حالت دون حضور مشرّعين كثيرين، وأعاقت الاعتراضات. لم تر هيئة شئون المستهلكين بدلاوير مشروع القانون قبل تمريره، وهو إقصاء متعمد دافع كنتون عنه بقوله إنه ودو بونط كانا يتشاركان فى الرأى أن من حق البنوك أن تفرض الرسوم التى تريدها، و إنه لم ير أى منطق فى إعاقة هذا المبدأ الأساسى من جانب أى أحد لا يوافق عليه.

سيصبح هذا النموذج مألوفا لدى مشرّعى الأوف شور فى جميع أنحاء العالم. وجد المصرفيون فى دلاوير مجلسا تشريعيا مطواعاً، واستخدموا خدعا تشريعية خاصة لإبعاد المعارضين المثيرين للمشاكل عن حاملى الحصص الآخرين لكى لا يستمعوا إلى مخاوفهم، وطمأنوا المشرعين المخدوعين بأن كل شيء سيكون على ما يرام، وخلقوا سياجات حلقية [محيطة] تمنح إعفاءات واستثناءات خاصة للأغراب عن الولاية، غير متاحة للمحليين. بيد أن الأهم من كل ذلك كان ملمح الأوف شور النمطى الذى جعل كل هذا ممكنا: قال بيوندى «إنها ولاية صغيرة، ولهذا يمكنك تجميع كل القيادات معا والوصول إليهم، ليس فقط فى مكتب الحاكم، بل أيضا فى المجالس التشريعية وفى أوساط رجال الأعمال». يتسق هذا مع ما قاله دو بونط «اعتدت أن أقول لهم إن واجهتهم أية مشكلة فليحضروا إلى هنا، ويمكننا تجميع

كل الأفراد الذين نحن بحاجة إليهم حول هذه الطاولة لنحل مشكلتكم أيا كانت. سنناقشها. نحن ولاية صغيرة بما يكفى لتمكيننا من التحرك السريع وإنجاز الأمور». أضاف سوايز، الذى وافق على هذا الرأى، بعدا آخر بأن ذكر أنه كان ثمة قوى نافذة فى مجالس نيويورك التشريعية تعارض مشروع القانون لكن نظرا لكبر حجم الولاية لم يمكنهم فى نيويورك تجميع المعارضة معا. من ثم، استغلت دلاوير الصغيرة الفرص وملأت الفراغ. أى بتعبير آخر، وحسب ما قاله سوايز، كان باستطاعة دلاوير منح المصرفيين ما أرادوه أسرع من أى أحد آخر. بمعنى آخر، كانت دلاوير معروضة للإيجار. وبمجرد سقوط دلاوير، استخدمتها البنوك «عتلة» لفتح أبواب الولايات الأخرى. حذر توماس شريفر، من اتحاد مصرفيى بنسلفانيا، من أن قانون دلاوير «هو خيار عملى جدا يمكن تطبيقه إذا لم يُمرِّر المجلسان التشريعيان بالولاية مشروع القانون الذى اقترحناه». أما روبرت إروين، رئيس قسم حماية المستهلكين بولاية مريلاند فقد حذر من استسلام الولايات الأخرى للضغط من دلاوير، حيث سيتحول الأمر إلى لعبة تتنافس فيها الولايات الخمسين للتفوق على بعضها.

ومع إلغاء الحدود القصوى على معدلات الفوائد وانطلاق صناعة بطاقات الائتمان، تنافس الأمريكيون فى التبذير وتباهوا به. وبمنتصف عام ٢٠٠٧، ومع ظهور الأزمة المالية الكوكبية، كان المستهلكون الأمريكيون مدينين بحوالى تريليون دولار عن بطاقاتهم الائتمانية - ناهيك عن القروض التى تلقوها بضمان بيوتهم لدفع فواتير بطاقاتهم الائتمانية. ورغم ذلك لم يُبدِ أى لاعب مما تحاورنا معهم بشأن هذا الكتاب أى بادرة للشك فى أن «قانون تنمية المراكز المالية» كان مفيدا جداً.

أشار توماس جوجهجان المحامى الذى يحظى بالاحترام إلى دلالة تلك النقطة. كتب قائلا إن ثمة أناسا مازالوا يعتقدون أن انهيارنا المالى كان نتيجة خطأ تقنى - مثلا عدم إخضاع المشتقات للوائح التنظيمية:

«لا، إن التحرير الذى أدى إلى زمن المشاكل والبلايا الذى نعيشه الآن كان من نوع أكثر عمقا وقتامة. لم تكن المشكلة أن قمنا بتحرير قانون الإصلاح الاقتصادى

The New Deal. بل لأننا قمنا بتحرير مجموعة من القوانين، أكثر قدِماً بكثير، بل إنها ترجع إلى الأزمنة الغابرة فى القدم، أى القوانين المضادة للربا التى كانت قد وُجِدت بشكل ما فى كل حضارة منذ عصر الإمبراطورية البابلية، وحتى نهاية فترة ولاية چيمى كارتر، والتى كانت قد ظلت من المسلمات بدرجة أن أحداً لم ينكرها لنا أثناء دراستنا بكلية القانون. كان هذا حينما اكتشفنا ما يحدث حينما يحاول اقتصاد صناعى متقدم أن يعمل دونما حد أقصى مفروض على معدلات الفوائد.

ربما رأى البعض أن هذا نوع من المبالغة – ليس ثمة تفسير أوحد للأزمة الأخيرة – وعلى الرغم من ذلك فقد حدد چوجهجان عاملا مهما أسهم فى الأزمة. تدفق أثر إلغاء الحدود القصوى على الربا إلى تنويعة عريضة من المجالات المالية. يوضح تعليق جاء فى ورقة بحثية كتبها پول تاكر من ذا بنك أوف إنجلاند عام ٢٠١٠ حول الاستقرار المالى فى أعقاب الأزمة، آثار هذا الإلغاء على أحد تلك المجالات. تفحص تاكر ما يسمى صناديق الأموال المشتركة للأسواق المالية money market mutual funds وهى لاعب رئيسى فى نظام الظل المصرفى الذى شكل أساس الأزمة والذى سأناقشه لاحقا:

سيمنح أى تاريخ للسنوات القليلة الماضية صناديق الأموال دورا مركزيا فيما حدث. بدأت تلك الصناديق حياتها فى الولايات المتحدة كاستجابة لإلغاء الحدود القصوى لمعدلات الفائدة التى بإمكان البنوك دفعها عن الإيداعات وأصبحت الآن جزءا عملاقا من نظام الولايات المتحدة المالى؛ تقدر قيمتها الآن بحوالى ٣ تريليون دولار، أى نفس حجم إيداعات تعاملات البنوك التجارية.

أصبحت تلك الصناديق أحد المزودين الرئيسيين لتمويلات البنوك قصيرة الأجل، وساعدتها بذلك على إخفاء حقيقة موقفها المالى وأسهمت فى جعل النظام المالى أكثر هشاشة. ديون بطاقات الائتمان، وصناديق الأسواق المالية، ووسائل عدة أخرى عزّزت هوجة الاقتراض والأزمة – كان لإلغاء الحدود القصوى لمعدلات الفائدة آثار لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها.

بعد أن ساعدت دلاوير على تحرير المعروض من الديون والترويج له، شرعت فى

الحصول على نصيب من الطلب عليها. فعلت هذا بأن جعلت من نفسها لاعبا رئيسيا في صناعة الأوراق والسندات المالية - بيزنس توزيع الرهونات والقروض الأخرى، بما فيها القروض على بطاقات الائتمان، ثم إعادة تجميع القروض في حزم وبيعها للآخرين. ومرة أخرى فعلت دلاوير ذلك بإرساء الإطار القانوني المضبوط وفقا لرغبات الكوربوريشنات.

تضمّن قانون «تنمية المراكز المالية» لعام ١٩٨٣ نفسه جزءا يعفي «شركات المال التابعة» من جميع ضرائب الولاية. تسلك هذه الشركات مسالك البنوك، لكن، وبما أنها ليست بنوكا رسمية فلا تنطبق عليها اللوائح التنظيمية للبنوك. تعتبر تلك الشركات ومعها حاملات الاستثمارات المُهيكلة وما شابه الجزء الجوهري من نظام الظل المصرفي الكوكبي الذي جرجر العالم إلى الأزمة الاقتصادية بدءا من عام ٢٠٠٧. كانت تلك البُنى شائعة بخاصة في الولايات المتحدة، وفي دلاوير على وجه التحديد. في عام ١٩٨٣- عمل قانون تطوير العمليات المصرفية الدولي الذي أصدرته دلاوير على إقحامها في لعبة الأوف شور الجديدة للمنشآت المصرفية الدولية وأنشطتها. وعندما تم تفعيل ذلك، قام تشيس وعدد من البنوك الأخرى بنقل أنشطتها الأوف شور المصرفية إلى دلاوير على الفور.

أوضح بيوندي الخطوط الرئيسية لعدد من القوانين واللوائح التي أعقبت ذلك، ودوره فيها. قال «لقد قمت بصياغة مشروعات القوانين تلك مع مساعديّ هنا». قُصِد بقانون «التنمية الأجنبية» لعام ١٩٨٦ والمؤسس على تشريع صادر عام ١٩٨٣ إتاحة قانون دلاوير للضريبة التنازلية المطبق على أفرع البنوك ذات الامتياز، إتاحته للبنوك الأجنبية. كما عمل تشريع ضريبي جديد في عام ١٩٨٧ على جذب البنوك التي أرادت دخول مجال التعامل في الأوراق والسندات المالية، والذي قام بيوندي وفريقه الذين مثّلوا تشيس وسيتي كورب وبنك نيويورك المركزي وبانكرز ترست، بصياغته، حسب قوله، كما قاموا أيضا بصياغة قانون سلطات التأمين على البنوك والشركات الائتمانية لعام ١٩٨٩ الذي فوض البنك لبيع التأمينات أو ضمانها وتذييلها. جعل قانون الائتمانات القانونية لعام ١٩٨٨، والذي منح مرونة ضخمة للأشخاص الذين يؤسسون مثل تلك الائتمانات وحماية أصول الائتمانات

من الدائنين، جعل دلاوير على قمة الاختصاصات القضائية التى تنشئ ما سمى التزامات ديون إضافية فى الميزانيات العامة CDOs، والتى سمحت للبنوك بتحميل أصولها ونقلها إلى مستثمرين آخرين، مما كان عاملا مباشرا فى الأزمة. سمح قانون جديد صدر فى يناير عام ٢٠٠٠ بالشراكات ذات المسئولية المحدودة، والتى كان لها إسهام كبير فى الهبوط بمستوى أسلوب إدارة الشركات-Corporate gov ernanee، وهو أمر سأتفحصه بالتفصيل: أيضا، صدر فى عام ٢٠٠٢، قانون تيسير السندات المالية التى تدعمها أصول، والذى عمل على زيادة فتح صنابير التعامل فى الأوراق والسندات المالية.

لعبت دلاوير أيضا دورا مركزيا فى تحويل الأنشطة المصرفية الكوكبية من عملها التقليدى لتوجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة إلى نماذج الأنشطة المصرفية للمضاربات المحفوفة بالمخاطر نظير رسوم. يقول سوايز «أدركت دلاوير النقلة الكمية الضخمة فى صناعة الخدمات المالية باتجاه الأنشطة القائمة على أساس تحصيل الرسوم وقامت بإعداد الإطار التشريعى والتنظيمى الذى يلائم هذه النقلة».

هنا يكمن بيت القصيد. لا أزعم أن هذه القصة هى كشف جديد عن سبب أزمة الرهونات والأزمة المالية، على الرغم من أهميتها. فقد كانت هذه واحدة من الجذور الكثيرة المعقدة للكارثة الكوكبية. بدلا من ذلك، فإن هدفى الرئيسى هو تصحيح مفهوم ما الملاذ الضريبى: ولاية وقعت فى أسر مصالح مالية من أماكن أخرى. القصة التالية فى هذا الصدد من جرسى التى تبعد آلاف الأميال عبر الأطلنطى عن دلاوير، تتطابق بدرجة شبه كاملة مع قصة دلاوير.

فى يونيو ١٩٩٧، التقى مدير لمصلحة الخدمات المالية بجرسى، أحد الشركاء بمؤسسة موران دو فو وچون، عضو ما يسمى بدائرة الأوف شور السحرية، إحدي حوالي عشر مؤسسات للقانون الأكثر نشاطا فى مجال الأوف شور، بحثاً أحد أشكال الشركات والذى يُعرف بالشراكة ذات المسئولية المحدودة. أو شركة التضامن ذات المسئولية المحدودة. ثم بدأ خطاب بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٥ موجه من موران دو فو وچون إلى رئيس لجنة الأموال والاقتصاد يُتداول فى أوساط جرسى السياسية.

جاء بالخطاب: «ظلت منشأتى تعمل مع شركة تضامن برايس ووترهاوس (PW) بالمملكة المتحدة، ومع منشأة سلوتر آند ماى للمحاماة الإجرائية لإيجاد نهج للحصول على قدر من حماية المسئولية المحدودة لأصول الشركاء الشخصية من دون إعادة الهيكلة التامة لبيزنس PW وخسارة المزايا الثقافية للشراكة». ثم مضى يقول إنه بعد عمل مسح لعدة اختصاصات قضائية، رؤى أن جرسى هى الأكثر ملاءمة: «لذا فنحن نسعى للحصول على مساندة لجنتكم لإصدار قانون خاص لشركات التضامن المحدودة فى جرسى أثناء عام ١٩٩٦. بإيجاز أرادت المنشأتان أن تصوغا قانونا جديدا فى جرسى، وكانت مسودة القانون قد تم إعدادها بالفعل فى لندن.

حث الخطاب لجنة المال والاقتصاد بجرسى، وكانت لجنة نافذة، على الانتهاء من ذلك القانون بحلول ديسمبر، ثم إخضاعه للنقاش ببرلمان الجزيرة فى يناير التالى، أو فبراير. أضاف الخطاب «نقترح أيضا أن نقوم بإعداد أى تشريع ثانوى متطلّب آخر مرتبط بقانون الشركات التضامنية ذات المسئولية المحدودة الخاص. نقدر أن هذا مدى زمنى قصير للغاية» – فى إشارة إلى أنه ينبغى على منشأة شاندويكس للعلاقات العامة بجرسى وفريق PW الإعلامى الشروع فى العمل على الفور – وذكر أيضا أنه من بالغ الأهمية بالنسبة لـ PW، وأيضا لصناعة المال بجرسى بعث الرسائل الصحيحة إلى الإعلام على وجه السرعة.

إن المؤسسات المحاسبية الأربع الكبيرة – برايس ووترهاوس (أصبحت الآن برايسو وترهاوس كووبرز – PWC) وإرنست ويونج، وKPMG، ودلوات تاتش – عمالقة فى مجالها. فى عام ٢٠٠٨، كانت PWC توظف ١٤٦٠٠٠ شخص وتولّد ٢٨ مليار دولار من العائدات، مما يجعلها أكبر منشأة للخدمات المهنية فى العالم. كما تحتل شركات المراجعة المحاسبية والمراجعون الحسابيون مكانا خاصاً من الاقتصاد الكوكبى، حيث إن مراجعاتهم هى الأدوات الرئيسية التى من خلالها تعرف المجتمعات بأمر أكبر الكوربوريشنات فى العالم وتضع آليات تنظيمها: بمعنى ما، فإنها قوة الشرطة الخاصة للنظام الرأسمالى. يكمن فشل المراجعات المحاسبية وراء غالبية الفضائح الشركاتية الكبرى: إنرون، وورلدكوم، وغالبية الانهيارات التى

كانت وراء اخر أزمة مالية. ونظرا للأخطار البالغة التى تمثلها المراجعات السيئة أو الفاسدة على الرأسمالية الشركاتية بعامة وعليك وعلىّ بخاصة، تحاول الحكومات تنظيم تلك المهنة بعناية كبيرة.

منذ منتصف القرن التاسع عشر، ظلت المسئولية المحدودة جزءا من المساومة الكبرى التى تكمن فى جوهر فن الإدارة الشركاتية. إذا انهارت شركة ذات مسئولية محدودة، قد يفقد مالكوها وحاملو أسهمها الأموال التى استثمروها، لكن خسائرهم [التزاماتهم] محدودة بذلك. ليسوا مسئولين عن الديون الإضافية التى تكون الشركة قد راكمتها. كان هذا المفهوم محل خلاف حينما تم طرحه - كان ثمة خشية من أن يعمل على تاكل معايير الإخضاع للمحاسبة والمساءلة- لكن تم تبريره على أساس أن هذه الحماية ستشجع الناس على الاستثمار وتعمل على تنشيط العمل الاقتصادى وازدهاره. لكن كان ثمة تحذير: ينبغى على الشركات، مقابل هدية المسئولية المحدودة، أن توافق على إجراء المراجعات الحسابية الصحيحة لحساباتها، وتقوم بنشرها، وأن تفتح نافذة، حقيقية على ما تقوم به. كان ذلك تحذيرا مبكرا هدفه الإبقاء على القدرة على التحكم فى المخاطر وإدارتها.

الشراكة [التضامنية] العامة مختلفة جدا عن الشركة ذات المسئولية المحدودة حيث إن المساهمين فى الشراكة التضامنية هم مهنيون ذوو خبرة من المفترض أن يكونوا على علم بما يقومون به، ومن ثم فإن مسئوليتهم غير محدودة. حينما تسوء الأمور، يصبحون شخصيا مسئولين عن جميع الخسائر: نظرياً، يستطيع الدائنون تجريد الشركاء حتى من قمصانهم التى يرتدونها. وبما أنهم يتخلون عن حقهم فى نقل الخسائر إلى بقية المجتمع، لا يخضع الشركاء لنفس معايير الكشف الصارمة؛ أُخضِع الشركاء المتضامنون أيضا لمسئولية «مشتركة» أو «فردية»: ليس الشريك مسئولا فقط عن أخطائه/ ها بل أيضا عن أخطاء الشركاء المتضامنين الآخرين. يساعد هذا أن يركز مراجعو الحسابات على دقة عملهم وصحته، وعلى مراقبة زملائهم أيضا.

يوضح كونراد هملر الشريك المدير لبنك ڤجلين الخاص فى سويسرا - وهو شركة ذات مسئولية غير محدودة - ما يقتضيه العمل فى ظل مثل تلك الأحكام:

لدى الشركاء، ذوى المسئولية غير المحدودة [المشتركة أو الفردية] تضامن: إن دينامية العمل داخل المجموعة مختلفة جدا. لا يتجاسر المرء فى اجتماعات مجالس إدارة عديدة أن يطرح الأسئلة الصحيحة. أما هذه [المسئولية غير المحدودة] فهى الوسيلة الوحيدة لأداء البيزنس حيث تستطيع طرح الأسئلة الصعبة بحق - وغالبيتها أكثر الأسئلة بساطة. تقول لرئيس مجلس الإدارة: فضلا لا أستطيع فهم هذه الحالة فيرد قائلا إننى لم أقرأ أوراقى كما يجب. لكننى لا أتوقف عن النقاش، بل أقول مرة أخرى إننى لا أفهم هذا الشىء اللعين وهنا يكمن الفرق، إذ إنه ونظرا لمسئوليتك غير المحدودة يكون عليك التفكير مرتين.

من الواضح أن المسئولية المشتركة والفردية غير المحدودة للشركاء فى مؤسسات المراجعة المحاسبية فكرة جيدة جدا، إذا أخذنا فى الاعتبار دورها الخاص فى تنظيم الرأسمالية الحديثة وضبطها.

بيد أن ما كان يجرى اقتراحه فى چرسى أمر مختلف مرة أخرى: قانون يسمح بوجود شركات تضامن ذات مسئولية محدودة (Limitcd Liability (LLP Partnerships. إن شركات التضامن ذات المسئولية المحدودة لمنشآت المراجعات المحاسبية يناظر أن تحتفظ بكعكتك وتأكلها فى آن: يحصل الشريك فى LLP فى هذه الحالة على مزايا وجوده فى شراكة تضامنية - كشف أقل، ضرائب منخفضة وتنظيم مسترخٍ - ومعها أيضا حماية المسئولية المحدودة. وإذا قام أحد الشركاء بخرق القواعد والأحكام، أو أهمل عمله: لا يخضع الشركاء غير المتورطين للمساءلة والمحاسبة على التبعات. كان هذا القانون نتاج ما أسماه البروفسور پرم سيكا من جامعة إسكس الهدف النهائى لشركات المراجعة المحاسبية «استخدام [الشركات] للدولة لحماية أنفسها من مغبات فشلها وأخطائها». بالنسبة للمعنيين كان ذلك بمثابة الجمع بين أفضل الحسنيات، وكان بمثابة الجمع بين أسوئها بالنسبة لبقية المجتمع.

كانت مسودة «قانون LLP لجرسى» أكثر سوءا إذ إنه لم يكن على تلك الشركات إجراء مراجعات محاسبية لحساباتها أو النص بأنها مسجلة بجرسى على استمارات فواتيرها ومطبوعاتها. لم تتضمن المسودة أية بنود لتنظيم

المؤسسات المحاسبية أو التحقيق فى أخطائها، كما أنها لم تقدم لحاملى الحصص فى تلك المنشآت - أى الجمهور - أية حقوق تقريبا. ونظير كل تلك الامتيازات والتنازلات السخية من جانب الجمهور بعامة تقوم تلك الكوربوريشنات الملتى ملياردية الكوكبية بدفع رسم قدره ١٠٠٠٠ دولار مرة واحدة، ثم بعد ذلك ٥٠٠٠ دولار سنويا.

ومع تحرير القيود على الربا فى دلاوير، كان اقتراح جرسى رد فعل متأخراً على الثورة الأيديولوجية التى ارتبطت برونالد ريجان ومارجريت ثاتشر: الانتقال بعيدا عن الرأى القائل بأن الأسواق التنافسية تحتاج إلى تنظيم قوى نشيط ونحو الإيمان الطفولى بالتنظيم الذاتى من قِبل اللاعبين فى السوق. كانت المنشآت المحاسبية قد فعّلت الـ LLPs فى الولايات المتحدة بعد أن أثرت أولا فى مجلسى تكساس التشريعيين عام ١٩٩١، وفى غضون أربعة أعوام كانت حوالى نصف الولايات قد تبنتها. كتب دايفيد كاى چونستون خبير الضرائب قائلا إن بنود المسئولية المحدودة «أزالت أقوى حافزين للرقابة والضبط الذاتيين اللذين تقوم بهما مهن القانون والمحاسبات الشركاتية، كما أنها تساعد على تفسير موجة الغش الشركاتى التى اجتاحت البلد». وعلى الرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل التعرف على الدلائل المنذرة فى حالات كهذه، فإنه مما لا يريب فيه أن تلك التنازلات والميزات كانت عناصر مهمة فى كارثتى إنرون وووردلدكوم، وأيضا انهيار مؤسسة Arthur Andersen LLP التى كانت تقوم بإجراءات المراجعة الحسابية لإنرون.

أما فى بريطانيا، ففى أعقاب الفشل المحاسبى لمؤسسات شهيرة مثل BCCI، وPolly Peck، وأخريات كثيرة، نجحت المؤسسات المحاسبية فى الضغط على الحكومة والحصول على امتيازات كبرى بأن اكتسبت الحق فى عام ١٩٨٩ بأن تكون شركات ذات مسئولية محدودة - هذا على الرغم من عدم تحول كثير من المؤسسات المحاسبية لأن غالبيتها لم تُرِد نشر حساباتها. تسبب قرار لمجلس اللوردات البريطانى فى جعل الأمور أسوأ إذ إنه قضى بأن المؤسسات المحاسبية لا تدين بأى «واجب رعاية» للأفراد من حاملى الحصص الذين يلحق بهم الضرر نتيجة لفشل تلك المكاتب والمؤسسات الحسابية.

بيد أن المملكة المتحدة صمدت فى مواجهة قانون LLP، وفعلت ما هو صواب ولو لمرة واحدة. قال سيكا الذى كان قد أجرى الأبحاث على قانون LLP لجرسى «أرادت المملكة المتحدة أن تقول للعالم إن بإمكانهم أن يثقوا فى لندن. لو أصبح من المستحيل مقاضاة شركات المراجعة الحسابية سيكون من الصعب الحفاظ على مظهر نظيف». أما المحاسبون، فكان لديهم أفكار أخرى.

كانت استراتيجية المحاسبين بسيطة: العثور على مجلس تشريعى أوف شور من السهل التأثير عليه، واكتساب امتيازات LLP هناك، ثم التهديد بالانتقال إلى هناك إذا رفضت المملكة المتحدة إصدار قانونها الخاص بها. بدأوا أولا بمحاولات مع الآيل أوف مان ثم چورنزى، لكنهم أثبطوا . ثم ذهبوا إلى چرسى، التى كان لديها «مجلسان تشريعيان للإيجار»، حسب ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ بها (مثل دلاوير).

بعد شهر من الخطاب الاستهلالى أعلن برايس ووترهاوس، وإرنست آند يونج، تشريع LLP المقترح لچرسى. كان كبار السياسيين قد أكدوا لهم أن مشروع القانون سيُمرّر من خلال الإيماءات بالموافقة. لكن، لم يكن الجميع راضين. يتذكر عضو مجلس الشيوخ بچرسى السناتور ستوارت سيڤرت المرة الأولى التى رأى فيها القانون المقترح: «لم أكن أعرف أى شىء عن المحاسبة، وفجأة وجدناه على مكاتبنا وكان علينا الانتهاء من نقاشه فى غضون أسبوعين». شرع هو وجارى ماثيوس وآخرون فى تعليم أنفسهم عن قوانين LLP وقام ماثيوس بالاتصال بأوستن ميتشل عضو البرلمان البريطانى الذى اتصل بدوره بالبروفسور پرم سيكا، وحينما فهموا مغزى القانون، قال ماثيوس، دونما مواربة «هذا القانون سم قاتل».

كان ماثيوس وسيڤرت فى مواجهة مؤسسة ذات موارد كبيرة، لها دوافعها وحوافزها، فى جزيرة تجعل بنيتها السياسية ذاتها الاعتراض أمرا بالغ الصعوبة. ليس بچرسى أحزاب سياسية. يتم انتخاب أعضاء البرلمان الثلاثة وخمسين بأسلوب مباشر، لكنهم يقسّمون إلى مجموعات ثلاث: ١٢ عضوا لمجلس الشيوخ، وتسعة وعشرين عضوا لمجلس النواب، واثنى عشر كونستبلا [مسئولا عن الأمن] للدوائر الإدارية. تجرى الانتخابات مُتمهّلة عبر تتابع زمنى متباعد، من ثم، لم

تحدث أبدا انتخابات عامة أو تغيير للحكومة. ليس ثمة تقاليد للحكومة فى مواجهة المعارضة، بل يوجد نظام دائم يتطور بمرور الوقت. يؤدى هذا إلى إضعاف كبير لمعارضى الإجماع المؤسسى. ومن دون أحزاب سياسية، تُفرض العزلة على النساء والرجال الصالحين، ثم يتم التخلص منهم. يقول چف سادرن، أحد النواب القلائل المعارضين فى البرلمان «لا تنجح الديموقراطية هنا. ثمة ثلاثة وخمسون عضوا، لكن ليس بإمكان أحدهم أن يقف ويقول: أعطنا صوتك وسنفعل هذا أو ذاك ككتلة، لكنه يقول بدلا من ذلك إننى أحمق طيب وعليك أن تعطينى صوتك». ليس ثمة وجود للبرامج الانتخابية وتتمحور الحياة السياسية بچرسى حول الشخصيات لا القضايا: بدون وجود برامج انتخابية مشتركة ينزع أعضاء البرلمان إلى رعاية مصالحهم بدلا من تبنى أجندات مشتركة تعكس الصالح العام. يقول سادرن «على مدى قرنين غرست المؤسسة فكرة أن السياسة الحزبية شريرة، ضارة، تتسبب فى الشقاقات والنزاعات. ينشر الإعلام هذه الفكرة. إذا قمت بإجراء مسح، ستجد أن ثلثى الجمهور يقولون إنهم يعتقدون أن السياسات الحزبية فكرة شريرة خاطئة. البروپاجندا تقوم بعملها فى جميع الأنحاء والإعلام هنا يماثل نظيره فى روسيا السوڤييتية».

يعكس عدد من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات غياب الديموقراطية المحلية، إذ بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٥، ٣٣٪ ممن لهم حق الاقتراع وهذا يجعل چرسى فى المركز المائة وخمسة وستين من مجموع دول العالم البالغة ١٧٣ بلد. يواجه المقترعين الأكثر فقرا بخاصة عقبات صغيرة لا نهاية لها. بل إن معظم من ينتمون إلى مجموعة الطبقة العاملة من ذوى الأصول البرتغالية والتى تشكل ١٠٪ من السكان، لا يدركون أن بإمكانهم الإدلاء بأصواتهم. يقول سادرن إنه وجد أسماء متوفين على قائمة مقترعيه.

أما الكونستبلات، ونظرا لأنهم نتاج نظام الإبراشيات، فهم محافظون بطبيعتهم وتعوزهم الخبرة، ويصوتون مع المؤسسة دائما. غالبيتهم أصحاب محلات صغيرة، أو مزارعون، أو مالكو بيوت ضيافة واستراحات، أو سباكون، وعلى الرغم من ذلك، فباستطاعتهم أن يحتلوا مناصب فى السلطة، أو يعملوا فى القطاع المالى. ليس

باستطاعتهم الحكم بمسئولية حينما يتعلق الأمر بما إن كان على چرسى تبَنّى معايير دولية للتنظيم المصرفى. ذكر مقال فى وول ستريت چورنال وقتئذ أن «چرسى جزيرة كانت حتى قبل عقدين تعيش من بناء القوارب، واصطياد أسماك القد، والزراعة والسياحة. يدير أمورها مجموعة، التى، وعلى الرغم من أنهم ينتسبون إلى نخبة چرسى الاجتماعية والسياسية، إلا أنهم فى غالبيتهم فلاحون وأصحاب أعمال صغيرة وجدوا أنفسهم الآن يشرفون على صناعة ذات مدى كوكبى يدخل فِيها مليارات الدولارات».

يتذكر چون كريستنسن، الذى كان مستشار چرسى الاقتصادى وقتئذ، برلمانا، يتكون فى غالبيته من سياسيين قرويين لا يفهمون التيارات المعقدة للمالية الدولية، والذين كانوا يمررون القوانين بمجرد إيماءات برءوسهم. قال «حينما تحدثت إلى السياسيين بلجنة المال والاقتصاد، وتحدثت المرة تلو المرة عن المقترحات المعروضة عليهم، كانوا يقولون إنهم لا يفهمون التفاصيل، لكنهم يثقون بالمحامين والمصرفيين حينما يقولون إنها ضرورية». لافت هو التماثل بين ذلك وبين ما كان أعضاء برلمان دلاوير يقولونه فى عامى ١٩٨٠ و١٩٨١. لاحظ سيڤرت أيضا أن السناتور رج چون، أحد أكثر السياسيين نفوذا بالجزيرة، والداعم الكبير لقانون LLP، كان فى الوقت ذاته مستشارا لمنشأة موران دو فو آند چون أى المحامين الذين كانوا قد أتوا بالقانون فى المقام الأول، ومن ثم، كانت له مصلحة مالية مباشرة فى دعمه. قال سيڤرت «اعتقدت أن هذه كانت صفاقة مستغربة. حينما اجتمع مجلس البرلمان وقفت وقلت إن ثمة تضارباً فى المصالح – مصلحة مالية لچون الذى نظر إلىّ وكأنما قد أطلقت عليه النار، وسار مترنحا خارج القاعة». تعرض سيڤرت لضغوط ضارية من قبل المؤسسة ليقدم اعتذارا، لكنه رفض المرة تلو الأخرى. هدده أحد كبار السياسيين الآخرين بعواقب وخيمة إن لم يتراجع لكنه صمد وثبت على مبدئه. تم تعليق عضويته بالمجلس. كان المؤيدون للقانون يدركون جيدا أن معارضة قانون LLP ستجعل صناعات الخدمات المالية تنظر إلى چرسى بصفتها مكانا غير موثوق به، وستذهب الأموال إلى مكان آخر.

وعلى الرغم من أن معارضة ماثيوس وسيڤرت الشرسة عملت على إبطاء سرعة

تمرير القانون إلا أنها لم توقفه: تم تفعيله في نوفمبر. في انتخابات العام ذاك، واجه المرشحون المموَّلون جيدا ماثيوس بشعارات تقول «لا تؤرجح القارب» وتم تشويه صورته علنا. فقد مقعده، وعجز بعد ذلك عن الحصول على وظيفة، واضطر إلى الرحيل إلى إنجلترا، كما انهار زواجه. وكما عبر سيكا «لقد وضعوا الرجل فى المفرمة».

وعلى الرغم من أن جرسى تبدو على السطح جد بريطانية، وأن حكام الجزيرة دائما ما يقولون إنها تخضع للتنظيمات المحكمة، وإنها اختصاص قضائى شفاف وتعاونى، فإن الواقع مختلف بدرجة صادمة. إنها «دولة» وقعت قياداتها أسيرة الأموال الكوكبية، كما أن أعضاء تلك القيادات يهددون أى منشق أو معارض ويرهبونه، وسأوضح فى فصل لاحق مدى ما عليه الأماكن من أمثال جرسى من قمع.

بعد تمرير قانون LLP فى جرسى، مضت المؤسسات المحاسبية تفتح جبهة فى لندن. هددت علنا بالانتقال إلى جرسى إذا لم تصدر المملكة المتحدة قانون LLP الخاص بها. قاتل سيكا لوقفه. يقول فى هذا الصدد «أبلغت السياسيين أنهم لا يجوز أن يرضخوا للتهديد وأن تلك المؤسسات تحتفظ بهم رهائن مطالبة بالفدية». كتب فى التايمز عن مدى الضرر الذى سيتسبب فيه ذلك التشريع وأن التهديد بالانتقال إلى جرسى كان مجرد خدعة، إذ إن المؤسسات الكبيرة لن تغلق مقارها فى لندن، وتستغنى عن عملائها والعاملين بها، وتعيد التفاوض على تعاقدات جديدة، وتفتح مقارا لها بجرسى. قال «إذا منحت الحكومة حدا للمسئولية لشركات المراجعة الحسابية لن تكون فى موقف يسمح لها بإنكار ذلك على منتجى الأطعمة والمشروبات، والأدوية والسيارات. ولن يرضى المستهلكون عن أى من ذلك».

استشفّت الفاينانشيال تايمز أيضا الأجندة الحقيقية، إذ ذكرت أنهم يريدون الإبقاء على التهديد بالانتقال إلى جرسى كهراوة يهددون بها حكومة إنجلترا إذا لم تصدر قانون LLP قابلاً للتطبيق. لكن المحاسبين حشدوا غالبية الصحف البريطانية وراءهم، وانتقدوا سيكا، وأشهروا السلاح المفضل القديم: الحكومة البريطانية معادية للبيزنس. ونجحت الحملة، حيث أصدرت الحكومة البريطانية فى

عام ٢٠٠١ قانون LLP الخاص بها، وظل المحاسبون فى مقارهم. رأى المطلعون من الطرفين أن تمرير قانون جرسى استُخدم كطُعم للإيقاع بالحكومة البريطانية.

لم يكن تشريع المملكة المتحدة بدرجة سوء قانون جرسى - مثلا، اقتضى قدرا أكبر من الكشف - ربما نتيجة لحملة سيكا. أصبحت إرنست آند يونج شركة تضامنية ذات مسئولية محدودة فى عام ٢٠٠١، وتلتها KPMG فى مايو ٢٠٠٢، ثم برايسووترز كووبرز فى يناير ٢٠٠٣، وتبعتها دلوات آند تاتش فى أغسطس.

كانت كندا قد تبنت LLP فى ١٩٩٨؛ ثم تبعتها نيوزيلاند وأستراليا وجنوب إفريقيا والهند وسنغافورة واليابان - وغيرها وغيرها. أسهمت تلك التغييرات فى الأزمة المالية الأخيرة. لو أن المراجعين الماليين والمحاسبين واجهوا شخصيا احتمال وقوعهم فى مشاكل كبيرة نتيجة لأخطائهم وإهمالهم هم أو شركائهم، لما تسرعوا فى التوقيع على التمويلات خارج الميزانية.

تعليقا على ما حدث من «تحرير» فى جرسى ودلاوير، فإننى أقول إننى لا أعترض على التحرير كمبدأ طالما أنه يحدث نتيجة عملية حقيقية خالصة من التفاوض الديموقراطى تأخذ فى حساباتها احتياجات جميع حملة الحصص الذين يتأثرون بها، فى الداخل والخارج. لكن ما لدينا فى جرسى ودلاوير هو تحرير جامح مفرط غير مكبوح، مرتبط بمصالح عدد من النافذين المحليين وكبار اللاعبين الشركاتيين. ومثلما اعتاد النبلاء الأوربيون تعزيز سلطاتهم وقواهم غير الخاضعة للمحاسبة وتجميعها داخل القلاع كى يتمكنوا من إخضاع الفلاحين وفرض الجزية والضرائب عليهم، فقد اندمج رأس المال النقدى والتحم داخل تلك العُقَد المحصنة للسلطة السياسية والاقتصادية التى لا تخضع لأية محاسبة، واستأثروا بالحياة السياسية المحلية وحولوا تلك الاختصاصات القضائية إلى آلات خاصة سريعة ومرنة لصناعة القوانين، لها دفاعاتها ضد التدخلات الأجنبية ويحميها إجماع المؤسسة وقمع الاختلاف أو المعارضة.

ليس الأوف شور مجرد مكان، أو فكرة، أو أسلوب عمل، أو حتى سلاح للصناعات المالية. إنه أيضا مسيرة: سباق إلى القاع حيث يتم تفكيك اللوائح التنظيمية والقوانين والسمات المميزة للديموقراطية والحط من شأنها وإضعافها

باطراد، فيما ترتد الترتيبات من إحدى قلاع المال الحصينة إلى الاختصاص القضائى التالى، ويشق نظام الأوف شور طريقه باطراد إلى الداخل القارى بمزيد من العمق. غدت الملاذات الضريبية الآن الآلات الحربية المستخدمة لدك الأسوار من أجل التحرير الاقتصادى.

مازال الكثيرون لا يفهمون الحقائق العميقة بشأن الأوف شور بسبب التباسيْن على علاقة بالموضوع. يرجع أولهما إلى محاولات استخدام معايير تقنية لتعريف الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية: المعدلات الضريبية، أشكال السرية.. إلخ. لكن تلك هى مجرد نتاج حقائق أعمق. ينبغى أن تعيّن خرائطنا للأوف شور، أولا وقبل كل شىء، معاقل السلطة الماليّة. قد يساعدنا تعريفى الفضفاض الذى طرحته - الاختصاصات القضائية للسرية هى أماكن تسعى لاجتذاب البيزنس بتقديم تسهيلات ومرافق مستقرة سياسيا لمساعدة الناس على الالتفاف على القواعد والقوانين والتنظيمات التى تعمل وفقها الاختصاصات القضائية فى الأنحاء الأخرى - يساعدنا على معرفة ما نبحث عنه. الالتباس الثانى يتمثل فى الاعتقاد أن الأمر يتعلق بجغرافيا فيزيقية، فيما أنه يتعلق فى واقع الأمر بالاختصاص القضائى السياسى وشبكات تقوم على أساس الثقة. للمستقبل الذى يعد به نظام الأوف شور سمة عصر أوسطية مميزة: فى عالم مازالت تديره اسميًّا الدول القومية الديموقراطية، يماثل نظام الأوف شور شبكة من النقابات قائمة على أسس عصر أوسطية تعمل على خدمة نُخب غير خاضعين للمحاسبة ومجرمين فى غالبيتهم.

ينبغى أن تمثل جرسى ودلاوير تحذيرا للاقتصادات الأكبر بشأن ما يحدث حينما لا يتم تحدى أخلاقيات الأوف شور.

تعتبر قصة دلاوير جزءا من تفسير كيفية إسهام الأوف شور فى الأزمة المالية الأخيرة، ويساعدنا مثال جرسى على فهم عدم تنبؤ أحد بحدوثها. تستكمل بعض الأمثلة الأخرى الصورة بقدر.

كانت القروض أحد أكبر العوامل التى تسببت فى الأزمة المالية الأخيرة. لماذا تراكمت كل تلك الديون فى أكثر اقتصادات العالم ثراء. يمدنا مقال الفاينانشيال تايمز فى يونيو ٢٠٠٩ بعنوان «الديون هى السر القذر الصغير للنظام الرأسمالى»

بإحدى الإجابات حيث جاء به «ذهبت مزايا النمو الاقتصادى إلى جيوب الأثرياء المتنفذين لا إلى غالبية السكان. من ثم، لِم لم تحدث ثورة؟ لأنه كان ثمة حل: الاقتراض. إذا لم تستطع كسب النقود؛ بإمكانك اقتراضها». ثم تم إعداد البنية الأساسية لذلك وتثبيتها لتمكين ذلك من الحدوث. كانت الملاذات الضريبية جزءا من ذلك.

فيما تقدمت سنوات التسعينيات، ظهرت، بين آونة وأخرى، تحذيرات مؤسسية من خبراء لها علاقة بالديون ضد تهديدات الأوف شور. فى عام ١٩٩٩، أشار صندوق النقد الدولى مباشرة إلى المشكلة لدى نقاشه للسوق بين المصرفية، حيث تقوم البنوك بإقراض بعضها. قال صندوق النقد الدولى إنه «من المحتمل أن تكون بنوك الأوف شور مشاركة فى جزء كبير من التبادلات غير النظامية لآلات الاشتقاق. تُضمر الطبيعة بين/ المصرفية لتعاملات أسواق الأوف شور أنه فى حالة حدوث عجز مالى فإن العدوى محتملة.. الأرجح أن تكون لبنوك الأوف شور ديون عالية، أى أنها أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية من البنوك النظامية». يبدى ذلك التقرير قلقا حول تنظيمات الأوف شور المتراخية بخاصة، وكان هذا تحذيرا مباشرا قبل الأزمة بوقت طويل.

تطورت الأزمة المالية الأخيرة وتشكلت فى أحضان ما يسمى نظام الظل المصرفى – وهو قطاع اقتصادى هائل يضم جميع أنواع الكيانات ذات الأهداف الخاصة (بنوك ظل) تقوم باقتراض نقود وتُقرضها ثانية نظير أرباح – والتى لا تدخل فى نطاق التنظيمات المصرفية المعيارية. تفعل كيانات الأهداف الخاصة SPEs ذلك جزئيا بأن تفصل نفسها قانونيا عن المؤسسة الخاضعة للتنظيمات التى ترعاها، وبذلك تختفى من ميزانياتها العمومية. وعلى الرغم من أن نظام الظل المصرفى لا يصنف تقليديا بصفته أوف شور أو أون شور، إلا أن دراسة متعمقة لكيانات الأهداف الخاصة أجراها بنك التسويات الدولية بسويسرا عام ٢٠٠٨ توضح بجلاء أماكن تواجد بنوك الظل الخطيرة تلك، حيث ذكرت الدراسة أن مثل تلك الكيانات التى تُخدّم على الولايات المتحدة تقع فى جزر الكايمان وولاية دلاوير، فيما تؤدى كيانات SPEs الواقعة بأيرلندا ولوكسمبورج وجرسى والمملكة المتحدة

نفس المهمات بالنسبة لأوروبا. وكل من تلك المواقع هى اختصاص قضائى كبير يتسم بسرية التعاملات ويستخدم نموذج بيزنس بسيطاً: اسأل المؤسسات المالية عما تريده تحديدا، ثم قم بتشكيل القوانين وفقا لهذا ومن دون نقاشات ديموقراطية.

يسمى بنك التسويات الدولية جزر الكايمان أوف شور، فيما يسمى ولاية دلاوير أون شور - [داخلية]. إن سوء الفهم هذا تحديدا - الخلط بين الجغرافية الفيزيقية والجغرافيا السياسية - هو الذى أدى للمزاعم الشائعة بأنه لا علاقة للاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية بالورطة العملاقة التى نعانيها اليوم. ينبغى على بنك التسويات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الكبيرة الأخرى أن تفهم ما الأوف شور وكيف يعمل.

چيم ستوارت الأستاذ المحاضر فى المالية العامة بترينتى كولدچ دبلن، هو أحد الخبراء الأكاديميين القليلين الذين درسوا بجدية دور الأوف شور فى الأزمة المالية. فى تقارير له نشرت فى يوليو ٢٠٠٨، تقصى ستوارت «مركز دبلن الدولى للخدمات المالية» IFSC، وهو اختصاص قضائى للسرية أقيم فى عام ١٩٨٧ برعاية تشارلس هوجى، السياسى الأيرلندى الفاسد بمساعدة رئيسية من مصالح ذا سيتى أوف لندن. ظهر IFSC دبلن، الذى يعتبر ڤاترينة عرض للرأسمالية المالية الضارية عالية المخاطر، بعد عام من التحرير الاقتصادى العملاق بلندن ويستضيف الآن أكثر من نصف أكبر خمسين مؤسسة اقتصادية فى العالم. أصبح لاعبا مهما فى نظام الظل المصرفى، ويستضيف الآن ٨٠٠٠ صندوق، و١,٦ تريليون دولار من الأصول. يقول ستوارت إن أكثر مغريات دبلن إغراء هى تنظيماتها المتراخية الواهنة.

فى يونيو ٢٠٠٧، أعلن صندوقان تحوّط تابعان لبير ستيرنز Bear Stearns كانا قد جرى تأسيسهما فى جزر الكايمان عن خسائر ضخمة واستبقا بذلك انهيار الشركة. كان لبير ستيرنز صندوق استثمار وستة سندات قروض debt Securities مسجلة بالبورصة الأيرلندية، وكانت تقوم بتشغيل ثلاث شركات تابعة فى IFSC دبلن من شركة قابضة، هى بير ستيرنز أيرلندا ليمتد، حيث كان كل دولار

من حقوق حملة الأسهم يموّل ١١٩ دولار من مجمل الأصول، وهو معدل مفرط الارتفاع وخطير. تنص حسابات بير ستيرنز ليمتد على أن هيئة الخدمات المالية التنظيمية الأيرلندية هى التى تقوم بتنظيمها وتنص تعليمات الاتحاد الأوروبى على أن الدولة المضيفة مسئولة عن التنظيم. بيد أن المنظم الأيرلندى قال فى حوار معه إنه يعتبر أن إحالته تمتد فقط إلى «البنوك الأيرلندية». من ثم، لم تُنظَّم بير ستيرن وفقا لهذا فى أى مكان، ولم يظهر المنظم الأيرلندى فى أى تحليل إعلامى تناول عجزها عن السداد. ذكر ستوارت فى تقريره تسعة عشر صندوقاً يواجه صعوبات فى الأزمة وأضاف أن الرابطة مع IFSC لا تُناقش أبدا.

أيضا، كان لدى عدة بنوك ألمانية واجهت المشاكل، صناديق مسجلة فى دبلن، اضطرت الدولة الألمانية أن تدفع لها مليارات من الكفالات والتمويلات الطارئة. يقول ستوارت، «وعلى الرغم من ذلك لم يذكر أى من حساباتها أو نشراتها الاكتتابية عن السنوات التى فَحصت التنظيم أو المنظم الأيرلندى. أما فى داخل أيرلندا فقد قال المنظم المالى إنهم لا يتحملون مسئولية عن كيانات عملها الأساسى: جمع الأموال واستثمارها فى صناديق تقوم على القروض الاشتقاقية». وكما الحال فى لوكسمبورج، قبل أن تصدر قانونا جديدا مضادا، لا تستغرق عملية ترخيص تلك الكيانات سوى ساعات محدودة حتى فى الحالات التى تتكون المستندات المقدمة من مئات الصفحات والتى من المفترض أن يجرى الاطلاع عليها.

فى أبريل ٢٠١٠، فتحت «لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC)» بالولايات المتحدة تحقيقا بشأن احتيال مؤسسة جولدمان ساكس المالية متهمة إياها بأنها ضللت المستثمرين بشأن التزامات لقروض تُمنح بضمانات إضافية Collateriscd debt obligations (CDO). وافق جولدمان على دفع ٥٥٠ مليون دولار لتسوية التهمة بدون إنكارها أو الاعتراف بها. كان مُصْدِر تلك الالتزامات شركة Abacus 2007 Ac.,ltd -، التى تأسست بمسئولية محدودة فى جزر الكايمان، والمصدِر المشارك شركة Abacus 2007- AC,Inc، وهى شركة تم تنظيمها وفقا لقوانين ولاية دلاوير. أوضحت التحقيقات التى اضطلعت بها منظمة ماكلاتشى الإعلامية أن جولدمان ساكس عقد ١٤٨ من أمثال هذه الصفقات على مدى سبع سنوات؛ بل

أيضا إن كل لاعب كبير فى وول ستريت كان يستخدم جزر الكايمان فى بزينسات من هذا النوع، ليس بسبب سريتها فقط؛ بل أيضا بسبب مرونتها وتحررها من اللوائح، بل والالتزامات أيضا. أسهمت تلك الحرية المفرطة التى أدت إلى تحويل الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية إلى مسستنبتات لمنتجات مصرفية جديدة عالية المخاطر، بدرجة هائلة فى أزمة اقتصادات العالم الكبرى.

لتنامى الديون فى اقتصادات العالم أصول أوف شور أخرى، وسنوجز هنا أهمها.

فى عام ٢٠٠٩، نشر صندوق النقد الدولى تقريرا مفصلا يوضح كيف عملت الملاذات الضريبية، ومعها تشويه النظم الضريبية الداخلية (أون شور) على تغيير اتجاه حركة آلة الديون الكوكبية من خلال تشجيع الشركات والمؤسسات على الاقتراض بدلا من تمويل أنفسها كى تتمكن من تسديد التزاماتها وحقوق مساهميها. قال التقرير إن تلك الممارسات «شائعة، وعادة ما تكون كبيرة الحجم ومن المتعذر تبريرها، بخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أثرها المحتمل على الاستقرار المالى». ووسط كل الضجة الصادرة عن قادة مجموعة العشرين حول الملاذات الضريبية فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، انتهى تقرير صندوق النقد الدولى أن تلك الممارسات الخطيرة ظلت سارية دون أن يلاحظها أحد بإطلاقه. المبادئ الجوهرية التى أوردها تقرير صندوق النقد الدولى بسيطة. تقوم شركة باقتراض الأموال من مؤسسات أوف شور، ثم تسدد الفوائد على القرض إلى شركة الأوف شور المموِّلة. ثم تلجأ إلى استخدام حيلة تحديد ثمن التعاملات القديمة: الأرباح بالأوف شور حيث تتجنب الضرائب، والتكاليف (سداد الفوائد) بالداخل (أون شور) حيث يتم خصمها من الضرائب. هذه الحيلة مركزية فى نموذج شركات الاستثمارات المباشر (وهى شركات مساهمة تمول من خلال القروض الخاصة). تقوم تلك الشركات بشراء شركة بذل فيها أحدهم جهده وماله لينشئها، ثم تُحمِّلها بالديون، وتقلل بذلك فاتورة ضرائبها، وتضاعف عائداتها.

تسارعت وتيرة شراء كل الحصص (للشركات المتعثرة) بمساعدة الرافعات. دائما ما كانت تلك رافعات أوف شور - قبل الأزمة: ارتفع حجم الأموال التى

جمعتها صناديق شركات الاستثمار المباشر الخاصة أكثر من ستة أمثال بداية من عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧، حيث وصل نصيبها وقتئذ من مجمل عمليات الدمج والشراء ٣٠٪. تمتدح التقارير شركات الاستثمار المباشر الخاصة لتميزها فى «خلق القيمة Value Creation»، وعلى الرغم من أنها أحيانا تخلق قيمة واقعية، لكن خلق القيمة ليس هو الملمح الجوهرى فى نموذج البيزنس هذا، بل هو استخلاص القيمة وانتزاعها لنفسها. يتم تخفيض فواتيرها الضريبية بدرجة كبيرة، وترتفع أسهم الشركة أو قيمتها وتتضخم مكافآت المدراء، وتنتقل الثروة بعيدا عن دافعى الضرائب وإلى المدراء وحاملى الأسهم الأثرياء. لا يُنتج أحد من خلال كل تلك الأنشطة منتجات أفضل أو أرخص. وفى تلك الأثناء يتم إدخال المزيد من الديون إلى النظام المالى. أفلست كثير من المؤسسات والشركات الجيدة نتيجة تحميلها بديون الأوف شور. كانت أكثر من نصف الشركات التى عجزت عن تسديد ديونها فى العام ذاك إما مملوكة لمؤسسات شركات استثمار مباشر خاصة وقتئذ، أو أنها كانت تملكها فى السابق.

تحدث كثير من الإبداعات - الإبداعات التى تؤدى إلى إيجاد سلع وخدمات أفضل وأقل سعرا، وليس إبداعات ذا سيتى أوف لندن التى تنقل الثروة إلى أعلى والمخاطر إلى أسفل - فى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. لكن نظام الأوف شور يعمل ضد تلك المشروعات، وإبداعاتها مباشرة. يقوم بدعم الشركات متعددة الجنسية من خلال مساعدتها على تقليص ضرائبها والتنامى السريع مما يضع العراقيل فى طريق «الأسماك الصغيرة» ولا يمكّنها من التنافس. وحينما تظهر الشركات الصغيرة المُجدِّدة إلى حيز الوجود تسعى الشركات الضارية إلى استيعابها ويؤدى هذا «الحصاد» إلى إبعاد الشركات الصغيرة، وسريعة الاستجابة إلى متطلبات العملاء من السوق وترحيلها إلى داخل بيروقراطيات الشركات الكبيرة، مما يعمل على الحد من المنافسة، واحتمال زيادة الأسعار. تتزايد الديون، ويدفع عامة الناس مزيدا من الضرائب، أو يجدون مدارسهم ومستشفياتهم تتدهور وتسوء أحوالها.

وإذا تركت كبريات الشركات الضارية مكتسباتها فى مراكز الأوف شور يصبح

بإمكانها تأجيل دفع الضرائب عنها إلى ما لا نهاية. وكما ذكرت، فإن المتأخرات الضريبية هى واقعيا قروض من الحكومة معفاة من الضرائب بدون تاريخ للسداد. بتعبير آخر، مزيد من الديون.

ولنتأمل ما يحدث حينما تكون الشركة متعددة الجنسية مصرفا. مثل الشركات متعددة الجنسية الأخرى، فقد ظلت البنوك ذات مهارة خاصة فى الذهاب أوف شور كى تنمو سريعا: باستخدام الملاذات الضريبية لتلافى الضرائب، ولتحاشى متطلبات الاحتياطى والتنظيمات الأخرى، ولزيادة قروضها. حققت البنوك، فيما بين عامى ١٩٨٦ و٢٠٠٦ عائدات عن الأسهم قدرها ١٦٪ وفقا لبيانات ذا بنك أوف إنجلاند، ويعنى هذا النمو الذى تدعمه ممارسات الأوف شور، أن حجم البنوك الآن قد تضخم بدرجة تمكنها أن تجعل منا جميعا رهائن. إذا لم يعطها دافعو الضرائب ما تطلبه سينتهى الأمر بكارثة مالية. بيد أن هذا ليس كل ما فى الأمر.

تحتاج النقطة التالية قليلا من التفسير. يرى كثيرون أن مسئولية الأزمة الأخيرة لم يتسبب فيها التحرير الاقتصادى فقط، بل أيضا عدم التوازنات الاقتصادية الكلية الكوكبية، وذلك لأن الأموال ظلت تتدفق من بلاد ذات فوائض تصديرية مثل الصين والهند وروسيا والسعودية، إلى داخل بلدان تعانى من العجوزات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والآن فلننظر إلى تقدير منظمة «النزاهة المالية» الذى ينص على أن التدفقات المالية غير الشرعية إلى خارج البلدان النامية قد وصلت إلى تريليون دولار فى العام، وقد تدفقت غالبيتها من بلدان نامية بما فيها السعودية وروسيا والصين إلى داخل دول كبرى أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل بريطانيا والولايات المتحدة. أما التدفقات غير المشروعة بالاتجاه الآخر فأقل كثيرا كثيرا، ومن ثم فإن النتيجة الصافية هى تدفق تبلغ قيمته مئات مليارات الدولارات كل عام إلى الاقتصادات الغنية والاختصاصات القضائية والقانونية التى تتسم بالسرية. يضيف مكمّلُ تلك التدفقات غير الشرعية، غير المسجلة والتى لا تكاد تُلاحظ، إلى اختلالات التوازن المسجلة.

ولنتأمل ما يدخل فى تلك التدفقات غير المشروعة، ونأخذ مثال الممارسة المعروفة باسم التلاعب بالفواتير التجارية reinvoicing أو تحويل مسار جزء من المبلغ

الذى تنص عليه الفاتورة. ولنقل إن تاجرا يقوم بشراء شحنة من النفط قيمتها ١٠٠ مليون دولار من أحد المُصدرين فى روسيا. يكتب المُصدِّر للمستورد فاتورة قيمتها ١٢٠ مليون دولار ويطلب منه أن يودع العشرين مليون دولار سرا فى حسابه بلندن. ستقوم هيئة إحصاءات التجارة بروسيا بتسجيل ١٢٠ مليون دولار تدفقات خارجية هذا على الرغم من أنه كان ينبغى تدفق ١٠٠ مليون دولار فقط. تصبح العشرون مليون دولار المفقودة غير مرئية بالنسبة للمتخصصين الذين يعملون على تجميع إحصائيات التجارة، هذا على الرغم من أنها تمثل تدفقا ماليا حقيقيا إلى الخارج من روسيا إلى المملكة المتحدة، تدفقاً له نتائج ملموسة. ثم يعاد استثمار العشرين مليون دولار، ولنقل، فى إسكان لندن، حيث يصبح بإمكان ذلك الشخص الروسى كسب دخل إيجار لا يدفع عنه ضرائب. لا يعمل هذا التدفق غير المشروع أى شىء لزيادة الإنتاجية بل يعمل على الإضرار بسوق الإسكان البريطانى ويضاعف أرباح البنوك من عمليات الرهونات التى تقوم بها. ترتفع أسعار المنازل فى بريطانيا. ويجد الذين يريدون شراء منازل لأول مرة صعوبة كبيرة فى تملكها؛ وتتضخم فقاعة الإسكان أكثر؛ وتتراكم الديون فى الاقتصاد البريطانى.

ثمة ما هو أكثر. فى مايو ٢٠٠٩، أوجز أندرو هالداين من منسوبى ذا بنك أوف إنجلاند إحدى الأوراق البحثية عن الأزمة المالية بأسلوب بسيط جدا. قال «إن التيمة التى توحّد بين كل أبعاد الأزمة هى الفشل المعلوماتى. لقد وُلِدت هذه الأزمة، واستطالت من خلال غياب المعلومات». انهارت الأسواق المالية فى عام ٢٠٠٧، لأن أحدا لم يكن يعرف ما يفعله اللاعبون الآخرون فى السوق، أو يثق فيما يفعلونه، أو يعلم قيمة أنشطتهم، أو نوع مخاطرهم وأماكنهم. وليس ثمة شىء - لا شىء بإطلاقه - مثل نظام الأوف شور لتوليد اللاشفافية.

تتخصص الاختصاصات القضائية للسرية فى الخداع. هذا ما تفعله. إلى جانب السرية وعدم الرغبة فى التعاون مع الاختصاصات القضائية الأجنبية، فإنها توفر للكوربوريشنات حوافز لا تحصى - وبخاصة المالية منها - كى يعملوا على تداخل شئونهم وأعمالهم عبر منظومات من الاختصاصات القضائية، وغالبا ما تكون تلك المنظومات خليطا معقدا من الأوف شور والأون شور، وذلك من أجل خداع

المنظمين وإرباكهم. وكما بيّن صندوق النقد الدولي بأسلوب مهذب ومكبوح وموارب، فقد شجع نظام الأوف على «زيادة تعقيد الترتيبات المالية وعدم شفافيتها، الأمر الذي قد يعيق الرقابة المالية». زادت ممرات ومسالك الأوف شور التي لا يمكن النفاذ إليها، والتي يتم تقطيعها إلى شرائح، والمقامرة بها، وجرجرتها في أنحاء العالم، زادت المسافة بين المقرضين والمقترضين حتى لم يعد باستطاعة البنوك أن تعرف عملاءها النهائيين. لم يكن من المستغرب أن منح ذا رويال بنك أوف سكوتلاند في عام ٢٠٠٣ بطاقة ائتمان ذهبية بحد إنفاق أقصى قدره ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني هدية إلى المدعو مونتي سليتر بمانشستر، إنجلترا، ثم تبين أن مونتي سليتر هذا هو كلب صيني من فصيلة شيتزو.

لخص ماينارد كينز المشكلة قائلا: «إن بعد المسافة بين المِلْكية والعملية شر في العلاقات بين البشر، من الأرجح له على المدى البعيد أن يؤدي إلى توترات وعداوات تتسبب في الإخفاق التام للحسابات المالية». وهذا هو العيب في الصفقة العظمى التي تكمن في قلب مشروع الكوكبة. بإعطاء الحرية للمال، فقد الناس في الدول القومية الديموقراطية حريتهم في اختيار القوانين التي يريدونها وتفعيلها. سلّموا تلك الحريات لرجال المال في العالم نظير وعد: ستكون مكتسبات الكفاءة من تلك التدفقات المالية الحرة هائلة بدرجة تستحق معها التضحية بالحريات المفقودة. ساعدت الملاذات الضريبية على الإخفاق التام لتلك الحسبة المالية.

الفصل العاشر

المقاومة
خوض المعركة ضد مقاتلى الأوف شور الأيديولوچيين

فى أبريل عام ١٩٩٨، أدلت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهى نادٍ للبلاد الغنية يضم أهم الملاذات القضائية التى تتسم بالسرية، باعترافٍ يثير الدهشة: الملاذات الضريبية تتسبب فى أضرار كبيرة. اعترف تقرير صادر عن تلك المنظمة بأن الملاذات الضريبية والأنشطة المرتبطة بها «تعمل على تآكل أسس البلدان الأخرى، وتشويه نماذج التجارة والاستثمار، وتقويض العدالة والحياد وكذلك تآكل التقبل الاجتماعى العريض لنظام الضرائب بعامة. يعمل هذا التنافس الضريبى الضار على تقليص الرفاه الاجتماعى وتقويض ثقة دافعى الضرائب فى نزاهة الأنظمة الضريبية». ليس الأوف شور مكانا ونظاما وعملية فقط، بل هو أيضا مجموعة من الأطروحات الفكرية. كان مشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الجديد أول هجوم فكرى على الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية فى تاريخ العالم. وقتئذ، كانت ثمة احتجاجات واسعة النطاق ضد الشرور الواضحة للكوكبة وركز المشاركون فى حملات الاحتجاج كثيرا من أطروحاتهم على التجارة، لكنهم كانوا يُغفلون الأوف شور تماما. كانت مبادرة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تضمنت كثيرا من النقاشات المُحيّرة عن الضرائب الدولية، ألا يظهر لها أثر على أجندات المحتجين.

كان قد سُمِح لذلك التقرير بالظهور لأسباب عدة. كانت الأدلة قد أصبح من المستحيل إغفالها. غدا استخدام الملاذات الضريبية «واسع النطاق، وتزايد معدّل استخدامه أسيًا» ثانيا، استهدف التقرير فى غالبيته الجزر الكاريبية والتى لم تكن أعضاءً فى منظمة التعاون وأغفل دور البلدان الأعضاء فى المنظمة. أيضا، عملت عدة بلدان من أعضاء المنظمة، والتى لم تكن ملاذات ضريبية. جاهدة، على الدفع قدما بالتقرير. بيد أنه كان ثمة سبب مهم آخر لتمرير التقرير: لم تكن الملاذات الضريبية تبالى بالكيانات بين/ الحكومية الكبيرة، بدرجة أنه، وعلى الرغم من أن المنظمة ظلت تلوّح بالتقرير لمدة عامين، فلم يوله أحد من الأوف شور اهتماما كافيا للقيام بمحاولات جادة لمنع ظهوره.

كان چون كريستنسن موجودا بچرسى لدى نشر التقرير. قال «لم يأخذه أحد

تقريبا، باستثنائى أنا، على محمل الجد. كان المصرفيون يتساءلون عمن تكون تلك المنظمة، وعما إن كانت تنظيما للجمارك».

كان لدانييل چيه. ميتشل، من مؤسسة هريتدچ اليمينية بواشنطون، والذى كان أحد الداعمين المفوّهين للاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية، كان له رد فعل مماثل إزاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تتخذ من باريس مقرا لها، حيث قال إنه اعتقد أنهم مجرد مجموعة من الاشتراكيين الأوروبيين المجانين. وعلى الرغم من ذلك قرر ميتشل كتابة بعض التعليقات لهريتدج فاونديشن عن التقرير ورأى أن له أهمية. احتوى تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التالى لعام ٢٠٠٠ قنبلة مُعدَّة للتفجير: قائمة سوداء من خمسة وثلاثين اختصاصا قضائيا يتسم بالسرية، وتحذيرا باتخاذ «إجراءات دفاعية» ضد الملاذات التى لا تُصلِح أوضاعها. أما الأكثر إنذارا بالنسبة لميتشل، فلم يكن «الاشتراكيون الأوروبيون» هم

وحدهم من دعموا إجراءات منظمة التعاون، بل دعمتها أيضا إدارة بيل كلينتون.

قال ميتشل فى حوار أُجرِى معه بواشنطون «لقد أُخذنا على حين غرّة منّا. إن هريتدج مركز أبحاث ودراسات شامل لا يركز على أمر واحد فقط. اعتقدتُ أنه يجب تشكيل مجموعة لمواجهة ذلك».

ثم قام بالاتفاق مع صديقه أندرو قوينلان وڤيرونيك دو راجبى لتشكيل هيئة صغيرة اسمها «مركز الحرية والازدهار CF&P» مع مجموعة فرعية اسمها الائتلاف من أجل التنامى الضريبى بهدف حماية «قضية التنافس الضريبى». اتخذوا معهد كايتو(١)، وهو معهد أبحاث ودراسات يمينى للسوق الحر، ذو تمويل جيد بواشنطون، مقرا لهم.

كانت المشاعر المعادية للضرائب سائدة وقتئذ. كان ويليام روث، السناتور عن ولاية دلاوير، يثير الزوابع ضد مصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) بالولايات المتحدة من منطلق استراتيجية معلنة للحزب الجمهورى من أجل «انتزاع قانون الضرائب الراهن من جذوره والإلقاء به بعيدا بحيث لا ينمو مرة أخرى». فى أداء مسرحى سياسى فاعل، أتى روث، وكان داعما لتخفيض الضرائب على الأثرياء بدرجة الهوس؛ بمندوبى IRS للإدلاء بشهاداتهم فى جلسات استماع وهم واقفون وراء ستُر مع تغيير أصواتهم إلكترونياً، كحال أعضاء التنظيمات الإجرامية لدى ظهورهم فى البرامج التليفزيونية. روى أناسه، أثناء جلسات الاستماع، قصصا عن مندوبى IRS وهم يرتدون چاكتيات مضادة للرصاص ويقتحمون المنازل ويجبرون الفتيات المراهقات على تغيير ملابسهن و البنادق مصوبة إليهن. لم يُمنحَ مندوبو IRS حق الرد وكانت غالبية المزاعم زائفة. أيضا، أرسَل روث وابلا من الإيميلات إلى السياسيين عن تقارير منظمة التعاون، وكتب افتتاحيات تبعث الرعب فى الصحف القومية بعناوين مثيرة ووجه الإهانات علنا إلى منظمة التعاون. وهكذا بدأت الأعمال العدائية فى أول معركة أفكار أوف شور عالمية كبيرة.

---

(١) جميع تلك التنظيمات يهودية صهيونية [الترجمة]

يبدو من الملائم، من أجل فهم الأسس الفكرية لأنشطة الأوف شور، المالية أن تبدأ بدانييل چيه. ميتشل أحد أكثر المدافعين عن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية نشاطا وصخبا، وهو شخصية تتميز بالدفء والسحر الشخصى. يذكر موقعه الإلكترونى أن الأوبزرڤر، صحيفة يسار الوسط البريطانية أسمته «الكاهن الأعظم للضرائب القليلة والتحرر الاقتصادى» واعتبر هذا إطراء ما بعده إطراء.

انبثق عالم ميتشل للتنافس الضريبى المفيد عن ورقة بحثية كتبها عام ١٩٥٦ الاقتصادى تشارلس تايبوت تفحص فيها ما يحدث [نظريا فقط] حينما تكون الأسواق كاملة مكتملة، وحينما يهرب المواطنون الأحرار زارافات ووحدانا من أحد الاختصاصات القضائية إلى اختصاص آخر بمجرد ظهور مفتش الضرائب. وبالطبع، فإن العالم لا يعمل وفق هذا النهج، بيد أن دعاة التحرر والمدافعين عن التنافس الضريبى قاموا بمطٍّ أفكار تايبوت مثل الأستيك من أجل إقامة درعٍ فكرى يحمى الملاذات الضريبية.

بدأ اهتمام ميتشل الجاد بالسياسة أثناء فترة رئاسة ريجان، حينما تخرج فى جامعة چورچ مايسون وهو منبهر بالاقتصاديين المحافظين من أمثال چيمس بيوكانان وڤرنون سميث، اللذين كانا قد قاما بتفحص فرع من علم الاقتصاد يسمى نظرية الاختيار العام، التى ترفض فكرة أن يقوم السياسيون بالعمل نيابة عن الأشخاص والمجتمعات، وتنظر إليهم بدلا من ذلك على أنهم أفراد ذوو مصالح ذاتية. تعاشقت نظرة أتباع تلك النظرية التى لا تحابى الحكومة مع نظرة ميتشل التحررية البازغة وإعجابه بريجان. قبل التحاقه بهريتدچ، عمل ضمن فريق السناتور الجمهورى بوب پاكوود، ثم مع فريق بوش/ كويل الانتقالى. كانت رؤيته تقوم على أساس عالمٍ يقلِّص فيه ماتقوم به الحكومة إلى أدوار أساسية مثل توفير الأمن، وترك الباقى للسوق. قال «إننى أتخيل أن يكون نصيب الحكومة ٥٪ فقط من إجمالى الناتج المحلى (كان هذا طموحا مبالغا فيه حيث إن حكومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحصل فى الوقت الراهن على إيرادات ضريبية توازى ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من مجمل الناتج المحلى».

يتخصص ميتشل فى اللجوء إلى لهجة محسوبة يُظهر فيها دهشته وعدم تصديقه لدى مناقشته لأناس أو أفكار يُكنّ لهم الازدراء. ويضبط إيقاعات صوته بعناية بحيث يبدو منطقيا جدا لسامعيه. ڤيديوهاته على الإنترنت قصيرة وواضحة وصادمة، تتناثر فيها الحِكَم التقليدية ومعها استخدام متواتر لمفردات مثل «الحرية» و«التحرر»، وتعليقات ساخرة على خصومه ويجعل من «البيروقراطيين الدوليين» و«الحكومات التى تتدخل»، والأوربيين وعلى رأسهم الفرنسيون، بعابع وغيلان - وينطق أسماءها بلهجة رعب مسرحية. قال ميتشل فى عرض مرحِ ساخر أمام مؤتمر الحرية بمعهد ستيمبوت المناهض للضرائب بكلورادو فى أغسطس ٢٠٠٩ «فلأذكر لكم بعض الأرقام المخيفة». وبعد أن استشهد بخمسة وسبعين تقريرا مستقبليا أثار شبح زيادات ضريبية ضخمة، وإحصاءات كثيرة عن عادات چورچ دبليو. بوش (الذى كان يبغضه) للإنفاق غير المقيد، تنبأ قائلا «سيكون لدينا تدخلات حكومية أكبر من أية دولة رفاه اجتماعى أوروبية.. سنصبح دولة رفاه اجتماعى أوروبية».

قبل ظهور تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قال ميتشل إنه بذل جهده لتحاشى الضرائب الدولية: «كان قوتى اليومى هو قضايا السياسة المالية - التخفيضات الضريبية بالتقابل مع الزيادات الضريبية، وأشياء من هذا النوع. بالنسبة لى، كانت الضرائب الدولية - تحديد ثمن التعاملات البينية، تخصيصات الفوائد interest allocations وما شابه - كانت سيئة مثل فرض ضريبة إنتاج على الحليب فى منغوليا». وقتئذ، لم يكن ثمة أيديولوجيا حقيقية لنشاط الملاذات الضريبية: لم يفهم سوى قلة من الأفراد الأهمية التى كان نظام الأوف شور فى سبيله لاكتسابها، كما أنه، وفى عصر الكوكبة السريعة، لم يسائلها أحد تقريبا. من حسن حظ ميتشل أن حاولتْ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحاشى ظهورها بمظهر من يحاول جعل الاختصاصات القضائية الأصغر ضحايا، بأن قامت بصياغة مبادرتها بحيث لا تبدو أنها هجوم على الملاذات الضريبية بقدر ما هى

هجوم على التنافس الضريبي الضار – السباق إلى النهاية بين الدول لاجتذاب رأس المال الطليق المترحل بتقديم ضرائب صفرية ومغريات أخرى. منحت هذه البؤرة ميتشل ميزة مباشرة فى واشنطون سمحت له أن يشكو من أن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية كانت بيروقراطية كبيرة تعارض التنافس.

بما أن مسألة التنافس هى إحدى الأطروحات الرئيسية التى تستخدمها الملاذات الضريبية لتبرير وجودها فمن المفيد تفحص تلك المسألة. يعبر ميتشل عن تلك الأطروحات ببلاغة «تشن البيروقراطيات والسياسيون الدوليون هجوما منسّقا على هذه الاختصاصات القضائية. إن بلاد العالم التى تفرض ضرائب عالية تريد إقامة شىء يناظر منظمة الأوبك»، قال ميتشل هذا فى عرض عاصف له بواشنطون عام ٢٠٠٩، عرض فيه صورا لأشخاص مخيفين يرتدون غطاء الرأس العربى، وأضاف أن تلك «كانت محاولة من البلاد عالية الضرائب لتشكيل كارتل يمكِّن السياسيين من تفعيل سياسات ضريبية أكثر سوءا». ثم مضى يقول:

«لنقل إن لديك محطة بنزين واحدة يصبح بإمكان محطة البنزين تلك تقاضى أسعار مرتفعة، والعمل فى ساعات غير مناسبة وتقديم خدمات رديئة. لكن إذا كان لديك خمس محطات بنزين، فسيحدث تنافس بينها. سيكون عليها تخفيض الأسعار، والاهتمام باحتياجات العملاء. لقد رأينا نفس الشىء يحدث مع الحكومات على المستوى الدولى.

«يبغض أوباما وغيره من ذوى الميول اليسارية الملاذات الضريبية لأنها مواقع متقدمة للحرية. وبسبب الكوكبة، أصبحت العمالة ورأس المال أكثر حركة بكثير عما كان معتادا. إذا حاولت الحكومات فرض ضرائب عالية، فللناس واقعيا خيارات واقعية لنقل أنفسهم أو أموالهم عبر الحدود. تماما كما فى حال احتكار محطة بنزين واحدة للعمل بالبلدة، وفجأة تفتح محطات بنزين جديدة عندها يمكنك أن تقرر الذهاب للمحطة التى تمنحك خدمة أفضل نظير نقودك.

بتعبير آخر، المنافسة الضريبية مفيدة ولا يمكنك الوقوف ضدها. للوهلة الأولى، تبدو تلك الأطروحات منطقية، لكنها تنهار لدى النظرة الثاقبة لتصبح مجرد هراء للأسباب التالية.

لا يماثل التنافس بين الشركات فى السوق التنافس بين الاختصاصات القضائية فى المجال الضريبى على الإطلاق. إذا عجزت إحدى الشركات عن التنافس فقد تفشل لتحل محلها شركة أخرى توفر سلعا أو خدمات أفضل وأرخص. وعلى الرغم من أن هذا «التدمير الإبداعى» أليم إلا أنه أيضا مصدر لدينامية النظام الرأسمالى. لكن، ماذا يحدث حينما لا يستطيع بلد المنافسة؟ دولة فاشلة؟ هذه إمكانية مختلفة تماما. ما يعنيه واقعيا أن يكون أحد البلدان بلدا تنافسياً؟ من الواضح أن الدول لا تتنافس فى مجال ضبط أمن شوارعها. لكنها قد تتنافس فى توفير تعليم أفضل لمواطنيها - لكن هذا النوع من التنافس ينجم عنه دفع ضرائب أعلى نظير خدمات أفضل.

يوفر لنا منتدى العالم الاقتصادى (WEF) ومقره جنيف تعريفا أكثر شمولا لتنافسية الدول: «مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التى تقرر مستوى إنتاجية البلد». يستخدم المنتدى اثنى عشر «عامودا» للتنافسية تتضمن البنية الأساسية، المؤسسات، الاستقرار الاقتصادى الكلى، التعليم، وكفاءة أسواق السلع. وعلى الرغم من أنه بالإمكان إبداء بعض الاعتراضات الطفيفة حول تلك القائمة إلا أنها على قدر كاف من المنطق والمعقولية. تتطلب معظم تلك «الأعمدة» رفع معدلات الضرائب بأسلوب مناسب. وفى واقع الأمر، فإن غالبية البلاد التنافسية على مقياس WEF هى بلاد مرتفعة الضرائب. بالطبع، فإن ثمة تنوعا كبيرا: جاء ترتيب السويد وفنلندا والدانمارك وهى الأعلى من حيث المعدلات الضريبية، الرابعة والخامسة والسادسة، فى دليل عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، فيما جاء ترتيب الولايات المتحدة ذات المعدل الضريبى المنخفض (رغم أنه ليس شديد الانخفاض وفقا للمعدلات العالمية) الثانى. لكن الاقتصادات منخفضة المعدلات الضريبية عن حق مثل أفغانستان وجواتيمالا، هى الأقل تنافسية.

إذا تفحصنا البيانات بعمق أكثر، تظهر لنا حقائق مهمة أخرى. تحصل البلاد التى تنفق الكثير على الحاجات الاجتماعية - وهو أمر يعارضه ميتشل - على أكثر النقاط من حيث التنافسية. تساعد الضرائب الأكثر ارتفاعا البلاد على مزيد

من الإنفاق على التعليم، والصحة والأمور الأخرى التى تساعد العاملين على التنافس. وما ينطبق على الضرائب ينطبق، أيضا على القوانين والتنظيم. قد يتمتع أحد الاختصاصات القضائية بميزة تنافسية كونه مركزا لتهريب الهروين، أو لأنه يتراخى فى فرض القوانين ضد السياحة الجنسية التى تستخدم الأطفال، لكن هذه الملامح لا يمكن اعتبارها إيجابية لدى مقارنتها بالبلاد الأخرى.

يزعم ميتشل أيضا أن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية تنزع لأن تكون أكثر ثراء من الدول الأخرى، ويستخدم ذلك دليلا على أن الأوف شور نظام طيب. يماثل هذا الأطروحات التى تشير إلى الطائرات الخاصة واليخوت والقصور التى يمتلكها الطغاة ومحاسيبهم كدليل على أن الفساد يولد الثروة. بيد أن ميتشل قد يكون مصيبا فى مجال واحد.

ظلت معدلات الضرائب تتهاوى فى أنحاء العالم على مدى سنوات. مثلا، يقول ميتشل إن الضرائب على الشركات انخفضت من ٥٠٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ما يربو قليلا على ٢٥٪ الآن. ويرجع هذا جزئيا إلى التنافس بين الاختصاصات القضائية حيث تقدم الملاذات الضريبية أفضل المغريات فى هذا المجال. يقول ميتشل إنه اعتاد أن يعزو تخفيض معدل الضرائب التى يدفعها إلى كتاباته التى تجبر حكومات العالم على تخفيض الضرائب، لكنه اكتشف أن القصة الحقيقية هى التنافس الضريبى وأن الملاذات الضريبية هى أقوى آلة فى ذلك التنافس الضريبى.

وعلى الرغم من صعوبة تقديم البرهان على هذا، إلا أنه من المنطقى أن تفترض أنه فيما ثبّت العالم على الأيديولوجيات كقوة دافعة وراء تخفيض الضرائب والتحرير المالى فى أنحاء العالم، فقد يكون التنافس الضريبى هو القوة الكبرى. لكن اقتصاديين كثيرين لا يجدون جديدا فى هذا. على الرغم من انخفاض المعدلات الضريبية، فقد ظلت الإيرادات الضريبية ثابتة بقدر. منذ عام ١٩٦٥، ظلت الضرائب على الدخول الشخصية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مستقرة بشكل لافت بمعدل يتراوح بين ٢٥٪ و٢٦٪ من كل المتحصلات الضريبية،

بل إن الضرائب الكلية على الشركات قد شهدت ارتفاعا طفيفا من ٩٪ إلى ١١٪. يرى البعض أن هذا يثبت أن التنافس الضريبي لا أهمية له. لكننا إذا نظرنا خلف الأرقام تظهر أمامنا صورة مثيرة للاهتمام.

على الرغم من أن البلاد الغنية قد حافظت على مجمل إيراداتها الضريبية، إلا أن الشركات وأثرياء القوم يدفعون نصيبا أقل كثيرا في هذا. زادت أرباح الشركات، التي تُقدَّر على أساسها التزاماتها الضريبية زيادة كبيرة. وفي تلك الأثناء لم يقتصر الأمر على الزيادة الكبيرة في ثروات الأثرياء ودخولهم، بل إنهم يقومون بنقل دخولهم من فئات الضرائب على الدخول إلى فئة الضرائب على الشركات، وبذلك تخضع دخولهم لمعدلات ضريبية أقل كثيرا. مثلا، سجّل الأربعمائة أمريكي الأكثر ثراء ٢٦٪ من دخولهم عام ١٩٩٢ على أنها رواتب وأجور، و٣٦٪ منها على أنها أرباح رأسمالية، بحلول عام ٢٠٠٧، كانوا قد سجلوا ٦٪ منها فقط على أنها دخول، و٦٦٪ على أنها أرباح رأسمالية، ظلت الممارسة ذاتها تحدث عبر فئات الدخول العالية جميعها في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ السبعينيات. وهكذا يُخفي تخفيض معدلات الضرائب على الشركات تلافي الأثرياء دفع الضرائب خلف أقنعة. وبالتقابل شهد السكان العاملون ارتفاعا في الضرائب على دخولهم الشخصية وفي إسهاماتهم في الضمان الاجتماعي طوال الثلاثين عاما الأخيرة، وركوداً في الأجور التي يتقاضونها. وفي هذا الصدد، يتضح صواب ما قاله ميتشل عن وجود تنافس ضريبي حقيقي.

إذا تفحصنا كيفية إضرار ذلك التنافس الضريبي بالدول النامية تظهر أمامنا قصة أكثر شمولا. كانت إحدى الدراسات النادرة التي أجريت على هذا المجال هي ورقة بحثية قصيرة لصندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤، والتي ذكرت أن «الكيفية التي يؤثر بها التنافس الضريبي الدولي في الاقتصادات النامية والأسواق البازغة لم تلق سوى قليل من الاهتمام» وانتهت الورقة إلى أن النتائج لافتة حيث انخفضت المعدلات الضريبية في تلك المناطق بنفس سرعة انخفاضها في البلدان الغنية، إن لم

يكن أسرع، وبخاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن الإيرادات الضريبية شهدت انخفاضا حادا أيضا: انخفضت إيرادات الضرائب من الشركات في فترة الأحد عشر عاما ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠١ في البلدان منخفضة الدخل بمقدار الرّبع. ويثير هذا القلق بشكل خاص لأن البلدان النامية تجد أن فرض الضرائب على عدد من الشركات الكبيرة أسهل كثيرا من فرضها على ملايين السكان الفقراء، ومن ثم تعتبر الضرائب على الشركات صفقة أكبر بالنسبة لتلك البلاد.

أحد أسباب انخفاض إيرادات الضرائب على الشركات هي الحوافز الضريبية الخاصة. في عام ١٩٩٠، لم تقدم سوى أقلية صغيرة من الدول الفقيرة هذه الحوافز، لكن بحلول ٢٠٠١ كانت غالبيتها تقدمها. انتهت أول دراسة تفصيلية قام بها صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٠٩ لهذه الظاهرة، إلى أن تلك الحوافز الضريبية التي من المفترض لها أن تجذب المستثمرين الأجانب تؤدي إلى انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية ولا تعزّز النمو.

إن الضرائب، لا المعونات، هي المصدر الأكثر استدامة للأموال في البلاد النامية. تجعل الضرائب الحكومات تخضع لمساءلة مواطنيها، فيما تجعل المعونات الحكومات خاضعة لمساءلة المانحين الأجانب. يعرف كثير من الأفارقة هذا جيدا. قال يوري موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا التي لا تتجاوز قيمة ما تحصّله من ضرائب ١١٪ من مجمل الناتج المحلي، «لقد جعلتُ تحصيل الإيرادات ضمن مؤسسات الخطوط الأمامية لأنها وحدها التي بإمكانها تحريرنا من التسول والاستجداء. إذا تمكنا من تحصيل ما يساوي ٢٢٪ من مجمل الناتج المحلي لن نكون بحاجة إلى التسبب في قلق أي أحد من خلال طلب المعونات؛ وبدلا من أن أقدمِ إليكم وأحمّلكم المتاعب بأن أطلب منكم منحى هذا أو ذاك، سآتي إليكم هنا لتحيتكم ولأقيم علاقات تجارية معكم».

يعمل التنافس الضريبي على تدمير الإيرادات الضريبية للبلدان النامية وجعلها أكثر اعتمادا على المعونات. يتحدث البرازيليون عن التنافس الضريبي بصفته حربا ضريبية، وهذا يكشف ما يحدث واقعيا بأسلوب أفضل كثيرا. ومن هذا المنطلق

يقول السناتور الأمريكى كارل لڤين إن «الملاذات الضريبية تشن حربا اقتصادية ضد الولايات المتحدة»، بيد أن الأكثر دقة هو القول بأنها تساعد أقلية من الأمريكيين فى حملتهم ضد السكان العاملين، هذا على الرغم من وجود أمر أكثر أهمية وأقل وضوحا هنا. حينما تستثمر شركة متعددة الجنسية من بلد غنى فى بلد منخفض الدخل، تُمْلى المعاهدة الضريبية بين البلدين أى بلد يحق له فرض الضرائب على أى أجزاء من الدخل. إلا أن نظام المعاهدات الضريبية الكوكبى، ومن خلال نفوذ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، قد نقل، بمرور الوقت، الحق فى إخضاع الشركات متعددة الجنسية للضرائب بعيدا عن البلدان الفقيرة وإلى الدول الثرية. وهكذا، حينما تمنح أوغندا، مثلا، شركة Big US Coffee Inc إعفاءً ضريبيا، تحقق الشركة مزيدا من الأرباح التى، إما تقوم بإيوائها أوف شور، أو تأتى بها إلى الوطن لتخضع للضرائب فى الولايات المتحدة.

فى أكتوبر ٢٠٠٨، قدم ميتشل عرضا آخر بعنوان «التبرير الأخلاقى للملاذات الضريبية»، نجتزئ هنا بعض ما جاء بڤيديو هذا العرض:

تعيش الغالبية العظمى من سكان العالم فى بلدان لا تقدم حكوماتها الحماية الأساسية للمجتمع المتحضر [يعرض صورا مخيفة لكيم يونج إيل، وروبرت موجابى، وڤلاديمير بوتين]. تساعد الملاذات الضريبية على حماية هؤلاء الناس من حكوماتهم الضارية غير الكفء من خلال توفير مكان آمن لإخفاء أصولهم.

أحد أسباب امتلاك سويسرا سياسة لحقوق الإنسان تحوز الإعجاب والمتمثلة فى حماية السرية المصرفية هو أنها عملت على تقوية قوانينها فى ثلاثينيات القرن الماضى لمساعدة اليهود الألمان الذين أرادوا حماية أصولهم من النازى [صور لهتلر يحيى الجمهور من سيارة، وضباط الجستابو يطوقون نساء مذعورات] - ماذا عن العائلات الأرجنتينية التى تواجه خطر فقدان مدخراتها بين عشية وضحايا نتيجة انخفاض سعر العملة؟

يقول ميتشل، ضعوها أوف شور، تنقذوا أموالكم. مرة أخرى تبدو أطروحاته مقنعة حتى نبدأ تفحصها.

أولا، وكما أوضحنا سابقا، فإن قصة ميتشل عن أصول السرية المصرفية السويسرية لا تتعدى كونها قصة خرافية جذابة. وحتى إذا كانت إحدى البلاد تعانى من فساد الحكم، فلِمَ ينبغى إتاحة الفرصة لنخبها الأثرياء فقط لحماية أموالهم فى مناطق الأوف شور؟ إذا كانت إحدى البلدان تعانى من قوانين جائرة، فإن توفير طريق أوف شور لهرب ثروات أكثر مواطنيها ثراء ونفوذا، يرفع الضغوط عن كاهلهم، وهم المجموعة الوحيدة التى تمتلك أية سلطة للقيام بالإصلاحات. أما إذا ظلت نقودهم محبوسة داخل الوطن، فسرعان ما تمارس الضغوط من أجل التغيير. بل إنه ليس ثمة حاجة لسرية الأوف شور من أجل حماية أموال هؤلاء الأثرياء. إذا كنت مواطنا تنزانياً أحوزُ مليون دولار بمصارف لندن وأتقاضى عنها فوائد معدلها ٥٪ سنويا، وينبغى علىَّ أن أدفع ضرائب عن هذا الدخل معدلها ٤٠٪، إذنْ فأنا أدين لحكومتى بعشرين ألف دولار ضرائب عن ذلك العام. بإمكان بريطانيا أن تُبلغ حكومتى عن أموالى، بيد أن هذا لا يمنح تنزانيا أية سلطة لمصادرة المليون دولار التى أحوزها بمقتضى أية اتفاقية دولية. باستطاعة أية أسرة أرجنتينية أن تحمى أموالها من التضخم المفرط بنقلها إلى ميامى، لكن السرية لا تلعب أى دور فى تلك الحماية. أما إذا وضعتُ النقود فى حساب مصرفى عادى بحيث يجرى تبادل المعلومات عن الدخل وتدفع ضرائب عنه، تظل النقود آمنة، ويظل المبدأ آمنا.

أيضا، نود إجابة من ميتشل عن السؤال المتعلق بحاجة الناس لحماية أموالهم من الحكام الطغاة. من يستخدم الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية من أجل حماية أموالهم وتعزيز مواقعهم ومناصبهم؟ نشطاء حقوق الإنسان الذين تتعالى صرخاتهم فيما هم يخضعون لألوان التعذيب فى سراديب معتقلات الطغاة؟ المحققون الصحفيون الشجعان؟ المتظاهرون الذين يحتجون فى الشوارع؟ أم المستبدون الضوارى النهابون واللصوص الذين يقمعونهم جميعهم؟

لكن يأتى رد ميتشل كالتالى: «قد تباع بياناتك الشخصية إلى العصابات الذين يقومون بخطف أحد أبنائك». تهدد الشفافية المثليين فى السعودية واليهود فى فرنسا «الذين تضطدهم الحكومات الفاسدة أو/ والاستبدادية. وبدون استطاعتهم حماية

أصولهم فيما يسمى بالملاذات الضريبية، سيتعرض مثل هؤلاء الناس لأخطار أعظم». يقول إن الإجابة أن تضع أموالك فى مصرف بميامى لأن أمريكا ملاذ ضريبى. لكن لهذا القول مجرد قشرة فقط من الحقيقة وليس أكثر. لا تحتاج عصابات الخاطفين إلى بيانات ضريبية كى يعرفوا أن شخصا ما يملك أموالا. كما أن للأثرياء حراسا شخصيين ونادرا ما يتعرضون للخطف. بل إن الطبقات الوسطى والأدنى هم عادة الضحايا. الأهم من ذلك، أن الأنظمة الضريبية الجيدة تعزز وجود نظم حكم أفضل (ومن ثم عمليات خطف أقل) كما تشير جميع الأبحاث. إن الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية، ومن خلال مساعدتها النخب على نهب بلادهم، تتسبب فى ذات المشاكل التى يزعم ميتشل أنها مبعث قلقه ومخاوفه.

حينما تصل إلى سؤال الحرية نجد ميتشل واضحا جدا. يقول إن دولة الرفاه مرتفعة الضرائب «سجن للروح البشرية. إنها تجعل منا جميعا حيوانات أليفة. ستضعنا فى قفص صغير، وتتحكم فى حريتنا، وتتحكم فى حياتنا - وهذا ما ينبغى أن نقاتل ضده». الضرائب أمر سيئ والملاذات الضريبية هى الإجابة. ومن هذا المنظور، لا يجوز انتهاك حرمة الملكية الشخصية، والضرائب لصوصية. يقول ميتشل «من المنطقى حماية مصالح أسرتك بأن تضع أموالك فى مكان مثل هونج كونج حيث لا يستطيع السياسيون من بلدك الحصول على أية معلومات بشأنها، ومن ثم لا يستطيعون سرقتها». وإذا نحّينا جانبا حقيقة أن هذا يكاد يكون تحريضا عاما على التهرب الضريبى الإجرامى، فمن المجدى أن نسأل عما إن كانت الضرائب بمثابة السرقة أم لا؟

تنبثق حقوق الملكية، وكما يبين الفيلسوف مارتين أونيل، عن نظام عام للأحكام والقواعد القانونية والسياسية والتى تتضمن أحكام فرض الضرائب. إذن، فإن قولك بأن الضرائب سرقة يعنى أنك تستخدم نظاماً فيه الضرائب جزء مركزى سلاحا لك ضد فرض الضرائب. إنه نقاش يُجرَى فى دائرة غير منطقية. من وجهة النظر القانونية، تنبثق الشركات أيضا عن الدول. ووفقا لما جاء بكتاب جويل باكان

الذى حقق أفضل المبيعات بعنوان «الكوربوريشن» (٢٠٠٥) فإن «الدولة هى المؤسسة الوحيدة فى العالم التى بإمكانها الإتيان بالكوربوريشن إلى الحياة. فإنها وحدها هى التى تمنح الكوربوريشنات حقوقها الأساسية مثل الشخصية القانونية legal personhood والمسئولية المحدودة. بدون الدولة فإن الكوربوريشن لا شىء. لا شىء حرفياً». من ثم، فإن القول بأن الضرائب الشركاتية سرقة هو قول لا منطقى مرة أخرى.

باستطاعتك أن تجد أى عدد آخر من التيارات الفكرية والمفارقات والتناقضات غير المنطقية. روتينياً، تقول الاختصاصات القضائية التى تتميز بالسرية إن دورها هو تعزيز الكفاءة فى الأسواق المالية – الأمر الذى يقتضى الشفافية. فى مقال له بعنوان «أعلىَّ التعاطى مع أشخاص من أمثال دان ميتشل؟» يحيلنا براد دولونج، الاقتصادى بجامعة بركلى إلى عدد من مقالات ميتشل – بما فيها تلك التى تمتدح أيسلاندا بسبب سياساتها لتخفيض الضرائب وتحرير الاقتصاد، قبيل انهيار اقتصاد أيسلاند مباشرة – وإلى مقال آخر له بعنوان «أسلوب أفضل لعقاب فرنسا» يحث فيه الولايات المتحدة على إلغاء اقتطاع الضرائب على كل حصص الأرباح التى تُدفع للأجانب، بحيث تمتص رءوس الأموال التى تتجنب دفع الضرائب من «الدول القامعة التى تفرض ضرائب عالية». من ثم، نجد أن ميتشل يناقض نفسه: وواقعيا، فإن الملاذات الضريبية تُنزِل العقوبات بالدول الأخرى.

السياسة النقدية مجال آخر يخوضُ فيه المهللون للأوف شور فى المتاهات والأوحال. بعامة، فقد دعم مثل هؤلاء المبدأ النقدى monetarism الذى يذهب إلى التعاطى مع التضخم والبطالة بإدارة كمية النقود. من المفارقات أن هذا المبدأ بدأ صعوده مع ورقة بحثية كتبها ملتون فريدمان عام ١٩٥٩، ذات عام انطلاق سوق اليورودولار ونظام الأوف شور بشكل صحيح. بيد أن نظام الأوف شور يقوّض المبدأ النقدى monetarism بأسلوب مباشر: فى عالم يتقافز فيه رأس المال ويهرب دونما جهد إلى عوالم الأوف شور المحررة وتستطيع فيه البنوك خلق النقود بأسلوب

عشوائى، تجاهد الحكومات من أجل السيطرة على عرض النقود لديها (كمية وسائل الدفع). فى النهاية، أذعن فريدمان نفسه فى عام ٢٠٠٣، وأقرً بأن «استخدام كمية النقود كهدف، لم يحقق نجاحا».

تحاشِى دفع الضرائب حالة أخرى فى صلب الموضوع. تروّج الملاذات الضريبية لنفسها، دون كلل أو ملل، بأنها تقوم بتوصيل الكفاءة الضريبية إلى الكوربوريشنات، هذا على الرغم من أن تحاشى الضرائب ليس كفاءة. يبين المحاسب ريتشارد مرفى قائلاً: «إن كان ينبغى انتهاك الضرائب لضمان قابلية الاستثمار للحياة، فإن فعل هذا هو سوء تخصيص للموارد».

أحد مزاعم الأوف شور المفضلة الأخرى هو القول بأن تخفيض الضرائب يزيد الإيرادات لأن الناس سيكونون أقل نزوعا لتحاشى الضرائب ومن ثم، فإن التنافس الضريبى الذى يؤدى إلى تخفيض المعدلات لابد وأن يكون أمرا طيبا. تم حزم كل تلك المقولات ووضعها فى عقول جمهوريين كثيرين ومعها فكرة كبيرة أخرى يعتنقها عالَم الأوف شور التحررى المعادى للحكومات: من الضرورى تخفيض الضرائب من أجل تجويع وحش الحكومات المسيطرة. أو كما عبر جروفر نورقويست المعادى للضرائب بتعصب قائلا إنه ينبغى تقليص الحكومات «إلى الحجم الذى نستطيع معه إغراقها فى البانيو». ثمة مشكلة هنا بالطبع حيث يعتقد البعض أن تخفيض الضرائب يزيد الإيرادات فيما يعتقد أنصار تجويع الوحش أن تخفيض الضرائب يعمل على تخفيض العائدات ولا يمكن أن يكون كلاهما مصيبا. وفى واقع الأمر، لا يعتقد غالبية المحللين الجادين أن معدلات الضرائب، فى حد ذاتها، تحدث فرقا كبيرا. من الواضح أن رجال الأعمال الحقيقيين يستثمرون أموالهم، ويستأجرون العاملِين، حيثما يوجد طلب على منتجاتهم، وبنية أساسية قوية، وقوة عمالة متعلمة. توضح غالبية الدراسات أنه بالنسبة لكثير من البيزنسات فإن المعدلات الضريبية عامل ثانوى نسبيا فى اختيار الموقع. لن تزرع شركة تروبيكانا البرتقال فى ألاسكا لمجرد منحها مهلة ضريبية هناك. فى العصر الذهبى بين عامى ١٩٤٧ و١٩٧٣

حقق اقتصاد الولايات المتحدة نموا بمعدل سنوى قدره ٤٪ فيما كان أعلى معدل ضريبى حدى يتراوح بين ٧٥٪ وما يربو على ٩٠٪. لم تتسبب تلك المعدلات الضريبية فى النمو، لكن المعدلات الضريبية العالية لم تخنقه أيضا.

وإذا كانت التخفيضات الضريبية هى الإجابة عن تقليص حجم تلافى الضرائب، كما يقترح ميتشل، إذن فليوضح سبب الانفجار الكوكبى الهائل فى تجنب الضرائب الدولية ووباء هروب رءوس الأموال الفجائى منذ السبعينيات صعودا - فى الوقت الذى شهدت فيه المعدلات الضريبية سقطة حرة فى جميع أنحاء العالم. الحقيقة هى: حينما انفجر نشاط الملاذات الضريبية وأصبحت الأموال أكثر حرية، تبع ذلك تجنب الضرائب وهروب رأس المال.

بحلول السبعينيات، وفيما تقدم العمل بمشروع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للتصدى للتنافس الضريبى الذى تمارسه الملاذات الضريبية، انهالت على واشنطون سيول الخطابات والإيميلات والعروض من ميتشل وحلفائه. لم يكد أحد يعبر عن الأطروحات المضادة لآرائهم. وسرعان ما تبنت دول المنظمة موقفا دفاعيا. لكن الملاذات نفسها بدأت فى الحشد والتأهب. فى يناير ٢٠٠١، دعا الأمين العام لمنظمة الكومنولث دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى تشكيل مجموعة عمل مشتركة، بتمثيل متساوٍ للدول الأعضاء الصغيرة - أى الملاذات الضريبية. عملت المجموعة على أن يكتسب مشروع المنظمة تشعبات وثنايا الروتين الحكومى، وغرق الأمر برمته فى مستنقع المماحكات المبهمة. أيضا، شكلت الملاذات كيانا أسمته المنظمة الدولية للضرائب والاستثمارات من أجل تنسيق دفاعاتها، الذى ارتبط مع ميتشل ومع مركز الحرية والازدهار. ثم تولى چورچ دبليو. بوش السلطة.

كان لارى سامرز، وزير خزانة كلينتون، قد دعم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، بل إنه اقترح عقوبات ضد الملاذات فى آخر موازنة له. فى البداية، بدا پول أونيل، أول وزير خزانة فى إدارة بوش، غير متيقن، بل إنه حتى قال «إننى أدعم الأولوية التى تؤكد على الشفافية والتعاون» مما أزعج ميتشل. ضاعف مركز الحرية

والازدهار وسائل ضغطه. قاموا بتنظيم مجموعة تضم ستة وثمانين عضوا بالكونجرس، بمجلسيه، بمن فيهم بعض كبار الأسماء من أمثال چسى هلمز، وطوم ديلاى، لحث أونيل عن التخلص من مشروع دول منظمة التعاون. انضم إليهم ملتون فريدمان وچيمس بيوكانان وغيرهم من الاقتصاديين المحافظين. انهمرت الخطابات على وزارة الخزانة ووصلت المعركة إلى منصات الأمم المتحدة حيث هاجم مسئول من الكايمان دول منظمة التعاون. عمل الكومنولث على إعادة تسخين انتقادات ميتشل التى أطلقها فى واشنطون وأدانوا منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووصفوها بأنها بيروقراطية قامعة متنمرة.

أيضا، أقنعت الملاذات الكاريبية «مؤتمر السود Black Caucus» الذى يُعدّ لانتخابات الكونجرس والذى يتمتع بسلطة كبيرة بإرسال خطاب إلى أونيل يحذره منه من أن مبادرة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية «تهدد بتقويض الاقتصادات الهشة لبعض حلفائنا وجيراننا القريبين». لم يأتوا على ذكرٍ لتأثيرات تلك الاختصاصات القضائية على البلدان الإفريقية الأكبر كثيرا، أو لحقيقة أن المستفيدين الكاريبيين الرئيسيين من نشاطات الأوف شور كانوا هم المصرفيين والمحامين والمحاسبين البيض الأثرياء.

اغتنم ميتشل أيضا حقيقة أنه لم يكن ثمة ذكر لأى من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مثل سويسرا ولوكسمبورج والولايات المتحدة وبريطانيا على القائمة السوداء، اغتنمها منطلقا آخر لهجومه. قال «إن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى نادٍ للبلدان الصناعية الثرية التى تقوم بشن جهادٍ معادٍ للضرائب، لكنهم أغفلوا وضع البلدان الأعضاء فى المنظمة على القائمة السوداء. إنهم مجموعة من العنصريين المنافقين، تستهدف البلاد القوية التى يحكمها البيض فى أوربا بلادا أقل قوة مثل الدول الكاريبية. ثمة حاجة لأن يخبر أحدهم هؤلاء البيروقراطيين فى باريس أن عهد الاستعمار قد ولّى». أصاب ميتشل بهذا بيت القصيد، وسرعان ما حقق الذى أراده. فى ١٠ مايو ٢٠٠١، كتب أونيل يقول فى صحيفة واشنطون

تايمز المحافظة والذى كان صاحبها بوقاً للملاذات الضريبية، إن مهمة دول منظمة التعاون الاقتصادى «لا تتسق مع أولويات هذه الإدارة، إذ إن لا مصلحة للولايات المتحدة فى خنق التنافسات التى تجبر الحكومات على خلق الكفاءات». بدا المقال وأن كاتبه هو ميتشل نفسه. أضاف أونيل قائلا إن الولايات المتحدة لا تؤيد محاولات إملاء التعليمات على أى بلد حول معدلاته الضريبية أو نظامه الضريبى. أوضح هذا التناقض الكامن فى دعوة بلاد الأوف شور إلى عدم التدخل فى حقوقها كدول ذات سيادة، فيما تتدخل هى فى قوانين البلدان ذات السيادة الأخرى وتتلاعب، جذلة، بأنظمتها الضريبية.

كان مشروع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يحتضر، وكما ذكر مارتى سوليفان فى دورية تاكس أناليستس TaxAnalysts الأمريكية، فإن المبادرة «تحللت ببطء إلى سلسلة من التصريحات غير المؤثرة، مزيج من هتافات التشجيع وتسجيل الأهداف. بدأت المنظمة فى التخلى عن نهجها التصادمى». خفّضت المنظمة معايير إدراج البلاد على القائمة السوداء: غدت الملاذات الضريبية، بهذا «شركاء مساهمين» وتفادت إدراجها على القائمة السوداء إن وعدت فقط بإصلاح أمورها، لكن لم يكن عليها أن تفعل ذلك إلا فى حالة إن فعلت ذلك أيضا جميع الدول الأخرى العصية مثل سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وهونج كونج التى كانت قد استقلت مؤخرا. بتعبير آخر، إن هذا لن يحدث أبدا.

بعد شهرين من خطاب أونيل، قدّر السناتور كارل لڤين وهو يخوض معركة وقائية، ما تخسره الولايات المتحدة سنويا نتيجة لمراوغات الأوف شور بسبعين مليار دولار «وهو مبلغ ضخم بدرجة أنه إن تم تحصيل نصفه فقط سيغطى تكاليف برنامج روشتات الأدوية التابع للرعاية الطبية بدون زيادة الضرائب على أى أحد أو تخفيض ميزانية أى أحد». حينما بيّن لڤين أنه لا يكَشف سوى عن أقل من ٦٠٠٠ حساب وبيزنس فى مناطق الأوف شور من أصل ١,١ مليار حساب لمصلحة العوائد الداخلية، علق أونيل بالقول «أجِد هذا أمرا مضحكا».

فى يوليو ٢٠٠١، أتى الموعد الأخير الذى كانت منظمة التعاون الاقتصادى قد حددته لتلافى اتخاذ إجراءات دفاعية وانقضى، وأعلنت المنظمة أنها لا تنوى اتخاذ تلك الإجراءات فى المستقبل. أوجز چايسون شارمان الذى أصدر كتابا موثقا عن تلك الواقعة، النتيجة النهائية بقوله «كان على منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التخلى عن طموحها لتنظيم التنافس الضريبى الدولى». كسبت الملاذات الضريبية المعركة.

●●●

تستند كثير من أطروحات الملاذات الضريبية على مدى سلطة الدولة.

ظلت الديموقراطيات، لزمن طويل، تدعم مبدأ نظام الضريبة التصاعدى كما حدد خطوطه العريضة الاقتصادى الإسكتلندى آدم سميث: «ليس من غير المنطقى أن يسهم الأثرياء فى الإنفاق العام، ليس فقط بما يتناسب مع دخولهم، بل بما هو أكثر من تلك النسبة». بيد أن مبدأ الضريبة التصاعدية فى الولايات المتحدة، وفى بلاد كثيرة – والذى كان قد ظل متقبلا منذ آدم سميث– قد تبخر. فى عام ٢٠٠٩، دفع أكثر الأمريكيين ثراء والذين تبلغ نسبتهم إلى مجموع السكان ١٪ ما يربو قليلا على ٤٠٪ من مجموع ضرائب الدخل الفدرالية. زعمت «منظمة الضرائب» اليمينية أن هذا يفضح زيف الخطاب التقليدى القائل بأن الأثرياء لا يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب. بيد أنه فى عام ٢٠٠٩، كانت نسبة الواحد فى المائة تلك يملكون حوالى نصف جميع الأصول المالية فى البلد. ليس لهذا علاقة بفرض ضرائب عالية على الأثرياء، بل بثراء الطبقات العليا وعدم المساواة. وأيضا، فإن نسبة الأربعين فى المائة تشير إلى ضرائب الدخل فقط – عادة ما يحوّل الأثرياء معظم دخلهم إلى أرباح رأسمالية والتى تخضع لمعدلات ضريبية أقل كثيرا. ثم إن هناك ضرائب كسب العمل وضرائب الدولة أو الولاية state taxes التى يتحمل عبأها، فى غالبيتها الأفراد ذوو الدخول المنخفضة والمتوسطة بأكثر مما يتحملها الأثرياء. بالنسبة للأفراد الأربعمائة الأكثر ثراء فى أمريكا، فقد كان معدل ضرائبهم الفعلى أكثر انخفاضا بكثير: ١٧,٢٪ وأقل. وإذا أضفنا الضرائب التى يتلافى الأثرياء دفعها من خلال تعاملاتهم مع مراكز الأوف شور، تتضح الصورة أكثر.

التقيت ريتشارد ران، زميل ميتشل بمعهد كايتو، والرئيس السابق لمجلس إدارة مصلحة النقد بجزر الكايمان أثناء حوار طويل كنت أجريه مع ميتشل. رفض ران، أنذاك مصافحتى، واتهمنى بأننى شيوعى أوربى. فيما بعد، سعيت للقاء معه، وترك لدىّ انطباعا بأنه لم يكن متواطئا مع مصالح الأثرياء، بل كان يعمل من منطلق قناعات راسخة. قال «إننى محتار فى أمركم.. هل أنتم أشرار أم مجرد جهلة. يتسبب القمع الضريبى فى كثير من البؤس فى أنحاء العالم. حينما يهاجم البيروقراطيون الدوليون بلدا لأنه لا يفرض ضرائب بصفته بلدا سيئا فإننى أعتقد أن هذا يتسق مع تعريفى للشر». ثم مضى يتحدث عن مؤامرة للطبقة البيروقراطية الدولية لزيادة معدلات الضرائب، ثم أضاف إنها ليست مؤامرة منظمة بل جهدا مستمرا لزيادة الإيرادات من أجل زيادة رفاه البيروقراطيين وامتيازاتهم.

ربما كان ثمة قدر بسيط من الحقيقة فى ذلك، بيد أنه من الجدير التعاطى مع نقطته التالية حيث إنها من أسس البنية الفكرية للأوف شور: «إن رأس المال هو لب بذرة النمو الاقتصادى. بدون رأس المال لا يوجد نمو. إن فرض الضرائب على رأس المال (لب بذرة النمو) ما هو إلا انتحار». ومع هذه الأطروحة يأتى المستند رقم واحد فى دفاعات الأوف شور: إنهم يساعدون على تسهيل تدفقات رأس المال الدولية ويعززونها، ويوجهونها بكفاءة إلى القنوات المناسبة أى إلى البلدان النامية الجوعى إلى رءوس الأموال، حيث يصبح بإمكان تلك التدفقات أن تنمو بأسلوب مثمر ولمصلحة الجميع. يحوى زعم ران هذا جوهرا من الحقيقة: من المؤكد أن رأس المال يعمل على النمو الاقتصادى ويعززه. وللوهلة الأولى، فإن مساعدة رأس المال على التدفق بكفاءة، تبدو وأنها فكرة طيبة، وابتداء من هنا تنهار الأطروحات والدفاعات.

أولا، ليس رأس المال النقدى هو رأس المال الأوحد، بل إن رأس المال الاجتماعى – قوة العمالة المتعلمة ذات الخبرة، مناخ موثوق للبيزنس، وما شابه – يفوقه أهمية. إن لب البذور المحتفظ بها هى عامل وحيد من عوامل الحصاد الجيد، ومعها الأمطار، والتربة الصالحة، والأسمدة، وأيضا القوة البشرية والمعرفة والثقة بالنفس

وبالآخرين. كتب الاقتصادى مارتن وولف يقول «فى واقع الأمر، فإن عدم إتاحة رأس المال ليست العائق الحاسم الوحيد فى سبيل النمو الاقتصادى، بل إن لرأس المال البشرى والاجتماعى وأيضا للنظام السياسى الكلى أهمية أكبر». ويحتاج كل هذا بالطبع إلى أموال الإيرادات الضريبية.

ثانيا، لا تتعلق الضرائب بالإيرادات وحدها، فإلى جانب الإيرادات هناك أيضا إعادة التوزيع التى تتعاطى بشكل أساسى مع عدم المساواة. هذا ما تتطلبه دائما المجتمعات الديموقراطية، حيث إنه، وكما يقول الخبراء، فإن ما يقرر سلامة المجتمعات وفقا لجميع المؤشرات، بدءا من متوسط العمر المتوقع، إلى السِّمنة، والانحراف، والاكتئاب وحتى حمل المراهقات، ليست هى المستويات المطلقة للفقر والثراء، بل عدم المساواة. أما العامل الذى يلى عدم المساواة، فهو التمثيل، – على الحكام المساومة مع المواطنين من أجل انتزاع الضرائب منهم– ويؤدى هذا إلى القابلية للمحاسبة والتمثيل الديموقراطى. أما الرابع فهو إعادة التسعير repric-ing– تغيير الأسعار من أجل تحقيق أشياء مثل مكافحة التدخين. تعمل الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية مباشرة على تقويض التوجهات الثلاثة الأولى، وربما الرابع أيضا.

بيد أن ثمة أمرا آخر يجرى على أرض الواقع. نعتقد بعامة أنه ينبغى أن يتدفق رأس المال من البلدان الغنية، حيث توجد وفرة منه، إلى البلدان منخفضة الدخل التى تعانى من ندرة رأس المال، بحيث يعزز الاستثمارات المنتجة والنمو، ويحقق حياة أفضل للجميع. لم يحدث هذا فى عالمنا. إن البلدان منخفضة الدخل التى ظلت تحقق معدلات النمو الأكثر سرعة مثل الصين هى، بعامة بلاد ظلت تصدّر رأس المال بدلا من استيراده. تحتاج البلاد، فوق أى شىء آخر، مؤسسات سليمة، وبنية أساسية جيدة، وسلطة قانون فاعل، أى تحديدا ما ظل نظام الأوف شور يعمل على تقويضه.

لا غرو فى هذا. لا يستطيع أى بلد سوى استيعاب كمٍّ معين من رأس المال، مثلما لا يستطيع فدان من الأرض سوى استيعاب كم معين من البذور. لا تجد

قروض رأس المال التى تتلقاها البلاد منخفضة الدخل سبيلها إلى الاستثمار المنتج، بل بدلا من ذلك يتم غسلها وجرفها لتعود إلى حسابات خاصة فى بنوك ميامى ولندن وسويسرا، مخلّفة وراءها الديون العامة. أدت أمواج من رأس المال النقدى، التى تمت معالجتها بكفاءة فى مراكز الأوف شور، إلى أزمات مالية الواحدة تلو الأخرى. وفقا لتعبير الاقتصادى دانى رودريك فإن تدفقات رأس المال إلى كثير من البلدان منخفضة الدخل هى «غير مؤثرة فى أفضل الأحوال، وضارة فى أسوئها».

وليس هذا هو كل شىء. لكثير من ثروة العالم أصول ريعية، وفقا لتعبير الاقتصاديين، أى نوع الدخل غير المكتسب الذى يتدفق دونما جهد إلى حكام بلاد النفط الأثرياء. يقول الكاتب البولندى ريزارد كابوشينكسى «إن النفط مورد يُخدِّر التفكير، ويُعشى الرؤية، ويفسد البشر. يعبر النفط، لدرجة الاكتمال، عن الحلم الأبدى للإنسان بثروة يحصل عليها عن طريق الصدفة، من خلال قُبلةِ الحظ، لا العَرَق والألم والمشقة. وبهذا المعنى فإن النفط حكاية خرافية. ومثل جميع الحكايات الخرافية، فهو نوع من الأكاذيب»

أجمع الاقتصاديون العاقلون جميعهم منذ آدم سميث على أن فرض الضرائب العالية على الدخول الريعية من الأمور الحميدة. مصدر أحد أنواع الدخول الريعية هى احتكارات السوق marlket monopolies أو احتكارات القلة oligopolies كتلك التى تتمتع بها كبرى الشركات الدوائية التى تملك براءات الاختراع، أو الترخيصات المصدق عليها حكوميا التى تملكها المؤسسات المحاسبية الأربع الكبرى، أو المصارف الدولية التى تضمنها أموال دافعى الضرائب، أو الفدرالية الدولية لاتحاد كرة القدم (الفيفا) الوحيدة من نوعها، ذلك الكيان الدولى فاحش الثراء الذى يحكم عالم كرة القدم.

تقع المقار الرئيسية الكوكبية لمعظم هؤلاء اللاعبين الرئيسيين فى تلك الصناعات التى تدر أرباحا ضخمة، فى مناطق أوف شور، وبخاصة فى سويسرا، الأمر الذى يعتبر نقيضا مباشرا لأية فكرة عن الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال،

استخدمت الفيفا وضعها الاحتكارى لإجبار دولة جنوب إفريقيا الفقيرة على وضعها فى فئة ضريبية وهمية tax bubble خاصة عن مباراة كأس العالم عام ٢٠١٠، وذلك لتتمكن من نقل إيراداتها إلى خارج البلد. وهذه منظمة لا يبعد مقرها الرئيسى الفاخر بزيورخ، والذى يقدر قيمته بمائتى مليون دولار سوى بضع مئات الأمتار عن المكان الذى أقوم فيه بكتابة هذا.

بالطبع، لا يتعلق الأوف شور بالضرائب فقط، بل بالتنظيم أيضا. وهذا مصدر عدد من الأطروحات المختلفة التى يطرحها الأوف شور دفاعا عن نفسه. أبسط أطروحة للأوف شور وأكثرها شيوعا هو إنكاره أية مسئولية عن المشاكل باستخدام دفاع «بعض التفاحات الفاسدة»: النظام نظيف جوهريا، لكن أحيانا تخترقه بعض العناصر الفاسدة. بعد انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى BCCI مباشرة، قال رئيس اتحاد مصرفيى جزر الكايمان، نيك دوجان «إن وضع BCCI فريد على مستوى العالم ولا يشين الجماعة المصرفية المحلية بإطلاقه».

تتعلق الأطروحة الثانية بالضرائب: تعزز الملاذات الضريبية الكفاءة من خلال قيادتها للابتكارات المالية، وعملها كبائع للابتكارات فى الأسواق المالية. فضحت الأزمة المالية الأخيرة ما كانت تقتضيه غالبية تلك الابتكارات: ينبغى مقاومة أشكال الانتهاكات المبتكرة لا تشجيعها.

أما الحجة التالية للأوف شور فهى إبعاد التهم عن مؤسساته وجرفها بعيدا عنها. يلجأ أنطونى ترافرس، رئيس هيئة جزر الكايمان للخدمات المالية إلى استخدام هذا الأسلوب على نطاق واسع. فى مقال له بدورية The Lawyer عام ٢٠٠٤ بعنوان «إلصاق التهم بجزر الكايمان» سعى إلى توضيح أن أسباب بعض أضخم الفضائح الاقتصادية فى التاريخ - بنك الاعتماد BCCI، إنرون، بارمالات، والتى لعبت الكايمان فى كل منهما دورا رئيسيا - لم تتعلق بأخطاء ارتكبتها جزر الكايمان بإطلاقه. يبين أن غالبية الممارسات التى أدت إلى تلك الفضائح قام بها محتالون بعيدا عن جزر الكايمان وبالقرب من وستمينستر. وهذا صحيح. لكنه

يغفل المغزى عن عمد. إن هذا تحديدا هو الأسلوب الذى يعمل به الأوف شور! دائما ما تقوم بُنى الأوف شور، بخدمة مواطنين ومؤسسات فى أماكن أخرى، أى أن المستفيدين دائما ما يتواجدون فى أماكن خارج مراكز الأوف شور. ولهذا السبب يسمى «أوف شور OFFShore». تكمن اللعبة بأكملها فى الإنكار المصدّق. قد يتواجد المحتالون فى أماكن أخرى، لكن الأوف شور هو ما يجعل الاحتيال ممكنا ويعمل على نجاحه.

فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد وفاة مشروع منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية الخاص بالملاذات الضريبية، نفّذت القاعدة هجومها على الولايات المتحدة، وبدأت حكاية جديدة من النفاق والخداع لاتزال مستمرة حتى اليوم. بعد الهجمات، أرادت إدارة بوش، فجأة، من الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية تعاونا وشفافية أفضل حول تمويلات المنظمات الإرهابية فى ذات الوقت الذى أرادت فيه إغفال مسألة تلافى دفع الضرائب. كانت المشكلة هى كيفية فعل ذلك فى الوقت الذى ترتبط فيه كلتا الممارستين بنفس الاختصاصات القضائية والبنى والأساليب ذاتها. أتت الإجابة فى هيئة أكثر الحيل التى تفتقت عنها أذهان الأوف شور خُبثاً.

أفضل سبيل لمشاركة البلاد المعلومات مع بعضها هو من خلال ما يسمى تبادلات المعلومات تلقائيا - حيث يخبرون بعضهم مثلا عن أوضاع دافعى الضرائب لديهم كإجراء منطقى بدهى. يحدث ذلك روتينيا داخل أوربا وبين بعض البلاد الأخرى، وعلى الرغم من أن هذا النظام ليس حصينا- يحتاج إلى مزيد من الشحذ لتغطية جميع أنواع الثغرات والمهارب - فإنه يعمل بكفاءة لا بأس بها. لا يتم انتهاك الخصوصية. تحتفظ السلطات الضريبية بالمعلومات لنفسها بنفس الأسلوب الذى يحافظ به الأطباء على سرية مرضاهم الذين يعانون من البواسير أو الأمراض التناسلية. وعلى الرغم من أن الأطباء والسلطات الضريبية تحتاج إلى مثل تلك المعلومات، وباستطاعتها أن تتشارك فيها مع جهات أخرى، إلا أنها لا تُعلنها.

بيد أن ثمة أسلوباً آخر للتشارك فى المعلومات، أى المشاركة «حسب الطلب»:

توافق إحدى البلدان على تسليم معلومات عن دافعي ضرائب بلد آخر، لكن فقط على أساس كل حالة على حدة، فقط حينما يطلب منها ذلك تحديدا، وفقط بشروط شديدة التحديد - لابد للطالب أن يوضح بدقة سبب احتياجه لتلك المعلومات وتفصيلاتها. بتعبير آخر لدى طلب المعلومات، لابد وأن يكون الطالب على علم مُسبْق، تقريبا بالمعلومات التى يريدها. لا تستطيع أن تثبت الجريمة حتى تحصل على المعلومات، ولا تستطيع الحصول على المعلومات حتى توضح الجريمة. إن تبادل المعلومات «حسب الطلب» هو ورقة التوت التى تمكّن الملاذات الضريبية من أن تزعم أنها شفافة، فيما هى تمارس أنشطتها كالمعتاد.

بالطبع كان هذا النموذج هو الذى نال مصادقة إدارة بوش. بدلا من الشفافية الحقيقية، أصبح لدينا شفافية مشروطة جدا - فقط حينما يكون ثمة إذن بالشفافية. أصبح «حسب الطلب» إلنموذج الذى تبنته أيضا دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

من الصعب معرفة كم ما يُتبادل من معلومات «حسب الطلب» على النطاق الكوكبى، بيد أن چف كووك، كبير التنفيذيين بقطاع چرسى المالى، اعترف فى مارس ٢٠٠٦، بأنه طوال السنوات السبع منذ أن وقّعت چرسى اتفاقية ضرائب مع الولايات المتحدة، لم تتبادل معلومات مع المحققين الأمريكيين سوى عن «خمس أو ست» حالات فقط. إذا قارنا هذا بما يربو على المليون من الحسابات والبيزنسات الأمريكية بمناطق الأوف شور وفقا لما حدده السناتور لڤين، ندرك بوضوح أن كمّ تلك التبادلات مجرد هراء. علاوة على ذلك، فقد تستغرق طلبات المعلومات أشهرا أو سنوات لإكمالها، فيما أن بإمكان الأصول المُستعلَم عنها أن تُنقل إلى أماكن أخرى فى غضون ساعات أو حتى دقائق. وتمضى الأمور لتصبح أكثر سوءا. بعد أن دهمت الأزمة المالية فى عام ٢٠٠٧ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والتى غدت الآن تحت رحمة الاختصاصات القضائية التى تمارس السرية، أتت المنظمة بحيلة جديدة استجابة منها للضغط العام. قامت، بحثٍّ من قادة مجموعة العشرين،

بعمل قائمة سوداء للملاذات الضريبية، ثم أعلنت أنه من أجل شطب أى من تلك الملاذات من القائمة، يكون عليه توقيع اثنتى عشرة اتفاقية لتبادل المعلومات مع بلدان أخرى، باستخدام معيار «حسب الطلب» لدول منظمة التعاون، ذلك المعيار الذى لا جدوى منه.

زعمت منظمة التعاون أن ثمة إجراءات مشددة قيد التنفيذ ضد الملاذات الضريبية. نشرت الصحف مقالات بعناوين مثيرة مثل «وفاة السرية المصرفية»، وأعلن جوردون براون، رئيس الوزراء البريطانى أن الهدف هو جعل الملاذات الضريبية خارجة على القانون.

فى ٧ إبريل، بعد خمسة أيام فقط من إعلان مجموعة العشرين وفاة السرية المصرفية كانت القائمة السوداء لدول منظمة التعاون خالية نظيفة، لأن المنظمة كانت قد برّأت ٣٢ ملاذا ضريبيا لمجرد وعد فقط منهم بتوقيع عدد كافٍ من اتفاقيات المنظمة [لتبادل المعلومات] التى لا جدوى منها كى تتأهل لرفعها من القائمة. فى الحسبة الأخيرة، وقعت تلك الملاذات ثلث تلك الاتفاقيات مع دول إسكندناقية بما فيها جرينلاند وجزر فارو ذات الاقتصادات الكوكبية العملاقة، وثلثا آخر مع ملاذات ضريبية أخرى، وكالمعتاد، لم يُعِر أحد البلاد النامية والتى تلحق بها أضخم المعاناة من انتهاكات الأوف شور، أى اهتمام. أُغفلِت الهند والصين والبرازيل والبلاد الإفريقية. قال البروفسور مايكل مكإنتاير الخبير فى هذا المجال «إن القائمة السوداء مزحة مؤسفة. أكسب برنامج منظمة التعاون البلاد التى تساعد دافعى الضرائب على تجنب دفع الضرائب فى أوطانهم مظهرا محترما».

كانت القائمة السوداء عملية تبييض وجه. وبعد انتكاسة مؤقتة أثناء الأزمة المالية، مضى نظام الأوف شور يزدهر ثانية بسرعة ضارية مجنونة. وإلى يومنا هذا، تُصرّ منظمة التعاون على أن شكل تبادل المعلومات «حسب الطلب» الذى تبنته هو «المعيار المقبول».

لا يمكن الوثوق بالحكومات الثرية لفعل ما هو صواب إزاء الملاذات الضريبية

وقضية الشفافية. سيطلب الكثيرون مزيدا من الشفافية والتعاون الدولى حتى فيما يعملون على إثباط كليهما. سيدعون إلى حوار عقلانى حتى فيما يقومون بممارسات لاغتيال الشخصية وإجراء صفقات سرية وما هو أسوأ. سيتحدثون بلغة الحرية والديموقراطية كوسيلة أفضل للدفاع عمن لا يخضع للمحاسبة، وعن القوة غير المسئولة والامتيازات. بيد أنه، فقد بدأ المجتمع المدنى فى التحرك، ويقود هذا التحرك فى الوقت الراهن «منظمة النزاهة الكوكبية» بواشنطون و«شبكة العدالة الضريبية TJN» فى أوربا، واللتان أدين لهما بمعلومات لا تقدر بثمن تستند إلى خبرتهما فى هذا المجال استخدمتها فى كتابى هذا. يتذكر جون كريستنسن، مدير TJN أنه عقد مؤتمرا متخصصا عن الأوف شور للعاملين بمبانى مجلس الشيوخ الأمريكى بواشنطون دى سى، ورأى إحدى كبار العاملات بالكونجرس وعيناها دامعتان نتيجة لما سمعته. قالت إنها انتظرت أعواما، وهى تقاتل من أجل لفت الأنظار إلى قضايا الأوف شور وجعل المجتمع المدنى يهتم بها، وأنها واجهت مقاومة ضارية من جماعات الضغط اليمينية المضادة بواشنطون. والآن، فنحن بحاجة إلى حملة حشد أكبر كثيرا.

كيف تمضى كل تلك الترهات - معايير تبادل المعلومات التى تبنتها منظمة التعاون، مفارقة تخفيض الضرائب من أجل زيادة الإيرادات وتخفيض الضرائب من أجل «تجويع الوحش»، وأفكار ميتشل المتناقضة المشوشة ودفاعاته عن الأوف شور- كيف يمضى كل هذا فى الازدهار؟ يمدنا الكاتب جوناثان تشايت بإجابة معقولة إذ كتب يقول «إن الدرس الذى يتعلمه المتحذلقون فى أنحاء العالم هو أن ثمة فرصة أقوى تتاح لنجاح نظريتك إذا عملتْ نظريتك مباشرة لصالح الأثرياء والكتلة القوية، وليس ثمة كتلة أكثر ثراء وقوة من الأثرياء والأقوياء». احتفظ بالكلمة الأخيرة هنا لبوب مكإنتاير من منظمة «المواطنين من أجل العدالة الضريبية» والذى قضى جُلَّ حياته وهو يقاتل جيوش جماعات الضغط فى واشنطون قال وهو يذرف تنهيدة مثقلة بالتعب «ليس ثمة سوى القليلين منا، والكثيرين الكثيرين منهم».

الفصل الحادى عشر

الحياة أوف شور
العامل البشرى

فى عام ٢٠٠٦، التقيت مصرفيةً خاصة سابقة، اسمها بث كرال، كى أجد إجابة عن سؤال كان قد ظل يُلح علىّ ويقلقنى: كيف يبرر المصرفيون الخاصون الذين يحمون ثروات أفراد العصابات والسياسيين الفاسدين ما يفعلونه؟

التقينا يوم أحد بكافيه صاخب بواشنطون دى سى حيث كانت تعيش. كانت قد تركت المصارف الخاصة والتحقت بالقطاع غير الحكومى. بدت وهى ترتدى معطفاً أسود لافتاً باللونين الأبيض والأسود وأنها مازالت المصرفية الدولية الأنيقة. كانت كرال (وهذا ليس اسمها الحقيقى) التى كانت فى السابعة والأربعين قضت منها حوالى أربعة وعشرين عاما فى العمل المصرفى، مازالت تحاول أن تتوافق مع حياتها الماضية. كانت تمقت ما كانته فى الماضى، ومن الواضح أن فضحها لما خبرته من أمور مروعة كان يتسبب لها فى الألم، بيد أنها رفضت بإصرار كشف أى من تفاصيل العملاء التى أقسمت على حمايتها. كانت حريصة على عدم إحداث قطيعة مع الصداقات العديدة التى كونتها من خلال تلك الصناعة، وكانت تراعى بدقة ما تقوله وما لا تقوله.

كان آخر مركز أوف شور عملت به كرال هو جزر البهاما وهى مجموعة جزر فى أرخبيل يسكنها ٣٠٠٠٠٠ نسمة وظلت مركز أوف شور مهما منذ العصر الذهبى للجريمة المنظمة الأمريكية فى العقود الأولى للقرن العشرين. قبل لقائنا ببضعة أشهر كان أحد العاملين بجزر الكايمان قد حذرنى من أن علىَّ أن أتيقظ لسلامتى الشخصية إن كنت أنوى أن «أطرح كل تلك الأسئلة» فى جزر البهاما. قالت كرال إنها غير واثقة مما قد يحدث لها إذا عادت إلى هناك لأنها كانت تخرق، جزئيا، قانون الصمت للبنوك الخاصة. قالت دون أن تبتسم «لا أود أن أُدفن تحت ألواح من الإسمنت». أحد أسباب خوفها كان شيئا قد سبب غضبها فى البداية: الكثيرون ممن كانت تتعامل معهم كانوا أفرادا أقوياء ذوى سلطة فى أوطانهم، كانت إحدى الحالات تتعلق «بأفراد بارزين جدا فى عالم السياسة».

وعلى غير المعتاد من المصرفيين الأجانب فى البهاما، كانت كرال قد شاركت فى

احتفالات Junkanoo، وهى مزيج من التقاليد الكرنفالية الكاريبية والأمريكية اللاتينية، والتى يسميها أحد المواقع الإلكترونية «أعظم مناسبة ثقافية ليس فقط فى جزر البهاما بل فى العالم أجمع». بدت محبطة لفكرة أن أعضاء مجموعتها فى احتفالات -Junkanoo ناهيك عن أصدقائها الآخرين بالجزر - قد يرون أن نقدها لصناعة الأوف شور هناك معادياً للبهاما. كانت مازالت تحاول إعادة تحديد علاقتها بقيم الأوف شور التى عملت فى إطارها طوال حياتها الوظيفية: السرية أمر طيب؛ كل ما يأتى بالأموال طيب؛ إذا خرقت قانون الصمت فإما أنك مهمل أو خائن.

ولدت كرال فى لستر بإنجلترا، واجتازت الاختبارات المصرفية بعد انتهائها من دراستها مباشرة وعملت أولا ببنك ميدلاند البريطانى الدولى فى الثمانينيات، قبل أن تنتقل إلى العمل ببنك سويدى تملكه الدولة جزئيا، ثم فى عام ١٩٨٧ إلى تشيس مانهاتن بلكسمبورج كى تعمل فى مكتبه الخلفى - بالإدارة. كان تشيس الوكيل

الذى يقوم بدفع الأرباح عن بعض إصدارات السندات، وكانت كرال تقوم بجهد شاق فى أقبية قسم الكوبونات وتتأكد من أن حاملى سندات اليورو يتلقون مستحقاتهم. تتذكر كرال قائلة «كنا نتعامل مع أطباء الأسنان البلچيكيين الذين يحتفظون بسنداتهم تحت المراتب. أحيانا كانوا يحضرون جميعهم مرة واحدة - وكنا نقول لقد وصل باص الكوبونات. كانوا يأتون من بلچيكا، وألمانيا وهولندا، يملئون الردهة وتصل تجمعاتهم إلى خارج الأبواب، ثم يتملكهم الغضب ويلوحون بكوبوناتهم ويتسلمون شيكاتهم». كان بالأقبية بين أشياء أخرى أظرف مغلقة تتعلق بالأفراد الذين يحوزون صافى قيمة أصول عالية high net worth individuals (HNWIs). قالت «لم نكن نعرف ما بداخل تلك الأظرف. كان المصرفيون الخاصون ومدراء العلاقات يضعون تلك الأشياء هناك - لم تكن لدينا أية فكرة».

كان من المعتاد أن يستمر العمل لمدة ست عشرة ساعة فى اليوم وأحيانا كان عليهم العمل فى إجازات نهاية الأسبوع وكان الضغط هائلا. قالت «إنها ثقافة خوف. إن خسر العميل نقودا واجهنا المشاكل. كنا نشعر بالتوتر الهائل. مواعيد نهائية، تتفرع منها مواعيد نهائية أخرى. السياسات الشركاتية مجنونة؛ ضغوط هائلة، مراوغات، قسوة لا تعرف الرحمة، وطعن فى الظهر». انتقلت إلى بانكو مركانتيل دو ساو پاولو البرازيلى، ثم إلى بنك سيتى ترست فى جزر البهاما حيث عملت بتقييمات وحسابات الاستثمارات المشتركة. هنا رفضت كرال ذكر أسماء المؤسسات التى عملت معها بعد ذلك.

أصبحت مدير علاقات العملاء للأعمال المصرفية الخاصة بجزر البهاما فى فرع لأحد البنوك البريطانية الشهيرة. كانوا يعملون فى مجال ما يسمى «البنوك المُدارة managed banks أو البنوك الاعتبارية shell banks»، وهى تخصص أوف شورى، ليس لها وجود حقيقى فى المكان الذى تأسست به، من ثم بإمكانها تحاشى الإشراف عليها من خلال منظمين مسئولين. نمطيًا، تشغًل هذه البنوك من خلال وكيل لها فى أحد الاختصاصات القضائية للملاذات الضريبية - وربما يكون هذا

بنكا كوكبيا شهيراً - مما يمدها باسم راسخ معروف يبعث على الطمأنينة وكذلك عنوان لدعم القوقعة The Shell التي يتخفى البنك داخلها ويتحصن بها، لكن هذا البنك الوكيل الشهير لا يتحمل أية مسئولية، بل إنه لا يملك معلومات حقيقية عن ممارسات البنك الاعتبارى. من ثم، قد تتم إجراءات تأسيس البنك فى جزر البهاما مثلا، فيما يتواجد مالكوه ومدراؤه فى مكان آخر.

تتعاطى تلك البنوك الاعتبارية مع أنشطة ترفض بنوك أخرى أن تلمسها. وفقا لتعبير السناتور كارل لڤين «لا يفحص المنظمون، بعامة، تلك البنوك، ولا يكاد أحد سوى مالكيها يعرف مكانها أو كيف يجرى العمل بها أو من هم عملاؤها. أخبرنا مالك لأحد تلك البنوك أن بنكه يوجد حيث يوجد هو فى أى وقت». تعرض الإعلانات إنشاء مثل تلك البنوك نظير بضعة آلاف من الدولارات وتعد بألا يكون ثمة عمليات تفتيش فضولية عن خلفياتها، أو بإنشائها داخل اختصاص قضائى وقانونى أوربى، وبألا يستغرق إنشاؤها سوى وقت قصير. استخدم البنك الذى عملت به كرال اسم بنك معروف من أجل طمأنة مُنظّم جزر البهاما. سألتُ كرال عن مدى الإشراف الذى كان يمارسه البنك البريطانى على تلك الكيانات، فضحكت ساخرة وقالت إن تلك البنوك ترسل كشوف حسابات كل ثلاثة أشهر لبنك البهاما المركزى، لكن الإشراف عليها ورقابتها لم يكن ضمن اختصاصاتهم.

تتذكر كرال أنه كان ثمة لافتات نحاسية فى بهو الاستقبال بالبنك البريطانى التى كانت تعمل به مكتوب عليها بانكو دو إكس Banco de X، الذى ربما كان اسم بنك أرجنتينى اعتبارى يستخدم عنوان البنك البريطانى وأرقام هواتفه على أوراقه المكتبية ومطبوعاته. لم يكن بإمكان منظم البهاما معرفة ما يجرى بالأرجنتين، والعكس صحيح، وهذا أسلوب أوف شور كلاسيكى. وكالمتوقع، كانت بعض تلك البنوك تفشل، هذا على الرغم من أن أحد أكبر مكاتب المراجعة الحسابية الخمسة كان يقوم بمراجعة دفاترها المحاسبية ويُقرها. تتذكر كرال، التى تتحدث الإسبانية، تلقى مكالمات هاتفية من مودعين غاضبين لدى انهيار البنوك والصناديق التى كان

بنكها يتعامل معها. كان المودعون ينفجرون فى البكاء وهم يحادثونها ويخبرونها أنهم فقدوا مدخرات حياتهم وكانت تخبرهم أنه لا جدوى فى القدوم بالطائرة إلى البهاما لأنه ليس ثمة نقود هناك. بل إن النقود لم تكن موجودة هناك أبدا.

دفعت هجمات ١١ سبتمبر الولايات المتحدة إلى إصدار تشريع بخصوص تلك البنوك اقتضى أن يوظف كل منها مصرفييْن رفيعىْ المستوى ويحتفظ بدفاتره المحاسبية وسجلاته فى مقره كى يصبح له كيان حقيقى ويتمكن من ممارسة نشاطه. قالت كرال إن هذا يعنى أن يَشْغَل البنك غرفة أو جناحا فى أحد المبانى، ويجلس به شخصان ويصبح بنكا. وجهتنى إلى الموقع الإلكترونى القائم لشركة ائتمانية تتخذ البهاما مقرا لها والتى توفر تلك المتطلبات بالضبط: مظهر البنك الحقيقى بما فى هذا اثنان من العاملين، كوكيلين أو مديريْن، ومكان للإمساك بالدفاتر وحفظ السجلات. تتيح تلك الهيئة للكيان القيام بنشاطه المعتاد، وفى نفس الوقت الوفاء بمتطلبات المنظمين.

انتقلت كرال بعد ذلك إلى بنك أوربى كبير وعملت مرة أخرى مديرا لعلاقات العملاء - واقعيا، يقتضى هذا المنصب العثور على عملاء أثرياء والقيام بما يرضيهم. كان اصطياد العملاء يقتضى منها السفر كثيرا إلى أمريكا اللاتينية. قالت «كنت أذكر فى استمارة طلب الڤيزا أننى ذاهبة للمتعة، هذا رغم امتلاء حقيبة سفرى ببذلات البيزنس الرسمية وتقييمات محافظ أوراق مالية Portfolio evaluation أو مواد تسويقية وعروض تشرح مميزات الائتمانات فى جزر البهاما». لم تكن أسماء العملاء تظهر على تقييم الحافظات الخاصة بهم بل إن البنك فى الواقع لم يكن يسجلها كأسماء للحسابات «كنا نقوم بإخفاء أسماء الحسابات وأرقامها بحيث لا تظهر سوى قائمة تحتوى أوراقاً مالية وأملاكاً سائلة وممتلكات يمكن تحويلها إلى نقد من المستحيل تحديد أسماء أصحابها».

قالت إنها لم تشعر أبدا أن ثمة خطأ فيما كانت تفعله، هذا على الرغم من أنها فى معظم الحالات كانت تساعد العملاء على خرق القوانين. قالت إن ما كان

يساعدها، جزئيا، على عدم تفحص ضميرها هو أنه كان دائما ثمة حالات تجعلها تعتقد أنها تقوم بمساعدة أحدهم. على سبيل المثال، لدى بلدان مثل البرازيل ما يسمى نظام حقوق الورثة الشرعيين الذى يملى من يحصل على الأصول فى العائلة بعد وفاة الأبوين ويمكن لائتمان الأوف شور الالتفاف على ذلك. ذكرت كرال إحدى هذه الحالات حيث قام بنكها بتغيير اسم الوريث الشرعى، والذى كان شابا مستهترا، ومنحت الأصول للمستفيدة المفضلة لدى العائلة وكانت ابنة ذات احتياجات خاصة.

كانت كرال تقوم باتصالات مدروسة بكبار المحامين ومديرى الأصول على أمل الانضمام إلى ما يعرف فى المهنة باستعراضات الجمال - عرض للبنوك المستعدة لتقديم الخدمات بحيث يمكن للعملاء وممثليهم استعراضها والاختيار من بينها لإدارة ثرواتهم. كان مفتاح الاختيار هو إقامة علاقة ائتمانية، يمتزج فيها الطيب بالخبيث. الجانب الطيب هو أنك تقدم عائدات قيمة آمنة عن أصولهم، أما الخبيث فهو الثقة فى أن تبقى هوياتهم سرية وخرق القانون لحسابهم. وسعيا وراء تلك العلاقات المراوغة، كانت كرال تحضر مباريات البولو، والأوبرا والحفلات الموسيقية بريو دى چانيرو، وعددا لا يحصى من وجبات إفطار وغداء وعشاء العمل بأغلى مطاعم المدينة.

وعلى الرغم من تنامى تأنيب ضميرها، انتهى الأمر بها فى العمل لدى بنك سويسرى خاص صغير أنيق بجزر الباهاما. لم يكن بنكا عاديا، قالت كرال إنه كان البنك الوحيد الذى شاهدت فيه حقيبة ملابس مليئة بالنقد. قالت «لم يحدث وأن شاهدت عميلا واحدا يدخل من باب البنك. كان المصرفيون وعملاؤهم يذهبون معا فى رحلات صيد، أو لمشاهدة عروض باليه فى بودابست. قالت «وهذه هى الأمكنة التى يحدث فيها ذلك» ومن لهجتها، بدت وكأنها تتحدث عن فعل جنسى شائن. كان البيزنس الحقيقى يعمل من سويسرا، وكانت البهاما مجرد «ساحة انتظار» أو نقطة انتقال للأموال، طبقة أخرى من السرية. أما الدافع الأكبر فكان بالطبع هو الضرورة الملحة لتلقى عائدات الجرائم وتخزينها.

قالت: «شعرت وأننى كنت أقوم ببيع شخصيتى فى سوق العهر من أجل جلب الأموال إلى البنك. ثم انتهى بى الأمر إلى أن أدرك أن البيزنس الذى كنت متورطة فيه يسهم فى استدامة الفقر فى العالم». ثم أضافت «كنت أستمتع بإثارة المغامرة لدرجة أننى لم أتوقف لأفكر ما كان بوسعى عمله سوى ذلك».

كان زملاؤها ينتمون إلى الدوائر الأرستقراطية الأوربية القديمة. وفيما كانت كرال شديدة التميز فى العمل الذى كان منوطا بها، وكان لها صلات عمل وثيقة مع نخبة المحامين والمدراء وما شابه، ظلت هناك فجوة تفصلها عنهم. قالت «كانوا يذهبون إلى حفلات مع أفراد من الأسر الملكية الحاكمة، ومع السفراء. لكننى لم أكن ضمن دائرتهم».

وقتئذ، كان يجرى إحكام تطبيق القوانين فى البهاما بقدر فى أعقاب الإجراءات الكوكبية الواهنة، وانتقلت إلى وظيفة جانبية بالبنك لتعمل مسئولة إذعان [لمراعاة تنفيذ القوانين]. تتباهى بنوك الأوف شور حاليا بالقواعد التى تتّبعها لمعرفة هوية عملائها من أجل استبعاد النقود الرديئة. قد يكون على المودعين تقديم صورة موثقة من جواز سفرهم، مثلا، وإفشاء مصدر أموالهم. أدخلت الاختصاصات القضائية مثل جزر البهاما والكايمان تلك المتطلبات إلى صلب قوانينها، وتوظف البنوك مسئولى إذعان من أمثال كرال. هذه هى النظرية، على الأقل.

فى وظيفتها الجديدة، بدأت كرال تتعلم طرقا ملتوية كثيرة للالتفاف على تلك القواعد. يطلب موظف الإذعان معرفة مصدر الأموال ويتلقى أية إجابات؛ لم يكن يطلب وثائق، حسب ما قالته كرال، التى عرفت مسئول إذعان حُظِر عليه بصراحة رؤية بعض الملفات. كان ثمة مهرب فى قانون البهاما يسمح للمؤسسة بإعفاء بعض العملاء من متطلبات اليقظة طالما كان مصدر إحالة أنشطتهم مؤسسة مالية فى اختصاص قضائى يفترض أن قوانينه صالحة. بين آونة وأخرى يقوم أحد البنوك بالإعلان عن ضبطه حالة غسيل أموال وذلك كى يوضح أنهم يطبقون القانون. قالت كرال إنهم كان يسعدهم عمل ذلك طالما لا يتم فضح شخص أو بيزنس لا يريد البنك أن يتسبب فى إزعاجه.

تم تآكل الأطر القانونية للأوف شور التى تميز بين ما هو مشروع وما هو إجرامى ليحل محلها شبكات ثقة تميز بين الراسخين المحترمين من جهة، وبين المجهولين المشبوهين من جهة أخرى. يريد الأشخاص الذين يملكون أموالا يريدون غسلها، أو استثمارها مع الحد الأدنى من الضرائب أن يعرفوا أنهم يتعاملون مع أناس يثقون أن ليس لديهم محاذير أخلاقية. إذا كان العميل مجهولا بالنسبة للمصرفيين سيكون عليه المرور من خلال كثير من حلقات الأحكام والقواعد؛ أما إن كان العميل موثوقا وراسخا تتساقط القواعد والأحكام. تلك الشبكات القائمة على الثقة والتى تحترم أرستوقراطية الثروة والميزات الاجتماعية وتقاوم القوانين الرسمية، تُمثِّل راحة مطلقة لعملاء البنوك الأثرياء. ليس من قبيل المصادفة وجود تماثلات بين هذه السلوكيات وقواعد سلوكيات المافيا وقوانينها.

قالت كرال «على الرغم من أن تلك البنوك تتنافس فيما بينها إلا أنها أيضا تتعاون مع بعضها. رؤساء تلك البنوك جزء من دائرة للأصدقاء وزملاء العمل تلف حولها الدائرة الاجتماعية بأكلمها- بنية اجتماعية تتداخل فيها علاقات البيزنس. يقومون بتمرير البيزنس بين بعضهم. ينص القانون أن على المرء الإبلاغ عن النشاط المشبوه لوحدة الاستخبارات المالية (FIU) أو للشرطة. لكن الجميع يعرفون بعضهم فى مثل تلك الأماكن الصغيرة. لا يستطيع أحد أن يثق أن يتم التعاطى مع البلاغ بسرية أو من خلال القنوات الصحيحة. ثمة احتمال ضخم أن يكون هناك من يعمل فى FIU أو الشرطة على صلة وثيقة بالبنك الذى يعمل به.. وبإمكان ذلك أن يلحق الضرر بمقدم البلاغ لإثارته القضية».

كان من المفترض أن تقوم كرال بتفحص الحركات المشبوهة على الحسابات - وكان ثمة الكثير منها. نبَّهت مدراءها مرات عدة لكنهم كانوا يردُّون قائلين «هذه عمولات». أكانت رشاوى؟ عمولات عن ماذا؟ قالت إنها مضت تسألهم ولم تتلق إجابات. قالت إن إحدى شركات الائتمان والتى كان مقرها سويسرا وكانت على علاقة بالبنك الذى تعمل به لم تكن تعرض شيئا على موقعها الإلكترونى باستثناء

بعض الصور لنافورة جميلة بچنيف. أضافت «كانت المستندات الزبالة التى يقدمونها لنا لا تصدق، ولا يمكن أن تنطلى على أى وكيل أو وصى مسئول. لم يكن لدينا أى سند يوضح من واهب الائتمان أو ما الأصول أو مصدرها. اعترضتُ بشدة، لكن البنك كان يتقبل ذلك».

مضت محاذيرها تنمو بمرور الوقت وبدأت تشعر بالوحدة الشديدة فى المكان. «لم أستطع إخبار خطيبى - كان من المفترض أن ألتزم بالسرية المصرفية. كان يعرف أننى أعانى من ضغوط شديدة بسبب أشياء لا أستطيع التحدث عنها. وعلى الرغم من أنه كان إنسانا صبورا إلا أنه لم يكن يسيرا بالنسبة له، أن يجدنى فى نهاية اليوم شاحبة منهكة ومريضة، فى وجود أشياء تحدث لا يستطيع أبدا معرفة شىء عنها».

تحدثتْ إلى مسئولى إذعان آخرين ووجدتهم يشعرون بالعجز مثلها. تتذكر: «الخوف كان يعم المكان. كنت أشعر أننى أواجه معضلة.. يريد معظم العاملين أداء عملهم، وحماية البنك والبلد من الفضيحة، وأيضا أداء واجبهم الأخلاقى والقانونى».

ثرثرت مع كرال عن تجاربى فى جزر الكايمان مؤخرا. عما حدث حينما كشفتُ لإحدى أوائل الشخصيات التى أجريت حوارات معها فى الكايمان عن روابطى مع منظمة ناقدة للملاذات الضريبية. انتهى ذلك اللقاء فى غضون دقائق. كان صديق مشترك قد أحالنى إليها، وبعد لقائنا تلقى صديقى عدة إيميلات منها تذكر كيف شعرت بعدم الارتياح بعد اللقاء وتؤكد على ذلك، وتطلب وعدا بعد وعد بألا أذكر اسمها أبدا.

دائما ما بدا الأشخاص الذين التقيتهم يشعرون بأنه من غير اللائق أن أوجه إليهم أسئلة حول كيف يمكن لأى شخص أن يوازن بين ازدهار سكان الجزر البالغ عددهم ما يربو قليلا على ٥٠٠٠٠ نسمة وثرائهم ضد مصالح ٣٥٠ مليون أمريكى شمالى، و٦٠٠ مليون أمريكى لاتينى، أو ٦٠٠ مليون إفريقى. فى أفضل الأحوال

كانوا يغيرون الموضوع. لكن، ما كان يثير دهشتى بدرجة أكبر هو أننى ورغم ثقتى فى آرائى كنت أجد نفسى أشعر بالخزى حينما أعبّر عنها فى جزر الكايمان. فهمت كرال تلك المشاعر على الفور. قالت «حينما كنت أخطط للرحيل من جزر البهاما، كان أصدقائى هناك يقومون بتعريفى بفرص أخرى فى مجال المصارف الخاصة. كانت فكرة مواصلة العمل فى تلك المهنة تشعرنى بالقرف لدرجة الغثيان الجسدى، هذا على الرغم من وجود أصدقائى الأعزاء حولى يؤدون نفس العمل فى تلك الصناعة ويحاولون مساعدتى. كيف كان لى أن أقول لهم إننى لا أستطيع مواصلة العمل فى ذلك المجال فيما كانوا هم مازالوا يعملون به. شعرت بالدنس والقذارة من كل اتجاه، القذارة لأننى مارست ذلك العمل، وشعور بالدنس لأننى لم أكن صادقة وصريحة كما يجب مع أصدقائى».

أبلغتنى ستافنى پاديلا - كالتنبورن، وهى أم لطفلين وتجمعنى بها صداقة قديمة، وكانت تسكن الكايمان حتى وقت قريب، أنها حينما انتقلت للعيش هناك سرعان ما أدركت أن ثمة حدوداً غير منطوقة للفضول والصراحة. قالت «حينما تعيش هناك، فإن ثمة شعوراً بوجود شىء تحت سطح الأشياء، ولم أرِد أن أنظر. عرفت أن الإجابة ستكون معقدة بدرجة تفوق قدرتى على التعامل معها، لا تستطيع التحدث إلى الناس. ثمة خط غريب غير مرئى لا تستطيع عبوره. إنها حالة عقلية شبه/ اختيارية من الرقابة الذاتية».

لدى زيارة لى لجزر الكايمان عام ٢٠٠٩، كنت أثرثر مع سياسى كايمانى رفيع المستوى فى منزله، حينما دخل رجل كايمانى أسمر البشرة متين البنية فى أربعينيات عمره، يلبس قميصا أزرق برقبة عالية، وشورت كاكى ونظارة شمسية وقدّم نفسه بصفته «الشيطان». علمت أنه كان يعمل فى مجال تطبيق القانون الدولى وأنه كان قد قضى أعواما يتقصى الخطايا الكوكبية المتفشية بجزر الكايمان. ذكر، على سبيل المثال بعض عمليات تاجر السلاح الدولى ڤيكتور باوت والتى لم تصل الإعلام أبدا وتحدث عن صناديق التحوط وصناديق الأموال

المشتركة، والناقلات ذات الأهداف الخاصة والقطاعات التى تعمل فى أموال الجريمة وترتكب الجرائم وغير ذلك مما يجرى بجزر الكايمان، هذا على الرغم من أنه رفض الدخول فى أية تفاصيل. حذرنى وقال إن علىَّ أن أراعى سلامتى الشخصية لأن المكان شرير خبيث. قال إنه اهتم بالكشف عن أشياء يحرص المسئولون على أن تظل مخفية، وجعله هذا عدوا للمؤسسة، ولهذا السبب، أسمى نفسه بالشيطان، لأنهم يعاملونه كشيطان. قال إنهم يفرضون على من لا يروقهم العزلة الاقتصادية ويدمرون مصداقيتهم ونزاهتهم ويجردونهم من كرامتهم ويلتزمون بالعمل وفقا لقانون الصمت. قال إن ثمة عصبة سرية، يجتمع أفرادها ويقررون أن شخصا ما يتسبب فى المشاكل، ويرسلون إليه الإشارات؛ وإن الشبكات الماسونية ذات السطوة وغيرها تنشط بالمكان. قال إن العصبة لا تضم السياسيين لكنهم يخبرونهم بما عليهم فعله. تدخل مضيفى قائلا إن أسلوب الحديث عن تلك العصبة يماثل الأسلوب الذى يتحدث به المرء عن الأشباح. قال «الشيطان» إن الأمر الصعب هو أن هؤلاء الذين يرتكبون ما يعتبره المجتمع الدولى أمورا غير مشروعة أعضاء فى مجالس الإدارات، ويحتلون مناصب رفيعة وينظر إليهم على أنهم رجال دولة.

تفتخر جزر الكايمان بقوانينها التدخلية التى تستوجب معرفة كل شىء عن العملاء، وتلك القوانين متشددة على الورق فقط، حيث إنه، وكما اكتشفت بث كرال بالبهاما فإن تلك الأحكام والقوانين لا يُعمل بها إذا كان الشخص أو البيزنس جزءا موثوقا من الشبكة. قال الشيطان «إذا لم يكن لك علاقة مع إحدى المؤسسات، سيصرون على معرفة كل شىء عنك، حتى مقاس ملابسك الداخلية، أما إن كانت لك علاقة ظلت قائمة لفترة زمنية مع أحد البنوك، فلا تنطبق القواعد عليك. أيضا إذا ثبت أنك شخص ثرى، لا تتم مساءلة صدقيتك». ذكرتنى كلماته بمذكرة داخلية فى بنك ريجز كشفت عنها عام ٢٠٠٤ لجنة تقصى الحقائق الدائمة الأمريكية. تقول المذكرة «العميل شركة استثمارات خاصة تتخذ من البهاما موطنا لها وتُستخدم

كناقلة لإدارة احتياجات الاستثمار للمالك المستفيد، وهو مهنى متقاعد حقق نجاحا كبيرا أثناء حياته الوظيفية، وراكم ثروة أثناء حياته تمكنه من التقاعد بأسلوب نظامى». كان «المهنى المتقاعد» هو أوجست بينوشيه الطاغية التشيلى والقائد الأعلى لعمليات التعذيب.

فيما بعد، أعدتُ قصة «الشيطان» وحكاية كرال على أسماع محاسب كان قد عمل بجزر الكايمان، وأكد لى جازما مصداقية كل ما جاء بهما. قال إن التهديدات التى يتلقاها «الفضوليون» جادة، وأنه قد ينتهى بهم الأمر إلى السجون والمعتقلات ثم روى لى عدة قصص عن حالات موت غامضة بما فيها قصة فردريك بيس وهو مصرفى سويسرى وجد ميتا فى شنطة سيارة محترقة ووجد على جسده آثار إصابات بآلات حادة.

وصف محدثى الذى كان قد عمل مديرا لصناديق تحوّط، ومسئول إذعان، وكبير محاسبين، كيف أنه بدأ ببطء يعرف ما كان يحدث، قال «بدأت أشعر بعدم الارتياح بعد وصولى بثلاث سنوات أو أربع. كنا نُدير البيزنس من خلال الحسابات وهو أمر بدا لى مشبوها. كان بإمكانى أن أجمع بعض المعلومات من هنا وهناك لأصل إلى بعض النتائج لكن لم يكن باستطاعتى طرح أى أسئلة. حتى إذا كان لديك إشارات أو قرائن، لم يكن باستطاعتك التحدث. لكننى تحدثت وكانت النتيجة أننى كنت أتلقى معلومات أقل فى الاجتماعات. كانت المعلومات تتم مناقشتها مسبقا. شعرت أن ثمة تمثيلية كانت تؤدى». بدأ يصبح موضع الشكوك وبدأوا يثقلونه بالعمل: ١٢٠٠ ساعة عمل إضافية فى العام دونما مكافأة حيث أبلغه المدير التنفيذى أن ذلك كان جزءا من وظيفته.

«فى غضون عامين كان قد جرى تغيير ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من العاملين كان يتم التخلص ممن لا يتوافقون مع النظام. اطرح أسئلة، يتم فصلك أو تحميلك أعباء أكثر من طاقتك حتى تستقيل. لم يتم هذا بأسلوب واضح صريح، مثلا، لا يستدعونك إلى اجتماعات ويطلبون منك عدم طرح أسئلة، إنهم أناس مثقفون

متعلمون – لديهم وسائلهم الخاصة لتوصيل الرسائل. تتعلم قراءة ما بين السطور لا يقولون إننى أهددك، بل إن هذا الشخص لا يتسق مع الصورة. لقد قضيت أعواما طويلة فى هذا البيزنس وأعرف ما يعنونه».

يحتاج المرء إلى تصريح عمل كى يقيم بجزر الكايمان؛ إذا تسبب أى أحد فى مشاكل – سواء كان مسئولا بالشرطة، أو محاميا، أو منظِّما، أو مراجع حسابات – يقوم مجلس الحماية بكايمان، الذى يمنح التصاريح، بإلغاء تصريحه. يدُرك الأجانب بكايمان هشاشة وضعهم.

أردف محدثى قائلا إن معظم من يعملون بالأوف شور لا يرون سوى أجزاء صغيرة من الصورة الكبرى كى لا يستوعبوا ما يجرى:

مثلا، إذا تم إنشاء ائتمان بكايمان، فيما توجد حافظة الأوراق المالية بسويسرا، لن تستطيع الحصول سوى على أقل القليل من المعلومات فى كايمان ولن تعرف سبب ذلك. إن من يرتكبون الجرائم– الذين ينشئون الائتمان أو الناقلة ذات الأهداف الخاصة يجلسون فى نيويورك أو لندن. أما الموظفون، فهم فى معظمهم أناس شرفاء يحاولون بذل جهدهم؛ والمحامى أو عضو مجلس الإدارة المنتدب، أو كبير المسئولين عن العمليات هم من لديهم المعلومات.

«إذا أطلقت صفارة الإنذار ومكثت بالجزيرة، لن تكون لديك أية حماية. إذا تحدثت بصراحة فى أحد الأماكن، ستعمل الشبكة بأسلوب بحيث لا تتمكن من الحصول على عمل مرة أخرى أبدا. إنه انتحار جسدى واقتصادى. ليس ثمة سبيل تحصل به على الحماية. أشاهدت فيلم The Firm [المؤسسة] لجون جريشام؟ إن الأوضاع هنا أكثر سوءا. لا يقتصر الأمر على المحامين، بل يشمل البيئة السياسية بأكملها».

ثمة ما يخنق المعارضة فى الحياة بالجزر، ويشجع أسلوب التوافق مع الجماعة السائد. فى روايته «الثلوج تتساقط على أشجار الأرز» يبلور دايفيد جوترسون جوهر هذا المزاج النوعى. يقول «إن العدو فى الجزيرة عدو إلى الأبد. ليس ثمة

فرصة للنمارج في مثل تلك الخلفية المجهولة، ليس ثمة مجتمع مجاور تنتقل باتجاهه. يتطلب مشهد الجزيرة نفسه من ساكنيها مراقبة خطواتهم لحظة بلحظة، يعانون كثيراً من الكوابح النفسية التي تجعلهم يخشون الانفتاح على الأغراب».

لا تستطيع الاختباء في جزيرة صغيرة. تجعل قدرة سكانها على الحفاظ على إجماع مؤسسي وقمع مثيري المشاكل من تلك الجزر أماكن مضيافة بخاصة لأنشطة الأوف شور المالية بحيث يطمئن رجال المال الدوليون على أنهم يمكنهم الوثوق بالمؤسسات المحلية كي تحول دون وجود سياسات ديموقراطية تتدخل في بيزنس صناعة النقود. لم يكن مصدر هذا التوافق الجمعي هو جزر الملاذات - فهي مجرد عُقدٍ محصنة في شبكات القوة الكوكبية الأكبر بقيادة بريطانيا وغيرها من القوى الكبرى- لكنها غدت تؤوي تكتلات من التوجهات المعادية للحكومات، القامعة للفقراء والمستهينة بهم والتي مصدرها أماكن أخرى، تُجمّعها وتسمح لها بالازدهار دونما رقابة أو كبح.

يصف چون كريستنسن، المستشار الاقتصادي المنشق، كيف واجه مواقف أوف شور يمينية متطرفة لدى عودته عام ١٩٨٦ إلى موطنه بجزيرة چرسي في أعقاب انتهاء عمله بالخارج كاقتصادي تنمية. كان ذلك عام التحرير المالي الأكبر الذي قادته ذا سيتي أوف لندن ووجد ذلك الملاذ الضريبي وسط طفرة ازدهار مذهلة. كان العمل يجري على قدم وساق لهدم البيوت القديمة ومحال هدايا السياح والمحال التجارية بسانت هليير عاصمة چرسي الجميلة ليحل محلها بنوك ومبانٍ مكتبية ومواقف سيارات وبارات. ذهب إلى وكالة توظيف حيث أخبروه أن بإمكانه الحصول على الوظيفة التي يريدها. وفي اليوم التالي، تلقى ثلاثة عروض.

بدأ العمل مع شركة محاسبية واختص بمائة وخمسين عميل خاص. كانت الشركة تؤدي عمليات التلاعب بالفواتير reinvoicing، تلك الممارسة التي وصفتها سابقا حيث يتوافق الشركاء التجاريون على سعر للصفقة، ثم يقومون بتسجيله رسميا بسعر آخر وذلك من أجل نقل بعض النقود سرا عبر الحدود. من بالغ

الصعوبة تبين كمّ الأموال التى تتدفق من خلال تلك الممارسة. تقدر «منظمة النزاهة المالية» بواشنطون أنه يجرى استنزاف حوالى ١٠٠ مليار دولار سنويا من البلدان النامية من خلال تلك الممارسة وحدها. ويماثل هذا حجم المعونات الأجنبية من البلدان الغنية جميعها. إضافة إلى ذلك- وحسب ما قاله كريستنسن، فقد كانت الشركة المحاسبية تمارس يوميا أعمال الأوف شور المعتادة الخاصة بهروب رءوس الأموال وتحاشى الضرائب ونقل رءوس الأموال إلى الخارج.

عمل كريستنسن بتلك الشركة المحاسبية مدة عشرين شهرا وكان يتعاطى بشكل أساسى مع عملاء مقيمين ببلاد قد ارتبطت تاريخيا ببريطانيا، مثل جنوب إفريقيا، حيث كان الكثير من عمله يتعلق بالتهرب من العقوبات المناهضة للآپارتايد، وبنيچيريا وكنيا وأوغندا وإيران. قال إنه كان شخصا مطّلعا وكان يقوم منهجيا بدراسة آلاف الملفات. وتدريجيا، بدأت الصور المختلفة تتشكل أمامه. مثلا أدرك، فى إحدى الحالات أن العميل كان شخصية سياسية يُخفى هويته. علِم أيضا أن سياسياً فرنسيا يمينيا رفيع المستوى كان يستخدم نفوذه للحصول على تراخيص تخطيط لحساب بعض المستثمرين وصفقات مِلكية فى أنحاء فرنسا، ولم يكن يتسنى لأحد فى فرنسا اكتشاف تلاعبات ذلك السياسى لأن الإجراءات كانت تتم فى چرسى. أيضا، فإن تدرج السلم الوظيفى لا يتيح لصغار العاملين بالأوف شور، معرفة سوى جزء العمل المناط بهم فقط والذي لا يكشف شيئا. لكنه، وبصفته شخصا مطلعا على بواطن الأمور أمكنه تجميع المعلومات عن التلاعبات السوقية والتبادلات التجارية البينية - قال إن المتلاعبين والمزورين كانوا ينتمون إلى أسر كبيرة ويحتلون مناصب رفيعة. لكنه رفض الكشف عن أية تفاصيل محددة لأنه كان قد وقّع على أيمانٍ وعقود نافذة مدى الحياة، وكان الحنث بها يعنى أن يُقتل وتلقى جثته فى حفرة.

مضى يقول إن التلاعب بالفواتير reinvoicing هو من إجراءات البيزنس العادية فى عالم الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية. «كانوا يعتقدون أنها

من ممارسات البيزنس الطيبة ويبررونها بأساليب كثيرة: يحمى الأجانب أموالهم من المخاطر السياسية أو العملات غير المستقرة؛ شعوب إفريقيا تعانى الفقر لأنهم فاسدون ولا يحبون العمل؛ البلاد فقيرة، من ثم فنحن نرسل لها أموال المعونات. كانوا يرفضون مجرد التفكير فى النظم الاقتصادية.

عمل مع العملاء، الواحد تلو الآخر فيما أصبح نهر النقود الذى يتدفق على جرسى فيضانا. حينما عبّر عن عدم الارتياح عن أصول بعض تلك الأموال، وكان الكثير منها يتدفق من إفريقيا. تم تجاهله. وفى أحد أيام الجمعة، وقبل فترة استراحة منتصف النهار أخبرته مشرفة القسم الذى يعمل به أنها لا تريد مناقشة هذه الأمور وأنها لاتهتم البتة بإفريقيا، تلك القارة المتخلفة اللعينة. كان موقفها نمطيا. كانت الربحية مرتفعة إلى حد الإفراط، ولم يحاول أحد أن يرى الرابطة بين أفعالهم وإجراءاتهم والجرائم التى ترتكب فى حق الأماكن الأخرى والظلم الذى يقع عليها. «لم يهتم أحد من الوسطاء الماليين المتورطين - البنوك، مكاتب القانون والمحاماة، المحاسبين، مكاتب المراجعة المحاسبية- بالإبلاغ عن التحويلات غير المشروعة أو حتى مساءلتها». التقى أحد معارفه فى طفولته، وكان قد أصبح محاسبا قانونيا، وجلسا يتحدثان فى أحد الأماكن العامة:

أخبرته عن الهند وماليزيا، وعن تهريب الأموال وما شابه - لكنه سرعان ما أبدى عدم الاهتمام. لم يكن يهتم سوى بالتوافه: حفل ليلة البارحة، نوع السيارة التى أقتنيها ومن أضاجع- إلخ. أصبت بصدمة. كانت الأفكار التى ألتقيها فى جرسى متطرفة: عنصرية عميقة، مشاعر قامعة، توجهات استهلاكية عدوانية بشعة، وكراهية شبه متعصبة لأية أفكار تقدمية».

اقتضى الأمر سنوات حتى تسربت بعض التشريعات التقدمية إلى جرسى من العالم الخارجى. بعد عودته إلى جرسى عام ١٩٨٦، تصادم كريستنسن مع السير جوليان هودج، أحد أعمدة المؤسسة المصرفية فى جرسى ومن كبار المدافعين عن التمييز العنصرى والدعاة إلى الإمبراطورية، والتحرير الاقتصادى المطلق، كما

يتذكر شجارا فى اجتماع عام بينه وبين المقدس پيتر مانتون، وكان رجل دين أنجلكانيا وعضوا بمجلس شيوخ جرسى حيث قال علنا إن حال السود فى ظل نظام الأبارتايد بجنوب إفريقيا كان أفضل من حالهم فى أى مكان آخر. كان السياسيون هناك معادين للمساواة بين الرجال والنساء ولتوفير الفرص المتساوية للنساء، ولجميع أشكال الديموقراطية السياسية والاجتماعية، مثل نظرائهم فى مراكز الأوف شور الأخرى.

من السهل فى الاختصاصات القضائية الصغيرة - وليس الجزر بالضرورة - ظهور عُقَد النقص الجماعى، حيث يرى السكان أنفسهم بصفتهم مدافعين شجعاناً عن المصالح المحلية فى مواجهة ضراوة جيرانهم الأكبر وفتونتهم. ليس ثمة سوى خطوة صغيرة واحدة تفصل بين تلك النظرة الذاتية التى لا تثق فى الآخرين، وبين نظرة التحرر من الأحكام والقوانين التى ترى أى منفعة ذاتية تقوم على حساب الأغراب نوعا من المقاومة الشجاعة ضد الطغيان. بالطبع، تتعاشق تلك النظرة مع إطار الأوف شور الأخلاقى القائل بأن مشاكل الآخرين لا تخصهم والاعتقاد بأن حقوق المواطنين والحكومات فى الأماكن الأخرى غير منطقية ولا أهمية لها، وأن الديموقراطية تعنى طغيان الجماهير والنظر إلى فكرة المجتمع ذاتها بغير اهتمام، بل وبازدراء.

يتسق توفير منشآت يتلافى من خلالها الأجانب دفع الضرائب فى بلادهم مع هذا الإطار، وكذلك كراهية الضرائب العامة. يمكن أن تصل هذه المشاعر إلى حد التطرف. يُسمّى كونراد هاملر، وهو مصرفى سويسرى رفيع المستوى، ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا «دولا غير شرعية» بسبب ضرائبها العالية، ويعتبر التهرب الضريبى دفاعا مشروعا من قِبل مواطنين يحاولون الهروب من القبضة الحالية لمن يديرون دول الرفاه الاجتماعى الكارثية وسياساتها المالية.

تتميز مواقف الأوف شور بالتماثل بين الذرائع والنهج والأساليب والتوجهات النفسية لجماعة كوكبية متماثلة فكريا وثقافيا لكنها موزعة جغرافياً. يسكن عالم

الأوف شور مزيج غريب من الشخصيات: أفراد من الطبقة الأرستوقراطية الأوروبية القديمة ممن مازالوا يملكون القلاع؛ مؤيدون متعصبون لإين راند الكاتب اليمينى الداعى للتحرير الاقتصادى أعضاء من وكالات الاستخبارات العالمية، مجرمون كوكبيون وسياسيون مستبدون سابقون نهبوا شعوبهم، خريجو المدارس النخبوية البريطانية، وعدد وافر من المصرفيين، ومجموعات من اللوردات وسيدات المجتمع الراقى. بعبع الجميع هو الحكومات والقوانين والضرائب، وشعارهم الحرية.

كما يوضح كريستنسن، كان تركيز المواقف المتطرفة بچرسى داعما لذاته. قال: «غالبية الأشخاص الليبراليين من أمثالى غادروا الجزيرة ليلتحقوا بالجامعة ولم يعد أحد منهم تقريبا. شعرت بالقتامة والاكتئاب على غير عادتى. بدا وأن كل القيم التى كنت أومن بها لم يعد لها أهمية. ولم يكن ثمة من ألتجئ إليه». كان على وشك الرحيل لكن مارك هامبتون، الباحث الأكاديمى الذى كان يحاول تجميع إطار يُفهم من خلاله الملاذات الضريبية أقنعه بأهمية فهم النظام من الداخل. قال كريستنسن «تخفّيت، ليس لأننى كنت أريد أن أهيل القذارة على الأشخاص والشركات، بل لأننى لم أستطع فهم النظام، وكذلك لم يستطع الأكاديميون الذين تحدثت معهم. لم يكن ثمة أدبيات ذات قيمة عن الموضوع». مضى كريستنسن يواصل عمله على الموضوع لمدة اثنتى عشرة سنة، وعمل فى عدة شركات قبل أن يصبح مستشار چرسى الاقتصادى، وعندما تم تعيينه فى ذلك المنصب فى عام ١٩٨٧ بدأ يشعر بضغط ما يعنيه الوقوف فى مواجهة الإجماع الكامل الشامل. ووُجِه بمقاومة شرسة أثناء اجتماعات للجنة المالية والاقتصادية واللجان الحكومية الأخرى، ووجد أن التعبير عن عدم الموافقة كان يتطلب منه الجهد والقوة والشجاعة. شعر بأنه كان ينتحر.

ثمة مقولات محلية ثلاثة تُكَبسل المواقف فى چرسى: «لا تنشر غسيلك الوسخ على الملأ»؛ «لا تُقَلقل القارب»؛ «إذا لم ترقك الأمور هنا، يمكنك أن تستقل قاربا فى الصباح وترحل».

تمتلئ جرسى بالشبكات والجمعيات النخبوية السرية التى تقوم على أساس العضوية. والتى تتخلل الحياة فيها، وترتبط نمطيا بالقطاع المالى. بعد أن تم تعيينه مستشارا اقتصاديا وجد كريستنسن الكثيرين يأتون للقائه ويطلبون منه الانضمام إلى محفلهم الماسونى ويعرّفونه على العلامة السرية: ثنْيِ سبابته على نفسها لدى المصافحة. قال إن هؤلاء كانوا أشخاصا لا يكاد يعرفهم يأتون إلى مكتبه ويمضون فى الثرثرة، ثم يطلبون منى صراحة الانضمام إلى المحفل. كان هؤلاء مصرفيين، وتجارا كباراً، وسياسيين رفيعى المستوى، أضاف إن المرء لا ينظر إلى أيدى هؤلاء، لكنه يشعر بنتوء يشبه الورَم لدى مصافحتهم. شعر أن ثمة قذارة صبيانية فى تلك الممارسات، وأنها كانت تشبه سلوكيات شِلل الطلبة القدامى، «إما أنك معنا، أو ضدنا». إذا كنت منهم «كان هذا يعنى أن بإمكانهم الثقة بك أن تفعل الصواب دون أن يخبرك أحد - معنى خبيث لِلَفظِ «ثقة». وفى النهاية صنفونى على أننى غير أهل للثقة وكثيرا ما سمعتهم يقولون إننى لست واحدا منهم».

خضع الإعلام أيضا للإجماع المؤسسى العام. كانت شركة يترأسها السناتور فرانك ووكر، الذى كان يترأس أيضا «لجنة المال والاقتصاد» ذات السطوة وأحد أعتى المدافعين المفوَّهين عن صناعة جرسى المالية، كانت هى مالكة أهم صحيفة بجرسى حتى عام ٢٠٠٥، ولم يجد سوى القلة القليلة فى هذا أمرا شاذا. ترك ووكر الصحيفة عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أنها الآن تنشر بعض وجهات النظر المعارضة بين آونة وأخرى، إلا أن تَوجّهها التحريرى الغالب ومحتواها، يحابى بقوة صناعة الملاذات الضريبية.

دائما ما تكون النخب غير الخاضعة للمحاسبة غير مسئولة وقد خبرت بنفسى جزءا من عفن نظام الحكم بجرسى فى اليوم الأول من زيارة قمت بها للجزيرة فى مارس ٢٠٠٩ حيث كان العنوان الرئيسى لصحيفة جرسى إيفيننج پوست هو «المجلس فى فوضى عارمة» وأوردت تلك القصة الإخبارية كيف اشتكى السناتور ستوارت سيڤرت، السياسى المحلى الخلافى الذى يتمتع بشعبية، أثناء انعقاد جلسة

المجلس النيابى من أن وزير الصحة الذى كان يجلس إلى يمينه كان يهمس فى أذنه بشتائم بذيئة ذكرها، وكيف أن الوزير وقف وأنكر الاتهامات، وكان البى بى سى يبث وقائع الجلسة على الهواء.

ظل سيڤرت ضحية محاولات قمع الاعتراض. قال «يتم إخضاع أية شخصية معادية للمؤسسة للرقابة. ثمة مناخ من الخوف. إن من يجرؤ على الاختلاف يصبح شخصا معاديا لچرسى، عدوا لچرسى، خائنا وغادرا. تسود المكان البروپاجندا الستالينية». بعد بضعة أسابيع من زيارتى، ألقى ثمانية ضباط شرطة القبض على سيڤرت واحتجزوه سبع ساعات فيما قاموا بتفتيش منزله، وملفاته الخاصة بما فى هذا حاسبه. فى اليوم التالى أخبره مدير موقعه الإلكترونى أن أحدهم كان يحاول قرصنة «كلمة السر». حينما قمت بمهاتفته بعد ذلك مباشرة وجدتُ أنه قد سجل رسالة على آلة الرد الآلى تعكس شخصيته المشاغبة: «لا تخيفك رقابة الشرطة وتنصتهم على هاتفى. تحدث بحرية لأنك لا تخرق القانون».

فى أكتوبر ٢٠٠٩، وفى أعقاب اتهامه بتسريب تقرير للشرطة عن سلوك إحدى الممرضات، هرب سيڤرت إلى لندن وطالب، بمجلس العموم، بحق اللجوء السياسى قائلا إنه لا يمكنه أن يلقى محاكمة منصفة بچرسى. قام چون هِمنج، عضو البرلمان عن الحزب الديموقراطى الليبرالى، باستضافته فى شقته وأعلن أنه لا ينبغى السماح بتسليمه إلى چرسى كى يمثُل أمام محكمة لا تراعى مبادئ القانون والعدالة. وحينما عاد سيڤرت إلى چرسى فى مايو ٢٠١٠ ليخوض معركة انتخابية ألقى القبض عليه بالمطار حيث قال «إن هذا مجتمع بدون كوابح أو توازنات تحكمه أوليجاركية مستبدة. إنها دولة حزب واحد، وقد ظلت هكذا لقرون عديدة».

بما أنه من الصعب الإيتان بتبريرات فكرية منطقية لاستضافة نظام أوف شور مالى سرى، فإن الأسلوب المتبع السائد هو الهجوم على المعارضين. تتكون معظم تلك الهجمات من ادعاءات وضيعة وإلماحات وتشويهات للسمعة: هذا الشخص جاهل، يدفعه الحقد، يتميز بالأمية الاقتصادية، غير أهل للثقة، مختل أخلاقيا أو

مختل عقليا. يتذكر الدكتور مارك هامبتون، الأستاذ المحاضر بجامعة بورتسماوث والذى اعتاد الذهاب إلى جرسى فى رحلات ميدانية، كيف أن السلطات كانت متعاونة معه إلى أن وجه نقدا علنياً لوضع جرسى كمركز أوف شور، وأصبح ذا حضور بالإعلام. غَدَت زياراته الميدانية غير مرحب بها. قال هامبتون «بدأوا ينشرون تقارير سلبية عنى ويوجهون إلىّ البذاءات. أوحوا بأننى أحمل دكتوراه مشبوهة زائفة، وقالوا إننى أقوم بتزييف تقاريرى، وإننى مُدَّعٍ تافه. رفضوا إضافة لقب دكتور إلى اسمى. لا أهتم بذلك، بل إن طلبتى ينادوننى باسمى مجردا. لكن هذا كله كان وسيلة لنزع صفة المهنية عنى».

قال چف سادرن، وهو نائب معارض، إنه الآن يحاول ألا يدلى بآرائه علناً، وأن آخر مرة فعل فيها هذا، نشرت صحيفة جرسى إيڤيننج پوست صورته فى هيئة هتلر. يصف هو وصديقه السناتور ترڤور پيتمان كيف يتم تصنيفهما على أنهما «مخربان لجرسى» أو «الأعداء الداخليون». يُتهمان علنا بدوافع حقد شخصية، وتصدر إلماحات بوجود دوافع أشد قتامة. حينما تحدثنا، كان سادرن، وشونا، زوجة پيتمان و هى أيضا نائبة بالبرلمان، يحاكمان بتهمة مساعدة السكان العجزة والمعوقين على ملء طلبات للتصويت بالبريد، وكان هذا خرقا للقانون الانتخابى الغامض. وُجِدا مذنبيْن وحُكِم عليهما بالغرامة.

كثيرة هى القصص التى استمعت إليها ممن تجرؤا على إبداء اعتراضات على ممارسات الأوف شور السرية بجرسى أو على نهب النخبة الحاكمة للأموال، وما تعرضوا له من قمع وتشويه سمعة وبذاءات، وقالوا إن على قمة قائمة من يوصفون بالخونة، بدرجة فرض العزلة الاجتماعية عليهم، هو كريستنسن. أكد لى من تحدثت إليهم جوَّ الخوف والرعب الذى يسود المكان كما وصفه سيڤرت.

وعلى الرغم من أن جرسى قد تبدو بريطانية جدا للزائر العابر، بيد أنها مختلفة جداً جداً عن بريطانيا التى أعرفها.

• • •

فى الدول شديدة الصغر يعرف الجميع بعضهم، من ثم، فإن تعارض المصالح

والفساد أمور حميمة. يمكن للمطلعين على بواطن الأمور بجرسى أن يمضوا ساعات وهم يتحدثون عن هذه الأمور، وعن الفساد بخاصة. أحيانا يكون تعارض المصالح جزءا متعوضنا فى البنية السياسية ذاتها. لسنوات عديدة، تولَّى ويليام بيلهاتشى، المدعى العام، قضايا فى محاكم تخضع لإشراف شقيقة السير فيليب بيلهاتشى، العمدة أو «مساعد الشريف». بجرسى والذى يُعيّن من قبل ملكة إنجلترا، ويتولى فى نفس الوقت منصب كبير القضاة بمحكمة جرسى الملكية ورئيس مجلس النواب. بتعبير آخر، يشرف شخص واحد على الحياد القضائى، فيما هو مسئول أيضا عن إبراز صورة لاستقرار الحياة السياسية وتمتعها بالاحترام. من ثم، تصبح الفئة المهيمنة مرادفة لمصالح جميع السكان. ليس ثمة مراكز دراسات أو جامعات مستقلة، أو كيان صغير للخدمة المدنية، أو فصل واضح بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، أو مجلس تشريعى ثانٍ لتفحص مداولات مجلس النواب وقراراته. يقول كريستنسن إنه أثناء عمله مستشارا اقتصاديا لجرسى، لم يكن من المسموح للجمهور حضور اجتماعات اللجان، أو تفحص أجنداتها أو أوراق سياساتها، كما أنه لا يوجد سجل للنقاشات البرلمانية حول القوانين المهمة.

تمتد تلك المشاكل لتشمل الأسلوب الذى تدار به صناعة المال. لا يوجد فى جرسى إجراءات ذات مصداقية مستقلة لتفحص أنشطة الأوف شور المالية أو تنظيمها. فى عام ٢٠٠٢، أوجز إصدار عن اتحاد الشئون الحسابية والبيزنس، وهو أحد أكثر تحليلات سياسات جرسى تفصيلا، الوضع بوضوح: «معظم سياسيى جرسى رجال أعمال. يمارسون الضغوط لصالح البيزنس ويعملون من أجل مصالح البيزنس. يقومون بصياغة التشريعات وتنقيحها وتمريرها. أيضا، يعملون أعضاء فى الكيانات التنظيمية، أى أنهم، واقعيا، يعملون «حراساً لبوابات» [البيزنس] ويقومون فى نفس الوقت بالفصل فى الشكاوى منه وفى ممارساته السيئة. يشغل السياسيون مناصب فى مجالس إدارة الشركات التى من المفترض أن يقوموا بتنظيمها».

وعلى الرغم من أن العلاقات الوثيقة حتمية فى جزيرة صغيرة كتلك، إلا أنه، ولهذا السبب تحديدا، فإن چرسى تحتاج لمزيد من عمليات التفتيش، ومزيد من الشفافية لإيجاد توازن فى مواجهة التوجه المتعضون لتعارضات المصالح. ولهذا أهمية خاصة حيث إن چرسى تلعب دورا مهما فى المجال المالى العالمى. إنه يؤثر فى حياتنا جميعنا. يكره الممولون المتخوفون الأماكن الفاسدة بدرجة الفوضى، وكذلك يكرهها منظمو الأوف شور. تواجه الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية والغارقة فى القانورات هذا بابتداع أداءات نزاهة متشددة، «مسرح استقامة» يقتضى عرضاً متكرراً للرسالة الأساسية – «نحن نظاف، جيدو التنظيم، اختصاص قضائى شفاف ومتعاون» – رسالة تصقلها وتُلمِّعها تعليقات وإطراءات مختارة بعناية لكلاب حراسة الأوف شور منزوعة الأنياب مثل قوة مهمات العمليات المالية الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولى أو بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. يعتمد هذا المسرح أيضا على رفض الاشتباك مع النقاد. وكما عبر مسئول رفيع المستوى بالكايمان حينما طلبت حوارا معه «ليس ثمة قيمة نكسبها حينما نُرى ونحن نشتبك معك. الأحرى أن العكس صحيح». مازال كريستنسن وزميله ريتشارد مرفى يطرحان تحديا قائما لمؤسسة چرسى للدخول معهما فى حوارات متلفزة عن صناعة الأوف شور على أرض محايدة. لم تقبل أية شخصية رفيعة المستوى بچرسى هذا التحدى أبدا.

ربما يكون أمضى الأسلحة التى تستخدم ضد النقاد المحليين هو سوق العمل. أخبرنى مواطن من چرسى فى أواسط عمره، طالبا منى عدم ذكر اسمه، أن حياته الوظيفية دُمِرت بعد أن تحدث علنا عن حالة فساد أوف شور كان قد عمل عليها. قال «لدىَّ جميع المؤهلات، لكننى الآن عاجز عن الحصول على وظيفة فى بوفيه إحدى المؤسسات القانونية». أكد سيقرت هذا حينما قال «إذا تحدثت ضد مصالح صناعة المال، تنتهى حياتك الوظيفية».

أنجولا والكويت هما دولتان تعتمدان على النفط؛ وچرسى دولة تعتمد على

الأموال. يتحدث الاقتصاديون عما يسمونه «المرض الهولندى» الذى يصيب البلاد الغنية بمواردها المعدنية: حينما تتدفق الإيرادات، ترتفع مستويات الأسعار، ولا تستطيع السلع المصنوعة محلياً، بخاصة المنتجات المصنعة والمنتجات الزراعية التنافس مع الواردات الأقل سعرا. فى تلك الأثناء، ترشح المواهب وتتسرب إلى القطاعات المهيمنة، ويفقد السياسيون الاهتمام بالمهمة الشاقة لتعويم المجالات الأخرى وتنشيطها لأن التعلق بمصادر النقد السهل والتمسك بها أكثر سهولة وأكثر إدرارا للربح. على الرغم من أن صناعة جرسى المالية لا توظف سوى حوالى ١٣٠٠٠ شخص بأسلوب مباشر، أى ما يقرب من ربع قوة العمالة، فإنها الآن مصدر ٩٠٪ من إيراد الحكومة، وقد عملت الآن على إقصاء القطاعات الأخرى، تماما مثلما عملت الصناعة النفطية بأنجولا على القضاء على مجالات الإنتاج الأخرى. ما بين عامى ١٩٨٥ و٢٠٠١، ارتفعت أسعار المنازل بجرسى خمسة أمثال، ثم شهدت زيادة قدرها ٦٠٪، إلى أن وصل ثمن المنزل المتوسط بجرسى فى منتصف الثمانينيات إلى ٩٦٠٠٠٠ دولار، أى حوالى مثلين ونصف المِثل من سعر المنزل المناظر ببريطانيا التى تشهد نفسها طفرة (وهمية) فى أسعار المنازل. فى السنوات التسع حتى عام ٢٠٠٦، تضاعفت الإيداعات وقيمة الأموال ببنوك جرسى، فيما تراجعت الدخول من الزراعة والمواد المصنعة بمعدل ٢٠٪ و٣٥٪ على التوالى. تقلصت كل من الزراعة والتصنيع إلى ١٪ من الاقتصاد، كما تشهد السياحة تراجعاً سريعا.

وكما يحدث فى اقتصادات النفط، يصبح مَنْ على القمة أثرياء سريعا، ويشهد من فى القاع أجورهم فى حالة ركود أو تراجع. قال سيڤرت «ثمة صورة معيارية تسيطر على أذهان الناس بأن جرسى تمتلئ بالمليونيرات السكارى وأن السكان هم مجموعة من الأثرياء أولاد الحرام الذين يستحقون الرفس بالأقدام. فى واقع الأمر، فإن معظم الناس فى جرسى عاجزون سياسيا وأن نخب الأوليجاركية الراسخة هم الخنازير الذين يلتهمون الأطعمة الموجودة بالقصعة». تُترجم عدم المساواة الاقتصادية إلى عدم المساواة السياسية مما يؤدى إلى مضاعفة الضغوط على المعارضين.

تصف روزمارى يستانا، ناشطة النقابات العمالية الصلبة الشجاعة، ما يعنيه أن

تعيش دونما نقود بجرسى. پستانا، أم تتحمل وحدها مسئولية ثلاثة أطفال ومسجلة على أنها معوقة - تعانى من الروماتويد ومن مشاكل فى القلب - وتسكن بشقة فى مبنى سكنى متهالك بوسط سانت هلبير العاصمة، كانت قد عملت لخمسة وثلاثين عاما عاملة نظافة لبعض الوقت بمستشفى جرسى العام وكانت تكسب من ذلك العمل ١٣٠٠٠ جنيه إسترلينى فى العام - أى حوالى واحد على أربعين من ثمن أى منزل عادى. قالت إن الفرد يحتاج إلى دخل أسبوعى قدره ٤٠٠ جنيه إسترلينى للوفاء بمتطلبات العيش الأساسية - لكن الحد الأدنى للأجور هو ٢٣٠ جنيه إسترلينى قبل خصم التأمينات والضرائب، من ثم يحتاج معظم الناس إلى وظيفتين. يجعل قانون العمل الإضراب أمرا من شبه المستحيل حدوثه.

جلستْ فى مطبخها المزدحم بالكراكيب تتذكر أيام طفولتها «كانت الحياة شاقة وقتئذ لكنها كانت أرحم مما عليه الأمور اليوم». فحتى حينما انفصل والداها استمر الأطفال فى مدارسهم وكانوا يتمتعون بإجازات ورحلات بين آونة وأخرى، لكن ذلك أصبح مستحيلا الآن. وصفت تكلفة تلقى علاج طبى. لا تتبع جرسى نظام الخدمة الصحية البريطانى وعلى المرضى دفع أجور الأطباء. بيَّن مَسْح جرسى الاجتماعى السنوى عن عام ٢٠٠٩ أن تكلفة العلاج باهظة بدرجة أن أكثر من نصف السكان لا يذهبون بانتظام للكشف لدى الأطباء وأطباء الأسنان. قالت پستانا: «إننى أحب جزيرتى، لكننى أريد أن أستردها».

اعتاد كريستنسن أن يعمل مشرفا على دليل أسعار التجزئة (RPI) بجرسى والتحكم به والذى كان له تأثير مهم وواقعى على حالات عدم المساواة. كانت أشياء كثيرة مثل الإيجارات وأسعار المياه مرتبطة بذلك الدليل، وإذا ارتفعت الأسعار يكون على أصحاب الأعمال رفع أجور العاملين. قال كريستنسن إنه حاول حماية ذلك الدليل بقوة من تدخل السياسيين، لكن المسئولين سرعان ما تدخلوا لإعاقة عمله.

يجعل أحد قوانين جرسى من العسير، بل يكاد يكون من المستحيل، قيام «بيزنسات» خارج القطاع المالى، هذا على الرغم من أن بإمكان الأجانب أن يصلوا

إلى الجزيرة على أحد القوارب ويحصلوا سريعا على وظائف. قال كريستنسن، «إذا كنت تتحكم فى الطلب على العمالة لكنك لا تتحكم فى المعروض منها فإن ثمة نتيجة محتملة واحدة، ضغوط على الأجور باتجاه أسفل». حينما كان كريستنسن فى جرسى لم يكن ثمة حد أدنى للأجور، أو بدلات للبطالة، وكان هذا مثاليا بالنسبة للصناعات المالية لأنه يبقى على التكلفة منخفضة. وحينما أجرى حوارا مع صحيفة جرسى إيڤيننج پوست مدافعا عن وجود حد أدنى للأجور، تقدمت الغرفة التجارية بشكوى رسمية ضده.

تتساهل مراكز الأوف شور فى حالات عدم المساواة الاقتصادية، بل إنها ترحب بها لحفز الفقراء على بذل جهد أكبر، وذلك توجه جمعى سائد لخّصه الاقتصادى جيه. كيه. جالبريث فى نظرية «الحصان والعصفور» الخاصة بتوزيع الدخل والضرائب: «إذا أطعمت الحصان قدرا كافيا من الشوفان ستتناثر بعض الحبوب على الطريق وتأكلها العصافير». تعمد جرسى إلى قهر الفقراء بانتظام واستنزافهم ماليا كى تظل فى مقدمة الاختصاصات القضائية الأخرى من حيث اجتذاب رءوس الأموال. فى عام ٢٠٠٤، خفضت جرسى الضرائب على الشركات من ٢٠٪ إلى صفر، باستثناء الأموال حيث يُدفع عنها ضريبة قدرها ١٠٪. أحدث هذا ثقبا فى الموازنة يعادل جميع تمويلات نظام المزايا الاجتماعية بجرسى، من ثم وبين إجراءات كثيرة أخرى، قاموا بفرض ضريبة على الاستهلاك تسببت فى معاناة كبيرة للفقراء بخاصة. تسمّى شونا پيتمان، عضو المجلس التشريعى هذا الإجراء، نهجا لفرض الضرائب على الفقراء لإنقاذ الأغنياء. يقول جرى دورى، السناتور بجرسى إن «بنية جرسى الاجتماعية تماثل فندق الهيلتون.. مجموعة من الأفراد الغرباء عن بعضهم موجودون بنفس المكان لكسب الثروة».

واقعيا، بإمكان الشركات وكبار أثرياء جرسى التفاوض على معدلات الضرائب التى عليهم دفعها؛ لمعظم سنوات التسعينيات، كان الأثرياء الراغبون فى الحصول على إقامة بجرسى يقومون بإرسال محاميهم إلى مكتب كريستنسن مباشرة للتفاوض على تلك المعدلات. كانت جرسى تصر على تسديد حد أدنى سنوى، وكان

المليونير أو الملياردير يقوم بتحويل المبلغ الذى عندما كان يُحسب وفق معدل ضرائب چرسى الثابت وقدره ٢٠٪ فإن الناتج يكون هذا المبلغ. كان من سبقوا كريستنسن قد استقروا على مبلغ يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و٣٠٠٠٠ جنيه إسترلينى ضريبة سنوية، ورفعه كريستنسن إلى ١٥٠٠٠٠ جنيه إسترلينى. لنقل إن لديك دخلا قدره ١٠ ملايين جنيه إسترلينى من جميع أنحاء العالم، فإن معدل الضريبة الفعلى الذى تدفعه هو ١,٥٪. كانت الشركات أيضاً تخضع لمعاملة مماثلة، حيث كان يبدأ أكبر معدل ضريبى تخضع له البيزنسات والشركات الدولية هو ٢٪ فأقل اعتمادا على كم الأرباح التى تخطط لحصدها من چرسى.

يميل المليونيرات للحفاظ على مظهر متواضع. يضم مبنى متداعٍ للمكاتب أقيم فى الخمسينيات بالقرب من قلب العاصمة سانت هليير وفوق مطعم نيو راچ للمأكولات الهندية إمبراطورية البث الإذاعى والتليفزيونى لريتشارد دزموند الثرى مالك العديد من الصحف والذى يقوم ببث المواد البورنوجرافية. أيضا، كان مقر هيو ثرستون المحاسب الذى كان يرعى الشئون المالية لمارجريت ثاتشر وعائلتها، ومعه مقر أنظمة BAE متعددة الجنسية العملاقة لتجارة الأسلحة، كان مبنى قديماً بالقرب من حافة المدينة. قال مستثمر عقارات متقاعد لم يرغب فى ذكر اسمه «أدفع ربع معدل الضريبة التى يدفعها الرجل الذى يجمع قمامتى. أمضى يومى فى لعب الجولف، أما هو فقد يكون غير قادر على دفع إيجار المنزل الذى يسكنه. هذا هو نمط الحياة فى چرسى: إذا كنت تملك النقود تحصل على كل ما هو أفضل». وكما ذكرنا من قبل، فإن كل من يجهر بنقد الممارسات هناك، مثلما فعل كريستنسن والقلائل الذين عارضوا النظام، يتعرض للهجوم الضارى ومحاولات تشويه السمعة والضغط من أجل أن يترك منصبه بصفته خائنا للأمة.

يزدهر الأوف شور على المصالح الذاتية الضيقة ومعها ثقافة التواطؤ. يعزو المدافعون عنه، وبأسلوب عصابى، الدوافع الخبيثة والأجندات الخفية لناقدى النظام على الرغم من علمهم بنزاهة هؤلاء الناقدين.

على الرغم من أن صناعة المال تستغل عزلة مراكز الأوف شور، وجبن السكان، وقصر نظرهم الأخلاقى، إلا أن المبدأ الجمعى لقمع الفقراء والتسبب فى معاناتهم الذى يهيمن على مؤسسة چرسى له أصوله النهائية فى صناعات الأوف شور ومن يتحكمون فيها فى مناطق الأون شور الداخلية، ولا يعزى لطبيعة سكان الجزر المتأصلة فقط. بإمكان قمع الأوف شور أن يحدث فى اختصاصات قضائية كبيرة أيضا. شعر رودولف إلمر، وهو مصرفى سويسرى كان قد عمل بعدة بنوك بمراكز أوف شور قبل أن يصبح ناقدا لها يطلق الإنذار تلو الآخر بشأن الفساد الذى شهده، شعر بالضغوط فى سويسرا، وهى بلد تعداده ثمانية ملايين نسمة.

فى عام ٢٠٠٤، لاحظ إلمر رجلين يتبعانه إلى عمله. وفيما بعد رآهما فى موقف السيارات الخاص بروضة الأطفال التى تذهب إليها ابنته، ثم أبصرهما من نافذة مطبخه. كان الرجلان يتبعان زوجته فى سيارتها، وقاما بتقديم الشيكولاتة إلى ابنته فى الشارع، ثم قاما بقيادة سيارة بأقصى سرعة فى الشارع المسدود الذى فيه منزله. استمرت تلك المطاردة، بمعدلات متباينة، لمدة عامين. كان وقتئذ يعمل بشركة صينية، وذات مرة، ارتدى المطاردان تى شيرتين مرسوما على ظهريهما تنينان. أنكر چوليوس بائير، صاحب الشركة التى كان يعمل بها سابقا، أية علاقة بالموضوع؛ ولم يستطيع أحد تحديد من أرسل هذين الرجلين. قالت الشرطة إنه ليس ثمة ما تستطيع فعله. فى عام ٢٠٠٥، تم تفتيش منزله بتهمة انتهاك السرية المصرفية التى هى، ووفقا لتعبيره «انتهاك رسمى مثل جريمة القتل».

قال «وقتئذ وصلت الأمور إلى حد فكرت معه فى الانتحار. كان يحدث أن أنظر من النافذة فى الثانية صباحا وأراهما. بثا الرعب فى زوجتى وأطفالى وجيرانى. أصبحت خارجا عن القانون. كنت أبا روحيا [أبا بالمعمودية] لطفل كان والده يعمل فى مجال المال. قال لى والده إن علىَّ أن أتوقف وإننى أُمثل تهديدا للعائلة». ضغط رئيس أحد أقربائه اللصيقين عليه كى يتجنب أى اتصال بإلمر، وفى أعقاب هذا التحذير ترك صديقه مكتب رئيسه باكيا. قال إلمر «كنت جد ساذج إذ اعتقدت أن

العدالة السويسرية مختلفة. أفهم أن بإمكانهم التحكم فى مكان مثل الآيل أوف مان يبلغ تعداد سكانه ٨٠٠٠٠ نسمة، لكن فى ٨ ملايين نسمة [تعداد سويسرا]؟ كيف لأقلية فى عالم المصارف أن تتلاعب بآراء بلد بأكمله وتشكّلها؟ ما هذا؟ المافيا؟ كيف يجرى العمل. چرسى، جزر الكايمان، سويسرا: إن هذا النظام اللعين بأكمله فاسد».

أتيح للأيديولوچيات اليمينية التى ظلت خارج الحظيرة فى الديموقراطيات الكبرى، أن تنمو دونما كوابح بالأوف شور. وفيما غدت أموال الأوف شور ذات نفوذ متزايد فى الاقتصاد الكوكبى بحيث أعادت هندسة اقتصادات الأوف شور بأساليب جوهرية، ازدهرت هذه التوجهات واكتسبت ثقة وقوة داخل نطاق الاقتصادات الأكبر. يظهر هذا جليا فى صلافة المصرفيين العنيدة، الذين، وبعد أن كادوا يدمرون اقتصاد العالم، مازالوا يطلبون المزيد ويهددون بالانتقال إلى أماكن أخرى حال إخضاعهم للأنظمة، أو فرض ضرائب كبيرة عليهم. يظهر جليا أيضا فى مطالبات السوبر أثرياء الذين غدوا يتوقعون معدلات ضريبية أقل مما يدفعها من يقومون بتنظيف مكاتبهم ويطالبون بذلك. حينما يقوم بونو، الموسيقار الأيرلندى المحبوب وأبرز من قاموا بحملات ضد الفقر فى العالم، بنقل شئونه المالية أوف شور، إلى هولندا، ليتجنب دفع الضرائب، ومع ذلك يظل يتمتع بشعبية فائقة، يبدو الأمر وأننا قد خسرنا المعركة. فى الوقت الراهن، نجد أمريكا، تلك الديموقراطية العظيمة. واقعة فى براثن آراء النخب الفاسدة غير الخاضعة للمحاسبة، والإجرامية فى غالبيتها، والفضل يرجع، إلى حد كبير، لأموال الأوف شور.

بعد أن نجحت أموال الأوف فى استعمار اقتصادات الدول القومية الكبيرة وأنظمتها السياسية، نجدها قد قطعت شوطا كبيرا باتجاه أسر مواقفنا وتوجهاتنا أيضا.

الفصل الثانى عشر

جريفين Griffin
ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن

كانت چيليان تِت الكاتبة بالفاينانشيال تايمز والتى كانت قد درست الأنثروپولوچى بكامبريدج قبل أن تعمل بالصحافة المالية، إحدى القلائل الذين أطلقوا إنذاراً مبكرا واضحا بشأن أزمة ٢٠٠٧ وشيكة الحدوث وقتئذ. فى عام ٢٠٠٤، رسم أحد زملائها لها مُخطّطاً بيانيا لذا سيتى أوف لندن، هذا التعبير الجامع الذى يُطلَق على صناعة الخدمات المالية الكوكبية، وحينها رأت أنه يتم تجاهل جزء كبير من ذا سيتى. قالت «كى تفهم كيف يعمل المجتمع، لا ينبغى أن تنظر فقط إلى المساحات التى نُسمّيها ضوضاء اجتماعية – أى ما يروق للجميع الحديث عنه مثل أسواق الأسهم، وأنشطة الاندماجات والتملك وجميع المجالات المعروفة التى بإمكان الجميع رؤيتها بل عليك أن تنظر إلى المناطق التى يصمت عنها المجتمع أيضاً». كانت فى ذلك قد اكتشفت ما سيصبح لاحقا نظام الظل المصرفى سيئ السمعة: ناقلات الاستثمارات المهيكلة، القنوات التجارية الورقية المكفولة بالأصول، وغيرها من البنى الأخرى التى كانت مجهولة وقتئذ وغير خاضعة لأية تنظيمات أو رقابة إلى حد كبير، والتى كانت أصولها وقت أن دهمت الأزمة العالم فى ٢٠٠٧، أكبر حجما من نظام الولايات المتحدة المصرفى بأكمله والذى كان يبلغ ١٠ تريليون دولار، الأمر الذى كاد يؤدى إلى دمار اقتصاد العالم.

أعتقد أن هذا الصمت الاجتماعي غدا مفهوما الآن، بيد أن ذا سيتى أوف لندن محاطة بصمت آخر أكثر قدما بكثير والذى لا يكاد أحد يتحدث عنه حتى يومنا هذا. قال روبين رامساى، الكاتب السياسى البريطانى «حينما بدأت العمل فى هذا المجال منذ وقت طويل، أذهلنى عدم وجود أية أبحاث عن ذا سيتى أوف لندن، حتى من اليساريين. لدى المجتمعات مناطق صمت لا يدخل أحد إليها، وكنت على وشك دخول إحدى أكبر تلك المناطق وأهمها فى السياسة البريطانية». يرجع فضل تعريفى بهذا المجال إلى شخصين مميزين: موريس جلاسمان، وهو أكاديمى يهودى من شمال لندن، وقسيس أنجليكانى شاب اسمه ويليام تايلور، وهما المواطنان الوحيدان فى الذاكرة الحية اللذان واجها ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن أو سلطة الحكم المحلى المسئولة عن ذا سيتى أوف لندن. يخفى الصمت الاجتماعى الذى وجداه قصة من المحتمل أن تكون الأكثر غرابة فى تاريخ صناعة المال الكوكبية.

في أواخر التسعينيات شارك الأب تايلور في حملة ضد أحد مطوري الأملاك بمنطقة سبيتافيلدز Spitafields، وهي منطقة داخلية فقيرة بلندن محشورة في مواجهة الجانب الشمالي الشرقي من ذا سيتي. كان يعرف المنطقة جيدا إذ إنه بعد أن أنهى دراسته الجامعية عام ١٩٨٨ أخبره أسقفه أن عليه اكتساب بعض التجارب داخل الإبراشية قبل ترسيمه كاهنا، من ثم، قضى فترة يعمل في سبيتافيلد سائقا يقوم بتوصيل الفاكهة والخضروات. كانت مارجريت تاتشر قد بدأت لتوها الفترة الثالثة لرئاسة الوزارة، وفي أعقاب العملية الكبرى لتحرير الخدمات المالية عام ١٩٨٦، تطلع العاملون في مجال تنمية العقارات إلى توسيع الحي المالي بما يتجاوز حدود ذا سيتي. وكانت منطقة سبيتافيلدز المجاورة فرصة مغرية. قال تايلور «كان السوق الحر هو الحاكم بأمره وشعرت أن هذا كان يمثل مشكلة وأن على الكنيسة أن تفعل شيئاً».

مازالت سبيتافيلدز تضم بعض أقدم أسواق الشارع البريطانية التى تميزها أجواء خاصة مثل: حارة قوالب الطوب Brick Lane، وحارة الجونلات Pefficoat lane [الملابس النسائية]، وسوق سبيتافيلدز القديم نفسه. تحتشد فى المكان الهجرات التاريخية والثقافات وتزاحم بعضها: الأيرلنديون، الهوجونوت، اليهود، البنغاليون، الملطيون وغيرهم. يتذكر الأب تايلور قائلا «كل تلك المجموعات كانت تدّعى لنفسها حق تمثيل تاريخ سبيتافيلدز. كانت جميعها جاليات هجرات حافظت على أساليب عيشها القديمة بالمنازل الجورجية، والمواقد الشعبية القديمة (الكوكنى) فى البارات والأسواق، والآن، تأتى هذه المجموعة الجديدة من المطورين والمخططين، وكلاء الرأسمالية المحترفين. كان هذا مجتمعا محليا متنازعا عليه».

فى ١ مايو ١٩٩٧، أول يوم تولت فيه حكومة العمال برئاسة طونى بلير السلطة، أصبح تايلور كاهن جامعة جيلدهول بذا سيتى أوف لندن. منحت حكومة حزب العمال، مباشرة لذا بنك أوف إنجلاند استقلاله العملياتى، أى هدية سلطة اقتصادية وسياسية مستقلة لذا سيتى.

كانت الحملات المحلية فى سبيتافيلدز ضد قوة المطورين القاهرة قد ظلت متأججة تحت الرماد لسنوات، لكن لهيبها اشتعل فى فبراير ٢٠٠٠ حينما قام المطورون بتقديم خطط لإقامة مبنى مكاتب عملاق على نصف مساحة سوق سبيتافيلدز. اكتشف تايلور أن المطورين كانوا يعملون لحساب اتحاد شركات (كونسورتيوم) كان قد زاد نشاطه وأهميته فجأة وبدرجة هائلة وأن أحد حملة أسهم هذا الاتحاد كان ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن أى مجلس بلدى ذا سيتى أوف لندن الذى كان أقدم هيئة حكم محلى ظل مستمرا فى العالم. قال تايلور «لم أفهم كيف يتأتى لهيئة حكم عامة أن تشارك فى مشاريع تطوير جهة خارج اختصاصها القضائى والقانونى وأردت أن أعرف تحديدا ما هية ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن وقررت أن أبحث هذا الأمر».

التقى تايلور موريس جلاسمان بجامعة جيلدهول، وكان محاضرا فى النظرية

السياسية. وُلد جلاسمان عام ١٩٦١، وكان حفيد مهاجرين يهوديين وتشرب عن والدته الميول الاشتراكية. كان خبيرا في أعمال المفكر كارل پولياني الذي كان معارضا للنظريات الاقتصادية السائدة والذي كان يؤكد على أن الاقتصادات جزء لا يتجزأ من المجتمعات والثقافات، وهو أمر كاد يصبح منسيا بحلول الثمانينيات. كان قد عمل بجامعة جيلد هول منذ عام ١٩٩٥. ناقش هو وتايلور أفكارهما المشتركة، ومصدر تشوشهما، وتحدثا عن التسليع أو فكرة أن لكل شيء ثمنا نقديا. قال جلاسمان «ستفهم ما التسليع حينما ترى الناس يعتبرون أنهم مضطرون لبيع أجزاء أجسادهم ليستطيعوا دفع علاج أطفالهم الذين يعانون من تدمير في مخاخهم، ثم يقال إن هذا أمر أخلاقي صالح. يعني هذا بيع أشياء في الأسواق لم تُنتج من أجل بيعها. لم تُصنع الكِلى البشرية لتباع، وكذلك فإن أفنية اللعب بالمدارس والمكتبات العامة لم تُنشَأ لتُباع». بالطبع كانت ذا سيتي هي المكان الذي يحدث كل هذا فيه «بدءا من الدعارة وحتى الاتجار بالبشر». سأل جلاسمان تايلور «أين الكنيسة من هذا كله؟ في البلدان الأوروبية الأخرى تجاهر الكنيسة بمعارضتها للأسواق المحررة التي لا تخضع للرقابة والتنظيمات، لكنهم هنا في بريطانيا يتحدثون عن ترسيم المثليين والنساء كهنة».

قاد تايلور حملة باسم «سوق سپيتفيلدز مهدد SMUT» واحتشدت خلفه المجموعات المحلية والدينية ونجحوا في استصدار قرار من المحكمة بوقف خطط التطوير. وعلى الرغم من أن الإنشاءات توقفت مؤقتاً إلا أن المطورين لم يُحجموا عما كانوا يخططون له. ثار فضول تايلور وجلاسمان حول ذا كوربوريشن أوف لندن وكان أول ما خطر لجلاسمان هو أين تتأتى لها الأموال وهي سلطة محلية حيث إن جميع المحليات الأخرى كانت تعوزها الأموال. لكنهما كلما كانت معلوماتهما تزيد عن الكوربوريشن كانا يتبينان أنها ليست مثل المحليات الأخرى.

وفقا للتعريف الفضفاض، يشير مصطلح «ذا سيتي أوف لندن» إلى الخدمات المالية التي تقع في العاصمة البريطانية وحولها. وبتحديد أكثر، فإن ذا سيتي، أو

«الميل المربع» هى شريحة مساحتها ١,٢٢ ميلا مربعا من العقارات فى وسط لندن تمتد من التيمس عند ڤيكتوريا إمبانكمنت (سد ڤيكتوريا) مخترقة فليت ستريت متبعة اتجاه حركة عقارب الساعة ثم الباربيكان سنتر إلى شارع ليڤربول فى الشمال الشرقى وعودة بمحاذاة التيمس إلى المنطقة الواقعة غربى برج لندن مباشرة. توجد تجمعات خدمات مالية أصغر فى أماكن أخرى من لندن الكبرى: صناديق التحوط والمضاربات بماى فير بالجنوب الغربى ومركز الكانارى هوارف الأحدث على بعد ثلاثة أميال والذى يضم الفوائض التى لم تجد لها مكانا فى «الميل المربع» المكتظ.

فى صباح أيام العمل الأسبوعية، تتدفق أمواج البشر إلى محطة مترو شارع ليڤربول ثم تأفل عائدة فى المساء إلى أماكن سكناها فى ضواحى لندن وأماكن أبعد من ذلك، عندما يحل الليل، تكون قوة العمل بذا سيتى، والتى يبلغ عددها ٣٥٠٠٠٠ شخص - يعمل أربع أخماسهم بالخدمات المالية - قد غادرت المكان تاركين وراءهم السكان المقيمين الذين يقل عددهم عن ٩٠٠٠ شخص، إضافة إلى حراس الأمن، وعمال النظافة ومن يعملون ليلا. إذا انتقلنا باتجاه الشرق من ذا سيتى وإلى سپيتافيلدز، تختفى الشوارع الأنيقة النظيفة، وتتبدى مشاهد الفقر والحرمان الحقيقيين. ذا سيتى جزيرة من الثراء تحيطها مناطق فقيرة تاريخيا.

تضم لندن بنوكا أجنبية أكثر من أى مركز مالى آخر: بحلول عام ٢٠٠٨، كانت تلك البنوك تقوم بنصف أنشطة جميع التجارة الدولية فى الأسهم والسندات، ومصدر حوالى ٤٥٪ من المبيعات الإجمالية للمشتقات غير النظامية، و٧,٠٪ من إجمالى مبيعات اليوروبوند [أسهم اليورو] ٣٥٪ من تبادلات العملات الكوكبية و٥٥٪ من جميع الإصدارات العامة الدولية. وعلى الرغم من أن نيويورك تتفوق على ذا سيتى فى مجالات صناعة السندات والأوراق المالية، والتأمين، والإدماجات والتملك، وإدارة الأصول لكن كثيرا من أنشطتها ذات طابع محلى، مما يجعل من لندن أكبر محور مالى دولى - وأوف شور.

كانت لندن ذات مرة مركز أكبر إمبراطورية فى العالم، من ثم، تجمعت فيها الخبرات التى تراكمت على مدى قرون. يعتبر موقعها فى أوربا بين آسيا والولايات المتحدة إلى جانب اللغة الإنجليزية ميزات قَلَّ مضاهاتها. أما مصدر القوة والسطوة الأخرى فهى بنيتها الأوف شورية. منذ الخمسينيات، ظلت شركات الخدمات المالية تتوافد إلى لندن لأنها تتيح لها القيام بما لا تستطيعه فى مواطنها. وكما رأينا، فقد كان خلق أسواق اليورو الأوف شور المحررة فى لندن منذ نهاية الخمسينيات صعودا، والتى ظهرت تحديدا فيما انهارت إمبراطورية بريطانيا الرسمية، كانت هى التى خلقت مهرباً لبنوك الولايات المتحدة وغيرها فى مسعاها للالتفاف حول ضوابط وتنظيمات «الإصلاح الجديد New Deal». حينما أدخلت الولايات المتحدة أحكام ساربابانز – أوكسلى التنظيمية فى عام ٢٠٠٢ لحماية الأمريكيين ضد أمثال إنرون وووردكوم، لم تفعل ذا سيتى شيئا. تتخير جميع المنشآت الروسية التى تُدرج أسماؤها بالخارج، لندن، وليس نيويورك، جزئيا، بسبب معايير لندن المتساهلة.

عززت عملية التحرير الكبرى عام ١٩٨٦ مكانة لندن كمركز أوف شور، فيما شق الأمريكيون طريقهم عنوة واقتحموا المكان، وطالبوا برواتب فلكية واشتروا البنوك البريطانية وقلبوا الأوضاع التقليدية البريطانية بذا سيتى رأسا على عقب والتى كان يحافظ عليها «الجنتلمن» هناك. سرعان ما اخترقت قيم السيتى الجديدة المجتمع البريطانى الأكبر و أصبح التنافس على الأحكام التنظيمية المتراخية التى تبنتها لندن عتلة تستخدمها جماعات الضغط فى أنحاء الكوكب حيث غدت تُهدد بالانتقال إلى لندن إن لم تُنفّذ طلباتها. بثّت ذا سيتى النوازع المعادية للأحكام التنظيمية والرقابة فى أنحاء العالم، وحرّرت الاقتصادات الأخرى وأنظمتها المصرفية بالرموت كونترول، وبدا الأمر و أن الإمبراطورية كانت فقط قد تظاهرت بالموت. مرة تلو المرة، ظل بالإمكان تقصى كوارث شركات الولايات المتحدة المصرفية إلى مكاتب تلك الشركات بلندن. كانت الوِحْدة التى فجّرت شركة تأمين

أمريكان إنترناشونال جروب AIG، وتسببت فى خسارة مهولة لدافعى الضرائب الأمريكيين، كانت هى وحدة الشركة بلندن وكانت تتعامل فى ٤٠٠ منتج مالى. وبين أمثلة أخرى، وجد المُحقق الذى عينته المحكمة لتفحص انهيار ليمان برازرس فى سبتمبر ٢٠٠٨، أن تلك المؤسسة قد لجأت إلى حيلة تسمى Repo 105 لترحيل ٥٠ مليار دولار من موجوداتها من ميزانيتها العمومية، وفيما رفضت مؤسسات القانون بالولايات المتحدة أن تذيّل تلك المعاملة بتوقيعها، لجأت ليمان برازرس إلى مؤسسة قانون كبرى بلندن التى فعلت ذلك على الفور. واليوم، توجد لثلاثة أرباع شركات الولايات المتحدة الموجودة على قائمة مجلة Fortune، ولجميع البنوك الأمريكية الكبيرة، مكاتب فى لندن.

السرية مصدر الإغراء الجاذب الآخر. وعلى الرغم من أن بريطانيا لا تتبع نهج سويسرا للسرية المصرفية، و الذى يجعل من انتهاكها جريمة يعاقب عليها القانون، إلا أنها تستخدم آليات أخرى. يتذكر دنيس ماكشين وزير الخارجية البريطانى السابق، أنه انتقد السرية المصرفية فى حلقة نقاش أوربية. عندئذ، سأله نظيره من لوكسمبورج «أتفحصت أبدا قانون الائتمان بالملكة المتحدة؟ يقول جميع مصرفيينا ومحامى الأموال لدينا إنك إذا أردت أن تخفى الأموال فعلا، اذهب إلى لندن وكوّن ائتمانا أو شركة ائتمان هناك». بإمكان شركات الأوف شور، وفقا للقانون البريطانى، أن تقوم بإدارة شركات الملكة المتحدة والعمل وكلاء عنها: من ثم، يصبح من المستحيل معرفة هويات الملاك الأصليين.

بعد أن بذلت ذا سيتى جهودا مضنية للترحيب بالأثرياء العرب فى الثمانينيات، وبالأثرياء اليابانيين وأثرياء النفط الأفارقة على التسعينيات، مضت ذا سيتى مؤخرا بنشاط كبير، فى خطب ودّ أفراد الأوليجاركية الروس وتوفير مهارب لهم بعيدا عن متناول سلطات فرض القانون الروسية، وذلك بمساعدة قنوات ملاذات وسيطة مثل قبرص. بحلول إبريل ٢٠٠٨، كان ثمة مائة شركة من كومنولث دول الاتحاد السوفييتى السابق المستقلة CIS مسجلة ببورصة لندن للأوراق المالية التى

كانت قد شهدت مبادلات تجارية فى سندات وأوراق مالية قيمتها حوالى ٩٥٠ مليار دولار أمريكى من شركات مقارها دول CIS. يقيم حوالى ٣٠٠٠٠٠ روسى فى لندن ويمتلكون قمة نوادى كرة القدم الإنجليزية، كما يمتلك روسى يسمى ألكساندر لِيدِف صحيفتى الإيفنينج ستار والإنديندنت. تجتذب قوانين بريطانيا المتساهلة وثقافة ذا سيتى آخرين كثيرين. فى فبراير ٢٠١٠ قال ألكساندر زفيچينتسِف، نائب المدعى العام الروسى إن «لندنجراد» – كما تسمى أحيانا – هى «مغسلة عملاقة لغسيل أموال الجريمة». وخلافا لما يحدث فى الولايات المتحدة مثلا، لا يتحمل مصرفيو لندن أية تبعات ولا يحكم عليهم بالسجن نتيجة ارتكاب أعمال مخالفة وتسريب أموال محظورة إلى البنوك تحت أغلفة من السرية التامة.

ثانى مغريات لندن الأوف شورية هو ما يسمى قانون، أو قاعدة محل الإقامة الثابت أو الموطن، الذى تطور مفهومه فى البداية لمساعدة الكلونياليين على تمييز أنفسهم فى أى مكان من الإمبراطورية يعيشون فيه. مثلا، كان الشخص الإنجليزى الإدارى الكلونيالى بالهند يعتبر «مُقيما» بالهند لكن محل إقامته الثابت هو إنجلترا، أى أن إنجلترا هى موطنه «الطبيعى» ومن ثم، يخضع للقانون البريطانى. وبالتقابل، يظل الهندى بلندن ينتمى إلى وطنه الطبيعى بالهند ولا يصبح بريطانيا أبدا. فى عام ١٩١٤ تم لَىُّ الأحكام الضريبية للسماح لمن ليست إنجلترا موطنهم الطبيعى لكنهم يقيمون بها تحاشى دفع الضرائب عن دخولهم من جميع أنحاء العالم، ودفع ضرائب فقط عن أرباحهم التى حققوها فعلا فى بريطانيا. وهكذا غدا الحكم الذى كان قد وُضِع أصلا للتمييز ضد الأجانب، أداة للتمييز ضد عامة المقيمين البريطانيين، وظل هذا الوضع قائما بشكل جوهرى حتى يومنا هذا. يمكن أن يقوم، مالك صندوق تحوط أو صندوق مضاربات، ليست بريطانيا موطنه الثابت أو الطبيعى بتسجيل دخله جميعه خارج بريطانيا ومن ثم يتجنب دفع الضرائب عنه.

يوجد بالمملكة المتحدة حاليا ٦٠٠٠٠ من هؤلاء، بينهم يونانيون من أصحاب كبريات شركات السفن والنقل البحرى، والروس من ملاك نوادى كرة القدم

البريطانية، وأميرات سعوديات وأصحاب شركة لاكشمى ميتال الهندية العملاقة، ولا يدفع معظمهم سوى ضرائب جد منخفضة. ولإضافة طبقة أخرى من عبثية هذا النظام، فقد وُلِد الكثير من هؤلاء المقيمين فى إنجلترا، بمن فيهم اللورد آشكروفت عضو مجلس اللوردات والمولود بإسكس، والذى تَملَّكَ بليز، تلك الدولة الكاريبية شغاف قلبه لأسباب ضريبية.

وجد تحقيق نشرته الصنداى تايمز عام ٢٠٠٦ أن ثمة أربعة وخمسين ملياردير يعيشون فى بريطانيا، وأن الحاصل الكلى للضرائب التى دفعوها هو ١٤,٧ مليون جنيه استرلينى عن ثروتهم مجتمعة والتى تقدر بمائة وستة وعشرين مليار جنيه إسترلينى - وأن ثلثى ذلك المبلغ سدده المخترع چيمس دايسون، صاحب المشروعات والذى يصنع المكانس الكهربائية. لو أن مكتسبات هؤلاء عن تلك الأصول كانت ٧٪، ولو أنهم دفعوا ٤٠٪ ضريبة دخل، لوصل مجموع ما سددوه للضرائب أكثر من ٣,٥ مليار، أى أكثر بحوالى ٢٥٠ مِثلا. فى عام ٢٠٠٢، قال السير ريتشارد برانسون أحد كبار رجال المشاريع والذى يمتلك متاهة من الائتمانات والشركات بمناطق الأوف شور، إن شركته كان لابد وأن تكون نصف حجمها الحالى لو أنه لم يتحاشَ الضرائب، قانونيا، من خلال بُنى الأوف شور. يتعامل الإعلام البريطانى مع برانسون برهبة ووَجَل.

تلعب ذا سيتى دورا غريبا آخر له ملامح من الأوف شور فى الاقتصاد الكوكبى، حيث تقع مقار كثير من المؤسسات التى تنظم التجارة الكوكبية أو تؤثر فيها هناك. يحتل «مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB» مبنى فخيما بذا سيتى كمقر له. يقوم IASB بوضع الأحكام التى تتبعها الشركات فى جميع أنحاء العالم فى نشر بياناتها المالية، وتستخدم معاييره حاليا أكثر من مائة بلد، كما أن الولايات المتحدة فى سبيلها الآن لتبنى تلك المعايير. تتيح تلك القواعد للشركات متعددة الجنسية تجميع نتائجها من البلدان المختلفة ودمجها فى رقم واحد. مثلا، بإمكان إحدى الكوربوريشنات أن تَنْشر مجمل أرباحها من إفريقيا فى عدم وجود وسيلة

على الإطلاق لتفكيك تلك الأرقام لمعرفة الأرباح من كل بلد على حدة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن ٦٠٪ من أنشطة التجارة العالمية تحدث داخل كورپوريشنات متعددة الجنسية نتبين مدى هذا التعتيم الهائل. أيضا، ووفقا لأحكام IASB فمن المتعذر على أحد معرفة من المالك الحقيقى لكثير من الشركات، وفيما تصبح الشركات متعددة الجنسية أكثر تعقيدا، تغدو المشكلة أكثر سوءا.

يوجز ريتشارد مرفى المحاسب القانونى الذى بذل جهدا كبيرا لوضع تلك الأحكام على الأجندة العامة، يوجز المشكلة.. «تحصل أية شركة على ترخيص لتعمل فى أية منطقة من الحكومة التى تمثل شعب المنطقة. من ثم فمن واجبها الشركاتى أن تخضع للمحاسبة، وهذا هو جوهر مبدأ الخضوع للمحاسبة الذى تجاهلته أحكام IASB عن عمد». إذا جعلت أحكام IASB الشركات متعددة الجنسية تحلل معلوماتها المالية المتعلقة بكل بلد على حدة وتكشف عما تقوم به فى كل مكان تعمل به، سيؤدى هذا إلى زيادة هائلة فى شفافية الأسواق، وإلى تزويد المستثمرين بالمعلومات عن مواطن استخدام أموالهم، ومساعدة الحكومات على فهم كيفية نهب أموالهم من خلال استراتيجيات الأوف شور، وكيفية ما يجرى لإحداث اختلال بالأسواق التنافسية ومساعدة المواطنين على فهم من يقومون حقا بأنشطة مالية فى بلادهم وأنشطة بيزنس، ومنح الاقتصاديين كنزا دفيناً من المعلومات الجديدة لمساعدتهم على معرفة كيفية عمل الأسواق الدولية.

ليس IASB كيانا عاما لوضع الأحكام، مسئولا أمام برلمانات ديموقراطية، بل شركة خاصة مسجلة بدلاوير، وتمولها المؤسسات المحاسبية الأربع الكبرى وبعض أكبر الكورپوريشنات متعددة الجنسية فى العالم. وهذا مثال على ما يسميه البروفسور پرم سيكا من جامعة إسكس خصخصة صناعة السياسة العامة. من خلال IASB التى تضمها ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن فإن تلك البيزنسات العملاقة تقوم بوضع أحكام الكشف الخاصة بها بنفسها. وعلى الرغم من أن جيوشا جرارة من المواطنين نظّموا مسيرات ضد ستاندارد أويل، وإكسون موبيل،

ويونيون كاربايد، وول مارت، وهاليبرتون، وفوكس نيوز، وماكدونالدز، إلا أن أحدا لم ينظم ولو مسيرة واحدة ضد IASB.

بيد أن أكبر دور تضطلع به ذا سيتى فى نظام الأوف شور الكوكبى يتمثل فى صلتها بإدارة شبكة العنكبوت البريطانية. فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٩، تلقت المملكة المتحدة ٣٣٢,٥ مليار دولار أمريكى أموالا صافية فقط من تابعات التاج البريطانى الثلاث جرسي، وجورنزى وذا آيل أوف مان. فى يونيو عام ٢٠٠٩، كانت الشبكة، فى مجملها، تحوز ما يقدر بـ ٣,٢ تريليون دولار أمريكى إيداعات فى بنوكها الأوف شور، أى حوالى ٥٥٪ مما تحوزه البنوك فى أنحاء الكوكب وفقا لبنك التسويات الدولى، وهذا فقط، إيداعات مصرفية. لنتذكر أن شبكة الأوف شور البريطانية توفر لذا سيتى أوف لندن أشياء ثلاث. أولا، تقتنص الملاذات الضريبية المتناثرة فى أنحاء العالم البيزنسات الأجنبية أثناء مرورها وتوجهها إلى لندن، تماما مثلما تقتنص شبكة العنكبوت الحشرات. ثانيا، فهى تعمل آلية تخزين للأصول؛ إنها فلتر لغسيل الأموال تجعل ذا سيتى تتورط فى الأنشطة القذرة فيما توفر لها مسافة بعيدة بقدر يكفى الحفاظ على إنكار التورط بدرجة يمكن تصديقها.

لكن، فلنعد إلى ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن الغريبة جدا. بإمكانك أن تقرأ كل صفحة من صفحات موقعها الإلكترونى لمدة أيام دونما أن تعثر على إجابة مرضية عن سؤال «ما هى؟» باستثناء أن الكوربوريشن هى الحكومة المحلية لـ «الميل المربع».

أول الأمور المستغربة حول الكوربوريشن هو شىء تعترف به علنا: إنها «ملتزمة بالحفاظ على وضع ذا سيتى مركزا ماليا ومركز بيزنس دوليا قياديا للعالم أجمع وتعزيزه. وإقامة صلات مع صناع القرار وذوى النفوذ فى أنحاء العالم». يترأس الكوربوريشن The Lord Mayor أو [العمدة العميد] وهو رئيس بلدية ذا سيتى أوف لندن أو الذى لا يجوز الخلط بينه وبين عمدة لندن الذى يترأس بلدية لندن الكبرى التى تضم ذا سيتى الصغيرة لكنه لا يملك سلطة قضائية عليها. تقول

الكوربوريشن «إن الدور الأساسى لرئيس بلدية ذا سيتى أوف لندن اليوم هو عمله كسفير لجميع الخدمات والمهن المالية التى تتخذ من لندن مقرا لها، بحيث يقوم فى الاجتماعات الخاصة والأحاديث والخطب بالدفاع عن قيم اللبرلة وشرحها».

يوجد بهيئة الحكم الحلى تلك ٩٠٠٠ فرد، وظيفتهم، رسميا، لا تقتصر فقط على تعزيز خدمات ذا سيتى المالية والنهوض بها، بل أيضا الدعوة النشطة إلى الحرية المالية واللبرلة، وخوض المعارك من أجل ذلك فى أنحاء العالم. تُكمل هذه الأنشطة ممارسات الضغوط من خلال اللوبيهات القوية. الكوربوريشن أحد أقوى اللاعبين النافذين إن لم تكن أقواهم جميعا، فى مجال التنظيم المالى الكوكبى. تمارس من خلال العديد من الرافعات والتأثيرات غير المنظورة، نفوذا غير مرئى على منظمى بريطانيا الماليين وسياسييها. فى فبراير ٢٠١٠، أكد ستوارت فرايزر، عضو لجنة السياسات والموارد التابعة للسيتى، أنه قد يكون أكثر من يمارسون الضغوط فى بريطانيا فاعلية.

بين أشياء عديدة أخرى، فإن السيتى هى أكثر قوة تنسيق للخدمات المالية نفوذا وفاعلية. كان چون مكدونيل عضو البرلمان عن حزب العمال أحد السياسيين القليلين الذين واجهوا مباشرة لوبى ذا سيتى القوى بالبرلمان. حينما طرح أليستير دارلينچ، وزير المال البريطانى ضريبة على علاوات وامتيازات المصرفيين فى تقرير ما قبل الميزانية عام ٢٠٠٩، قال إنه شعر بنفوذ ذلك اللوبى «تلقيت العديد من المكالمات من كثير من المصرفيين، ومن المستغرب أنهم رددوا نفس العبارات.. لم ترقهم تلك الضريبة، وقالوا إن هذا يثير قلقهم حول الأوضاع فى لندن، وما شابه».

تشكل الكوربوريشن إجماعا يحابى المصالح المالية وتعمل على الحفاظ عليه قائما. تسعى للتأثير فى سن القوانين بالداخل والخارج. بصمات الكوربوريشن واضحة على قانون «الخدمات المالية والأسواق» لعام ٢٠٠١، الذى أعلن أنه لا ينبغى على «هيئة الخدمات المالية» التى كانت تقوم بالمهام التنظيمية ببريطانيا وقتئذ، أن «تثبط إطلاق منتجات مالية جديدة، وأن عليها تلافى إقامة العوائق التنظيمية، وأيضا

تلافى إلحاق الدمار بتنافسية المملكة المتحدة». لكن هذا جميعه لا يعطينا صورة واضحة شاملة عما يجرى. إذا نقّبت عميقا، مثلما فعل تايلور وجلاسمان، ستجد أن الكوربوريشن غائرة فى القدم، وغامضة بدرجة تصبح معها محاولات فهم الأغراب لها أمرا بالغ الصعوبة.

موقع الكوربوريشن الإلكترونى مساحة مكتظفة بالروابط النفقيّة (الشبيهة بالأنفاق) والصلات غير المتوقعة. ثمة ١١٣ شركة لتسليم الحيازات (تسليم ملكية العقار الشرعية) يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام. يوجد أيضا مكاتب حكومية ومسئولون حكوميون: مسئولو أمن المناطق aldrmen ومجلس ومحكمة المشورة العامة، وأحكام السلوك الحياتية. نرى أيضا استعراض موكب عمدة ذا سيتى Lord Mayor الطقوسى السنوى بالعربات المذهبة والوجهاء وهم يرتدون الأردية المصنوعة من الساتان، والفرق الموسيقية، والذى يشاهده نصف مليون شخص بالشارع وتبثه البى بى سى ليشاهده الملايين.

تمكنت الكوربوريشن على مر القرون من اقتطاع مجال سياسى لنفسها خارج نطاق القوانين والمؤسسات الديموقراطية البريطانية إلى حد كبير. ظلت ذا سيتى أوف لندن قائمة منذ زمن غائر فى القدم لا يكاد أحد يتذكر بداياتها وفقا للمؤرخين والمرشدين السياحيين، أو بتحديد أكثر، قبل تتويج ريتشارد الأول ملكا فى عام ١٠٦٧. تفخر الكوربوريشن بأن «ذا سيتى أوف لندن هى أقدم بلدية ديموقراطية ظلت موجودة حتى الآن، ويعود تاريخها إلى ما قبل البرلمان، كما أن دستورها متجذر فى الحقوق والمزايا الغائرة فى القدم التى كان المواطنون يتمتعون بها قبل الغزو النورمندى فى عام ١٠٦٦».

يقول جلاسمان إنه إذا كان تاريخها يعود إلى الأزمنة الغابرة، إذن، فهى خارج نطاق الإحالات التشريعية. وفيما تطور نظام بريطانيا السياسى السائد على مدى عقود، ظلت ذا سيتى قلعة تقاوم تيارات التاريخ التى غيرت بقية الدولة القومية البريطانية. تنجم الميزات الخاصة التى تتمتع بها عن سطوة رأس المال النقدى. ظل

حكام بريطانيا بحاجة دائمة إلى أموال ذا سيتى، ومن ثم دأبوا على منحها ما تريده مقابل ذلك، بل إن الكوربوريشن نفسها تُلمِح إلى ذلك:

تم اكتساب حق ذا سيتى فى إدارة شئونها الخاصة تدريجيا كمميزات وتنازلات اكتسبتها من التاج. ضمنت أهمية لندن كمركز للتجارة والسكان والثروة لها الحقوق والحريات قبل غيرها من البلدان والمدن. كانت ذا سيتى منذ العصور الوسطى وحتى عهد أسرة ستوارت مصدر القروض المالية للملوك الذين كانوا يسعون للحصول على الأموال لدعم سياساتهم بالداخل والخارج.

وبمعنى ما، ترجع أصول نظام بريطانيا السياسى بمجمله إلى ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن. أُسِّس مجلس اللوردات على غرار مجلس نواب الملك الرشداء Court af Aldermen، ومجلس العموم على غرار The Court of Common Coancil بالسيتى، كما أن منصب رئيس الوزراء يضاهى منصب عمدة ذا سيتى Lord mayor الذى كان ينتخبه مجلس المشورة العامة Common Council بالسيتى والذى يشير إلى نفسه بصفته الجد الأكبر للبرلمانات. يقول جلاسمان «مازالت ذا سيتى تتصرف كدولة داخل دولة، ويعنى هذا واقعيا أن ثمة مدينتين تسميان لندن، إحداهما مدينة واقعية، والأخرى هى موطن ثمانية ملايين نسمة».

ليس لبريطانيا الحديثة دستور مكتوب، هذا على الرغم من أن بعض المؤرخين يتحدثون عن أنه كان ثمة دستور قديم تتعلق بنوده بالحقوق والمميزات والحريات القديمة. هذا أسلوب للحديث عن مجالات للقوة والنفوذ وحركة المد والجزْر للعلاقات بين مختلف أعمدة المملكة على مدى القرون. يصف جلاسمان أربعة أعمدة للدستور القديم: الملك بصفته الرأس، والكنيسة التى تمثل الروح، والبرلمان الممثل للبلد، وذا سيتى، أو النقود - وهى ليست فى مرتبة أدنى من الملك أو البرلمان، بل متداخلة معهما فى علاقة سياسية معقدة. حينما اجتاح الملك ويليام الأول إنجلترا عام ١٠٦٦، تخلت بقية البلاد عن حقوقها، لكن ذا سيتى تمسكت بممتلكاتها الحرة (الأرض والعقارات التى تملكها امتلاكا مطلقا)، وحرياتها القديمة، وميلشياتها ذات

التنظيم الذاتى - بل إنه كان على الملك نفسه أن يتجرد من سلاحه لدى دخوله ذا سيتى. حينما أمر ويليام بعمل سجل للملكيات The Domesday Book -- وهو مسح لأصول المملكة وإيراداتها التى تُحدد على أساسها الضرائب - تم استثناء ذا سيتى.

نتيجة لحركة الإصلاح الدينى البروتستانتية التى حدثت بعد ذلك بخمسمائة عام، غدت الكنيسة خاضعة للتاج، وفى القرون التى تلت، تراجعت سلطة الملك، وفقد البرلمان باطراد طبيعته الأرستوقراطية واتسعت حدود المساواة لتشمل جميع الأشخاص الناضجين تقريبا. لكن ذا سيتى ظلت بمنأى عن هذا كله. كانت، حسب مقولة أحد الإصلاحيين فى القرن التاسع عشر «تماثل وحشا غريبا ضخما ينتمى إلى ما قبل التاريخ والذى تمكن من أن يظل موجودا فى العالم الحديث».

وعلى الرغم من نجاح بعض الملوك والشخصيات الثورية والخطباء الدهماويين أحيانا فى تقليص الحقوق والامتيازات الخاصة التى تتمتع بها ذا سيتى إلى حد ما لكن غالبيتهم واجهوا نهاية أليمة واستردت ذا سيتى ما فقدته وأكثر فيما بعد. كان فى نهاية وات تايلور، قائد ثورة الفلاحين عام ١٣٨١ والذى لقى حتفه تحت ضربات سيف ويليام والويرث الوحشية، عبرة لمن يعتبر.

أثار الكاردينال ولزى، المستشار القوى للملك هنرى الثامن حنق ذا سيتى بأن طرح الضرائب التصاعدية، وأجبر النبلاء على «التبرع» الإلزامى للعرش بمبالغ كبيرة، بل وقام بمصادرة دروع وسبائك شركات تسليم الحيازات بالسيتى وأوانيها الفضية. ساعدت ذا سيتى على هندسة مؤامرة قتل ولزى عام ١٥٢٩ بتهم من قبيل إنه كان «يعانى من مرض الزهرى ورغم ذلك كان يتجرأ على تقبيل الملك». لم تنس ذا سيتى هذا أبدا، ومن ثم، استحدثت فى عام ١٥٧١، منصب المستشار القانونى لمجلس بلدية ذا سيتى remembrancer لتذكير الملك بما يدين به لها. يظل هذا المستشار، وهو أقدم لوبى مؤسس فى العالم، قوة فاعلة فى الدولة البريطانية حتى يومنا هذا، القناة التى تصل البرلمان بذا سيتى وهو الشخص غير البرلمانى الوحيد

الذى يدخل قاعة الاجتماع بالبرلمان، ويجلس خلف رئيس المجلس دون أن يجذب الانتباه إلى نفسه، ويتلخص دوره فى إجراء الاتصالات اليومية بالمسئولين فى مختلف الهيئات الحكومية الذين يضطلعون بتطوير السياسات الحكومية، وصياغة القوانين، وتعزيز العلاقات مع مجلس البرلمان. يضطلع پول دابل، المستشار الحالى، بالحفاظ على وضع ذا سيتى ومكانتها وتعزيزهما وضمان حماية حقوقها الراسخة.

وقت كتابة هذا فى عام ٢٠١٠، تضمنت آخر المذكرات العلنية التى أصدرها مكتب المستشار هجوما ضد محاولات أوربا كبح جماح أنشطة صناديق التحوط، وأخرى تسعى إلى تبرئة أسواق المشتقات غير النظامية من دورها الذى ساعد على الأزمة المالية ورفع القيود المتشددة المفروضة عليها. وعملاً بوضع ذا سيتى كمنطقة أوف شور، يلعب مكتب المستشار remembrancer دورا دوليا مهما أيضا، حيث يتعاطى مع أعضاء السلك الديبلوماسى، ويتعاون عن كثب مع الأسرة المالكة لإقامة الولائم وحفلات العشاء الرسمية على شرف رؤساء الدول والحكومات الزائرين.

يتذكر جلاسمان المرة التى قام فيها بزيارة مكتبة جامعة جيلدهول وطلب الاطلاع على ميثاق أو امتياز ذا سيتى أوڤ لندن!. والميثاق أو الامتياز هو سلطة تمنحها قوة ذات سيادة وهو وسيلة إقامة المدن والكوربوريشنات والكيانات المصنطعة الأخرى. تحوّل المواثيق أو الامتيازات تلك مجموعات الأفراد إلى مؤسسات ذات حكم ذاتى. والكيان الذى يمنح الإذن أو الميثاق هو بطبيعة الحال أسمى من المتلقى، ومن ثم، فإن المدن «المأذونة» ذات الميثاق مثلا تخضع للدولة القومية. يتذكر جلاسمان أن أمين المكتبة أطلق ضحكة خافتة وقال «لا يوجد ميثاق». وبدون ميثاق، تظل ذا سيتى فى حالة التباس دائم فيما يتعلق بصلتها بالدستور البريطانى، ومثل الجاذبية، لا يمكنك رؤية طبيعتها الحقة سوى من خلال التأثير الذى تمارسه على الأجسام المحيطة بها.

جلست مع جلاسمان بمطبخ منزله بشمال لندن، فيما مضى هو يورد الاستشهاد تلو الآخر كى يوضح كيف ظلت ذا سيتى تقتطع الامتيازات المتتابعة

لتضمن أن القواعد التى تحكم بقية بريطانيا تتوقف عند حدودها. مثلا، أورد قانون ويليام ومارى لعام ١٦٩٠ الذى يؤكد على امتيازات الكوربوريشن. تنطبق بعض القوانين الصادرة عن وستمينستر على الكوربوريشن، بيد أن ثمة قوانين كثيرة يسنها البرلمان تستثنيها كلية أو جزئيا. وعلى هذا، فرغم أن ذا سيتى ترتبط بالدولة القومية البريطانية إلا أنها مرتبطة بنيويا بأماكن أخرى، وفى هذا، فهى تماثل جرسى أو جزر الكايمان، اختصاصات الأوف شور القضائية التى تدور فى فلكها. وهذا مهم جدا بالنسبة لرأس المال الكوكبى الحذِر الجبان. يواجَه أى تحدٍ للسيتى من خلال استدعاء قدسية تاريخها، ومن خلال مهارات خُدّام المال الفائقة وقواهم المفرطة. مركز الخدمات المالية هذا ذو النظرة المستقبلية والذى تشمل أنشطته الكوكب بأكمله، ويصل نفوذه، بصمت، إلى منازل الناس من بالتيمور عن طريق برمنجهام إلى بورنيو، مؤسس على برنامج بنيوى غائر فى القدم حصين وفريد لا يمكن المساس به.

ليست مراسم ذا سيتى الاحتفالية مجرد بقايا من الماضى تتميز بالحيوية وتبعث البهجة فى النفوس، لكنها تلقى إعجاب أصدقاء ذا سيتى وتبعث فى نفوسهم الطمأنينة لأن القليلين هم من يفهمون مغزاها، كما أنها تدعم سطوة ذا سيتى. وكما يوضح كُتيب قديم للكوربوريشن فليست تلك المراسم والاحتفالات مجرد استعراضات للمتعة، بل إنها تجسد حقوق ذا سيتى وامتيازاتها وتجعلها مرئية. كان يحدث أن تُسيَّر تلك الاستعراضات المهيبة فى كل مرة يتم فيها تحدى استقلالها. حدث مثلا، فى عام ١٨٨٤ أن طرح الإصلاحيون مشروع قانون لدمج ذا سيتى مع لندن الكبرى وكان الرد هو استعراض مهيب لم يُر له مثيل، استعراض اللورد مايور [عمدة الكوربوريشن] والذى كان أيضا مشحونا بالرسائل السياسية، رافق ذلك حملات تشهير ضد الإصلاحيين، وتنظيم مسيرات احتجاجية ضد مشروع القانون.

ثمة عمدة Mayor للندن وآخر Lord Mayor أو العمدة العميد للكوربوريشن

وذلك تحديدا لأن لندن مدينتان: مركز سكانى متسع ونابض يعانى أهله من المشاكل تتوسطه جزيرة أوف شور فاحشة الثراء. يفتقد أهل لندن سلطة بلدية محلية توحد بينهم، فيما أن لدى البيزنس، وبخاصة الصناعات المالية أقدم مؤسسة سياسية فى المملكة تقوم على خدمتها.

يعمل جلاسمان مع منظمة «مواطنى لندن»، وهى شبكة تضم ما يربو على ١٤ مجموعة مدنية ودينية تسعى إلى تحسين أساليب الحكم السياسى للندن وتنظيم المجتمع. قام نيل چايمسون، المدير التنفيذى لمنظمة «مواطنى لندن» بالاتصال بالكوربوريشن بعد انفجار الأزمة المالية عام ٢٠٠٧. قال «كنا نتفحص أسباب الأزمة، وبدت جميع الطرق وأنها تؤدى إلى جيراننا هؤلاء الذين لم نعلم الكثير عنهم». بدت الكوربوريشن متباعدة متعالية، قال چايمسون إن انطباعه كان هو أنهم كانوا يقولون إنهم لا يمانعون فى إعطائنا بعض النقود، لكنهم لا يريدون إقامة علاقات معنا. بعد ذلك، قام بدعوة الكوربوريشن لحضور مناسبة أقامتها منظمة «مواطنى لندن» عام ٢٠٠٩، وجاء الرد الطنان المتكلف شاهدا على موقف الكوربوريشن من عامة اللندنيين «نرحب بمنظمة مواطنى لندن مثلما نرحب بأية مجموعة أخرى. ليس للزيارة الرسمية أى معنى فى هذا المقام.. ولتلافى الشكوك، لا يعنى هذا أى شكل من الاعتراف أو التفاوض».

وعلى الرغم من ذلك، فقد انبثقت علاقة من نوع ما، لكن مسئولى الكوربوريشن عادة ما يغادرون الاجتماعات ثم يعاودون الظهور مرة أخرى. وحينما أصدرت «مواطنو لندن» نداءات لزيادة أجور الطباخين، وعمال النظافة، وغيرهم من العمال بذا سيتى ، ووضع حد أعلى للفوائد قدره ٢٠٪ واستخدام موارد ذا سيتى لإقامة مساكن ذات أسعار معقولة فى لندن، اشتكت الكوربوريشن من أن كمينا قد نصب لها بدعوتها إلى أحد الاجتماعات.

فى عام ١٩١٧، وفيما كان رجال الطبقة العاملة يموتون فى الميادين بفرنسا، حاول هربرت موريسون من حزب العمال، وقد تأثر بالمزاج العام المطالب بالإصلاح،

الدعوة إلى مواجهة ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن ومحوها من على الخريطة حيث رأى أنها موطن الأنشطة المالية الحديثة الخبيثة وصحافة الإثارة الرخيصة. بعد الحرب، أدخل حزب العمال إلى بيانه الرسمى الذى يحدد أهدافه تعهدا بالقضاء على الكوربوريشن وضمها إلى حكم بلدى مُوحّد للندن. أخبرنى چون مكدونيل، عضو البرلمان عن حزب العمال أن «موقف حزب العمال التقليدى كان هو التحكم فى أموال البلد وأنشطته المالية لمصلحة الشعب على المدى الطويل».

بعد الكساد الكبير، وإراقة مزيد من دماء الرجال العاملين فى الحرب العالمية الثانية، ساد مزاج عام يكاد يكون فريدا فى التاريخ البريطانى. كتب جلاسمان يقول «للمرة الأولى والوحيدة فى تاريخها، تبنت الدولة البريطانية فكرة موضوعية عن الاقتصاد وأخضعت الاقتصاد المالى للاحتياجات بحيث صار لها الأولوية». لم يُخفِ كلمنت أتلى، رئيس الوزراء عن حزب العمال، هدفه:

شاهدنا المرة تلو المرة، أن ثمة سلطة أخرى فى هذا البلد مختلفة عن تلك التى تتخذ من وستمينستر مركزا لها. ظل باستطاعة ذا سيتى أوف لندن، وهو مصطلح مريح يشير إلى مجموعة من المصالح المالية، أن تثبت ذاتها فى مواجهة حكومة هذا البلد. يستطيع هؤلاء الذين يتحكمون فى المال، اتباع سياسة فى الداخل والخارج مناهضة لتلك التى يقررها الشعب. إن أول خطوة لنقل هذه السلطة هى تحويل ذا بنك أوف إنجلاند إلى مؤسسة خاضعة للدولة.

كان ذا بنك أوف إنجلاند قد أنشئ عام ١٦٩٤ كمؤسسة خاصة واستهل الاستثمار فيه أثرياء السيتى البروتستانت، وذلك إلى حد كبير، لتوفير قروض لبناء أسطول بحرى. أتى ظهور البنك وخلق الدين القومى معه بثورة مالية سرعان ما أدت إلى ظهور أسواق الرهونات، ومؤسسة ليودز للتأمين، وسوق للأوراق المالية، والصحافة المالية، وتوسع سريع فى التجارة الخارجية. شكّل القطاع المالى ما أسماه پى. جيه. كاين. وإيه. چى. هوپكينز «حاكم الآلة الإمبريالية».

حقق أتلى ما أراده وتم تأميم ذا بنك أوف إنجلاند عام ١٩٤٦. بيد أن هذا

النصر الظاهرى كان بلا مضمون إذ إن البنك كان يملك أوراقا مهمة يلعب بها: ليس فقط سيطرته على أموال الأمة، بل أيضا التزام أتلى بالإمبراطورية، إذ إنه، وكما بين جارى بيرن، فقد كان ذلك الالتزام «يضمن أن يصبح دور الإسترلينى الدولى المشروع الاقتصادى الأوحد الحاسم فى الفترة التالية للحرب مباشرة». وفى النهاية، كان التأميم مجرد سراب، إذ استمرت نفس الهيئة المؤلفة من طبقة المصرفيين التجار من خريجى إيتون تدير البنك، كما أن القانون الذى اقتضى تأميم البنك، وكما يعترف البنك نفسه، لم يأت بأى ذكر لدور البنك أو هدفه. اكتسبت الحكومة سلطات إصدار «تعليمات» للبنك، لكنها اعترفت فى عام ٢٠١٠ أنها لم يحدث واستخدمت تلك السلطات حتى آنذاك، وكما ذكرت الإيكونوميست فى أعقاب التأميم مباشرة «لن يختلف البنك المؤمم لعام ١٩٤٦ بأى أسلوب جوهرى عن البنك ذى الملكية الخاصة لعام ١٩٤٥». كانت تلك هى الحدود القصوى التى يمكن أن تصلها أية محاولات لتقييد المصالح المالية.

فشل أتلى وموريسون فى توحيد لندن، وعاد حزب المحافظين الموالى للسيتى للسلطة عام ١٩٥١؛ واستهلت اللجنة الملكية لعام ١٩٥٧، التى أطلقت شرارة تغيير الحكم المحلى فى أنحاء بريطانيا، بيانها بتلك الكلمات الخالدة «للمنطق حدوده، ويقع وضع ذا سيتى خارج نطاق تلك الحدود». بحلول ١٩٦٣، وفيما زوت الإمبراطورية، وأعاد الانفجار الكبير لليورو دولار إلى السيتى نشاطها وحيويتها، تربع البنك مستقرا على القمة، بدرجة أن أجبر اللورد كرومر، حاكم البنك، هارولد ويلسون، رئيس الوزراء على التخلى عن نصف وعوده الانتخابية وتقليص إنفاقات الحكومة إلى الحد الأدنى. أتى رد فعل ويلسون غاضبا بدرجة أنه صاح فى إحدى المناسبات «من رئيس وزراء هذا البلد، أنا أم سعادة حاكم البنك؟».

فى عام ١٩٥٦، لم يتم إلغاء الكوربوريشن، بل تم إلغاء المجلس الإقليمى المحلى للندن الأوسع نطاقا بكثير. وفى عام ١٩٨١، أُطلقت محاولة أخرى فى البرلمان لإلغاء ذا سيتى «ومنح ذا سيتى أوف لندن نمط الحكم المحلى الديموقراطى الذى

ظل سائدا فى باقى البلاد لسنوات طويلة». لكن المحاولة أُبطلت. وقتئذ، كانت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وكانت الطبقة السياسية بأكملها تقريبا فى سبيلها لفقدان الثقة بالتصنيع والركوع أمام ذا سيتى. عُرِض كل شيء للبيع: ملاعب المدارس وأفنيتها، شركات الهاتف، وساحات الأسواق. احتلت ذا سيتى المقدمة فى عملية تحويل كل شيء إلى أموال Financialisation: بإعادة هندسة مؤسسات التصنيع وجعلها حاملات استثمار ذات رافعات قوية ونفوذ فاعل، وحَزْم الرهونات على هيئة أوراق مالية تدعمها أصول تطرح للتداول فى الأسواق الكوكبية.

وعلى الرغم من أن ذا بنك أوف إنجلاند (مثل المنظمين الماليين الآخرين) مسئول أمام البرلمان، لا الكوربوريشن، إلا أن موقعه الفيزيقى فى مركز السيتى الجغرافى يعكس أين يكمن قلبه. يشارك البنك ذا سيتى رأيها، الذى ترسخ عبر القرون، بأن الطريق إلى التقدم يكمن فى تحرير الأسواق وحرية رأس المال النقدى، فى وجود السيتى بالمقدمة. فى عام ١٩٩١، قرر مدراء البنك إعلان ما يتطلع إليه البنك بوضوح وأتوا بأهداف رئيسية ثلاثة له، كان هدفان منها هما ما تسعى إلى تحقيقهما البنوك المركزية عادة: حماية العملة والعمل على استقرار النظام المالى. أما الثالث، والذى عبر عنه حاكم البنك إيدى چورچ، فكان «العمل على ضمان فاعلية خدمات المملكة المالية، والدفع قدما بنظام مالى يعزز الوضع التنافسى الدولى لذا سيتى أوف لندن وغيرها من مراكز المملكة المالية». بتعبير آخر، حماية ذا سيتى كمركز أوف شور وتعزيز هذا الوضع.

هذه السياسة – تعزيز وضع ذا سيتى كمركز أوف شور وحمايته – مضادة لمبادئ السوق الحرة التى تزعم ذا سيتى وداعموها أنها تمثلها.. وفى تلك الأثناء، شعر جلاسمان بالإحباط والغضب لأن جزءا حيويا ثريا من مدينة لندن التى أحبها – بوتقة الانصهار الإنجليزية المفعمة بالأحاسيس وطيب المشاعر التى رحبت بأجداده اللاجئين – تم اقتياده وغوايته بعيدا عن الحكم المدنى وضمه إلى ذا سيتى. ومثل الإصلاحيين قبلهما، يود هو وتايلور أن يرى ذا سيتى كوربوريشن

وقد أُدمجت في بقية لندن، بحيث يصبح بالإمكان، بين أشياء أخرى، استخدام أصولها المهولة لمعالجة مشكلة الفقر.

ظلت ثمة صعوبة بالغة أمام النظرية السياسية لإدخال الكوربوريشن إلى نطاق تركيزها واهتمامها، ناهيك عن تقدير أهميتها. تُغفل إصدارات التيار السائد الحديثة وضع ذا سيتى غير المحدد. يعرف المنظرون السياسيون أن جميع أشكال السلطة الأخرى قد أُخضعت للدولة، كما أنه من السهل افتراض أن رأس المال أصبح مهيمنا من خلال عمله داخل نطاق الدولة، لا خارج أطرها. لا يرى الماركسيون ذا سيتى سوى فى السياق الأوسع للصدام بين رأس المال الصناعى ورأس المال النقدى. ركز أتباع الفيلسوف چون رولز على التأثير الاجتماعى - العلاقة بين الحكام والمحكومين - لكن اهتمامهم بدور المؤسسات والتاريخ ظل أقل نسبيا. وعلى الرغم من أن الكوكبة أدت إلى مجالات كاملة من الأبحاث حول أفعال اللاعبين الاقتصاديين وأنشطتهم فى الأسواق وتفاعلاتها، إلا أنه من المعتاد ألا يتم مناقشة المؤسسات السياسية سوى على المستوى المجرّد. وعلى الرغم من أن أبحاثا كثيرة تفحصت دور الكوربوريشنات، إلا أن الكوربوريشنات تحصل على ترخيصاتها لمزاولة أنشطتها وعملياتها من الدولة - أى أنها مخلوقات أوجدتها سلطة الدولة. أما كوربوريشن ذا سيتى أوف لندن فشىء آخر. وعلى الرغم من أنها قد تكون جدة البرلمانات، إلا أنها، بكل تأكيد، الجد الأكبر لشبكات وشلل الجنتلمن من قدامى الرفاق old boys المسيطرين.

تتمكن ذا سيتى، من خلال سياسات التقارب الشخصى، وروابط الهوية الحميمة والمبادئ المشتركة ومراسمها الاحتفالية وعروضها الطقوسية المعقدة، تتمكن من أن تكون ذات سطوة واسعة قوية، لكنها أيضا تظل غير مرئية تقريبا. وهى، حسب ما يقوله جلاسمان «مؤسسة غائرة فى القدم، شديدة الصغر، تجمع أفرادها علاقات حميمة، لا تتسق مع أى نموذج مسبق للحداثة. لدينا هنا كمُيون (وحدة اجتماعية) عصر أوسطية مُمثِلة لرأس المال».

• • •

فيما اشتبك جلاسمان وتايلور مع مطورى سبيتافيلد، لاحظا ظاهرة غريبة

أخرى. تنقسم ذا سيتى إلى خمسة وعشرين قسما فرعياً، أو أحياء فرعية، لا يسكن الناس سوى أربعة منها، أما الدوائر الباقية فتتكون فى غالبيتها من عقارات تجارية. اكتشف تايلور، من خلال اتصالاته، أن المُطوّر كان يتفاوض على شراء أرض مقامة عليها مدرسة ابتدائية فى پورتسوكن أفقر أحياء ذا سيتى السكنية وعلى إغلاق المدرسة أيضاً. من ثم، قرر تايلور الترشح لانتخابات الحى فى ديسمبر ٢٠٠١ كى يقود حملة ضد الإغلاق. اكتشف أن تلك الانتخابات هى الوحيدة بين جميع أحياء ذا سيتى التى تنافس فيها مُرشحان، إذ إن جميع المرشحين الآخرين كانوا بدون منافسين. طلب منه بعض أعضاء مجلس ذا سيتى التنازل عن الترشح قبل الاقتراع، بل إنهم أبلغوا الهيئة المشرفة أنه قد تنازل بالفعل. لكنه صمد وانتخبه أهالى الحى.

وفيما تفحص تايلور، بمساعدة من جلاسمان، ممارسات ذا سيتى الانتخابية، اكتشفا أن ثمة مشروع قانون خاص كان يجرى تمريره فى مجلس العموم، وتجاهله الإعلام.

كانت التوقعات هى أن فوز حزب العمال الذى ظل يعتبر دعامة اليسار فى بريطانيا منذ عشرينيات القرن العشرين، فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٧، سيكون بداية عهد تصادمى بالنسبة لذا سيتى ومراكز الأوف شور الأخرى التى تدور فى فلكها. كان جوردون براون، وزير مالية بلير، قد وعد فى عام ١٩٩٣ بأنه سيعمل على «إنهاء الانتهاكات الضريبية التى تصل إلى قلب المالية العامة من خلال ممالقة فاحشى الثراء على حسابنا جميعا.. إذ إن أى وزير مالية عن حزب العمال لن يسمح بإعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمليونيرات فى ملاذات الأوف شور الضريبية». بيد أنه، وفى عام ١٩٩٢، وقبل الانتخابات العامة السابقة، قام چون سميث، الزعيم العمالى بشن حملة تمثلت فى جولات دعوات على الغداء والعشاء بمطاعم ذا سيتى لإقناع كباتن المال بقبول حكومة لحزب العمال. لكن سرعان ما لحقت بحزب العمال الهزيمة الرابعة على التوالى منذ انتخاب مارجريت ثاتشر عام

١٩٩٤، وتوفى سميث نتيجة أزمة قلبية عام ١٩٩٤. قام خليفته، طونى بلير بتحويل حزب العمال، فى النهاية، إلى مؤسسة بإمكان السيتى أن تتعلم أن تحبها. ساعد بلير فى مهمته تلك بيتر ماندلسون، حفيد هربرت سميث. فى عام ١٩٩٦، تخلى بلير، بهدوء، عن تعهد حزب العمال الذى ظل قائما لثمانين عاما بالقضاء على ذا كوربوريشن أوف لندن، وأطلق بدلا من ذلك وعدا مبهما بـ «إصلاح» ذا سيتى. لم يلاحظ سوى القليلين سقوط آخر حصن بريطانى كبير معارض للقطاع المالى. حينما فاز بلير فى العام التالى بأغلبية ساحقة، كان بإمكان ذا كوربوريشن أن تشعر بالارتياح وهى مطمئنة إلى أمان وضعها.

شرح مايكل كاسيدى، الذى كان وقتئذ رئيسا للجنة السياسات والموارد التابعة للكوربوريشن، نهج بلير ووصفه بأنه «صفقة مزدوجة»: إن حزب العمال حريص على التقرب من الكوربوريشن: «أما چون مكدونيل النائب العمالى فقد أوضح الرأى الذى كان سائداً داخل الحزب:

قضيتَ ثمانية عشر عاما فى المعارضة، وكنت تريد الوصول إلى السلطة بأى ثمن. عقد بلير و براون حلفا مع الشيطان منحا به ذا سيتى ما تريده. كانت الفكرة إتاحة فرصة التربح لهم، مقابل الضرائب. لم تكن علاقة وفق مبادئ الحزب بل إنها أعطتهم ما يريدونه. لا أعتقد أن براون كان يفهم ما يفعله. كانت مجرد صفقة تعمل على استقرار حكومتهم.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن «الإصلاح» المقترح - مشروع القانون الذى كان تايلور وجلاسمان قد لاحظاه - لم يكن مقايضة، بل إذعانا مثيرا للدهشة لكوربوريشن لندن. ظاهريا، لم يكن ثمة ما يلفت النظر إلى المشروع. كان فقط ينظم حقوق الاقتراع لكيان مجلس المدينة المحلى الحاكم، بيد أنه كان ثمة حقيقة غريبة تكمن خلفه. فعلى حين كان لكل فرد من سكان ذا سيتى البالغ عددهم ما يربو على تسعة آلاف نسمة صوت واحد، كان مشروع القانون يهدف إلى منح صوت مستقل لكل بيزنس فى ذا سيتى بحيث يكون للبيزنسات ما مجموعه ٢٣٠٠٠

صوت فيما بينها، وبذلك يصبح بإمكان الشركات الهيمنة على أصوات السكان بسهولة.

اقترح «إصلاح» بلير تذويب سلطة السكان بدرجة أكبر. كان مشروع القانون يمنحهم تسعة آلاف صوت، لكنه اقترح توسيع أصوات الشركات لتصبح ٣٢٠٠٠ صوت، وبذا يمنحها كارتا على بياض لإدارة ذا سيتى. وفقا لتعبير الجارديان. تُخصّص الأصوات للشركات وفقا لعدد العاملين فيها لكن دون أن يقتضى المشروع أخذ رغبات هؤلاء العاملين فى الاعتبار، بل إن الإدارة – التى تمثل المال – هى التى تقترع نيابة عن العاملين. ومن ثم، ظلت مؤسسة جولدمان ساكس، وذا بنك أوف تشاينا، وبنك موسكو نارودنى وشركة KPMG للمحاسبات تدلى بأصواتها فى الانتخابات البريطانية. استشار جلاسمان أكاديميين عديدين ليسألهم عما إن كان لديهم علم بوضع مماثل فى أى مكان بالعالم، وكانت الإجابة بالنفى.

ومثلما عمل نظام «التوافق» السويسرى على إخصاء أية معارضة سياسية محتملة وعمل عدم وجود أحزاب بجرسى على ضمان إجماع النخبة السياسية الواقعة فى أسر المصالح السياسية، عملت ذا كوربوريشن أوف لندن على إضفاء الصبغة المؤسسية على وفاة السياسات المعارضة فى ذا سيتى.

فى مايو ٢٠٠٢، تقدم تايلور وجلاسمان بالتماس ضد مشروع قانون «إصلاح» ذا سيتى، وفى أكتوبر ٢٠٠٢ نظره «لوردات القانون» (أعضاء البرلمان من اللوردات الذين سبق لهم أن شغلوا مناصب قضائية عليا) وهى أعلى سلطة قضائية فى البلد. لم يدعمها أحد سوى بعض أعضاء البرلمان من أمثال چون مكدونيل الذى ظل يقاتل ضد مشروع القانون فى البرلمان مما أخر صدوره أربعة أعوام، وفى تلك الأثناء، تم إغراؤه بالمناصب لكى يعدل عن معارضته لكنه رفض.

وصف جلاسمان المشهد فيما واجه هو وتايلور لوردات القانون الذين كان يجلس فى قبالتهم صفوف من كتبة العدل وأعضاء المجالس المحلية، والمسجلين، والمحامين، وممثلين آخرين لأبهة ذا سيتى كوربوريشن وسطوتها ترمقهم جميعهم

النظرة الصقورية للرئيس اللورد جونس أوف تاليتشتل. استهل طوم سيمونز، رئيس الكوربوريشن التنفيذي الإجراءات بأن وصف سلطان الكوربوريشن وهيبتها منذ قديم الزمان، وكيف أنها ليست مجرد سلطة محلية، بل شبكة لوبيهات مترامية الأطراف ذات سطوة وذاتية التمويل، تستطيع، لدى الضرورة الاستناد إلى قوة مالية وسياسية ماضية هائلة من خلال الكوربوريشنات واتحاداتها التجارية، ومواردها الخاصة، من أجل الدفاع عن الميزات التي يتمتع بها القطاع المالي.

أوضح سيمونز كيف أن حزب العمال وأيضا حزب الديموقراطيين الأحرار قد تخلوا عن تعهداتهم بالقضاء على ذا سيتي كوربوريشن وذلك إلى حد بعيد، حسب قوله، بسبب أداء الكوربوريشن الجيد. أضاف قائلا إنهم يوظفون مستشارين في بروكسل لترقب ما قد يلوح في الأفق من أشياء قد تؤثر في ذا سيتي وأنه حينما يحدث ذلك، يعملون مع الاتحادات التجارية الأخرى ليضمنوا وجود أشخاص مستعدين حتى اللجوء إلى القوة لضمان تمثيل آراء ذا سيتي كما يجب. قال أيضا إنه قبل تولي أي بلد رئاسة الاتحاد الأوربي، يذهبون في زيارات لعاصمة ذلك البلد لإقامة تحالفات يستطيعون من خلالها رعاية مصالحهم وتعزيزها. ثم تحدث عن لجنة السياسات والموارد وأكد أن رئيسها على استعداد لحمل الهراوات واستخدامها دفاعا عن ذا سيتي وعن أي موضوع يخصها في أي مكان بالعالم.

وحينما أتى دور تايلور وجلاسمان، قام جلاسمان بتقديم عرض طويل معقد أوضح فيه بعض النماذج التاريخية وتفحص طبيعة السلطة والديموقراطية والخضوع للمحاسبة. قال إن السابقة الوحيدة التي وجدها تماثل نظام ذا سيتي للتصويت الشركاتي كانت هي حقوق الاقتراع التي مُنحت لملاّك العبيد في ولايات الجنوب الأمريكي قبل الحرب الأهلية للتصويت نيابة عمن يملكونه من عبيد. وأضاف قائلاً: إن من ينبغي أن يكون له حق الاقتراع هم العاملون لا الشركات.

وعلى الرغم مما أحدثه عرضه من قلق بين ممثلي الكوربوريشن، إذ إن بعضهم غادر القاعة فيما مضى الآخرون يمررون مذكرات لبعضهم، فإن التماس تايلور

وجلاسمان لم يكن له تأثير على صيغة مشروع القانون الذى تم تمريره ليصبح قانونا. بيد أنهما حققا قدرا صغيرا من الانتصار حيث طالب «لوردات القانون» بأنه ينبغى أن تكون عملية الاقتراع صريحة وواضحة.

أتاح موقع تايلور فى مجلس بلدية ذا سيتى له الاطلاع على سجلات كشفت له أمورا أخرى، من بينها أن ذا سيتى كوربوريشن تدير ثلاثة صناديق خاصة. أول تلك الصناديق هو صندوق ائتمان ذا سيتى المرحلى City Bridge Trust والذي يقوم بدفع تبرعات خيرية بحوالى ١٥ مليون إسترلينى سنويا. ثم صندوق ذا سيتى City Fund والذى يحصل على أمواله من إيرادات الإيجارات والفوائد إلى جانب أموال من الحكومة. وهى أموال تغطّى نفقات الكوربوريشن الجارية اليومية بصفتها سلطة حكم محلى. أما الصندوق الثالث، فهو نقود ذا سيتى الحاضرة City Cash، وتعترف ذا سيتى بوجود هذا الصندوق رغم أنها ترفض كشف كمية الأموال به وتقول إنه صندوق خاص ظل يتراكم على مدى الثمانية قرون الأخيرة، وأنه يكسب دخله من أموال الأملاك وتُكملِها مكتسبات الاستثمارات. لدى هذا الصندوق ما يربو على ١٠٠ مليون جنيه استرلينى متاحة للإنفاق سنوياً، ويُفترض أن مصدرها هو دخل الفوائد على الأصول، هذا على الرغم من أنه نظرا لأننا لا يمكننا الاطلاع على حساباتها فإننا لا نعلم كم من الأموال يعاد استثمارها. وبقدر معرفتنا، فإن صندوق City Cash قد يتحكم فى أصول تفوق تلك التى بحوزة الفاتيكان، ويقوم بتمويل أشياء كثيرة من بينها النُصب التذكارية والاحتفالات الطقوسية والاستعراضات، كما أنه هو الذى مَوّل حصة ذا سيتى كوربوريشن فى خطة تطوير سبيتافيلدز وأيضا كثيرا من المشروعات الحالية خارج حدود ذا سيتى. كما أنه ساعد على تمويل مراكز دراسات وأبحاث للأسواق الحرة واللوبيهات فى أنحاء العالم، ويقوم أيضا بإدارة عمليات بها عاملون مُثبّتون بدءا من بروكسل وحتى بكين.

فشلت جميع جهود جلاسمان للاطلاع على حسابات أو أصول ذلك الصندوق،

وكذلك جهود ومحاولات الصحفيين من أمثال چايسون بياتى من صحيفة ذا إڤيننج ستاندارد الذى قال إنه تقدم بطلبات «حرية المعلومات» لمعرفة شىء عما أسماه إمبراطورية الأملاك الشاسعة لذا سيتى، لكن جميع محاولاته باءت بالفشل.

تعترف الكوربوريشن بملكيتها لعقارات وأراضى «Conduit Estate» التى تضم بعض أكثر مِلكيات حى وست إند بلندن قيمة، وبعض تخوم أكسفورد ستريت وريچنت ستريت. رأى جلاسمان قرائن على أنها تملك أيضا- بين أشياء أخرى- ممتلكات عقارية فى محيط وول ستريت بنيويورك، وأيضا ممتلكات فى أماكن متفرقة متناثرة مثل هونج كونج وچرسى، وأنه من المحتمل أنها تخفى حيازتها لتلك الأملاك فى بُنى أوف شور محاطة بالسرية المطلقة.

يرى تايلور أن ذا سيتى تستمد جزءا لا بأس به من سلطتها من خلال قدرتها على توزيع العطايا والرعاية السياسية – منحة دراسية هنا، وتبرع خيرى أو دعم هناك، أو مكان مميز فى إحدى الولائم التى يقيمها اللورد مايور، ربما بجوار أحد رؤساء الجمهوريات الزائرين. اعتاد تايلور أن يُدْعى إلى ولائم العشاء والغداء الفخيمة بملابسه الكهنوتية الرسمية التى تقام على شرف شخصيات من أمثال نيكولا ساركوزى، الرئيس الفرنسى، ولولا داسيلڤا رئيس البرازيل. قال تايلور إنه كثيرا ما تحدث تسويات كبرى خلال تلك الولائم والاحتفالات، وأنه لا يُسمح بأى صوت معارض أثناءها.

قضى تايلور سنوات وهو يتمعن فى أمور ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن – ما تعنيه روحانياً ولاهوتيا. يرى تايلور، بالاستناد إلى مفهوم وولتر وينك بأن الروحانية والشر جزء لا يتجزأ من بنية المؤسسات المعارضة، أن ثمة ما هو أكثر من مجرد الطمع البشرى فى هذا. يقول «إننا فى قبضة قوة شيطانية. تعمل المؤسسات على إبقائها حية وهى جزء منا جميعا. أراها كروح شيطانية». يسمى هذه الروح حريفين Eriffin، ذلك المخلوق الأسطورى الذى يظهر فى كثير من احتفالات ذا سيتى. «إنه شيطان شديد الذكاء. خطير. أحيانا، كنت أشعر بالخطر الشخصى

منه». حاولت أن أجعله يبوح بمزيد من التفاصيل حول هذا، لكنه التزم الصمت للحظة وجلس مستغرقا فى أفكاره، ثم قال «ثمة أشياء ربما كان من الأفضل عدم الحديث عنها. أعتقد جازما أنها شديدة الخطورة روحانيا: إن ذا كوربوريشن أوف لندن مكان شديد الخطورة. لا أريد أن أقول إن فلانا أو فلانا شريرا على وجه التحديد. إن من يعملون هناك ليسوا سيئين. إننا جميعا جزء من هذا».

بيد أن تايلور يعترف بوجود جانب آخر من ذا سيتى، مختلف جدا: تاريخ مجيد لكبح السلطات الملكية الاعتباطية المستبدة. ثمة ممارسات قائمة تعتبر رمزا لذلك التاريخ وتلك السطوة. مثلا، فى الاحتفالات الطقوسية الرسمية، مثل الاحتفال الذى أقيم بنادى البلدية Guildhall بمناسبة العيد الذهبى لتولى الملكة، لم يسمح لموكب الملكة بتخطى حدود ذا سيتى وكان عليها الانتظار حتى قدوم اللورد مايور Lord Mayor ليرافقها إلى الداخل. مازالت ذا سيتى تحتفظ فى مكامنها بشىء فائق الجمال - هذه القصص القديمة عن سلطة عامة الشعب فى مواجهة جبروت الملوك، قصص متعضونة فى بنيتها القديمة، والتى تتدفق فى ذاكرة ذا سيتى.

سألت تايلور كيف يتأتى له أن يوفق بين هذا الجانب وبين فكرته عن الروح الشيطانية، داخل نفس الإطار المفاهيمى. أجاب بأن الروح الشيطانية «هى ملاك ساقط». هنا تكمن المشكلة. إنها لا تخدم هدفها الذى قامت من أجله بل تمت غوايتها لتحقيق هدف آخر. مازال احتفال ذا سيتى الطقوسى يعبر عن سلطة عامة الشعب، لكنها نفسها أصبحت تحت سيطرة رجال المال. إن فكرتى عن ذا سيتى هى أنها ليست شرا فى حد ذاتها بل شىء انحرف عن رسالته الأصلية تماما».

بالنسبة لى، ترتكز تلك الشخصية المزدوجة، على لفظ «الحرية». ومثلما أدرك چون ماينارد كينز، فإن بإمكان حرية رأس المال أن تعنى العبودية لعامة الشعب وممثليهم الديموقراطيين. إن الخداع الذى مارسه چورچ دبليو. بوش ويمارسه آخرون كثيرون هو التظاهر بأن هاتين الحريتين المناقضتين لبعضهما تعنيان نفس الشىء. ظلت ذا سيتى، ومازالت، تقاتل بشراسة وعدوانية ضد أى تَعدٍّ على

حرياتها، إلا أن سجلاتها ومحفوظاتها لا تكشف عن أنها قد أولت أى اهتمام بشرور تجارة العبيد أو بأعمال السلب والنهب التى مارستها شركة الهند الشرقية. ظلت الحرية تعنى الحرية للتجارة بشروط تعمل فى صالح ذا سيتى. وبمرور الوقت، أصبح الدفاع عن الحرية دفاعا عن الحرية لصالح المال - وضد مصالح بقية البلد إذا لزم الأمر.

مضى تايلور يقول وهو يوسع دائرة حديثه لتشمل الاقتصاد الكوكبى إن «ما يؤلمنى حقا هو أن الكنيسة لا تولى الأمر مزيدا من الاهتمام. لم يفهموا بعد الأخطار الهائلة التى نواجهها. لقد وقع الضرر مع بداية العالم الحديث. وحينما اضطلعت الكنيسة بدور مؤازر للرأسمالية والكلونيالية فقدتْ شجاعتها وقدرتها على النقد».

لم تعمل آراؤه الصريحة فى صالحه. يرى جلاسمان أن جهود تايلور ومؤهلاته كان من المفترض أن تجعله يحتل أرفع المناصب الكنسية لو أننا نعيش فى زمن آخر. لقد اكتشف خبايا ذا سيتى التى دفعت الأموال للكنيسة مما نجم عنه تدمير حياة تايلور المهنية، حيث قضى بعض الوقت عاطلا عن العمل بلندن، وبعد أن حصل على درجة الدكتوراه، تمكن فى نهاية عام ٢٠٠٩ من الحصول على منصب كاهن فى إبراشية صغيرة بحى شعبى فى شمال شرق لندن، حيث مازال يعمل هناك.

فى عام ٢٠٠٥، طرح جوردون براون، الذى كان وقتئذ وزير مالية بريطانيا، ما أسماه «الخطة الفضلى للتنظيم والرقابة» التى كانت مضادة لما رآه أنها تشددات رقابية وتنظيمية، وعملت على هدم الحواجز التى تعيق المشاريع، ودعت إلى الحد من تلك الإجراءات. رأى جوردون أن هذا كفيل بأن «يبعدنا مليون ميل عن الفرضية القائلة بأن البيزنس لابد وأن يأتى بتصرفات غير مسئولة حينما لا يخضع للضبط والتنظيم».. قال إن هذا النموذج الجديد يمكن تطبيقه أيضا فى مجال الضرائب. يمتد الآن العمل بهذا النموذج ليشمل اللجان الرسمية «المستقلة» للإصلاح، التى يقودها أعضاء موثوقون فى شبكات ذا سيتى وليس لها سوى القليل من الأطر المرجعية ولا تكاد تفعل شيئا لتغيير الأمر الواقع.

فى عام ٢٠٠٨، تشكلت لجنة رسمية بقيادة مايكل فووت لمراجعة أوضاع الجزر التابعة للتاج والمناطق الواقعة عبر البحار. كان فووت قد عمل بمصرف البهاما المركزى، ورئيسا لمجلس إدارة شركة خدمات مالية اسمها Promntory Financial Group التى يزهو موقعها الإلكترونى بأن سجل عملائها يضم «بنوكا من جميع الأحجام، ومؤسسات أوراق مالية، وشركات تأمين، ومستشارى استثمارات، وشركات استثمار مباشر، وصناديق تحوط، وسماسرة أوراق مالية – أى شركات مالية من كل نوع». أنيط بلجنة المراجعة برئاسة فووت تفحص «قدرة كل من تلك المراكز المالية على الصمود أمام الانهيار، والحفاظ على تنافسيتها فى المستقبل. «بمعنى آخر، كيفية حماية شبكة العنكبوت البريطانية. لم يحدث، خلال كل ذلك، أن أخذ أحد فى اللجنة الدمار الذى لحق ببقية العالم على محمل الجد.. وفيما بعد، انتهت لجنة برلمانية تشكلت لمراجعة أوضاع الجزر التابعة للتاج إلى أنه، وعلى حين أن مصالحها أحيانا تتعارض مع مصالح بريطانيا، فإن من واجبات البلد الأم أن تمثّل تابعات التاج دوليا، «إنه واجب وليس خيارا».

حينما أطلقت الحكومة تحقيقا فى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كان لكل عضو من فريق التحقيق خلفية فى الخدمات المالية: أربعة منهم كانوا من ذا سيتى كوربوريشن نفسها. كان السير وينفرد بيشوف، رئيس مجلس إدارة سيتى جروب سابقا، هو قائد فريق المراجعة. كان ذلك يماثل أن تطلب من شركات النفط وضع القواعد لتنظيم صناعة النفط وضبطها. لا غرو أن خرج تقرير عن تلك اللجنة دون أن يوصِى بأى تغيير حقيقى. قال مكدونيل «لا يوجد من هو مستعد لنقد ذا سيتى أو الهجوم عليها، حتى لحظتنا الراهنة، وبعد أن حدث كل هذا».

ولكى أكتشفَ مدى اختراق إجماع ذا سيتى كيان الأمة السياسية البريطانى، سعيتُ لاستبيان رأى شخص من خارج محيط ذا سيتى ويعمل مسئولا رفيع المستوى بمصلحة الإيرادات والجمارك (HMRC) التى تقوم بفرض الضرائب على الكوربوريشنات الكبيرة.

قال «اعتادت سياستنا أن تكون هى إخضاع الأرباح من الأوف شور لنفس معدل الضرائب على الأرباح الداخلية كى لا نشجع الناس على الاستثمار فى أنشطة الأوف شور. لكن خلال السنوات العشر الأخيرة، غدت التوجهات تحابى الشركات متعددة الجنسية بدرجة هائلة. بعد تولى حكومة حزب العمال السلطة تغيرت ثقافة HMRC جذريا. أصبح يطلق على دافعى الضرائب مسمى عملاء. اعتادت HMRC أن تعين مدير حالة لتفحص الشركات متعددة الجنسية، لكن هذا المنصب تحول الآن إلى منصب مدير لعلاقات العملاء وأنيط بشاغله إقامة روابط جيدة سعيدة مع تلك الشركات [العملاء]. وعدت مراجعة أُنجزت عام ٢٠٠٦ بخدمة عملاء أفضل، وبمزيد من الاحترام والثقة المتبادلتين، ومن ثم، تقلصت المدة التى تستغرقها التحقيقات والتقصيات الدولية من سبعة وثلاثين شهرا إلى ثمانية عشر شهرا.

«اعتادت أولويتنا أن تكون هى جمع الضرائب، أما الآن فقد غدت أولويتنا إقامة علاقات طيبة. أصبحنا فى وضع نُقنع فيه أنفسنا أن ترك البيزنسات تدفع ضرائبها طوعاً، بدلا من مقاضاتها، هو وضع مكسبٍ للطرفين».

فى أكتوبر ٢٠٠٨، وجدت لجنة برلمانية بريطانية أن ربع الشركات متعددة الجنسية لم تُسدِّد أية ضرائب فى عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦. حينما تحدثت مع ذلك المسئول عام ٢٠٠٩، قال إن ٦٠٠ موظف فقط يعملون بقسم خدمات البيزنسات الكبيرة فى HMRC وأنهم مسئولون عن ٧٠٠ مجموعة من الشركات. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن أى شركة كبيرة من الشركات متعددة الجنسية بإمكانها تجنيد مائة محامى أو أكثر فى قضية ضرائب واحدة، يصبح هذا وضعا شبيها بوضع داود وجالوت (جليات)». أضاف محدثى مُتعباً «لا تتخلى الشركات الكبيرة عن مواقفها دونما الذهاب إلى المحكمة، وستذهب إلى المحكمة كل مرة».

يبغض القطاع المالى الضرائب بخاصة. تستخدم البنوك مزايا أوضاعها فى الأوف شور لتتلافى دفع الضرائب عن أنشطتها، ولابتداع خطط للآخرين، لتجنب

الضرائب، ومن بينها الدخول فى شراكات مع شركات أخرى بحيث تستفيد تلك الشركات من الميزات الضريبية والمهل الضريبية التى تتمتع بها فروع تلك البنوك فى مراكز الأوف شور نظير مبالغ كبيرة تدفعها الشركات.

قال محدثى «لعب تجنب دفع الضرائب دورا مفتاحا فى توليد الأزمة المالية. مثلا، كانت ناقلات الأوراق المالية، التى كانت تدر أرباحا طائلة بدرجة أن البنوك ولّدت الكثير منها ولم تستطع سد الطلب عليها وذلك لأن أرباحها كانت عالية نظرا لعدم خضوعها للضرائب، كانت عاملا مفتاحا فى الانهيار المالى».

يبدو وأن ثقافة تحاشى دفع الضرائب قد سادت فى المجتمع البريطانى. وجدت دراسة أجرتها جامعة أكسفورد أن ثلاثة فقط من رجال الأعمال وأصحاب الأعمال الذين حاورتهم قالوا: إنه يقلقون من التغطيات الإعلامية بشأن تحاشيهم دفع الضرائب إذ إن تلك الممارسة قد أصبحت معيارية من جانب البنوك والمنشآت المحاسبية. قال ريتشارد بروكس، وهو كاتب مرموق فى مجال الضرائب، إن الجميع يفعلون ما بوسعهم لتفادى دفع الضرائب. ذكر أيضا أن ثمة إجماعاً شائعاً اليوم بأن السلطات الضريبية فى بريطانيا قامت عام ٢٠٠١ ببيع ٦٠٠ من مبانيها لشركة مسجلة ببرمودا لتتلافى دفع الضرائب عن الصفقة، وأن مكتب المراجعة المحاسبية القومى وجد، بعد ثمانى سنوات، أن الصفقة كانت ستُكلف حوالى ٥٧٠ مليون جنيه إسترلينى أكثر مما توقعوه وقتئذ. فى عام ٢٠٠٩ ظهر أن الوزير الذى كان مناطا به اتخاذ إجراءات مشددة ضد تلافى دفع الضرائب من قبل الكوربوريشنات قد أقام بيزنس خاصاً به فى جزيرة برمودا ليتجنب دفع الضرائب.

وعلى الرغم من أن دفع الضرائب ينبغى أن يحتل مكانا مركزيا فى النقاشات حول مسئولية الشركات، إلا أن الموضوع يُغفل تماما. يُعتبر ما حدث بخصوص سلسلة سوبر ماركت تسكو البريطانية العملاقة نموذجا على ما قد يحل بالجهة التى تتجرأ على مناقشة تلافى دفع الضرائب. وعلى الرغم من أن كتابة التقارير الصحفية التى تناقش هذا الموضوع عمل مكلّف وخطير ومعقد ولا يزيد من مبيعات

الصحيفة، فقد عامرت صحيفة الجارديان ونشرت تقريرا عن تلافى تسكو دفع الضرائب. إلا أن أجزاء من تلك القصة الصحفية لم تكن دقيقة، وهنا، أطلقت تسكو سيلا منهمرا من قضايا تشويه السمعة ضد الصحيفة، وتم التوصل إلى تسوية نشرت الصحيفة بمقتضاها اعتذارا فى صفحتها الأولى.

تعتبر قوانين تشويه السمعة البريطانية بين مصادر راحة واطمئنان من يأتون بأموال قذرة إلى لندن. ليس ثمة حماية دستورية هنا لحرية الكلام كتلك المنصوص عليها فى التعديل الأول بدستور الولايات المتحدة؛ وخلافا لما هو معمول به من جميع أنحاء العالم تقريبا، فإن عبء البرهان يقع على كاهل المدّعىَ عليه. كشفت دراسة صادرة عن جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٨، أن تكلفة قضايا القذف وتشويه السمعة بإنجلترا وويلز تعادل ١٤٠ مثلا لمتوسط تكلفتها فى أنحاء أوربا. ذكرت مراجعة رسمية صدرت عام ٢٠٠٨، أن المدعى عليهم فى ١٥٤ قضية قذف خسروا القضايا. قمتُ أنا باستبعاد قضايا وحالات صحيحة وواقعية من هذا الكتاب برقابة ذاتية منى بسبب تلك القوانين ولأننى لا أريد أن أخسر مدخرات حياتى ومنزل عائلتى. بالطبع، تتسق قوانين القذف الإنجليزية مع مصالح ذا سيتى بشكل تام. وكما عبّر المعلّق جورج مونبويت فإنها «قوانين للفتنة والتحريض تعمل حصريا لصالح المليونيرات.. إرهابا دوليا، وعارا قوميا، مفارقة تاريخية تنتمى لعصور ما قبل الديموقراطية». لكن الأنباء السارة هى أنه يجرى الآن مراجعة تلك القوانين فى بريطانيا، وإن حدث وتغيرت جوهريا فإن هذا سيعمل على إضعاف إمبراطورية الأوف شور. وعلى الرغم من أن القلة القليلة من محررى الصحف هم من يقومون بتغطيات صحفية يعالجون فيها تلافى الشركات متعددة الجنسية دفع الضرائب، إلا أن تلك القضية هى فى جوهر العلاقة بين الأموال والحكومات ومجتمعاتنا الديموقراطية. وفى لحظتنا الحالية التى نشعر فيها بأمس الحاجة إلى الشفافية، فإن قانون القذف بلندن يعمل على قتلها.

ومثلما ساعدت على تغيير اقتصاد العالم، تقوم ذا سيتى بإحداث الفوضى

والدمار بالداخل أيضا. فإلى جانب أنها قامت باقتطاع نفسها بعيدا عن أجزاء مهمة كثيرة من الديموقراطية البريطانية وأصبحت غير خاضعة لتلك الممارسات، فإنها تعمل على تفشى نفس المرض الذى تعانى منه جرسى والدول الغنية بالنفط. يدفع القطاع المهيمن بالمستويات الكلية للأسعار إلى أعلى مما يجعل من الصعوبة البالغة للقطاعات الأخرى مثل المواد المصنعة والمنتجات الزراعية التنافس مع السلع الأجنبية. يحدث هنا، فى الموطن الذى وُلِدت به الثورة الصناعية، أن تُفرِغ الرواتب المهولة فى القطاع المالى القطاعات التصنيعية من أفضل عامليها المتعلمين، فيما يقوم السياسيون، الذين يحابون ماكينة ذا سيتى لصنع الأموال ويستفيدون منها بالسخرية من تلك الصناعات وازدرائها.

بعد أن كان نصيب التصنيع فى مجمل الناتج المحلى للمملكة المتحدة قد انخفض إلى ٢٠٪ حينما تولى طونى بلير السلطة، فقد تراجع ليصبح أقل من ١٢٪ فى عام ٢٠٠٩. وفى تلك الأثناء، لم تكن البنوك تقوم بإقراض الصناعات: فى العقد السابق على الانهيار المالى، بلغت نسبة ما أقرضته البنوك للصناعات من مجموع الصافى التراكمى لقروضها ٣٪، فيما ذهبت ٧٥٪ من تلك القروض إلى الرهونات العقارية للمنازل، وإلى العقارات التجارية. يقول البروفسور كارل ويليامز فى دراسته الرائدة للقطاع المالى فى الاقتصاد البريطانى، إن البنوك:

لم تمنح النقود بأى هدف إنتاجى بإطلاقه. فى هذا، كان القطاع المالى يعمل من أجل ذاته ويقوم بتضخيم أسعار الأصول بأسلوب غير مستقر. إن القصة التى ترويها تلك الصناعة ذاتها هى قصة عن الإسهامات الاجتماعية تُقدِم فيها القطاع المالى بصفته الأوزة التى تبيض ذهبا. لكنها قصة لا تصمد أمام التفحص الإمبريقى.. إذا راجعت الأرقام ووضعتها فى سياقها الصحيح، ستجد أن الإسهام الاجتماعى سلبى».

إن بريطانيا والولايات المتحدة، قائدتى الصناعة المالية الكوكبية، هما بين أكثر المجتمعات فى العالم المتقدم من حيث عدم المساواة . فى بريطانيا، يمتلك ٠,٣٪

ثلثى الأراضى، على حين أنه فى البرازيل، التى تستخدم كمثال صارخ على عدم المساواة، فإن ١٪ من السكان يمتلكون نصف الأراضى فقط. فى مسح لليونيسف يقيس رفاه الأطفال فى إحدى وعشرين دولة صناعية، جاء ترتيب المملكة المتحدة الأخير، بفارق ضئيل عن الولايات المتحدة. يأتى ترتيب المتقاعدين فى بريطانيا الرابع من حيث مستوى المتقاعدين الأكثر فقرا فى أوربا، ويعتبر وضعهم أكثر سوءا من نظرائهم فى رومانيا وبولندا. وفى نفس الوقت تجد أن أكثر ١٠٠ بريطانى ثراء كانوا يحوزون ٣٣٥ مليار جنيه استرلينى بنهاية فترة حكم حزب العمال فى ٢٠١٠، على حين أنهم كانوا يحوزون ٩٩ مليار جنيه استرلينى لدى تولى الحزب السلطة عام ١٩٩٧. وهذا فقط ما نملكه من معلومات.

يشعر چيم كوزينز عضو «لجنة الخزانة البريطانية المختارة» بعظيم الدهشة إزاء كيفية تطور سياسة بريطانيا باتجاه المال. قال:

ظللنا لثلاثين عاما نعمل فى مشروع لإقامة إمبراطورية ثانية، ظللنا نعانى عجوزات تجارية لما يربو على ثلاثين عاما.. تعاطوا مع هذا العجز المالى من خلال مص الأموال من أسواق الجملة على أساس عائدات لأفضل مما يمكننا الحصول عليها فى الأماكن الأخرى. اخترعت هذا مارجريت ثاتشر: فكرة أن نُصبح تجّارا ماليين نيابة عن الطُغم الفاسدة وأثرياء النفط من جميع أنحاء العالم.

كانت مصارف المملكة المتحدة، ولمدة حوالى قرن من الزمان وحتى انفجار الأوف شور فى سبعينيات القرن الماضى، تقوم بتوسيع ميزانيتها العمومية بحرصٍ، بما يتسق مع الإنفاق فى الاقتصاد، ومعاً، كانت قيمة تلك الميزانيات تساوى حوالى نصف مجمل الناتج المحلى. لكن كل شىء تغير بعد عام ١٩٧٠، ومع بداية القرن الحادى والعشرين كانت ميزانياتها العمومية قد تنامت لتصبح أكثر من خمسة أمثال مجمل الناتج المحلى. وفى ظل المشروع الإمبريالى الجديد لذا سيتى، تتدفق الأموال إلى لندن، ثم يُعاد تجميعها فى حِزم، ويعاد تدويرها ويُبعث بها إلى الخارج مرة أخرى، غالبا من خلال مراكز أوف شور تابعة، من أجل إقامة ناطحات سحاب

متلألئة بدبي، ومشروعات عملاقة ذات ملكية مشتركة» في ساو باولو، وألعاب بنيويورك هدفها اصطياد الأموال ونقلها.

«تضمن الحكومة ما يصل إلى ٥٦٠ مليار جنيه استرليني مما يمكن اعتباره أصولا منخفضة الدرجة، غالبيتها ليست في بريطانيا نفسها»، هذا ما قاله كويزينز وهو يتحدث بعد أن بدأت حكومة المملكة المتحدة خطة لإجبار دافعي الضرائب البريطانيين على دعم أصول بالقيمة المشار إليها تحوزها مجموعة ليودز المصرفية وذا رويال بنك أوف سكوتلاند: أضاف «أيعرف أحد القيمة الفعلية لتلك الأصول؟». لقد وقعت بريطانيا في مصيدة. انتهى مكتب المراجعات الحسابية القومي إلى «أن بريطانيا تتحمل المخاطرة القصوى من الالتزامات المحتملة» الناجمة عن شبكة الملاذات البريطانية. وعلى الرغم من ذلك تمضي ذا سيتي تطلق التحذيرات من أن الأموال ستطير إلى مكان آخر لدى تفعيل أية إجراءات تنظيمية أو رقابية أو لدى فرض ضرائب. يُسمى كويزينز هذا «مشروع الإمبراطورية الثانية وقد بلغ أقصى درجات الجنون».

أما مارتن وولف من الفاينانشيال تايمز فيقول إن هذا «ماكينة نهاية الزمان [يوم القيامة] المالية.. ماكينة لنقل دخول الأجانب وثرواتهم إلى أناس داخل بريطانيا، مما يعمل أيضا على زيادة هشاشة الاقتصاد ككل».

أوجز الأب ويليام تايلور التحدى الذى تمثله قيم ذا سيتى أوف لندن الحديثة، أى قيم أموال الأوف شور، لنا جميعا. قال «نحن بحاجة إلى التوبة عن هذا. نحن فى قبضة برنامج وهمى لسعادتنا الجمعية. إنه سراب، مخلوق مخيف خرافى سيجعل منا جميعا عبيدا له».

الخاتمة

إصلاح ثقافتنا

تنطبق ملاحظة جون مـاينارد كينز على أحوالنا اليوم بمثل ما كانت تنطبق على الأحوال فى أعقاب انهيار وول ستريت. قال: «لقد أدخلنا أنفسنا فى ورطة عملاقة عندما اندفعنا متخبطين للتحكم فى ماكينة دقيقة رهيفة لا نفهم كيف تعمل». لكن النظام المالى الآن هو أكثر انتشارا وضخامة وأشد خطرا بكثير. وعلى الرغم من أهمية التنظيمات والرقابة الداخلية لضبط الأعمال المصرفية إلا أنها لن تكون كافية أبدا. لابد أن يؤسس الإصلاح على استيعاب كامل ودقيق للواقع الجديد المكوكب- ولابد لمن يريد فهم الماكينة المالية الحديثة من فهم نظام الأوف شور. لقد حان وقت التعاطى مع الأوف شور بجدية وتكريس. سأشير، بإيجاز، وبدون ترتيب معين، إلى عشرة مجالات كبرى للتغيير، وجميعها تتداخل مع بعضها، ويربط الأخير فقط بينها جميعا.

أولا، تستطيع أن تسعى إلى الشفافية، وفى هذا الصدد سيكون ثمة حاجة إلى تغييرات كثيرة ومتنوعة، وإليكم اثنين منها.

تحدُث حوالى ٦٠٪ من تجارة العالم داخل الكوربوريشنات متعددة الجنسية، التى تُخفّض ضرائبها من خلال إخفاء الأموال ونقلها بين الاختصاصات القضائية من أجل خلق مسارات ورقية زائفة تنقل بها أرباحها إلى ملاذات صفرية الضرائب ونفقاتها إلى بلاد ضرائبها مرتفعة. تتسبب تعقيدات هذا النظام وتكاليفه فى أضرار كبيرة. لكن تلك المناورات غير مرئية، ولا يظهر لها أثر فى تقارير الكوربوريشنات السنوية. باستطاعتها، وفقا للأحكام المحاسبية الراهنة، رفع كل نتائجها وتفريغها - الأرباح، القروض، مبالغ الضرائب المسددة.. إلخ- من بلدان عديدة وإدماجها فى رقم واحد، وربما تُفكك (تُحلّل) عن كل منطقة. مثلا، قد تقوم

إحدى الكوربوريشنات بنشر أرباحها من إفريقيا، لكن لا يستطيع أحد تفكيك تلك الأرقام وفصلها عن بعضها ليتمكن من معرفة أرباحها من كل بلد، ولا يستطيع أحد الحصول على تلك المعلومات من أى مكان. وبذلك، تختفى عن النظر تدفقات عبرالحدود تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات. وهكذا، لا يستطيع المواطن فى بلد ما أن يعرف من تلك التقارير ما إن كانت تلك الكوربوريشن تزاول أنشطتها فى بلده، ناهيك عن معرفة ما تفعله، ومستوى نشاطها، وأرباحها، وموظفيها المحليين، أو الضرائب التى تسددها، وفيما تصبح الكوربوريشنات متعددة الجنسية أكثر تركيبا وتعقيداً باستمرار، تزداد هذه المشكلة سوءا.

قام ريتشارد مرفى، الذى كان يعمل سابقا بمؤسسة KPMG المحاسبية، والذى بذل جهدا فائقا لوضع تلك المشكلة على الأجندة العامة، بتلخيص المشكلة:

«تحصل الشركة على ترخيصها بالعمل فى أية منطقة من الحكومة التى تمثل شعب تلك المنطقة. ونظير ذلك، فعليها واجب شركاتى يقتضى تقديم البيانات عن أنشطتها. وهذا هو جوهر التمثيل والترخيص والمحاسبة. بدلا من ذلك، فلدينا شركات تتظاهر بأنها تطفو فوق تلك البلدان [لا تمارس نشاطا على أرضها]. لكن ذلك غير صحيح». إذا أصبح على الشركات متعددة الجنسية تحليل معلوماتها المالية وفقا لكل بلد على حدة، وكشف ما تعمله فى كل منها، ستصبح الأسواق الكوكبية، أكثر شفافية. ستصل كنوز سرية من المعلومات ذات القيمة الحيوية للمواطنين والمستثمرين والاقتصاديين والحكومات إلى الداخل وإلى مجال البصر وعلى الرغم من أن كتابة التقارير عن كل بلد على حدة يشهد تقدما فى دوائر صنع السياسة وبخاصة بالنسبة لصناعات التعدين والنفط، فإن هذا بحاجة إلى دعم كبير، وينبغى أن يتوسع ليشمل جميع البيزنسات، والمصارف بخاصة.

الخطوة الجوهرية الأخرى تتعلق بتبادل الحكومات للمعلومات عن دخول مواطنى كل منها وأصوله. إذا حدث وامتلك شخص أصولا تولّد الدخل فى بلد آخر، فينبغى أن تعلم هيئات الضرائب فى موطنه عنها، من ثم، ينبغى للحكومات تبادل المعلومات ذات الصلة شريطة وجود ضمانات مناسبة. لكن المعيار السائد لتبادل المعلومات هو معيار «المعلومات حسب الطلب» الذى وضعته دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهو خدعة تستلزم أن يكون البلد على علم مسبق بما يريد أن يعرفه قبل أن يطلب المعلومات من بلد آخر على أساس ثنائى، وهنا، تصبح البلدان النامية هى الأكثر عرضة للخسارة.

يمكن أن يحل بديل أفضل بكثير محل معيار دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: تبادل معلومات تلقائى على أساس متعدد الأطراف بحيث تُخبِر البلاد بعضها بما يملكه دافعو ضرائب كل منها وما يكسبونه بدون أن يكون تقديم الطلب ضروريا. يوجد مثل هذا النظام فى أوروبا، ويعمل بنجاح ولا تتسرب منه

المعلومات، هذا على الرغم من وجود ثغرات ينبغى سدها من أجل الدفاع ضد ائتمانات جزر الكايمان، وكوربوريشنات نيڤادا، ومؤسسات ليتستنستاين، ومنشآت Truehands النمساوية الخفية والأنشطة السرية التى تعم نظام الأوف شور. بدأت الدعوة لهذا التغيير تكتسب زخما هنا، ويمكن نشر ذلك فى أنحاء العالم المختلفة ودعمه بقوة. يمكن أيضا استخدام العقوبات والقوائم السوداء لحفز تلك النقلة.

ثانيا، بإمكان الإصلاحات منح الأولوية لاحتياجات البلدان النامية.

يبدو النموذج وأنه لا يتغير أبدا. يبتدع اختصاص قضائى للسرية بنية أوف شور جديدة مسيئة منتهكة، وتقيم البلدان الغنية دفاعات ضدها بقدر ما تستطيع. بيد أن البلدان الفقيرة التى تعوزها الخبرة المناسبة تُترك مفتوحة أمام الاستنزاف الجديد. فى فبراير ٢٠١٠، أجرت منظمة Misereor الألمانية للتنمية أبحاثا على اتفاقيات تبادل المعلومات الجديدة التى تم توقيعها بين البلدان بعد أن وعد قادة العالم بتشديد الإجراءات على الملاذات الضريبية فى أعقاب اجتماع مجموعة العشرين بواشنطون فى ٢٠٠٨ . وجدت المنظمة أن البلدان منخفضة الدخل لم تُوقّع سوى على ٦٪ من المعاهدات الضريبية، وعلى صفر فى المائة من معاهدات تبادل المعلومات، وانتهت إلى أنه على حين أن «دول مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقوم بالدعاية لتلك المعاهدات بصفتها أفضل ما تم التوصل إليه من معايير الشفافية والتعاون الكوكبية، إلا أن الإحصائيات تبين أنه قد تم استبعاد الدول الفقيرة النامية منها».

إن الضرائب هى سندريلا النقاشات حول تمويل التنمية. فبعد أن تم حجبها لعقود عديدة من خلال شقيقاتها المهيمنة المعونات وخفض الديون - فقد بدأت الضرائب الآن تظهر من وسط الظلال. والضرائب هى الشكل الأكثر استدامة والأكثر أهمية، والأكثر فائدة لتمويل التنمية. تجعل الحكام يخضعون للمحاسبة أمام مواطنيهم، وليس أمام المانحين، كما أن أنواع الضرائب الصحيحة تحفز

الحكومات لإقامة ما تحتاجه من مؤسسات قوية لجعل ميسوري البلد ومواطنيه يسددون الضرائب. مؤخرا، قال ترفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا «إن من التناقض دعم زيادة معونات التنمية، مع التعامى عن إجراءات الشركات متعددة الجنسية وأخريات لتقويض الوعاء الضريبى للبلدان النامية».

بإمكان أشياء ثلاثة أن تحدث الآن. أولا، باستطاعة البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة أن تجمع عزمها وتعبر عن قلقها إزاء النظام الكوكبى لنقل الثروة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الثرية، وأن تعمل معا. بدأت بعض البلاد مثل البرازيل والهند فى إقامة دفاعات ضد الأوف شور، والآن فقد حان الوقت ليصبح ذلك التوجه حركة جماهيرية. ثانيا، بإمكان المعونة التنموية الرسمية فى هذا المجال أن تتصاعد دراماتيكيا: حاليا، لا يُنفق سوى أقل من واحد على ألف من معونات التنمية على مساعدة البلاد لتحسين نظمها الضريبية، فيما ينفق الكثير على أفكار قد تؤدى إلى زيادة الفقر لا إلى تحسين أوضاع الفقراء. ثالثا، بالإمكان أن يحدث تغيير كبير لو توقف المواطنون والتنظيمات الأهلية عن التركيز الحصرى على المعونة، وأعادوا إحياء النقاشات حول الضرائب ودورها فى دعم إخضاع المسئولين للمحاسبة. باستطاعة المعونات المساعدة، لكن حينما تُستنزف ١٠ دولارات من البلدان النامية نظير كل دولار معونة تتلقاه، تصبح ثمة حاجة لنهج جديدة.

يتمثل التغيير الكبير الثالث فى مواجهة شبكة العنكبوت البريطانية التى تعتبر أهم عنصر مفرد فى نظام الأوف شور الكوكبى وأكثرها عدوانية.

ينبغى القضاء على كوربوريشن ذا سيتى أوف لندن- تلك الجزيرة الأوف شور، الواقعة فى قلب لندن، والتى تطفو محررة جزئيا من شعب بريطانيا ونظامه الديموقراطى، - وإخضاعها لتصبح جزءا من لندن الموحدة والديموقراطية. لابد من تقويض شبكة ذا سيتى الدولية العنكبوتية، تلك الآلية التى تقوم بحصد رأس المال النقدى من أنحاء الكوكب مهما بلغت درجة قذارته، والتربح منه. إنها تلحق

الأضرار بالشعب البريطاني وبشعوب العالم أجمع. وبما أن بريطانيا خاضعة لذا سيتى ولقطاعها الأوف شور بدرجة لن تتمكن معها من التخلص منها وحدها، يصبح ممارسة الضغط الخارجي ضرورة ملحة. ينبغي أن تعرف الدول النامية بخاصة أن هذا نظام اقتصادى إمبريالى وأن نخبهم السياسية والمالية متورطون فيه بعمق. كما أننا أيضا بحاجة إلى فهم أكبر لدور الولايات المتحدة بصفتها اختصاص أوف شور قضائيا فى حد ذاتها، وما يتسبب فيه هذا الوضع من أضرار داخل الولايات المتحدة وخارجها.

المجال الرابع للتغيير هو الإصلاح الضريبى بالداخل. توجد إمكانيات لا حصر لها لإحداث هذا التغيير، وسنركز هنا على حلّين واعدين كادا أن يُغفلا تماما.

الأول هو ضريبة قيمة الأرض. ولنورد هنا بعض الأمثلة لتبسيط ما نعنيه. إن الموُسيقىٌ الذى يعزف فى الشوارع سيكسب دخلا إذا عزف فى شارع بوسط البلد أكبر كثيرا مما سيكسبه لو أنه عزف على أطراف المدينة، وهذه الزيادة فى المكتسبات ليست بسبب مهاراته أو جهده، بل بسبب الموقع، إنها قيمة إيجارية صافية غير مكتسبة. وهكذا، فحينما تقوم الحكومة بإنشاء خط سكة حديد رئيسى، سيشهد أصحاب الملكيات القريبة من المحطات الجديدة ارتفاعا فى قيمة أملاكهم بدون أى جهد منهم. سيكون ذلك بمثابة ثروة هبطت من السماء، قيمة إيجارية غير مكتسبة. النهج الصحيح تجاه مثل تلك الإيجارات الطبيعية غير المكتسبة هو رفع المعدلات الضريبية عليها (واستخدام العائدات إما لتخفيض الضرائب على مجالات أخرى أو لزيادة الإنفاق). هذه ليست ضرائب على الأملاك، بل على قيمة الأراضى. وسواء كان مالك هذا العقار الذى ارتفعت قيمته أحد أفراد النخب السياسية أو المالية من البلدان النامية يتخفى وراء مؤسسة فى أحد مراكز الأوف شور، أم لا، فإن قوالب العقار وحجارته متجذرة بثبات على الأرض، وبالإمكان فرض الضرائب عليها. ولأنه ليس بالإمكان نقل الأرض وتحريكها من مكانها، فإن

هذه الضرائب محصنة ضد مهارب الأوف شور، كما أنها تشجع الاستخدامات المجدية للأراضى وتبقى على الإيجارات منخفضة عما يحتمل لها أن تكون بدون ذلك.

يحصل القطاع المالى على جزء كبير من أرباحه من بيزنس العقارات وقيمة الأراضى. إذا أخضعنا القيمة الإيجارية للأراضى للضرائب سنحصل على شريحة كبيرة من هذا البيزنس المالى مهما خضعت لإعادة هندستها بمراكز الأوف شور. كان لتبنى بيتسبيرج هذه الضريبة عام ١٩١١ فى مواجهة المعارضة الشرسة من قبل ملاك الأراضى آثار إيجابية مذهلة من بينها عدم ارتفاع سعر الأراضى سوى بنسبة ٢٠٪ أثناء هوجة المضاربات على الأراضى فى جميع أنحاء أمريكا قبل انهيار عام ١٩٢٩. وبالإضافة إلى أنه يمكن تطبيق تلك الضريبة بأسلوب تصاعدى بسيط (الفقراء يدفعون أقل)، فإنها مفيدة جدا فى عمليات التنمية الداخلية.

تتعلق إحدى الخطط الناجعة التى يتم تجاهلها بالدول الغنية بالمنتجات المعدنية والنفطية. يتم تدفق مبالغ هائلة من الأموال المنهوبة أو أموال النفط المسروقة، دونما توقف إلى نظام الأوف شور لغسلها واستثمارها وإخفائها هناك، الأمر الذى يعمل أيضا على اختلال الاقتصاد الكوكبى وتشويهه. أحد الاقتراحات الجذرية والخلافية فى آن، هو قلب تلك العملية وذلك من خلال توزيع حصة كبيرة من الثروات الهائلة لتلك البلدان مباشرة على مواطنيها ودونما تمييز. لم يتم تفعيل هذا الاقتراح سوى فى أماكن قليلة مثل ألاسكا، لكنه قابل للتطبيق فى بقية تلك البلدان، حتى الفقيرة منها. سيؤدى هذا إلى حرمان مراكز الأوف شور من مئات مليارات الدولارات المنهوبة من البلدان ذات الثروات المعدنية والنفطية وإلى استفادة سكان تلك البلاد من ثرواتهم بشكل مباشر.

إحدى متلازمات إصلاح الضرائب بالداخل، هى القيادة والفعل أحادى الجانب. بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حاول مشرعو الولايات المتحدة إدخال نصوص

مناهضة لغسيل الأموال إلى صلب قانون الوطنية Patriot Act مما نجم عنه اندلاع معارك كبرى داخل أروقة الكونجرس بين مسئولى المصارف وأعضاء البرلمان. كان المصرفيون يدافعون، بين أشياء أخرى، عن البنوك الاعتبارية Shell banks بالأوف شور، والتى تتخفى وراء أمناء وأوصياء بحيث لا يستطيع أحد معرفة هوية ملاكها ومدرائها الحقيقيين. قاد السناتور كارل لڤين، الذى كان قد أطلق حملة الشفافية، الهجوم ضد هذه البنوك، ونجح فى تحقيق غايته فى أجواء ما بعد ٩/١١. نصت البنود الجديدة على أنه لا ينبغى على أى بنك تلقى تحويلات من تلك البنوك الاعتبارية وعلى أنه لا يجوز لأى بنك أجنبى تحويل نقود تلقاها من بنك اعتبارى إلى الولايات المتحدة. وكانت النتيجة تقلص عدد هذه البنوك التى كانت تُعدّ بالآلاف إلى بضع عشرات. وعلى الرغم من أهمية التوافق الدولى على مثل هذه الأمور، إلا أن بإمكان القيادة الجسورة الحكيمة أن تفعل المعجزات.

كثيرا ما يحدث، وتحت تهديد الأفراد والكوربوريشنات بنقل مقارها أوف شور إذا أخضعت للضرائب أو الأحكام التنظيمية، أو طلب منها أن تكون أكثر شفافية أو أن تخضع لقوانين البلاد الجزائية، أن يمنح المسئولون الحكوميون ملاّك رءوس الأموال الأثرياء ما يريدونه، بل إن محاولات إغلاق مهارب الأوف شور التى تلحق الأضرار بالبلد تقابل بنفس التهديدات.

وكما أوضحت الأزمة الأخرى، فإن كثيرا من أنشطة الخدمات المالية ضارة بالفعل، ومن ثم، فإن غادرت بعض أجزاء الصناعات المالية البلاد سيكون هذا مفيدا للاقتصاد، حيث إن المشاريع الجيدة ستحصل على التمويل دائما سواء كانت البلاد مليئة بمؤسسات التمويل والممولين الأجانب أم لا، وذلك لأن البنوك المحلية فى وضع أفضل لتمويل تلك المشاريع وذلك لأنها تعرف عملاءها. علينا إذن إخضاع الصناعات المالية لضرائب البلد وأحكامها وفقا لاحتياجات اقتصاده الحقيقية، وتجاهل التهديدات بأن رءوس الأموال والمصرفيين سيذهبون إلى مراكز الأوف

شور، وبذلك، يتم التخلص من أجزاء تلك الصناعة الضارة، والإبقاء على الأجزاء المفيدة. باستطاعة الإجراءات أحادية الجانب العمل بنجاح. المهمة السادسة هى التعاطى مع المؤسسات الوسيطة ومستخدمى الأوف شور الخاصين.

درس رودولف سترام، البرلمانى السويسرى، ما حدث حينما تم إرخاء قوانين السرية المصرفية فى استجابة للضغوط الأجنبية وانتهى إلى أن الضغوط لا تنجح إلا حينما تمارس على البنوك، حيث كان يتم النظر إلى كل محاولة للضغط على الحكومة السويسرية بصفتها هجوما على الكبرياء القومية، ومن ثم، كانت تنتهى بالفشل.

حينما يعمد اللصوص من السياسيين ورجال المال والأعمال إلى نهب بلادهم ثم ينقلون ما نهبوه إلى مراكز ومؤسسات الأوف شور، فإن البنوك والمحامين والمؤسسات القانونية التى تساعدهم تعتبر مذنبة مثلهم تماما، وشركاء فى الجريمة. من ثم، فحينما يتم القبض على العميل ويحكم عليه بالسجن، فمن الواجب أيضا أن يلقى مدير علاقاته، أو محاسبه، أو وَصيُّه، أو محاميه، أو من يعمل باسمه فى الشركة، نفس المعاملة. لم تَسْعَ سوى قلة من التنظيمات إلى استدعاء مثل هؤلاء الوسطاء إلى المحكمة، من ثم، يجب تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف.

سابعا، ثمة حاجة ملحة لإصلاح القطاع المالى، وبما أن الكثير قد كُتب وقيل فى هذا الموضوع، سأكتفى بتقديم توصيتين موجزتين.

أولا يجب أن يستوعب صناع السياسة، والصحفيون، وآخرون كثيرون كيف أصبحت الملاذات الضريبية مأوى محصنة للرأسمال النقدى، تحميه من الضرائب والضوابط والأحكام الرقابية والتنظيمية، وكيف أنها أسهمت بأساليب عديدة فى الأزمة الأخيرة. لابد من رفع حجاب الصمت والجهل ونشر الرسالة.

ثانيا، باستطاعة البلاد التى ينتابها القلق على أمان نظمها المالية تجميع قوائم سوداء بالملاذات المالية المُهيكلة على أساس مفهوم جرسى/ دلاوير عن الدولة

الأسيرة أو المقتنصة تلك الأماكن التى تسعى إلى اجتذاب البيزنس من خلال تقديم مؤسسات مستقرة سياسيا لمساعدة الناس أو الكيانات على الالتفاف على أحكام الاختصاصات القضائية فى الأماكن الأخرى وقوانينها وتنظيماتها. سيكون تجميع مثل هذه القوائم سهلا بمجرد أن نفهم ما نبحث عنه بعد ذلك، وبمساعدة هذه القوائم، يمكن استحداث أشكالٍ من الحظر والتنظيمات والضبط لمساعدة البلاد على استعادة سيادتها والاستجابة لرغبات الناخبين. أيضا، سيفيد اختفاء تلك الكيانات من الصورة فى تسهيل التعاون الدولى فى مجال الإصلاح المالى، وسيساعدنا هذا الاقتراح على حماية أنفسنا من تكرار الأخطاء التى أدت إلى الأزمة الأخيرة، بل وأيضا الأخطاء التى ستؤدى إلى الأزمة التالية- والتى ربما لا يكون باستطاعتنا بعد تصور أسبابها.

ثامنا، باستطاعتنا مراجعة مسئولية الشركات.

تمنح المجتمعات الشركات ميزات هائلة مثل المسئولية المحدودة التى تمكن المساهمين من الحَدِّ من خسائرهم ونقل الديون المستحقة ليتحملها بقية المجتمع عندما تسوء الأمور. أيضا، فقد مُنِحت الشركات الحق القانونى لتعامل كشخص اعتبارى يستطيع نقل مقره إلى اختصاصات قضائية وقانونية مختلفة بأسلوب يكاد يكون اعتباطيا بغض النظر عن المكان الفعلى الذى تمارس فيه أنشطتها.

وفى البداية، كانت الكوربوريشنات مقابل تلك الميزات مقيدة بمجموعة من الالتزامات للمجتمعات المنشأة بها، وبخاصة الالتزام بالشفافية حول أنشطتها وتسديد الضرائب عنها.

قوض نظام الأوف شور كل هذا. وعلى الرغم من أنه قد تم الحفاظ على الميزات وزيادتها فقد تراجعت الالتزامات إلى حد الأفول. والآن، فباستطاعتنا إدخال موضوع الضرائب إلى صلب المناقشات التى تدور حول مسئولية الشركات، بحيث تصبح خاضعة للمحاسبة ليس فقط من قبل حاملى الأسهم، بل من قبل المجتمعات

التى تتيح لها القيام بأنشطتها ومزاولة أعمالها وتمنحها الثقة والآلات المطلوبة لذلك. لا يجوز استمرار النظر إلى الضرائب بصفتها تكلفة على حاملى الأسهم تُخفَّض إلى الحد الأدنى، بل على أنها عائد لما استثمرته المجتمعات وحكوماتها فى إقامة البنى الأساسية، وفى التنظيم، وسن القوانين وغير ذلك من المتطلبات المسبقة الأساسية لأنشطة الشركات. وحينما يحدث ذلك، سيكون قد تم خلق حلبةٍ جديدة تماما يتم فيها مساءلة نظام الأوف شور وتحديه.

● ● ●

تاسعا، باستطاعتنا إعادة تقييم الفساد. بيّنت، فيما سبق، كيف أن التصنيفات الأساسية للفساد فى مختلف البلاد تضع كبرى الملاذات الضريبية فى العالم - مستودعات تريليونات الدولارات من الغنائم المنهوبة - فى الطرف النظيف من المنظومة، وكيف بدأ «دليل السرية المالية» الجديد عملية تصويب السجلات. بيد أن باستطاعتنا الانتقال خارج إطار إعادة ترتيب جغرافيّة الفساد، كى نعيد تعريف ما الفساد وتقييمه. فى جوهره، يقتضى الفساد تورط نافذين مطلعين ينتهكون الفائدة العامة للسرية ويستغلونها وهم محصنون ضد العقوبات والتبعات كى يقوضوا الأحكام والأنظمة الداعمة للمصلحة العامة، ويقوضوا أيضا، إيماننا بتلك الأحكام والأنظمة وثقتنا بها. يعمل هذا، فى تلك الأثناء، على زيادة الفقر وعدم المساواة ومفاقمتهما، ويُرسِّخ الفوائد الفردية والمصالح الخاصة والسلطات والقوى غير الخاضعة للمحاسبة.

تفعل الرشوة كل هذا، والمقارنات بين الرشوة وبيزنسات الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية ليست من قبيل المصادفة. يتحدث البعض عن الرشاوى ويمتدحها كأسلوب للالتفاف حول العوائق البيروقراطية، وهم فى هذا مخطئون إذ إن الرشوة تفيد من يدفعها وتلحق الأضرار بالنظام ككل وتفسده. وبالمثل، قد يذهب المدافعون عن الاختصاصات القضائية التى تتسم بسرية

تعاملاتها إلى أن خدماتهم تساعد الأفراد والبيزنسات الخاصة على الالتفاف حول مواطن «عدم كفاءة» الاقتصاد السائدة وتمهد الطريق أمام البيزنسات كى تكمل طريقها. وهذا ما تفعله. لكن ما مواطن «عدم الكفاءة» تلك؟ إنها الضرائب، والتنظيمات والضوابط المالية، والقوانين الجزائية، والشفافية، والتى تتواجد جميعها لأسباب وجيهة. إن مساعدة الأفراد على الالتفاف على العوائق يعنى العمل على تآكل النظام والثقة فى النظام. تعمل الرشوة على تعفّن الحكومات وفسادها، وتعمل الملاذات الضريبية على تعفن النظام المالى الكوكبى وفساده.

وبمجرد أن نبدأ فى تبين ذلك، سنتوقف عن أن نقصر جهودنا على الإشارة إلى لصوص البلدان النامية ومسئوليها الأوغاد الأشرار، ونبدأ فى تفحص تنويعة من اللاعبين أكبر كثيرا كثيرا وأنشطتهم فى تسهيل ممارسات أولئك اللصوص وتشجيعها، ونوجد بذلك قاعدة ينطلق منها مواطنو البلدان الغنية والفقيرة معاً، وهدفا مشتركا لهم لمحاربة ذلك البلاء الكوكبى.

أما الأمر الأخير والأهم، فهو تغيير الثقافة. حينما يتودد النقاد والمتحدثون المفوهون، والصحفيون والسياسيون إلى من يراكمون الثروات من خلال استغلال النظام وانتهاكه والالتفاف حول القوانين الضريبية والأحكام والنظم وإجبار الآخرين جميعهم على تحمل تلك الضرائب والمخاطر- فإن هذا يعنى أننا قد ضللنا الطريق.

بالإمكان تغيير اللغة. حينما يزعم أحدهم أن الملاذات الضريبية تجعل الأنشطة المالية الكوكبية أكثر كفاءة، باستطاعتنا أن نسأل «كفاءة لمن؟». وحينما يقول آخر إنه ينبغى على البلاد أن تنافس بعضها فى مجال الضرائب والتنظيمات المالية، أو إنه ينبغى أن يهدف صناع السياسة إلى أنظمة ضريبية أو تنظيمية أكثر تنافسية، علينا أن نسأل عن أى نوع من التنافس تتحدث؟ سباق إلى القاع أو الحد الأدنى فى مجال الضرائب والتنظيم المالى، أو سباق على مزيد من السرية؟ أم سباق إلى

القمة أو الحد الأعلى كذلك الذى تمارسه الكوربوريشنات فى أسواق المضاربات التنافسية؟ أيضا، بإمكاننا أن نسأل ما يعنونه تحديدا عندما يتحدثون عن «الخصوصية» أو «حماية الأصول» أو «الكفاءة الضريبية» فى سياق الأنشطة المصرفية الخاصة. حينما تحقق شركة أوراق مالية (أسهم وسندات) خاصة أرباحا قياسية عليها أن تخبرنا كم من تلك الأرباح هى نتيجة تحسينات وأنشطة منتجة وكم منها نتيجة التلاعبات فى مراكز الأوف شور. حينما نسمع أحد أعمدة المجتمع يقول «إننا اختصاص قضائى يخضع للتنظيمات الجيدة، اختصاص متعاون وشفاف»، فعلينا كمحققين متفحصين أن نفترض العكس ونجرى أبحاثا أعمق. وحينما تنشر المجلات إعلانات مغرية لمروجين مشبوهين لأنشطة الأوف شور، بهدف حفز العملاء على سلوكيات إجرامية، بإمكاننا التقدم بالشكوى إلى الجهات المعنية. وحينما تتحدث الكوربوريشنات عن المسئولية الاجتماعية بإمكاننا أن نسأل إن كانوا يقصدون الضرائب. وحينام يحتاج الصحفيون معلقين خبراء يستشيرونهم حول قصة صحفية عن الضرائب يقومون بإعدادها، فعليهم أن يعوا أن من يجرون الحوارات معهم ينتسبون إلى مؤسسات محاسبية كبيرة تحقق أرباحها من خلال مساعدتها الكوربوريشنات الكبيرة والأفراد الأثرياء على الالتفاف حول دفع الضرائب، وأن آراءهم تعكس مفاهيم فاسدة، وأن عليهم أن يأتوا بآراء بديلة توازن تلك المفاهيم.

بإمكان مؤسسات العالم الدولية والحكومات المسئولة وضع خطوط إرشادية جديدة وقوانين للسلوك تبين أساسيات السلوكيات المسئولية، وغير المسئولة فى مجالات الضرائب والتنظيمات الدولية مع تركيز خاص على انتهاكات الأوف شور وآثاره المدمرة. بإمكانهم طرح مبادئ مضادة للالتفاف على دفع الضرائب وتحاشيها وإدخالها فى صلب القوانين ذات العلاقة، بحيث تصبح أساليب الاحتيال المعقدة الضارة غير مسموح بها على الرغم من أنها لاتعد، تقنياً، خرقا للقوانين.

يمكن أن يصبح الالتفاف على دفع الضرائب جريمة محمولة على جريمة غسيل الأموال، كما أنه بالإمكان تضمين الانتهاكات الضريبية، وغيرها، فى المواثيق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد. ينبغى أيضا للنقابات المهنية، مثل نقابات المحامين والمحاسبين والمصرفيين، وضع قوانين للسلوك تؤكد على أنه من غير المقبول للأعضاء مساعدة العملاء على ارتكاب الجرائم سواء داخل الوطن أو خارجه. أيضا، تحتاج المهن المرتبطة بالاقتصاد إعادة تقييم نهجها كى تفهم تأثير بعض الممارسات مثل السرية والتحكم فى أسعار صرف العملات. وعلى الرغم من الصعوبات التى ستواجهها، فبإمكانها أن تبدأ فى قياس الأشياء غير المشروعة السرية وعمل تقييم لها.

بهذا، يمكننا استعادة لغتنا وثقافتنا من بين براثن قوى الامتيازات غير الخاضعة للمحاسبة التى سلبتنا إياها.

فى وقت كتابة هذا، حالت الإنفاقات الحكومية الكبيرة دون حدوث انهيار اقتصادى كامل فى أعقاب الأزمة المالية الكوكبية، لكن بتكلفة باهظة تحملها دافعو الضرائب. لكن، وحتى الآن، لم يحدث أى إصلاح حقيقى.

حان الوقت كى يبدأ نقاش كوكبى موسع جدّى حول الملاذات الضريبية، التى تؤثر فيك، أياً من كنت، وحيثما توجد، وأيا كان نوع العمل الذى تقوم به. ينشط الأوف شور على مقربة منا جميعا. يقوم بتقويض حكوماتنا المنتخبة، وتجويف أوعيتها الضريبية وإفساد سياسييها، يعمل على استدامه اقتصاد إجرامى واسع النطاق والحفاظ عليه، وعلى خلق أرستوقراطية جديدة لا تخضع للمحاسبة من القوى الشركاتية والمالية. إذا لم نقم بالعمل معاً من أجل احتواء السرية المالية والسيطرة عليها، سيصبح العالم الذى التقيته فى غرب إفريقيا منذ أكثر من عقد من الزمان، عالماً من النافذين المُطّلعين المصقولين معسولى الحديث، عالماً من الحصانة والتواطؤ الإجرامى الدولى، ومعه عالم من الفقر المُدقع، سيصبح هو

العالم الذى نتركه لأطفالنا. سيكون ثمة قلة قليلة تُغسل أحذيتهم بالشمبانيا فيما يصارع بقيتنا من أجل لقمة العيش وسط ظروف من عدم المساواة المُرهقة المتردية. باستطاعتنا تحاشي ذلك المستقبل.

باستطاعتنا ذلك، لأنه ينبغى علينا تحاشيه.

صدر من هذه

السلسلة

١ ـ محمد (ص)

٢ ـ صدام الحضارات

٣ ـ عصر الجينات

٤ ـ القدس

٥ ـ العولمة والعولمة المضادة

٦ ـ التاريخ السرى للموساد

٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨ ـ حريم محمد على

٩ ـ عولمة الفقر

١٠ ـ صور حية من إيران

١١ ـ البحث عن العدل

١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب

١٤ ـ معارك فى سبيل الإله

١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام

١٧ ـ المكتز الكبير

١٨ ـ الحق يخاطب القوة

١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء

٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى

٢١ ـ روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوجيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥ - حكومة العالم السرية

٣٦ - ما بعد الإمبراطورية

٣٧ - بوش في بابل

٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى

٣٩ - تزييف الوعى

٤٠- القانون فى خدمة من ؟

٤١ ـ كفى

٤٢ – معنى هذا كله

٤٣- حياة بلا روابط

٤٤ – ٣٦٥ حدوتة وحدوتة

٤٥- أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

٤٦- جسدى سلاحاً

٤٧- ثالوث الشر

٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية

٤٩- أمـــريكا العظمى.. أحـــزان الإمبراطورية

٥٠- الطَّريقُ إلى السُّوبَرْمَان

٥١- مدربون على القتـل

٥٢- معادلة السامية الجديدة

٥٣- إبادة العالم الثالث

٥٤- بيولوچيا الخوف

٥٥- لغز اسمه الألم

٥٦- تعليم بلا دموع

٥٧- أحمد مستجير

٥٨-العين بالعين

٥٩- شاقيز

٦٠- قصص الأشباح

٦١- حزب الله

٦٢- الإنسان هو الحل

٦٣- السيارات المفخخة

٦٤- بلاكووتر

٦٥- حضارتهم وخلاصنا

٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا

٦٧- العهد

٦٨- مزرعة الحيوانات

٦٩- أطفال الإنترنت

٧٠- لعبة الملايين

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥ – التربية من عام إلي عشرين عام

٧٦- فلورانس وإداورد

قائمة المحتويات



الغلاف: حسين جبيل

مرحبا بكم فى اللامكان
أين هربت أموالنا؟

يحيط عالم الأوف شور بنا من كل جانب. يمر أكثر من نصف التجارة العالمية، من خلال الملاذات الآمنة. أكثر من نصف الأصول المصرفية جميعها وثلث الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية تمر عبر الأوف شور.

لا توفر تلك الأماكن فقط تهربا من الضرائب، بل أيضا توفر السرية، والهروب من القواعد المالية التنظيمية، وتستقبل الأموال المنهوبة وأموال الجريمة.

يضم ذلك العالم حوالى ستين منطقة اختصاص قضائى وقانونى تتميز بالسرية مقسمة إلى أربع مجموعات، أولها الملاذات الأوربية، وثانيها المنطقة البريطانية التى تتمركز فى ذا سيتى أوف لندن (حى المال بلندن) والتى تمتد فى أنحاء العالم وتتشكل بدون إحكام حول الإمبراطورية البريطانية السابقة، أما الثالثة فهى منطقة بؤرتها الولايات المتحدة، وتضم الرابعة بعض الأماكن الغريبة التى لا تندرج ضمن أى مصنفات مثل الصومال وأورغواى والتى لم تحقق نجاحا يذكر. أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وعدد من الملاذات الأوربية الكبيرة، هم رعاة نظام الأوف شور.

فى عام ٢٠٠٥، قدرت شبكة العدالة الضريبية أن الأثرياء من الأفراد من مختلف البلاد يحوزون ما قيمته ١١,٥ تريليون دولار من الثروة فى ملاذات الأوف شور. يعادل هذا ربع الثروة الكوكبية بأكملها، وما يناظر مجمل الناتج المحلى فى الولايات المتحدة برمته.

لا يمكننا فهم الفقر فى إفريقيا وفى الدول النامية من دون فهم دور الأوف شور. منذ الثمانينيات انتهت كل محاولة لتوليد تدفقات رأس مال كبيرة إلى الدول النامية بأزمة بسبب الأوف شور. لا يمكن فهم عدم المساواة الفادحة فى أوربا والولايات المتحدة والدول منخفضة الدخل من دون تفحص دور الاختصاصات القضائية للسرية. بدون أن نفهم الأوف شور لن نفهم أبدا تاريخ العالم الحديث. لقد حان الوقت للبدء فى ملء تلك الثغرة فى معرفتنا - لنُقدركيف لوى الأوف شور اقتصاد العالم ليكتسب هيئته الحالية وغيّر المجتمعات والأنظمة السياسية لتصبح على هيئته.

نيكولاس شاكسون
كاتب ومحقق صحفى بريطانى
زميل بالمعهد الملكى للعلاقات الدولية
٢٠١١